

الشعب المصرى الذى يحب
العبودية والديكتاتورية
ويحب البطالة والفقر والإرهاب
ويحب التستر على الفساد
ويحب تزوير الانتخابات
يرفع آيات الشكر والعرفان
الى الرئيس حسنى مبارك
بمناسبة مد قانون الطوارئ
الى ٣ سنوات أخرى؟!

المصري فرغلي
نائب لم يخلع البدلة
الزرقاء!

المسكوت عنه في حوار
عادل عبد الباقي

في أسيوط ثأر متبادل
بين الشرطة والإرهابيين

تصحيح عربي
أم
سوق شرق أوسطي

موجة جديدة مجنونة من ارتفاع الأسعار... من يوليو الي يناير القادم

برنامج مشترك لاحباط توسيع نموذج غزة - اريحا

فى هذا العدد



الحملة .. والتعليق

فى الاسبوع الأول من شهر إبريل الماضى عقدت هيئة تحرير اليسار اجتماعها لتخطيط هذا العدد. كان الموضوع الأساسي الذى اتفقنا عليه، هو بدء حملة مبكرة ضد مد العمل بقانون الطوارى، الذي ينتهى العمل به فى ٣١مايو ١٩٩٤ واتفقنا على أن يعد «مدحت الزاهد» دراسة حول الآثار المدمرة لاستمرار حالة «الطوارى،» أكثر من ١٢ عاما. وأن يكتب رئيس التحرير افتتاحية العدد حول نفس الموضوع مطالبا الأحزاب والنقابات ومنظمات حقوق الإنسان والمنظمات الديمقراطية بالتحرك مبكرا لمنع الحكومة من مد العمل بقانون الطوارى،. وكُلف «عمرو سليم» بعمل ملف كاريكاتير حول نفس الموضوع.

فوجئنا مساء اليوم ١١ أبريل بالرئيس مبارك يتدخل ليوجه ضربة لتخطيطنا للعدد. فيصدر قرارا بمد العمل بقانون الطوارى، ثلاث سنوات، ويوافق مجلس الشعب فى جلسته المسائية على القانون.

ولم يعد أمامنا إلا التعليق على ما حدث بدلا من القيام بحملة لمنعه من الحدوث.

ورغم أن القرار أدى إلى عدم نشر موضوع مدحت الزاهد وتغيير موضوع الافتتاحية فقد اضطررنا لزيادة ٨صفحات فى هذا العدد، وتأجيل عدد من الموضوعات الهامة.. منها الجزء الخامس من دراسة د.محمد عصفور حول «ظاهرة العسكرة»، والدراسة الهامة للدكتور «محمود جاد» حول العودة للتراث الدينى وأسلمة العلوم، ودراسة «فريدة النقاش» الخاصة بـ مأزق المشاركة السياسية للمرأة المصرية. وربما يكون هذا التأجيل راجعا بالأساس للمساحة الكبيرة التى احتلتها الموضوعات الدولية وطول بعض الرسائل .. والتى نأمل أن ننجح فى اختصار حجمها فى المرات القادمة.

اليسار

رئيس التحرير
حسين عبد الرازق
المشرف الفنى
محمود الهندى
المستشارون
ابراهيم بدراوى
د. رفعت السعيد
صلاح عيسى
د. عبد العظيم أنيس
عبد الغفار شكر
عبد الغنى ابو العينين
محمود أمين العالم
شارك فى التأسيس
د. فؤاد مرسى

اليسار منبر ديمقراطى يصدر عن حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى فى اليوم الأول من كل شهر

AL YASSAR 126 AL SUDAN St.
IMBABA GIZA A.R.E

الاشتراكات لمدة سنة واحدة:
مصر
١٨ جنيها للأفراد ٤٥ جنيها للهيئات
الوطن العربى: ٥٠ دولارا أمريكيا أو مايعادلها
العالم: ١٠٠ دولار أمريكى أو مايعادلها

ترسل القيمة بشيك مصرفى أو حوالة بريدية الى ادارة المجلة.

الادارة والتحرير: ١٢٦ شارع السودان امبابة - جيزة
رقم البريدى ١٢٤١١
ت: ٣٤٦٥٤١٦ فاكس: ٣٤٤٢٠١٣
FAX.:3442013 TEL 3465416

موقفنا

الحوار .... والطوارئ واليسار

حسين عبد الرازق

من المفروض أن تبدأ خلال هذا الشهر اجتماعات اللجنة التحضيرية للحوار الوطنى التى أعلن عنها الرئيس حسنى مبارك وتحمل مسئولية تشكيلها. وقد استغرق الوصول الى هذه الخطوة أكثر من ستة أشهر، منذ وجه الرئيس فى ١٢ أكتوبر ١٩٩٣- عقب بدء الفترة الثالثة لحكمه- الدعوة للأحزاب والقوى السياسية للدخول فى «حوار بناء يحدد **أولويات العمل الوطنى**»، وهو أمر مفهوم فى ظل المصاعب الحقيقية التى واجهت- وتواجه- مثل هذا الحوار.

لقد حاول الحزب الوطنى الديمقراطى والحكم فى البداية الزام الاحزاب بجدول أعمال معد سلفا من جانبه، وبآلية يقررها هو وحده، وإغراق الحوار فى قضايا تفصيلية وحشد من المتحاورين اطلق عليهم المفكرين والمبدعين والمثقفين والمؤسسات الشعبية والرسمية المعنية بالتخطيط والبحث العلمى ودراسات المجتمع وعلوم المستقبل، ينفرد هو باختيارهم.

وبدا أن الحكم يريد حوارا من طرف واحد، تذعن فيه الاحزاب والقوى السياسية لإرادته المنفردة، ويتحول فى النهاية الى إدعاء بوجود **إجماع وطنى حول سياسات الحكم والرئيس، أى حول سياسات الأزمة.**

فى المقابل عبرت الأحزاب عن تشككها فى جدية هذه الدعوة. ويشير التقرير السياسى الصادر عن الامانة العامة **لحزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى** فى ٤ ديسمبر ١٩٩٣ الى أسباب تخوف أحزاب المعارضة وتشككها فى الاهداف الحقيقية لهذه الدعوة ويحددها فى خمسة أسباب هى:

«أ- **التجارب السابقة الفاشلة** التى كشفت أن الحكم يريد الحوار من جانب واحد، أو للادعاء بوجود إجماع على سياسته، كما حدث فى المؤتمر الاقتصادى (١٩٨٢)، وصولا الى الحوار حول قانون العلاقة بين المالك والمستأجر فى الأرض (١٩٩٢).

ب- **أن تسعى الحكومة لاستخدام الحوار كغطاء زائف لتمرير أخطر القوانين التى يجرى إعدادها،** تنفيذا لاتفاق الحكومة مع صندوق النقد الدولى.

ج - **أن يستغل الحوار لتمرير السياسة القاصرة والخاطئة التى تنتهجها الحكومة فى مواجهة الارهاب.**

د- **أن الرئيس فى الخطابين (اللذين دعا فيهما للحوار) يقول مايتناقض مع دعوة الحوار ويقضى عليها قبل البداية،** مثل الادعاء بأننا «قطعنا أغلب الشوط الى ديمقراطية مكتملة» و«انفتح المجال واسعا أمام كل القوى السياسية كى تشارك فى حياة حزبية شملت كل التيارات وكل القوى» و«إن مصر قد نزعت عن نفسها كل سمات المجتمع الشمولى عندما بادرت الى إصلاح سياسى جاد، واكب فى خطواته إصلاحها الاقتصادى، كى تجعل من الديمقراطية نظام حياة وحكم، وليس مجرد واجهة أو تجربة يمكن أن تنتكس على أعقابها فى أى وقت وتحت أى ظروف».

هـ - **واكب هذه الدعوة سلسلة من الاجراءات القمعية** استهدفت حرية

الصحافة والصحفيين وحرية الرأى والعمل السياسى»

ورغم ذلك فقد انتهت الاحزاب والقوى السياسية المعارضة الى اعلان قبولها لمبدأ الحوار فى بيانها الصادر يوم ٣٠ نوفمبر ١٩٩٣، ووقع البيان رؤساء أحزاب **«الوفد والعمل والتجمع والاحرار والناصرى ومصر الفتاة ومصر العربى الاشتراكى والخضر والاتحاد الديمقراطى»** وممثلو **«الاخوان المسلمين» و«الشيوعيين»**.

وطالبت الاحزاب والقوى السياسية أن يدور الحوار- فى مرحلته الاولى على الاقل- بين الاحزاب والقوى السياسية، وأن يتم الاتفاق مسبقا على جدول أعمال هذا الحوار، وأن تكون الاولوية فيه لقضية الاصلاح السياسى، وبصفة خاصة تعديل قانون مباشرة الحقوق السياسية، وأكد بيان الاحزاب والقوى السياسية أن **«تحقيق تقدم فى الاصلاح السياسى والديمقراطى «يترتب عليه فى ذاته تراجع ظاهرة الارهاب والعنف والعنف المضاد.. والانتقال الى قضايا أخرى فى مقدمتها الاجتهادات المختلفة حول الاصلاح الاقتصادى والاجتماعى والاجراءات الضرورية لرفع عبء الأزمة عن كاهل محدودى الدخل»**.

وطالب البيان بتوفير مناخ صحى لهذا الحوار السياسى بين الاحزاب والقوى السياسية، بما فى ذلك رفع القيود على الاحزاب والقوى السياسية واقرار حقها فى عقد المؤتمرات السياسية الجماهيرية وطرح مواقفها على الرأى العام، وإتاحة فرصة حقيقية لها لعرض وجهات نظرها ومواقفها من خلال اجهزة الاعلام الرسمية (الاذاعة والتليفزيون).

وعقب صدور هذا البيان أدلى **د. يوسف والى ثم د. فتحى سرور بحديثين** عبرا عن رفض الحزب الحاكم لكل ماطرحته الاحزاب والقوى السياسية، وطرحا مجموعة من الاسس تنهى فكرة الحوار من أساسه.

ولكن الاتصالات التى أجراها وفد من الحزب الحاكم ضم **«د. يوسف والى- صفوت الشريف- كمال الشاذلى** بعد ذلك، أكدت أن التصريحات السابقة كانت اجتهادات فردية، وعكست قبولا عاما بأهم ماطرحته الاحزاب والقوى السياسية.

وجاء قرار الرئيس بتشكيل اللجنة التحضيرية ودورها، بمثابة لقاء فى منتصف الطريق مع موقف الاحزاب والقوى



خالد محيى الدين

لن نسمح باستغلال الحوار

ضد مصالح المواطنين

السياسية.. وإن ظلت هناك نقاط أساسية يقف فيها الطرفان على طرفى نقيض، مثل تمثيل القوى المحجوبة عن الشرعية، أو أهمية توفير المناخ الصحى لهذا الحوار، وموقع الاصلاح السياسى فى جدول أعماله.

ولجأ الحكم الى مناورة غبية تريد أن تضع الحوار أمام الأمر الواقع- قبل بدايته- فى قضية محورية وأساسية فى الاصلاح السياسى. فبادر الرئيس الى اصدار قرار بمد العمل بقانون الطوارئ ٣ سنوات أخرى، وعرض القرار الجمهورى وصدر بالأغلبية المصنوعة للحزب الحاكم داخل مجلس الشعب فى ليلة واحدة. كل ذلك وقبل أن ينتهى العمل بحالة الطوارئ (٣٠ مايو ١٩٩٤) بحوالى خمسين يوما!

ويؤكد كل ذلك أن **الحوار الوطنى لن يكون رحلة سهلة، بل هى معركة صراعية حادة، سيحاول الحكم من خلالها تحقيق كل أهدافه التى تتناقض مع أى اصلاح حقيقى أو تغيير، وسيسعى للعب على الخلافات والتناقضات داخل صفوف أحزاب المعارضة وتعميقها، بل وإثارة الصدامات بينها**، وسيحرص على حشد الانصار والعناصر المستعدة لتأييد الحاكم- كل حاكم- تحت ستار الشخصيات العامة والمبدعين والمثقفين والمؤسسات الشعبية والرسمية، ولن يعدم الوسيلة للهروب من مناقشة القضايا الجادة والحيوية للشعب المصرى.

من هنا تبدو أهمية اليقظة التى يجب أن يتحلى بها رؤساء أحزاب المعارضة الذين سيشاركون جميعا فى اللجنة التحضيرية التى سيشكلها رئيس الجمهورية، وأن يحرصوا- دون طمس للخلافات والتمايزات- على موقف موحد يلتزم ماسبق أن اتفقوا عليه فى بياناتهم المختلفة.

ويتحمل اليسار ممثلا فى **حزب التجمع والحزب الناصرى والشيوعيين** مسئولية خاصة فى هذا الحوار، فموقفهم سيحدد بوضوح الى أى اتجاه ستميل كفة الميزان.

وواجبهم أن يتمسكوا بعدد من المبادئ التى سبق أن اعلنوها مثل،

* أن يكون الحوار علنيا وتحت رقابة الرأى العام.

* أن يدور الحوار على أساس جدول أعمال تتفق عليه كل القوى المشاركة فى الحوار، ولاتنفرد أى قوة أو حزب بوضعه وفرضه على الآخرين.

* عدم وجود تصويت، وأقلية وأغلبية، أو وثيقة ملزمة.. وانما يتم تحديد نقاط الاتفاق ونقاط الخلاف.

* رفض استبعاد أى قوة أو تيار سياسى أو فكرى موجود فى الساحة السياسية المصرية.

* ضرورة مناقشة الاصلاح السياسى والديمقراطى- الذى طالبت الاحزاب السياسية بأن يكون المدخل للحوار- ضمن الموضوعات الاخرى المطروحة، وخاصة القضايا الاقتصادية والاجتماعية والفساد والمواجهة الشاملة للارهاب. فبدون خطوة عملية للاصلاح السياسى سيظل كل مايمكن الاتفاق عليه فى القضايا الأخرى أمنيات ورجاءات توجه للحزب الواحد المحتكر غصبا للسلطة.

لقد أعلن **خالد محيى الدين** أمام اللجنة المركزية لحزب التجمع فى ٣٠ مارس الماضى عند تعرضه لقضية الحوار الوطنى **«..لن نسمح تحت أى ظرف، أو لأى كان، باستغلال الحزب لتمرير مالايوافق عليه، أو يتعارض مع صالح المواطنين»**.

وهذا الوعد من التجمع واليسار عامة هو ماتراهن عليه عشية الحوار الوطنى. وهو أن يكتسب مصداقيته وقوته، من خلال **خوض اليسار- وبالتوازى مع الحوار- معاركه المتصلة فى مواقع العمل والانتاج دفاعا عن مصالح الناس وقضاياهم الحقيقية.. ومن خلال حرصه أن يكون الشعب طرفا حاضرا دائما فى هذا الحوار.**

أمريكا والتعليم

د. عبد العظيم أنيس

ضمن الاحداث التى وقعت فى **الولايات المتحدة** خلال الاسابيع الأخيرة هناك حدث شديد الأهمية لم يحظ بما هو جدير به من الاهتمام لا فى أجهزة الإعلام الأمريكية ولا الخارجية. وبالنسبة لنا هنا فى مصر يمكن أن يكون هذا الحدث مفيدا فى توجهاتنا نحو إعادة النظر فى مفاهيم وقضايا التعليم. وهذا الحدث الذى أشير إليه هو صدور قانون جديد فى الكونجرس حول التعليم الثانوى الأمريكى. باسم **«أهداف سنة ٢٠٠٠، قانون التعليم الأمريكى»**. وكما يحاول كل وزير للتعليم فى مصر أن يضع مناهج جديدة للمراحل المختلفة من التعليم (التعليم الابتدائى، التعليم الإعدادى، التعليم الثانوى)، فإن هذا القانون لايحاول أن يفعل ذلك، أو ربما جاز أن نقول إنه يفعل ذلك ولكن بطريقة فيها خيال وسعة أفق وربما يسمح بالتباين فى الولايات المختلفة ولكن فى حدود تحقيق أهداف محددة فى النشاط الاجتماعى والفهم العلمى والمعرفة التاريخية لخريج المدرسة الثانوية. والقانون الجديد يجعل المعونة الفيدرالية (وقدرها ٥بليون دولار) مرتبطة بالتزام المدرسة بتحقيق هذه الأهداف كبداية للقرن الواحد والعشرين.

ومن المعلوم أن المدرسة الثانوية الأمريكية تمر فى العديد من المناطق بأزمات وخصوصا مدارس الولايات التى تنفق عليها الدولة، وأن نسبة **تعاطى المخدرات والعنف وجرائم الجنس قد زادت فى السنوات الأخيرة بشكل مذهل فى هذه المدارس**. وفى الماضى كانت المناهج التعليمية فى أوروبا– وتبعتها فى ذلك الولايات المتحدة– تستهدف تحقيق العناصر الثلاثة التى عرفت تقليديا باسم «The three R'S»، وهى القدرة على القراءة والقدرة على الكتابة، ثم القدرة على الحساب، وكل حرف R من هذه الثلاث إنما يشير إلى حرف R فى الكلمات الإنجليزية المناظرة.

ويتجه القانون الجديد إلى تركيز أكبر على فهم ومعرفة واستيعاب أدوات التعليم من ناحية، وإلى التأكيد على مفاهيم ومبادىء عامة لايجوز لطالب المدرسة الثانوية الأمريكى أن يتخرج منها دون أن يكون على إلمام بها. ومن أمثلة ذلك أنه من الضرورى أن يكون الطالب قادرا على استخدام وتفسير الجداول الإحصائية والرسوم البيانية والخرائط، وعلى استخدام قواميس اللغة ودوائر المعارف والحاسب اليدوى. وفى **العلم** لمن الضرورى أن يكون قادرا على تعريف الخلية وماهية «المادة» وأن يكون على معرفة واضحة بالتكاثر والوراثة ونظرية التطور.

وفى مجال المعرفة بالمنظمات والأحداث التاريخية التى تعتبر علامة مميزة فى الولايات المتحدة، يذكر القانون أن على الطالب أن يكون قادرا على التعرف على **مبادىء ويلسون الأربعة عشر**، وأن يكون على معرفة بوظيفة **الأمم المتحدة وحلف الناتو ومنظمة العفو الدولية** وأن يكون قادرا على التعرف على **الماجنا كارتا وقانون الحقوق وإعلان الاستقلال الأمريكى**، وسوف يكون من المتوقع أن يكون قادرا على «وزن» الدليل أو القرينة وعلى المحاجة عند النقاش ، وأن يكون صاحب موقف يتعلق بالحرب الأهلية الأمريكية.

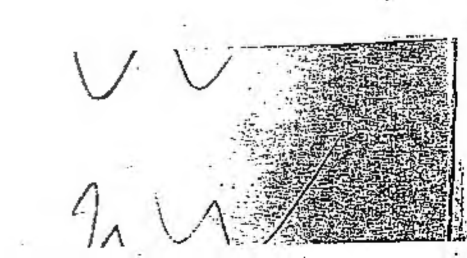
وفى الفنون يتوقع من خريج المدرسة الثانوية أن يكون قادرا على التعرف على الموسيقيين العظام، وعلى التمييز بين السيمفونية وموسيقى العزف، وأن يكون ملما بتاريخ الرقص الغربى والمصادر التاريخية للمسرح الأمريكى.

هل يمكن أن نتعلم نحن فى مصر شيئا إيجابيا من هذا كله؟

إن هذا القانون الأمريكى الجديد ، فى ظل أزمة التعليم الثانوى هناك، وفى ظل التباينات التى تتسبب فيها موجات المهاجرين إلى أمريكا من أصول جغرافية مختلفة ، وعلى ضوء حقيقة أن العديد من المدارس الثانوية فى أمريكا اليوم بها أجهزة الكشف عن الأسلحة مقامة عند مدخل المدرسة وعلى الطلاب أن يمروا من خلال هذه الأجهزة للتأكد أنهم لايحملون أسلحة، وفى ظل الفوارق الطبقية البشعة فى أنماط المدارس الثانوية.. أقول إن هذا القانون الجديد **هو محاولة جديدة لدعم الوحدة الوطنية** فى الولايات المتحدة، ولإعداد الشباب

د. حسين بهاء الدين





لمتطلبات القرن الواحد والعشرين.

ونحن في أشد الحاجة إلى دعم وحدتنا الوطنية من ناحية، وإلى تحديث تعليمنا من ناحية أخرى استعدادا لمطالب القرن القادم، .دعم وحدتنا الوطنية التى اهتزت بفعل التيارات المتطرفة في مسيرة الإسلام السياسى وبفعل انهيار التعليم فى بلادنا فى ظل الانفتاح وما صنعه من كوارث.وبدلا من أن نورط أنفسنا في الدخول فى تفاصيل المناهج الأدبية والعلمية والرياضية ينبغى أن نسأل أنفسنا هذا السؤال الذى وضعه رجال الكونجرس أمامهم:

ماذا نتوقع أن يكون خريج المدرسة الثانوية قادرا على معرفته أو استخدامه فى الحياة العصرية اليوم وفى تاريخنا الوطنى؟ ماهى الحقائق العلمية التى لابد أن يكون على إلمام واضح بها؟.

إننا بالطبع لانعرض هذه الأهداف الأمريكية فى التعليم بهدف تقليدها، فالتاريخ مختلف والفنون مختلفة، وإن كان هناك من مسائل العلم والمنظمات الدولية ما يمكن الاستفادة به. **لكن كل خريج للمدرسة الثانوية فى بلادنا لابد أن يكون على معرفة واضحة بتاريخ صراعنا مع الصهيونية وإسرائيل، على معرفة واضحة بالمرحلة الناصرية، إنجازاتها وإيجابياتها وسلبياتها، وعلى معرفة بتاريخنا الحديث ومنجزات الحضارة العربية الإسلامية فى عهد ازدهارها وبانتكاسات هذه الحضارة وأسبابها. وأن يكون أيضا على معرفة واضحة، بالقوانين الأساسية خصوصا التى تمس الحياة اليومية، أو بالمنهاج العلمى ومزاياه..**

أى أن من المطلوب أن يكون تكوين خريج المدرسة الثانوية فى مصر شاملا ومتكاملا فى العلم والتاريخ والحياة والتعديل الجديد الذى وضع فى قانون الثانوية العامة فى مصر لايساعد على ذلك مع الأسف الشديد، إذ يحول المدرسة الثانوية (سنتان من ثلاثة) إلى مرحلة استعداد وسباق لامتحانات بدلا من أن تكون مرحلة تعليمية حقة. ولست ضد الاختيار فى بعض المواد لامتحانات الثانوية العامة، لكن من المصلحة أن يؤجل ذلك إلى السنة الأخيرة وليس قبل ذلك.

معضلة الاقتصاد المصرى

صدر مؤخرا كتاب ممتاز بهذا العنوان للصديق العزيز الاقتصادي المعروف الدكتور **جلال أمين** والكتاب بحث جاد فى الأسباب الحقيقية للمشكلة الاقتصادية فى مصر، مدعوما بالأدلة والبراهين والجداول الإحصائية العديدة، ونقد للفلسفة السائدة فى أسلوب الإصلاح الاقتصادي.

وهو يبدأ من بحث قصة ديون **مصر الخارجية** التى لم تعرف مثله فى تاريخها الطويل سواء قسنا هذه الديون بحجمها بالنسبة لتعداد السكان أو بالنسبة للدخل القومى أو العبء الذى تلقيه على ميزان المدفوعات.

ثم ينتقل من بحث ديون مصر الخارجية إلى بحث أوضاع الادخار والاستثمار خلال العشرين سنة الأخيرة، ومنها إلى التساؤل المشروع :**هل الاقتصاد المصرى إقتصاد ريعى؟** على ضوء أن جزءا لايستهان به من المصادر الكبرى الأربعة (تحويلات المصريين بالخارج، قناة السويس، البترول، السياحة) ضعيف الصلة للغاية بحجم الجهد المبذول،

د. جلال أمين



ويتأثر حجمه بتغيرات الطلب أكثر بكثير من تأثره بمستوى النفقة. والاقتصاد «الريعى» يواجه مخاطر الاعتماد الشديد على الخارج، أي مواجهة مخاطر قد لايواجهها اقتصاد آخر لايسرف فى اعتماده على عوامل الخارج كما يفعل هو.

كما يبحث الكتاب **الأداء الاقتصادى النسبى للزراعة المصرية**، فى مجال الذرة، والقمح والأرز، وقصب السكر، **والنتائج المخيبة للآمال لإنجازات الصناعة المصرية**، ثم يختمه المؤلف بفصل عنوانه **«التصحيح الهيكلى والديون الخارجية»**. ويلاحظ المؤلف فى هذا الفصل أن الأثر المتوقع لبرنامج صندوق النقد الدولى (التكيف الهيكلى) على حجم الديون الخارجية نادرا ما يشار على نحو مباشر، إذ يفترض أنصار هذا البرنامج من اقتصاديي النظام أنه سوف يؤدى إلى تحسين حالة ميزان المدفوعات، ومن ثم إلى زيادة قدرة الدولة على خدمة ديونها. ويختلف د.**جلال أمين** مع هذه الرؤية، إذ يرى أن كثيرا من العوامل التى تعمل على زيادة المديونية قد تستمر فى ظل برنامج التكيف الهيكلى أو بدونه، وأهم من ذلك أن برنامج التكيف الهيكلى قد يؤدى هو نفسه إلى تطبيق سياسات من شأنها زيادة الديون الخارجية بدلا من تخفيضها.

وينتقد المؤلف بشدة أنصار **«التكيف الهيكلى»** الذين يشيرون دائما إلى قصة النمور الأسيوية **(كوريا، تايوان، سنغافورة، هونج كونج)** باعتبارها مثلا يحتذى فى تصحيح الاقتصاد حتى يصبح «اقتصادا للتصدير»، مشيرا إلى أن هذه الأفكار قد اعتمدت على نجاحها الاقتصادى على مجموعة من الظروف الاستثنائية يصعب جدا أن تتكرر بعد ذلك. فهذه الدول (على الأخص كوريا وتايوان) توفرت لها فرصة الدخول السهل للسوق الأمريكية الواسعة فى وقت كانت فيه الولايات المتحدة تتبع سياسة تجارية أكثر تسامحا وأقل حماية مما تفعله اليوم، وكانت هذه الدول الأسيوية تتمتع من الغرب كله بمعاملة خاصة باعتبارها حليفة فى مواجهة الخطر الشيوعى المباشر، ومن ثم تمتعت بالصيغة الأسيوية لمشروع مارشال، وقد

غضت أمريكا بصرها عما تفرضه تايوان وكوريا من حماية لأسواقها في وقت كان فيه صندوق النقد الدولي يطلب من دول العالم الثالث إلغاء ماتفرضه من قيود على وارداتها. وأخيرا لاينبغي أن ننسى أن الحرب الفيتنامية. مثلت بالنسبة للاقتصاد التايواني والكوري ما مثلته الحرب الكورية عام ١٩٥٠ بالنسبة للاقتصاد الياباني (مشتروات أمريكية وتشييد ..الخ).

ويشير د.جلال أمين إلى أن استراتيجية «تنمية الصادرات» قد تحولت عند أنصار روشتة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي إلى **«بقرة مقدسة»** لايجوز التشكيك في قدسيتها، مع أن كل حقائق العالم اليوم تبين كيف أن صادرات العالم الثالث لاتزال تواجه صعوبات جمة في النفاذ إلى أسواق العالم الصناعي، الذي مايزال في معظمه يعتبر أن هدف مكافحة التضخم أهم من هدف رفع معدل النمو وتحقيق العمالة الكاملة. فكيف إذن يمكن أن نقبل الفرض المزعوم بأن عودة التجارة الدولية إلى النمو السريع هو أمر على وشك الوقوع؟.

ويختتم الكتاب بالتساؤل: **هل هناك من بديل «للتكيف الهيكلي»؟.**

يجيب د.جلال على هذا السؤال بالتنبيه إلى أن أية دولة من دول العالم الثالث مهما كانت درجة نجاحها في تنمية صادراتها ستظل تواجه مشكلة عويصة مالم تستطع التحكم في حجم وارداتها وتجربة مصر في الستينات والسبعينات من القرن التاسع ومن القرن الحالي تدعم هذه النتيجة. والخطر المتمثل، في زيادة الواردات إلى حد التورط في ديون جديدة لايمثل خطرا كبيرا إلا إذا تعلق بالاستيراد بالدول الصناعية المتقدمة. ولذا فعلى دول العالم الثالث أن تتعلم كيف تزيد حجم استيرادها من بعضها البعض دون أن تعرض نفسها لخطر الاستدانة من الدول الصناعية الغربية.

وربما كانت هذه إجابة جزئية على بعض مشاكل التنمية في العالم الثالث، لكن الموضوع ذاته، فيما يتعلق بمصر والدول العربية، ربما كان في حاجة إلى تفصيل أكبر.

الكتاب هام وعميق في بحثه لمشاكل مصر الاقتصادية الحالية وتجربة مصر بعد انهيار مشروع **محمد علي**، أي في سبعينيات القرن التاسع عشر أيام **الخديوي اسماعيل**. والطريف أن الكتاب يعقد مقارنات مثيرة بين حماقات السياسة الاقتصادية في مصر في عهد اسماعيل والسادات، وفي عهدهما زادت ديون مصر زيادة مثيرة في فترة وجيزة تميزت بالنمو الفائق لمواردنا الأربعة في النقد الأجنبي. لكن الإدارة المصرية لم تعجز فقط عن استخدام هذا النمو لتخفيض عبء الديون الخارجية بل فعلت ما أدي إلى مزيد من التورط في الديون، وزادت من ديونها العسكرية بسرعة كبيرة على الرغم من أنها كانت متجهة إلى الصلح مع إسرائيل!.

وأخيرا فقد أعجبني في هذا الكتاب أن المؤلف عندما انتهى من كتابته، نظم له المركز العربي للتنمية وبحوث المستقبل ندوة شارك فيها العديد من الاقتصاديين المصريين من أنصار ومعارضي سياسات التكيف الهيكلي. وقد أدت مناقشات هذه الندوة بالمؤلف إلى أن يعيد النظر في مسودة الكتاب بناء على هذا، كما أدي به أيضا إلى أن يرد في هوامش الكتاب المطبوع على بعض الآراء التي أبديت في الندوة من أنصار التكيف الهيكلي والتي لايوافق هو عليها.

تحية حارة للدكتور **جلال أمين** وشكرا له على هذا العمل الجيد.

اعترافات عادل عبد الباقي

الاعترافات الهامة التي أدلى بها الإرهابي السابق **عادل عبد الباقي** في التليفزيون مازالت محل التعليقات في الصحف والمجلات طوال الأسابيع الماضية. وقد استمعت إليه بالصدفة وأحسست من نبرة كلامه، ومنطقه أنه مخلص وصادق فيما يقول، ولذا فإن الإنسان **يحس بالدهشة والاستنكار إزاء هؤلاء من جماعات الإسلام السياسي الذين حاولوا أن يقولوا إنه كان مدفوعا إلى ذلك من جانب أجهزة الدولة.**

ويعنيني هنا في أقواله أمران يمكن استخلاصهما- ضمن عبر كثيرة- مما قاله أولهما أن **الأحوال الاقتصادية(أي البطالة خصوصا) وثيقة بظاهرة** الإرهاب، وأن جماعات الإسلام السياسي المتطرفة **قد استطاعت أن تجند الآلاف بإيجاد عمل لهم وتزويجهم**

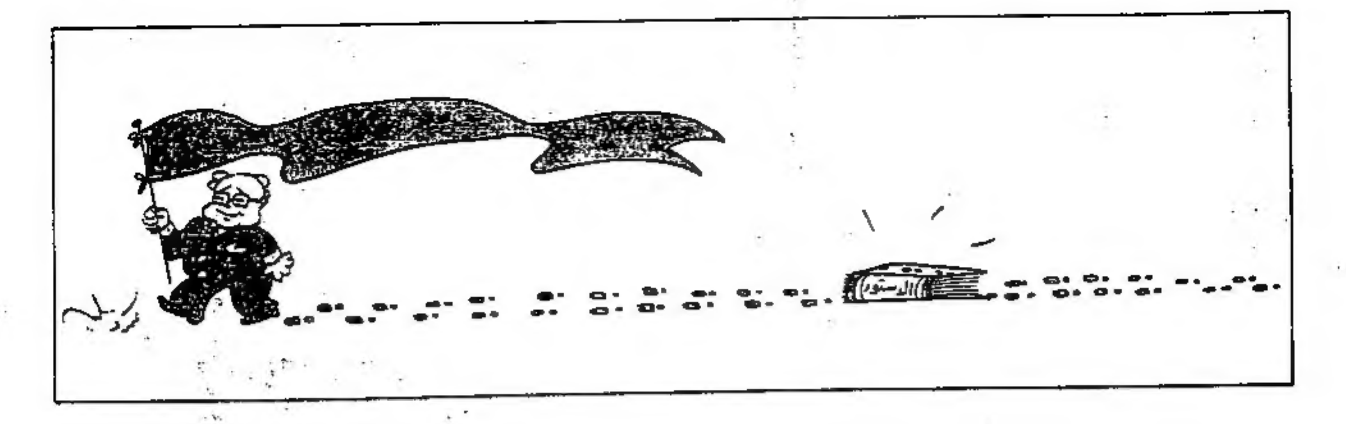


وتسكينهم.. الخ ولعل هذه الحقيقة تسقط دعوى من قالوا أن الإرهاب والفكر المتطرف لاعلاقة له بالظروف الاقتصادية.

الأمر الثاني الذي رأيته واضحا في كلام **عادل عبد الباقي**- وإن لم يعبر عنه بنفس هذه الكلمات- هو أن التطرف الديني في فهم أمور الحياة والمعاملات ليس مقصورا على جماعات العنف والسلاح فقط. ولقد عبر عن ذلك بكلمة ربما كانت متطرفة في إبراز وجهة نظره عندما قال: **«إن المسجد الذي لايصحح لي مفاهيمي الدينية فمن الأفضل إغلاق أبوابه».**

وسوف أعطي مثالا واحدا يبين ما أعنيه.. إن **الشيخ متولي الشعراوي** لايدعو إلى العنف واستخدام السلاح ضد الدولة، لكن أحاديثه الدينية في التليفزيون **لسنوات طويلة تهاجم أقباط مصر وعقائدهم** بشكل مبطن غالبا وسافر أحيانا. وما ينطبق على الشيخ الشعراوي ينطبق على **الشيخ عمر عبد الكافي** في مسجد أسد بن الفرات بالدقي. ونستطيع أن نجد أمثلة متكررة لمثل هذه المواقف في العديد من مؤسساتنا الدينية، أعني مواقف سلبية وسيئة وضارة بوحدتنا الوطنية وإن لم تصل إلى حد الدعوة إلى العنف.

لذا أجد نفسي مندهشا من موقف صحيفة حزب العمل (الشعب) إذ بينما تؤكد على وحدتنا الوطنية من جانب تدافع عن أمثال عمر عبد الكافي من جانب آخر!



قانون
الطوارئ

عمرو سليم

اليسار/ العدد الواحد والخمسون مايو/١٩٩٤(٩)

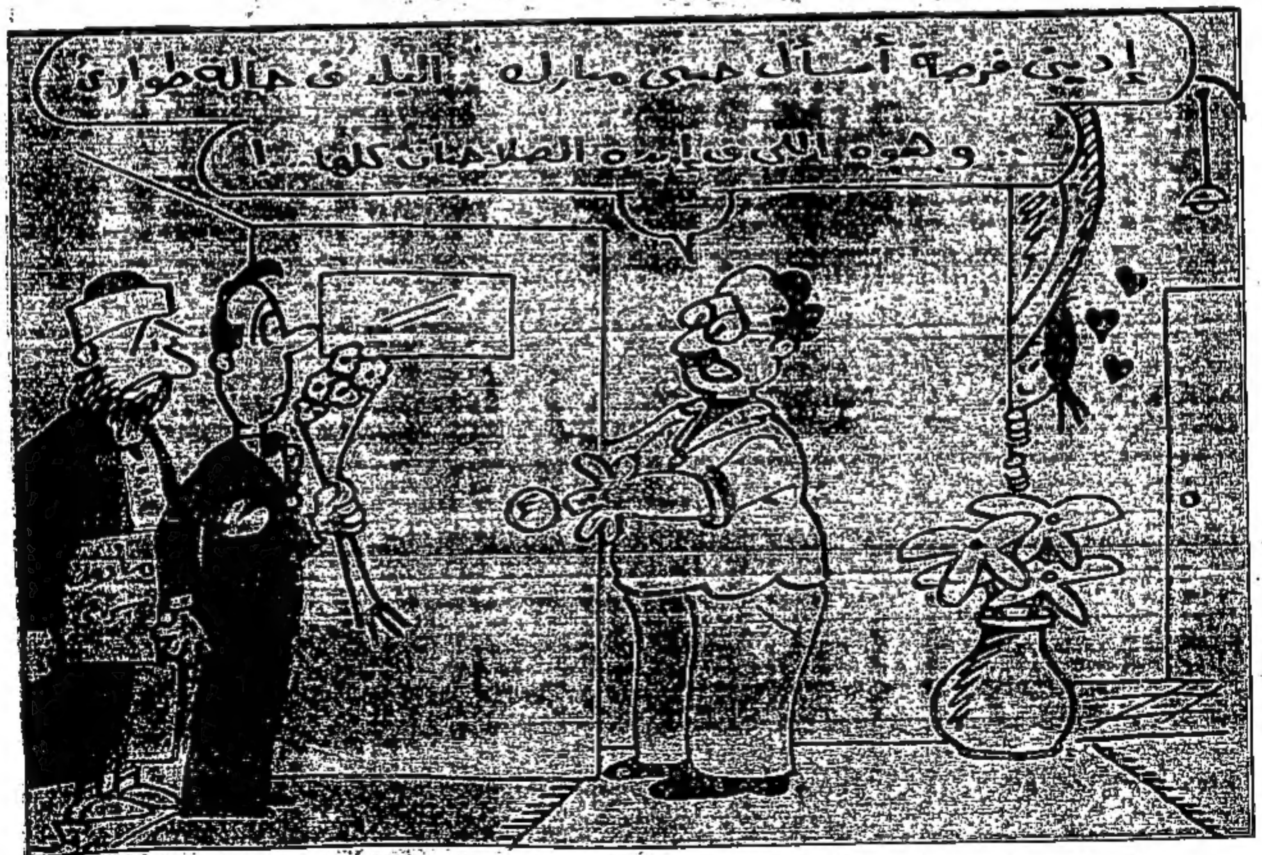
كما تتعهد الحكومة بإنهاء حالة الطوارئ بمجرد زوال أسباب تطبيقها..

قصده إن حالة الطوارئ حتنتهى ..

بمجرد ما السادات ترد فيه الروح تانى ..

ويرجع للكرسى الحكم ..!

عمرو سليم



(١٠) اليسار/ العدد الواحد والخمسون مايو/١٩٩٤


١
وفى ظل حالة الطوارئ حصل تقدم واستقرار فى الأمن
٢
أنهى أمن يافندم؟!
٣
الأمن المركزى طبعاً ..!
عمرو سليم



المسكوت عنه في حوار عادل عبد الباقي

***الجماعات تكفر المجتمع ..والإخوان يمارسون لعبة التكفير السياسي.**

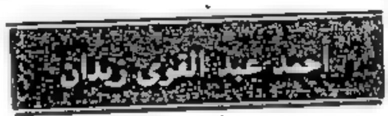
* التبعية للغرب.. والهزيمة أمام المشروع الصهيوني.. والانفتاح.. والديماجوجية السياسية المتشحة بشعارات إسلامية..وكيف أدت لهروب الشباب إلي الجماعات!

أثار الحوار التليفزيونى مع المنشق- أو كما اسمته أجهزة الاعلام «المتطرف التائب والعائد الى احضان أهله»- وهو احد قيادات «جماعة الشوقيين»، الكثير من الجدال فى الواقع المصرى، وذلك لما أحدثته التصرفات التى نسبها الى هذه الجماعات من صدمة شديدة لدى جماهير المصريين المحايدين والذين بطبيعتهم ينظرون إلى مايحدث بين الجماعات والنظام نظرة من لايقبل أيهما. فالنظام بسياساته اليومية يطحن عظامهم، والجماعات لاتفضله فى شئ بل تمارس فى بعض المناطق التى تسيطر عليها ماهو أسوأ وتعود هذه الصدمة أساسا لتناقض هذه التصرفات مع ابسط قواعد التفكير السليم ومع نظرة المصريين الى التدين.

ونستطيع أن نتأكد من واقع منطقة كالفيوم انه لأول مرة يضع النظام الجماعات فى موضع الدفاع. ولم يزد دفاعهم عن أن هذا المنشق عميل للدولة، ولم يتطرق دفاعهم لمناقشته أو نفى ماطرحه من فكر وراء هذه التصرفات.

ومن حقنا فى اليسار وقد قدمنا دراسة مبكرة «يونية ١٩٩٠» بل لعلها أول دراسة عن جماعة الشوقيين، يحق لنا أن نبدى تعليقنا على هذا الحوار

اولا: يجب أن نوضح ان هذه الجماعات



التى تحدث عنها **عادل عبد الباقى** سواء كانت **جماعة الشوقيين أو السماوية أو التكفير والهجرة (التوقف والتبين)** بالرغم من الصخب والعنف الذى تحدثه، تظل جماعات هامشية على خريطة الاسلام السياسى، ولكنها تعبر بشكل «فج» - ومن هنا تكمن أهمية دراستها- **عن السمات الاساسية للجماعات الرئيسية كجماعة الإخوان والجماعة الاسلامية.** فمثلا هذه الجماعات التى يتحدث عنها عادل تكفر المجتمع، وهو ماتتجنبه الجماعات الاساسية ولكنها تلجأ فى ذات الوقت الى **لعبة التكفير السياسى** كما نعل. ففقيه التيار المعتدل **«يوسف القرضاوى»** فى كتابه **«ظاهرة الغلو فى التكفير»** وهو كتاب كتب أساسا ليبين فيه فضيلته تهافت فكرة التكفير ورفض تكفير الأفراد والمجتمع. ومع ذلك فهو يقدم دفاعا مجيدا عن هؤلاء المكفرين فيقول **«أن هؤلاء المكفرين- فى مجموعهم- أناس متدينون مخلصون، صوامون قوامون، غيورون، قد هزهم مايرونه فى** المجتمع من ردة فكرية وانحلال خلقى وفساد اجتماعى واستبداد سياسى فهم طلاب إصلاح حريصون على هداية أمتهم وإن أخطأوا الطريق وضلوا السبيل» ص ٥٧ من مجلة المسلم المعاصر العدد التاسع يناير سنة ٧٧) . قارن هذه الصورة بما أوضحه حوار **عادل عبد الباقى** والتى يدعمها الواقع اليومى ثم يضيف القرضاوى «والدارس المتتبع لأسباب هذه الظاهرة يجد أنها تتمثل فى.

١- انتشار الكفر والردة الحقيقية جهرة فى مجتمعاتنا الإسلامية...

٢- تساهل بعض العلماء فى شأن هؤلاء الكفرة الحقيقيين وعدهم فى زمرة المسلمين والاسلام منهم براء

٣- اضطهاد حملة الفكر الاسلامى السليم والدعوة الاسلامية الملتزمة بالقرآن والسنة .

٤- قلة بضاعة هؤلاء الشبان الغيورين من فقه الاسلام واصوله (ذات الصفحة) ثم يضيف تحت عنوان: **يكفر من يستحق التكفير:** فمن الكفرة الذين يجب أن يدمغوا بالكفر دون مواربة ولا ستحى، الاصناف التالية **الشيوعيون المصرون على الشيوعية، الشيوعيون الذين يؤمنون بالشيوعية - للفلسفة ونظام**

والحكام العلمانيون ورجال الاحزاب العلمانية الذين يرفضون جهرة شرع الله وينادون بأن الدوله يجب ان تنفصل عن الدين» ص٩٤ من ذات المرجع»

ولعلنا من هذا المقتطف الطويل نستخلص شيئين

الاول: ذلك الحبل السرى بين المعتدل والمتطرف في ساحه الاسلام السياسى

الثاني: أن قضية التكفير فى جوهرها قضية سياسية وخاصة عند الجماعات الإسلامية وبصورة اكثر خصوصية عند **الاخوان المسلمين**. فهم يكفرون- كما وضع عند اشهر معتدليهم- من يعمل بالعمل العام لان فى هذا مصلحه سياسية - مؤكده- وهو الموقف السياسى للخصوم كماأوضح فيما بعد اشهر شبابهم المعتدل أيضا. بينما تكفير عامه الناس يضرهم سياسيا، **وهذا هو الفرق بين «لجاجة» الشوقيين و«سياسة الاخوان»**

ثانيا: عن ايجابيات الحوار.... هناك ثلاثة موضوعات ايجابية تستحق الالتفات.

١- التركيز على الجانب الفكرى لظاهرة الاسلام السياسى والتصدى لها على شاشة التليفزيون ذلك الجهاز الجبار فلاول مرة يدور الحديث عن كتب كمعالم على الطريق **لسيد قطب والمصطلحات الاربعة لابى الأعلى** المودودي وفتاوى بن تيمية.. الخ وأثر هذه الكتابات فى صياغة العقل المتطرف الاسلامى.

٢- الحديث لأول مرة عن **«عبد الله السماوى» و«السماوية»** وذلك لان هذه الجماعة من أهم مفرخات العنف والارهاب، وهى لم تأخذ حقها من الدراسة وتسليط الضوء على خطرها الفكرى والسياسى الحركى ومن الطريف أنه منذ سنوات وفى إحدى المناظرات بين أحد رجال المؤسسة الدينية- **الشيخ عطية صقر والشيخ** عبد الله السماوى، باعتبار أن المؤسسة الدينية- تقوم بدورها فى التصدي للفكر المتطرف. سأل الشيخ عبد الله الشيخ عطية سؤالا وهو: ألم تكن تلميذا لى ياعطية؟ فأجابه الشيخ عطية ولكن الله هدانا. ونحن نسأل بدورنا هل فكر الشيخ عطيه- شيخ التليفزيون الشهير- بريئا من فكر الشيخ السماوى؟

٣- إن هذا الحوار أوضح ضرورة طرح قضيتين اساسيتين للحوار وهما: **العلمانية،** والردة. فالمتأمل لحديث عادل يلاحظ أن الموقف المغلوط عن العلمانية - وهو موقف سياسى - هو الجذر العميق وراء فكرة الاستحلال أو التكفير فمن ارسل أبناءه الى المدرسة «علمانى» ومن ثم فهو «مرتد» يجب أن تفرق عنه زوجته. الخ **ولكن هل يستطيع النظام أن يطرح مثل هذه القضايا على جدول النقاش العام من أجل عصر تنوير حقيقى يسهم فى دعم مجتمع مدنى يحترم الدين ويخلصه مما ما شابه من آثار التاريخ واجتهادات الماضى؟ ويطرح ضرورة الاجتهاد الآن؟**

ثالثا المسكوت عنه.. فالمتابع للحوار يظل يسأل نفسه طول الوقت.. كيف تحول إثنان الى تنظيم يضم بضعة الآف؟ ترى هل يرجع ذلك إلى كفاءة خارقة لهما أم أن ثمة اسبابا سكت عنها الحوار؟

نحن نعتقد أن هذا ماحدث لان **المسكوت عنه هو اثر السياسات «الاقتصادية- الاجتماعية- للنظام وأثر البناء السياسى فى صناعة هذه الجماعات وتضخيمها؟** وفى اعتقادنا انه بدون هذه الاثار ماكان لشوقى وعادل أن ينجحا فى هذا الانتشار. فما هى هذه الآثار.

تنقسم هذه الآثار- فى رأينا- الى آثار عامه تشمل المجتمع بأسره وآثار تختص بها محافظة الفيوم

اما الآثار العامه فهى الناتجة عن سياسات التبعية للغرب الاستعمارى، والهزيمة امام المشروع الصهيونى ، والانفتاح بطفيليه من ناحية وتغريبه الاستهلاكى من ناحية أخرى، فضلا عن الديماجوجية السياسية المتشحة بشعارات اسلامية تناقض الواقع طوال المرحلة الساداتية ولقد أدت هذه السياسات بالشباب للهروب الى هذه الجماعات للتعبير عن نفسها وهويتها

اما الاسباب الخاصة بمحافظة الفيوم فقد أوضحناها فى مقالنا السابق (يونيو ١٩٩٠) ونوجزها هنا فى الآتى

* أن شوقى الشيخ» هو ابن عم رئيس المجلس الشعبى لمحافظة الفيوم وقد ساعد هذا الموقع الاسرى والامتياز السياسى للاسرة فى أن يتميز بجماعته محميا من المماكسات الامنية الصغيرة وهو ماجعل حركته تنمو فى هدوء

* خصوصا وان ثمه ظاهرة بالمحافظة تلفت النظر وتستحق الدراسة وهى وجود فروع للعائلات الكبيرة ذات الصلة القوية بالحزب الحاكم والحكومة تتخذ لها اذرعا عسكرية تخيف بها الآخرين من خلال محترفين وتنشط هذه القيادات وميليشياتها فى حماية الحكم بل وتعتدها بعض دوائر السلطة المحلية أداة من أدوات الامن فى السيطرة على المنطقة. لهذه الأسباب نمت وتضخمت ظاهرة «شوقى الشيخ» كذراع قوى لعائلته وأداة لسلطات الامن المحلية لضرب «عمر عبد الرحمن» أو هكذا اعتقدت. ولذلك لم يكن غريبا أن يجند «شوقى» امير «الكحك» ابن يوسف كحك العضو الاسبق لمجلس الشعب عن الحزب الوطنى.

فى ذات الوقت يوجه خطابه إلى الصيادين والفلاحين الفقراء، المهمشين بفضل سياسات النظام السياسية والاقتصادية.

لهذا لم يكن غريبا أن يستطع اثنان أن يقيما تنظيما بل وليس من المستغرب ان تستمر لعبه التنظيمات طويلا

واخيرا لايسعنا الا ان نؤكد أن **المسكوت عن طرح الاساس السياسى- الاقتصادى الاجتماعى** لظاهرة الاسلام السياسى والخوف من كشف تشابك الجذور بين هذه الظاهرة وبين النظام الحاكم. يجعل الاجابة عن السؤال الذى طرحناه عن قدرة **النظام على طرح القضايا الاساسية على جدول النقاش العام من أجل عصر تنوير حقيقى يسهم فى دعم مجتمع مدنى يحترم الدين ويخلصه** مما شابه من آثار التاريخ واجتهادات الماضى ويطرح ضرورة الاجتهاد الآن.. **اقرب الى أن تكون بالنفى. وارجو الا اكون متشائما.**

عمر عبد الرحمن



النخبة المصرية تبحث:

جمع عربي.. أم شرق أوسطي؟!..

أمينة النقاش

بعد عشر ساعات من المناقشات الحارة، اتفق المثقفون المصريون، على الا يتفقوا، بشأن قضية الشرق أوسطية، نظاما وسوقا. بدأت المناقشات ، وهم ثلاث فرق، وانتهت دون أن يزيدوا، أو ينقصوا

قال الفريق الأول أنه طالما قبل العرب بالسلام مع إسرائيل، فليس هناك من حيث المبدأ، مايحول دون التعاون الاقليمى الشرق أوسطى ، بعد أن أنتقل الصراع من أبعاد سياسية وعسكرية، الى أبعاد إقتصادية، وبعد أن ثبت فشل فكرة القومية العربية فى

علاقات غير متكافئة مع اسرائيل..




د. فوزى منصور

تجميع الدول العربية، وتحقيق تضامنها وتكاملها الأقتصادى.

ونادى الفريق الثانى بعدم رفض الشرق أوسطية بشكل قاطع ، ورهن المشاركة فى قيامها بعدة شروط أهمها إتمام مراحل التسوية المتفق عليها.

أما الفريق الثالث فيرفض الشرق أوسطية من حيث المبدأ، ويرى أنها طرح أمريكى إسرائيلى، يستهدف دعم المصالح الإسرائيلية والغربية وتأمين سيطرة إسرائيل على الموارد العربية، مع احتفاظها بتفوقها النووى والعسكرى، لمواجهة أي نهوض قومى عربى محتمل. ويلفت هذا الفريق الانتباه لأوراق الضغط العربية، التى من شأنها أن تواجه صور التسوية المفروضة على العرب، والتى تنتقص من حقوقهم الشرعية العادلة

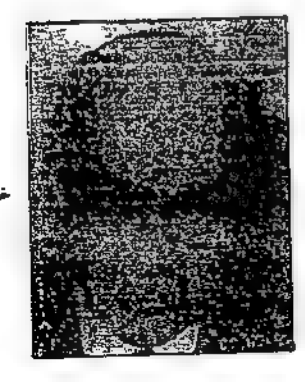
الفهم الإسرائيلى للسلام

وكانت الندوة التى نظمتها منظمة تضامن الشعوب الأفريقية الأسيوية، على شكل مائدة مستديرة يوم ١١ أبريل، قد حضرها أكثر من خمسين من المشتغلين بالعمل العام من كافة الاتجاهات السياسية والفكرية ومن الوجوه الحزبية، ومن المستقلين الدين يتبنون وجهات النظر الرسمية، ومع أن الدكتور مراد غالب قد بدا ظاهريا محايدا بين الفرقاء الثلاثة ، باعتباره رئيسا للمنظمة التى تدير الندوة، والتزم بدرجة من الحياد، فى عرض وجهات النظر المختلفة المتعلقة بالقضية في خطابه الافتتاحي، إلا أن هذا العرض، قد جاء في رأى المؤيدين للشرق أوسطية، منحازا لرأى خصومهم، إذ بدت مخاطر إنشاء السوق فى الخطاب أكثر منطقية وتبريرا، مما يعتبرونها فوائدها.

ومن بين المخاطر التي ذكرها، مراد غالب التى ساقها فى شكل حقائق تستدعى رسم استراتيجية واضحة للتعامل معها، أن الشرق أوسطية هى مشروع يستند بالأساس لعضوية إسرائيل فيه، بصرف النظر عن بقية الأعضاء المشاركين، وأنه يطرح في سياق المفهوم الإسرائيلى للسلام وللأمن الذى يقوم على أن تصبح إسرائيل جزءا من نسيج الشرق الأوسط، ويرى أن الحدود الجغرافية، لم تعد حائطا للأمن ، وضمانا له فى ظل أسلحة الحرب الحديثة ، وأن الأمن الحقيقى أن تصبح إسرائيل عضوا فى تجمع إقليمى واسع، لتحقق بمشاركتها فى الثروات العربية وبتقدمها العلمى والتكنولوجى، سيطرتها الاقتصادية بديلا لهيمنتها العسكرية التى أصبحت باهظة التكاليف ومشكوك فى نتائجها.

وعلى ذلك فإن مشروع الشرق أوسطية إذا لم يكن واردا فى ظل الظروف الراهنة، فهو الهدف النهائى لتحقيق السلام من المنظور الإسرائيلى على أن يمر المشروع بعدة مراحل

ليس لاسرائيل أطماع فى المياة العربية



د. مصطفى خليل



فريدة النقاش

العرب يملكون إمكانيات الدفاع عن مصالحهم..

الأولى منها، هي إدماج الاقتصاد الفلسطيني في الضفة والقطاع في الاقتصاد الإسرائيلي، والثانية انضمام الأردن إليهما والأخيرة إلغاء المقاطعة العربية لإسرائيل ليصل الذراع الإسرائيلي إلى دول الخليج وبقية العالم العربي. وأشار د. مراد غالب إلى أن التصور الإسرائيلي للسلام وللأمن يحظى بدعم أمريكي وغربي، وقال أن الولايات المتحدة الأمريكية، والدول الغربية والمؤسسات المالية الدولية، تمارس ضغوطا مستمرة على العرب لتحقيق الشرق أوسطية والتعاون الإقليمي، عن طريق تغيير طبيعة القروض والمساعدات وتحويل معظمها لقروض لمشروعات إقليمية مشتركة، وتقلص المساعدات الثنائية المباشرة.

لهذا يرى د. غالب أن الاستخفاف بندوة إسرائيل، واختزالها في مساحة جغرافية صغيرة وعدد سكان محدود، هو خطأ فادح، لأن **إسرائيل في رأيه ليست مجرد جغرافيا، لكنها جزء لايتجزأ من المؤسسات اليهودية المالية الدولية** العاتية، وهي الابنة المدللة لجهاز الإعلام ووسائل الاتصال والمعلومات الدولية، وهي عروس اللوبي اليهودي، صاحب النفوذ الحاكم في الولايات المتحدة وفي الكونجرس الأمريكي الذي دفع نفوذها داخله، أحد مرشحي الرئاسة في أمريكا لوصفه بأنه أحد المستوطنات الإسرائيلية!

بداية ساخنة

اتخذت الندوة لأعمالها عنوانا في صيغة تساؤل: تجمع عربي أم شرق أوسطي؟ وبدأت بداية دراماتيكية، حين ظهر فجأة، بشكل لم يكن معلنا عنه من قبل على شاشة أعمالها **د. مصطفى خليل** نائب رئيس الحزب الوطني الحاكم، بينما غاب وزير الخارجية **«عمرو موسى»** الذي أرسل بكلمة بدت أقرب أن تكون ورقة نقاش، من أن تكون ورقة رأي، ألقاها نيابة عنه نائب مساعد **«د. نعمان جلال»**، دعا فيها دعوته الأثيرة، نبذ ما يسميها الشعارات والأحلام، والتحلي بالواقعية، وأكد أن السوق الشرق أوسطية، ليست خيارا مطروحا لما يشوبها من تحفظات سياسية واقتصادية واجتماعية ونفسية، وقال أن الواقعية تقتضي أن **تنطلق من ثوابت العمل العربي المشترك، في إطار القوانين العامة للعالم القائمة على الاقتصاد الحر والسوق الرأسمالي** فضلا عن إصلاح النظام الإقليمي العربي، الذي يتمثل في منظماته القائمة والسعي لإيجاد آلية لتلك المنظمات، وإيجاد إرادة جماعية لتنفيذ القرارات.

وشارك **«د. عصمت عبد المجيد»** الأمين العام للجامعة العربية، «عمرو موسى» - في الكلمة التي ألقاها نيابة عنه **«كمال ستادة»** - في مطالبة المشككين في أهداف السوق الشرق أوسطية، والمتحفظين عليها والمحذرين من أضرارها بالثقة بالنفس، وبرر عبد المجيد دعوته، بأنه مهما كان الشكل الذي ستأخذه السوق الشرق أوسطية، فلن يخيفنا، لأننا - العرب - كما يقول نمثل الطرف الأقوى من ناحية الإمكانيات البشرية، والموارد، ونفى «عبد المجيد» سبل الهيمنة الإسرائيلية ويرجع ذلك إلى محدودية مواردها مقارنة بما يملكه العرب من موارد، ولن يكون لها أية ميزة اقتصادية.

وكان طبيعيا أن ظهور واحد مثل **«د. مصطفى خليل»** له دور مؤثر في السياسة، بصرف النظر عن الخلاف أو الاتفاق معه، أن يشعل نار المناقشات، وأن يحول الندوة، من ندوة علمية باردة، إلى ندوة سياسية ساخنة، انتهت بعرض الأوراق المعدة لها سلفا في عجالة، لأن الجميع دخل مناظرة، بالاتفاق والاختلاف والتنديد والاندهاش، مع ما قاله **«مصطفى خليل»**، وقد بدت غيبة **«عمرو موسى»** وحضور **«د. خليل»** وكأنها مؤشر على أن بعض الجهات الرسمية، لاتريد أن تدخل بنفسها مثل هذه المناقشة، **وآثرت أن يعبر عن وجهة نظرها، مسئول السياسة الخارجية، في الحزب** الوطني الحاكم مما يدل على أن الحكومة المصرية، لاتريد أن تلتزم برأي معلن في موضوع «الشرق أوسطية» وتفضل أن تتركه للمناقشات، أو أن تنفذه دون إعلان!!



محمد عودة

البترول العربي إلى حيفا.. والقطن إلى أسواق إسرائيل..

ليس لإسرائيل.. أطماع!

وفي كلمته قال **«د. مصطفى خليل»** أن عناصر السوق، من الناحية العلمية والموضوعية، في الشرق الأوسط غير متوفرة، وأشار أن القياس يكون بالنظر للسوق الأوروبية المشتركة، وأوضح أن أي سوق مشتركة بين عدة دول تقوم على عدد من الركائز، هي تماثل الأنظمة السياسية، ورفع جميع الحواجز الجمركية، بما يسمح بحرية انتقال الأفراد والسلع، ونظام نقدي موحد.

وقال د. خليل أن هذه العناصر الثلاثة غير متوفرة، لابين العرب وبعضهم البعض، ولابين العرب وبقية دول المنطقة، ولابينهم وبين إسرائيل. فالنظم السياسية المطبقة في هذه الدول، تختلف إختلافا بينا، والدول العربية، لم تقبل إلغاء الحواجز الجمركية بينها، والتجربة الوحيدة التي رُفعت فيها الحواجز الجمركية بين مصر وليبيا، خلقت مشاكل أمنية واقتصادية اضطرت الطرفين للعدول عنها. وأكد د. خليل أن مشروع السوق الشرق أوسطية - بهذا الشكل - لم يطرح في المباحثات المتعددة الأطراف، وان المطروح الذي يمكن مناقشته، هو إمكانية وجود تعامل اقتصادي بين دول المنطقة، وهو موضوع - كما يقول - تتحكم فيه مصلحة كل دولة على حدة، ورغبتها في هذا التعاون. وهنا أوضح د. خليل أنه ليس هناك، ولاينبغي أن يكون

هناك تفكير لتعاون اقتصادي عربي مع إسرائيل، وكل دولة عربية هي حرة في إتمام هذا التعاون طبقا لما ترى أنه يحقق مصلحتها. وفي هذا السياق أشار إلى أن موقف مصر في هذا الشأن، أنها تقبل إقامة علاقات إقتصادية، إذا كانت تجد في ذلك مصلحتها، بشرط ألا تضر بأطراف أخرى. وضرب مثلا على ذلك بإتفاقيات التطبيع التي وقعها مع إسرائيل، حين كان رئيسا للوزراء في عهد السادات وقال أنه لايوجد بها مايلزم مصر بشيء لاتريده، وأنه عندما اقتضت الظروف السياسية تبريد السلام بين مصر وإسرائيل، لم تجد الأخيرة في نصوص هذه الاتفاقيات، ما يلزم مصر بإعادة تسخين العلاقات وأضاف أن مصر لا تبيع البترول لدول وبالتالي هي لاتبيعه لأسرائيل مباشرة، ولكنها تبيعه لشركات تدخل مزادا عالميا يفوز فيه من يعرض السعر الأعلى، وقال إذا أنشأت إسرائيل محطة لتحلية مياه البحر في رفح الفلسطينية ،ووجدت مصر أن مصلحتها أن تشتري مياها من هذه المحطة: فلا ينبغي لأحد أن يعترض على ذلك، إذ هو أقل تكلفة من إنشاء محطة أخرى. كما أوضح أن المستقبل في مصر هو لأنتاج الغاز الطبيعي،بعد أن أخذت موارد البترول في التناقص، وليس هناك فرق بين أن تبيع **مصر غازا لإسرائيل بدلا من بيع البترول**. وهنا كشف مصطفي خليل، ما سبق أن أكده «**محمد حسنين هيكل**» في كتابه «**الطريق إلى رمضان**» أن الدول العربية، لم تحترم قرار وقف ضخ البترول لإسرائيل في حرب ١٩٧٣، حيث كان مسئولا أنذاك عن السياسة البترولية التي قررت في هذه الحرب.

ونفى مصطفى خليل **أن تكون لإسرائيل أطماع في المياه العربية، أو أنها تلوح بالاستيلاء على مياه نهر الليطاني، أو أن يكون لها مطالب في الأراضي اللبنانية أو الجولان**، ويشر بقرب إتمام تسوية إسرائيلية سورية شبيهة لما جرى مع مصر، وقال أن الإتفاق بين الأردن وإسرائيل ساري المفعول رغم عدم توقيعه.

كما وصف الأنباء التي تتحدث عن نقل مياه النيل لإسرائيل بأنها كاذبة وغير حقيقية، وقال أن هذا موضوع لا أساس له من الصحة، ولم يثر في أي يوم مع إسرائيل، ولا في المحادثات المتعددة الأطراف.

وفي ختام كلمته دعا المثقفين المصريين لتطبيع العلاقات مع إسرائيل وزيارتها والتعرف على أوضاعها أسوة بما تقوم به إسرائيل في التعرف على أوضاع مصر ومفكريهاواعداد ملفات كاملة عن كل منهم!

تزييف التاريخ

ومع أن وجهة نظر د.**مصطفى خليل**، بدت ولأسباب مختلفة ، متفقة مع المعارضين للسوق الشرق أوسطية، إلا أن أجزاء أخرى من كلامه دفعتهم للرد عليه، إذا اعتبروها منافية للحقائق التاريخية، وتزييفا للدعوة لتطبيع العلاقات مع إسرائيل. وفي هذا السياق اعترض «**د.عبد العظيم أنيس**» على وصف قضية نقل مياه لإسرائيل بالكذب، وقال أن المعروف تاريخيا ، أنها فكرة «**أنور السادات**» وأوضح أن أول من كشف عن فكرة السوق الشرق أوسطية هو د.يوسف والي الأمين العام للحزب الوطني ووزير الزراعة، ووصف قول د.مصطفى خليل بأن فكرة السوق تطرح للتخويف من إسرائيل وهيمنتها بأنه تفسير يدعو للدهشة والغرابة.

وقال «حسين عبد الرازق» أنه يختلف اختلافا واضحا مع ما يطرحه د.مصطفى خليل، وأنه لايستطيع أن يقبل دعوته بطي صفحة الماضي، **لأن التسوية الأمريكية الإسرائيلية التي يجري فرضها على العرب بعد حرب الخليج الثانية، هي نتاج لهذا الماضي ومحصلة للهزائم العربية منذ يونيو ١٩٦٧ مرورا بكامب ديفيد وخروج مصر من الساحة العربية وغزو لبنان** وخروج المقاومة منه، **وتحول الدول الخليجية لدول حليفة لإسرائيل بعد إبادة العراق وصولا للاتفاق الفلسطيني الإسرائيلي**، وأوضح عبد الرازق أن المطروح ليس إقامة سوق بل نظام شرق أوسطي، **يدخل إسرائيل** بدعم أمريكي في قلب المنطقة، ويفرض عليها تطبيع العلاقات الكاملة معها.

وقالت د.**حورية مجاهد**- عضو مجلس الشعب- أنه ينبغي أن نفرق بين نوعين من الواقعية، التي يدعونا د.خليل لتلمسها كمفتاح لكل القضايا السياسية. وقالت هناك واقعية تقبل الواقع كما هو، وأخرى تسعى لتغييره واعترضت على دعوته للتعاون المفرد مع إسرائيل، وأرجعت ذلك إلى أن العلاقة الاقتصادية بين طرفين أحدهما قوي والآخر ضعيف تزيد الأول قوة وغنى وتزيد الثاني ضعفا وفقرا. وسخرت من منطق المحتمين بالكثرة العددية العربية وكثرة الموارد، وقالت أن العبرة ليست بالكثرة في البشر والموارد ولكن بحسن استغلالها وتوظيفها.

واعتبر «**د.فوزي منصور**» كلمة **د.مصطفى خليل** صورة بالغة العمق متحدة التضاريس، **تعبر عن العقل الباطن للنظام** وعن المواقف الرسمية التي تحددت بالنسبة لإسرائيل وللمنطقة العربية وعبر عن أمنياته، لو أن مصطفى خليل قد بذل جهدا موازيا للتعرف على آراء المثقفين

د.عصام عيسى

الهدف حركة التحرر الوطني العربية



محمد فايق

خطورة التطبيع دون تحقيق السلام!

المصريين والرأي العام المصري، كما اهتم بالتعرف على آراء الباحثين الإسرائيليين، وأنذاك لعله كان يدرك أنه بعد أن فقد العرب جميع أسلحتهم، لم يبق لهم سوى سلاح معنوي وحيد، هو سلاح المقاطعة، الذي يسعى خليل لتقويضه وتحطيمه، بدعوتنا لزيارة إسرائيل.

مبررات القبول

استند الاتجاه الأول الذي برز في الندوة مهونا من أخطار الشرق أوسطية سوقا ونظاما ومبرزا لفوائدها ومثله بوضوح د.عبد المنعم سعيد ود.طه عبد العليم لعدة أسباب، منها أن مشاريع التعاون الإقليمي هي ثمرة من ثمار المتغيرات الدولية الجديدة والتسوية للصراع العربي الإسرائيلي. وأن هذه المشاريع ليست وافدة من الغرب، بل شارك في صياغتها سياسيون وباحثون عرب من مختلف الأقطار وأن استمرار المواجهة العسكرية على امتداد أربعين عاما مع إسرائيل قد عرض العرب لهزائم متوالية، وأن **الخلافات مع إسرائيل يجري حلها الآن بالتفاوض عبر ما أسموه بالسلام الضروري وليس السلام العادل**، أي السلام الذي أفرزته موازين القوى العربية ويرى هؤلاء أن فشل حركة التحرر الوطني العربية بما شابها من استبداد في تحقيق التنمية والتوحد القومي، وحل الصراع مع إسرائيل، يستدعي تفكيرا واقعيا جديدا، يقوم على تحديد الهدف في استعادة الأراضي العربية المحتلة بعد ١٩٦٧ وإقامة الدولة الفلسطينية، وهي أهداف تقرب التسوية السلمية الدائرة منها. ومن بينها أيضا أن إسرائيل لاتملك القدرة على أن تحول الاقتصاديات العربية لاقتصاديات تابعة وأن **عدم القبول بدولة إسرائيل هو استمرار للعداء والمواجهة مع العرب**، وأنه ليس هناك تناقض بين السوق الشرق أوسطية والسوق العربية، وأن المخاطر الفعلية التي تتهدد العرب، هي مخاطر التهميش وليس التبعية.

وشروط للقبول

أما الاتجاه الثاني، الذي يقبل بالتعاون الإقليمي ضمن شروط محددة، فقد كان أبرز متحدثيه **محمد سيد أحمد ود.ابراهيم سعد الدين ود.مصطفى علوي** وربط **محمد سيد أحمد** بين إصلاح الخلل في عملية التسوية الجارية وبين التعاون الإقليمي، وقال أن علاقات التكامل في السوق الشرق أوسطية لن تنهيه صراعا تاريخيا، وأن **نقض إسرائيل لمواعيد الانسحاب من غزة وأريحا قد أدى لانهيار العملية السلامية، وأن التسوية القائمة على أن تكون الكلمة العليا منها للأقوى لن تحدث استقرارا** بل تهيىء المناخ للمتطرفين من الجانبين

وقال د.ابراهيم سعد الدين أن أي نظام شرق أوسطي يفترض قيامه حدوث السلام، وربط تحديد الشكل النهائي للعلاقات المصرية العربية بعودة الأراضي العربية المحتلة ومنح الفلسطينيين حق تقرير المصير وليس بمجرد التوقيع على عدد من الوثائق، ودعا **العرب لأعداد رؤية أو مشروع عربي لمستقبل المنطقة**، وقال أن مصر مطالبة بتقديم رؤية للكيفية التي ينبغي أن ترتب بها الأمور في المنطقة وعن دور مصر فيها

وقال «د.مصطفى علوي» أنه إذا كانت هناك مشروعات مطروحة لإقامة نظام شرق أوسطي، فلا ضرر من مناقشتها، بل والمشاركة في المفاوضات والمساومات الدائرة بشأنها لكنه اشترط للمشاركة، أن تسفر عن نظام يراعي ما استقر عليه العمل الدولي من قواعد ومبادىء تتعلق باحترام حق الدول في السيطرة على مواردها الوطنية، ونبذ المقولة المشبوهة التي تروج للملكية المشتركة لهذه الموارد بواسطة بقية دول المنطقة. فضلا عن حرص تلك الدول على تسوية الصراع العربي الإسرائيلي على أساس ضمان المصالح المشروعة لكافة الأطراف بما في ذلك الانسحاب من جميع الأراضي المحتلة وإقرار الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، بشرط ألا يحل هذا النظام محل النظام العربي، وتكون المشاركة العربية فيه مشاركة جماعية

ورفض نهائي

وشكل **د.أحمد صدقي الدجاني ود.فوزي منصور ود.حسام عيسى، وفريدة النقاش، ومحمد عودة، ود.لبيب يونان رزق، وحلمي شعراوي، وطلعت مسلم واللواء أحمد عبد الحليم ومحمد فائق ود.جلال أمين الفريق الثالث** الذي قاد جبهة الرفض جملة وتفصيلا للمشروع الشرق أوسطي.

قال **د.أحمد صدقي الدجاني** أن الشرق أوسطية، هي نظام متكامل يتفرع عنه السوق يقوم على تصور أمريكي لإنهاء القومية العربية، وإغلاق الجامعة العربية وانهاء دورها بعد أن تتخذ قرارا بإنهاء المقاطعة العربية لإسرائيل وعزل مصر بإعادة ترتيب الأوضاع في المنطقة والقفز على حقائق قضية فلسطين وإعطاء إسرائيل أدوارا في المنطقة تتعلق بالاقتصاد والتسليح والبيئة والسكان وتوزيع الثروات وأنظمة الحكم. وقال «د.الدجاني» أن هذه المشاريع تدعونا بشدة للتمسك بنظامنا العربي وتطويره، لإجهاض مخطط جعل إسرائيل قاعدة للاستعمار الاستيطاني وبإقامة علاقات مع «اليهود» قائمة على الندية والمساواة الكاملة.

ونبه «محمد فايق» لخطورة فرض التطبيع على العرب دون إقرار السلام في المنطقة، وقال أن الشرق أوسطية، هي مشروع بديل للنظام العربي الإقليمي، وذكر بقول «وليم كوانت» بأن واشنطن لن تتعامل مع أي دولة عربية باعتبارها عضوا في الجامعة العربية.

وأحال **د.يونان لبيب رزق** إلى وثائق الخارجية الأمريكية التي تشير واحدة منها تعود إلى عام ١٩٤٩ إلى أن فكرة السوق الشرق أوسطية وتنمية مواردها بإلزام الدول العربية المحيطة بإسرائيل على التعاون معها اقتصاديا وسياسيا، هي فكرة قديمة تعود

للأربعينات ، وأكد أنها فكرة مناقضة للفكرة العربية

واعترض د.حسام عيسى على عنوان الندوة، وقال أن التساؤل عما إذا كان تجمعا عربيا أم شرق أوسطي تساؤل خاطىء . وقال أن كل سؤال جديد يطرح فى المنطقة يخفى وراءه سؤالا آخر، وأن الشرق أوسطية لاتستهدف ضرب التجمعات الإقليمية، بل تستهدف حركة التحرر الوطنى العربية التى تسعى للبناء الوطنى المستقل

إسرائيل الكبرى

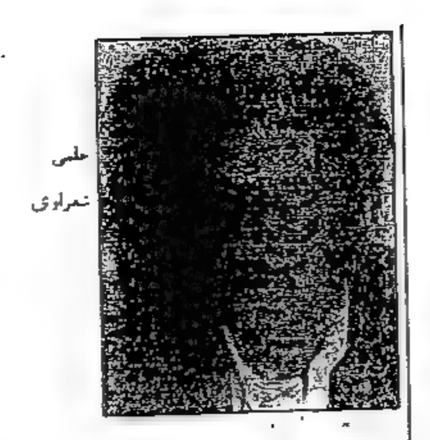
وأعاد محمد عودة التذكير بشعار «بن جوريون» أن إسرائيل لاتبنى دولة يهودية، ولكن الدولة الأعظم التى ستفرض السلام فى المنطقة، وأشار إلى أن فكرة السوق هى مطلب إسرائيلى، حيث تقوم إسرائيل بطبع كتاب كل عام تحت عنوان «إسرائيل عام ٢٠٠٠» تشير فيه إلي أن البترول العربى سيتدفق إلى حيفا والقطن المصرى سيغزو أسواق إسرائيل.

وحذر عبد القادر شهيب من تفاقم دوررجال الأعمال العرب والإسرائيليين ، على دور السياسيين فى عمليات تطبيع العلاقات العربية الإسرائيلية .

وأوضح اللواء «أحمد عبد الحليم» أنه يتوقف على إعادة بناء القوة العربية ، أن تنتهى مراحل التسوية الراهنة، إما بسلام حقيقى أو استسلام تام وعودة للصراع المسلح فى المنطقة .

وقال اللواء «طلعت مسلم» أن الشرق أوسطية نظام يمثل مجموعة من القيم، يفرض على العرب أن يقبلوا بدور الأدنى، والغاء المقاطعة العربية لإسرائيل وإبقاء المقاطعة العربية لليبيا والعراق وأن تكون القوات المسلحة العربية فى خدمة القيادة المركزية لحلف الناتو.

وأكدت «فريدة النقاش» أن العرب مايزالون يملكون إمكانيات الدفاع عن مصالحهم القومية ودرء مخاطر الشرق أوسطية بإعادة أكثر من ٦٧٠ مليار دولار من الأموال العربية فى الدول الغربية، إلى الدول العربية وجذب قوى عربية جديدة لمقاومة التطبيع والمساهمة فى تنشيط حملة وقف بيع القطاع العام في مصر، ومخاطبة رجال الأعمال العرب للعب دور فى تطوير فكرة السوق العربية، ودعوة المنظمات الشعبية العربية لعقد مؤتمر مشترك لبحث مستقبل التكامل العربى، والمساندة العملية لرفع الحصار عن ليبيا



حلمى شعراوى

المفاوضات تكرس مشروع دولة استيطانية عنصرية

والعراق لأنه يصب فى مصلحة إسرائيل.

وحذر د.جلال أمين من الانسياق وراء شعارات وبرامج تلقى علينا من الخارج وتشغل غيرنا ، ونبه إلى أنه إذا كانت اتفاقيات التعاون الاقتصادى العربى التى تمت فى ظل حركة قومية عربية قوية، يصعب تنفيذها الآن، فإن هذا لايعنى أنها خاطئة. وأكد أن ما يجرى ترويجه فى المنطقة الآن يستهدف اجتثاث جذورنا الثقافية والقضاء على هويتنا الثقافية وتحويل العرب إلى هنود حمر، وأكد أن الخسائر الاقتصادية يمكن تعويضها لكن الخسائر على جبهة الهوية والوعى الثقافى يستحيل تعويضها.

ودعا حلمى شعراوى المثقفين لتكوين محور ضغط لمطالبة المفاوضين العرب مثلا بدفع إسرائيل لمراجعة مفهوم الأيديولوجية الصهيونية، بدلا من أن تسير المفاوضات العربية فى اتجاه تكريس مشروع دولة استيطانية استعمارية عنصرية كإسرائيل.

وقدم د.فوزى منصور مداخلة هامة تناولت مختلف الزوايا التى طرحها المدافعون عن الشرق أوسطية وفى هذا السياق قال د.فوزى منصور أن دعوة المثقفين للشرق أوسطية لكي يحصل العرب منها على أحسن الشروط الممكنة، أسوة بما جرى لألمانيا واليابان اللتين هزمتا فى الحرب العالمية الثانية، تغفل انعدام المشابهة بين الحالتين فهناك تناقضات أصيلة، من غير المحتمل أن تخفف على خلاف ما جرى مع اليابان وألمانيا . كما شكك د منصور فى إمكانية أن يساعد التعايش مع مشروع الشرق أوسطية العرب على إدارة العلاقات غير المتكافئة بينهم وبين إسرائيل

وأكد أن تعديل تلك العلاقات للصالح العربى أمر غير ممكن.

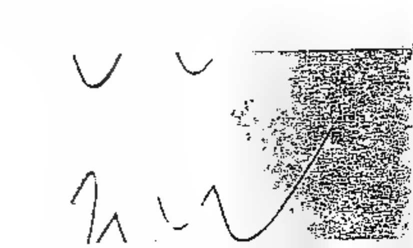
وجدد د.منصور القول ، بأن الموارد العربية تصلح أساسا للتكامل والتنمية، بين الدول العربية، وأوضح أنه ليس بمقدور قطر بمفرده أن يحقق الاستفادة المرجوة من موارده، وأكد أن خروج الموارد العربية خارج النطاق العربى سيؤدي لسرقتها ونهبها، لأن منطق المشروع الشرق أوسطى، يقوم بشكل أساسى على إعاقة التنمية المستقلة فى المنطقة العربية. وقال د.منصور أن المقارنة التي يسوقها المؤيدون للمشروع الشرق أوسطى بين العرب وبين بلدان شرق آسيا هى مقارنة مغلوطة، لأن الأخيرة- على عكس ما يحدث فى المنطقة العربية- حصنت اقتصادها من خلال التعاون الوثيق مع الرأسمال الوطنى، وبعدد من الإجراءات التى تحارب الآن فى منطقتنا بضغوط من البنك وصندوق النقد الدوليين، تمكنت من بناء قاعدة اقتصادية وتكنولوجية انطلقت بعد ذلك للدخول للمنافسة الدولية، بينما مايراد لنا هو أن تكون إسرائيل وسيطا بيننا وبين العالم الخارجى.

وحذر د.منصور من العواقب الوخيمة لهذا اللون من تقسيم العمل بين العرب وإسرائيل وأكد أنه لن يساعد على الاستقرار، بل سيتقابل بمواجهات ومصادمات ، أكثر ما يشهده كل بلد عربى بمفرده، ما يساعد على مزيد من التمزقات والاضطرابات الداخلية فى كل بلد على حدة.

انتهت الندوة بعد أن جعلت النقاش حول «الشرق أوسطية» أكثر مرارة انتهت وبقيت الأسئلة التى طرحها د.بركات القرا حول الاستفادة من الموارد العربية وإحياء التكامل الاقتصادى العربى دون إجابة فأين الخلل؟ هل هو في الصيغ المنقولة؟أم فى الاتفاقيات المكتوبة؟ أم فى العقول المناط بها مهام التنفيذ؟ وكيف سنواجه كافة تدبر لها المكائد استبدال نظامنا العربى بنظام جديد؟.

ولعل الخطوة الأولى للإجابة على تلك الأسئلة تبدأ بما دعا إليه د.مراد غالب بأن نكون جميعا جنودا فى عمليات التغيير الشاملة فى المنطقة العربية التى تقوم علي ديمقراطية حقيقية غير منقوصة، تحترم حقوق الإنسان العربى ومشاركته الجادة فى إدارة الحكم فى بلاده، وفى صنع القرار.

فهل نكون ؟ تلك هى المشكلة!



المرحلة الثانية من خطة الحكومة للتحرير الاقتصادي:

محاولات وهمية لتخفيف الأعباء..

والتزامات معاكسة مع المؤسسات الدولية

☆☆☆☆

موجة جديدة مجنونة من ارتفاع الأسعار

من يوليو الي يناير القادم!..

فجأة وجدت الحكومة نفسها فى مأزق بين التزاماتها تجاه الاتفاق مع صندوق النقد والبنك الدولى، من جانب، وحالة الكساد والغلاء، والمعاناة بين المواطنين والمنتجين من جانب آخر.

وظهر شبح خطر يهدد كافة خطط الحكومة كل ساعة، وازدادت انتقادات البنك الدولى بشكل خاص لبرامج الخصخصة وتأخر الحكومة فى تنفيذ ما تم الاتفاق عليه من قبل.

وأمام ذلك ابتدعت الحكومة سياسة جديدة لتمتص بها جانبا من غضب المواطنين، وفى نفس الوقت الالتزام بجدول زمني معدل لتنفيذ برامج المرحلة الثانية من خطتها للتحرير الاقتصادى أو ما تسميه بالإصلاح الاقتصادي.

وبدأت الحكومة وبتعليمات من القيادة السياسية خطة منظمة لخفض شكلى للأسعار بدأ بما أسمته بتعديل أسعار الاستهلاك الكهربائى للمصانع والمنازل والذى استهدف بشكل أساسى مطالب المستثمرين. وتقتضى تلك الخطة بإلغاء وخفض بعض الرسوم والدمغات التى لاتحتاج

محمود المصرى

لتشريع قانوني والإبقاء على جانب آخر من الرسوم والمعروفة بالرسم السنوى

وعلى مدى عشرة اجتماعات عقدتها اللجنة الخاصة بتعديل نظام محاسبة الاستهلاك فى الكهرباء والفواتير، استبعدت إجراء أي خفض فى أسعار شرائح الاستهلاك، والتى تم الاتفاق عليها مع البنك الدولى مرتين الأولى فى أغسطس ١٩٩٣، والثانية فى يناير ١٩٩٤ بالعاصمة الفرنسية باريس.

وأكد د.عاطف عبيد وزير شئون مجلس الوزراء وقطاع الأعمال أثناء بحث الموضوع مع وزير الكهرباء المهندس ماهر أباظة صعوبة تخفيض الشرائح لأن ذلك يعنى نسف الاتفاق برمته، وإلغاء إسقاط الشريحة الثالثة من الديون وتأجيلها لأجل غير مسمى.

وفى المقابل احتج وزير المالية د.محمد الرزاز على تراجع حصيلة الدولة من الموارد السياديةنتيجة إلغاء رسوم وضرائب فواتير الاستهلاك الكهربائى، محذرا من اعتراض صندوق النقد والبنك الدوليين على ذلك. وأمام هذا الاحتجاج وفى الاجتماع الذى رأسه د.عاطف صدقى رئيس الوزراء، أوضح أن الحصيلة لاتمثل جانبا هاما من الموارد ولاتتعدى المائة مليون جنيه، وسيتم تعويضها خلال عامين على الأقل بعد تعديل نظام المحاسبة الضريبية. وهذا ما أكدته الحكومة فى الخطاب الموجه بتاريخ ٢٥ يناير ١٩٩٤ إلى البنك الدولى بتعويض حصيلة خفض الرسوم وموارد الدولة نتيجة الإصلاح الاقتصادى وتحرير التجارة ومعالجة السلبيات والآثار الجانبية، عن طريق فرض ضرائب ودمغات وكذلك من حصيلة ضريبة المبيعات عند تطبيق المرحلة الثانية والثالثة لها.

الغريب أن وزير الكهرباء تبرأ من موضوع أسعار الكهرباء وتعديل الفواتير، مشيرا إلى أن شركات توزيع الكهرباء هى شركات قابضة تابعة لوزارة قطاع الأعمال العام، وليست وزارة الكهرباء، كما أن التحصيل يتم لحساب وزارة المالية، خاصة

الرسوم والدمغات التى تصل إلي ١٤ نوعا.

وفى مقابل ذلك التزمت الحكومة فى رسالتها للبنك الدولى بتطبيق زيادات فى شرائح الاستهلاك بمعدل ثابت لتصل إلى ١٠٠٪ بحلول يوليو ١٩٩٥ وستحل **أول زيادة وفقا للاتفاق الأخير مع بداية العام الحالى ١٩٩٤/١٩٩٥ أى فى** يوليو القادم.

الدواء

ويأتى موضوع الدواء وخفض أسعاره «وهميا» بعد معركة الكهرباء «الوهمية» أيضا. ففى اجتماع النادى السياسى فى أول مارس الماضى أثار بعض الأعضاء الشكوى من ارتفاع أسعار الأدوية. وفورا اجتمع كل من رئيس الوزراء ووزير الصحة د.**على عبد الفتاح** ورئيس الشركة القابضة للصناعات الدوائية **على الشرقاوى**. وانتهى هذا الاجتماع بقرار يقضى بتوحيد الزيادة فى أسعار الدواء بكافة أنواعه عند ١٥٪ فقط وهى الزيادة التي تم إقرارها فى يناير وفبراير الماضيين، وهو القرار الذى تم الاتفاق على إعلانه.

وفى نفس الوقت ووفقا لاتفاق بين الحكومة وشركات إنتاج الأدوية تم تشكيل لجنة لدراسة تكلفة الدواء لكل مجموعة ونوع، على أساس أن **يتم تحريك أسعارها اعتبارا من يناير ١٩٩٥ لتصل إلى مستويات التكلفة الفعلية**. فى إطار برنامج تحرير الأسعار، وبما لايلغى برنامج الخصخصة فى مجال الصناعات الدوائية

وحول ذلك أوضحت الحكومة فى خطابها للبنك أن هناك ظروفا وأوضاع اجتماعية مطلوب مراعاتها فى برنامج التحرير الاقتصادى والخصخصة.

ديون المزارعين

ثم جاءت قضية جديدة فتحت الحكومة حولها مناقشات طويلة وبأوامر مباشرة من الرئيس مبارك، وهى قضية مديونية الفلاحين لبنوك الائتمان الزراعى، والذى انتهى بقرار يقضى بإسقاط ٢٠٧ ملايين جنيه ديون متعثرة على الفلاحين وهي تمثل فوائد الديون على أن يتم تقسيط أصل الدين على ١٠ سنوات بدون فوائد.

واشترط البنك أن تتحمل الحكومة قيمة ما تم إسقاطه وأن يعلى بقيمته على رأسمال البنك، بما لايخل ببرنامج خصخصة البنك السابق الاتفاق عليه عام ١٩٩١ واستمرار خطة تحرير البنك من التزامه بالتسويق المحصولي.

أسعار جديدة

وفى المقابل لكل هذا أقرت الحكومة إجراءين جديدين. الأول استمرار خطة تصفية وبيع الجمعيات الاستهلاكية. وإلغاء توزيع السلع نصف المدعمة عبر تلك المجمعات اعتبارا من يوليو القادم. وإخضاع أسعارها للعرض والطلب وهذا ما أدى إلى ارتفاع **أسعار اللحوم مرتين**، ثم اتخذت قرارا بعد ذلك ببيع المجمعات بالجملة كوسيلة لمواجهة الركود.

والإجراء الثانى تشكيل لجنة لدراسة تحويل هيئتي الصرف الصحى ومرفق المياة إلى هيئتين إقتصاديتين، يخضعان لميزانية خاصة، بمعيار الربح والخسارة مما يعنى حساب تكلفة المياه ورسوم الصرف بشكل جديد قابل للزيادة اعتبارا من عام ١٩٩٥.

ورغم محاولة نفى إعادة النظر فى أسعار المكالمات التليفزيونية فيشير خطاب من د.**كمال الجنزوى** نائب رئيس الوزراء إلى **ميشيل كمديسو** رئيس صندوق النقد الدولى عن وجود لجنة وزارية تبحث فى إعادة النظر فى أسعار المكالمات التليفونية لكافة فئات المستهلكين، ووضع حد أقصى جديد لمكالمات الاشتراك السنوى، بالإضافة إلى بحث رسوم البريد والاتصالات الخارجية التليفونية ونظام جديد للبريد السريع.

كما أن هناك لجنة أخرى تدرس إعادة النظر في أساليب الدعم السلعي، واختيار نظام جديد للدعم، قد يكون من بينه أسلوب قائم على الدعم المادى المتدرج حسب الدخل الأسرى ماليا.

وسيدخل فى ذلك إعادة تقييم مستحقى الدعم الكلى فى البطاقات التموينية «الخضراء» من خلال مراجعة شاملة سيبدأ اعتبارا من يوليو القادم أو اكتوبر على الأكثر.

ويضاف إلي ذلك تخلى الحكومة هذا **العام عن إقرار مشروع نظام الأجور الشامل** وتأجيله إلى مرحلة لاحقة لحين تدبير الاعتمادات المالية الكافية.

رفع رسوم المياة والصرف الصحى فى العام القادم

**

أسعار الكهرباء ترتفع من جديد فى يوليو ١٩٩٤ وأسعار الدواء فى يناير ١٩٩٥!!

آثار سلبية واضحة

ووسط هذا التخبط أثيرت قضية مازالت محل خلاف داخل الحكومة بين من يتبنى مواجهتها وآخرين يرون أنها ظاهرة مؤقتة. تتمثل تلك الظاهرة فى **إصابة العديد من الصناعات بحالة من الركود وبداية مرحلة انهيار بسبب تحرر التجارة** الخارجية.

ووفقا للتقارير الحكومية والصناعية كان أكثر القطاعات تأثرا صناعة الملابس الجاهزة والمنسوجات لدرجة وقف صفقات تصديرية كاملة إلى أمريكا، بسبب رفض حصة مصر من القمصان بواقع ٤٠٠ ألف دستة، وحتى الآن لم يتم التوصل لحل نهائي بشأنها رغم سفر د.**أسامه الباز** لبحث هذا الموضوع مع المسئولين الأمريكين.

ومن أخطر مراحل الانهيار ما كشف عنه تقرير صادر فى نهاية مارس الماضى عن شركات الحديد. يؤكد تعرض استثمارات بأكثر من ٦مليار جنيه، وإنتاج سنوى يصل إلى ٣ مليار للانهيار بسبب فتح باب الاستيراد على مصراعيه دون ضوابط. ورغم صراخ الشركات لم يتحرك أحد..

والأرقام تؤكد أن حجم الاستيراد يفوق حجم الاستهلاك بنحو ٢٥٪ رغم الوصول بالإنتاج المحلى لما يقرب من ١٠٠٪ من حجم الاستهلاك الفعلى.

وفي النهاية يبقى أن نقول أن المرحلة الثانية لخطة الحكومة لتحرير الاقتصاد ورغم كل مايقوله المسئولون من تطمينات فإنها تحمل الكثير من الصعاب والتي سيتحملها **المواطن محدود الدخل والموظف والفلاح والعامل.** وستطول كل الفئات بين فيهم من كانوا يوما يعتبرون أنفسهم فوق مستوى المؤثرات.

الحكومة

تروج الأوهام حول مواجهة البطالة

حسن بدوى

لخصت الحكومة، رغم أنها ليست جهلا، فولدت بيانا هزيلا عرضه د.عاطف صدقى رئيس الوزراء، أمام مجلس الشعب، وللمرة الرابعة تستجل لجنة الرد عليه- ومعظمها من الحزب الوطنى-ملاحظات جوهرية، رغم أن نواب الحزب الحاكم- كالعادة- تلقوا الأوامر بتأييده وتجديد الثقة بالحكومة: فأيدوا وجددوا.
وللمرة الرابعة أيضا جاء رد الهيئة البرلمانية للتجمع بنوابه الخمسة وفى مقدمتهم خالد محيى الدين رئيس الحزب موضوعيا شاملا قوى المنطق منحازا للمصالح العليا للوطن وأغلبية المصريين خاصة الطبقات الفقيرة والمتوسطة فاكتسب تأييد الكثير من النواب بما فيهم بعض نواب الحزب الحاكم، وإعجاب المواطنين الذين تابعوا ما نشر عنه فى وسائل الإعلام

ومن بين ما تمخض عن بيان الحكومة الهزيل ادعاءاتها لحلول مشكلة البطالة، قالت الحكومة أنها ستسعى لذلك عن طريق نشر التنمية فى جميع المحافظات وتمليك الشباب أصول إنتاجية والتحول نحو الاقتصاد التصديرى وتصدير العمالة فى أسواق العمل العربية والدولية. وهى حلول أثبتت حكومة عاطف صدقى التى استمرت حوالى سبع سنوات عجاف فشلاً ذريعاً فى تنفيذه.
فى مقدمة هذه الحلول، الحل الذى تصدر تصريحات الوزراء المعنيين وهو تصدير العمالة يجعلنا نتوقف كثيراً عنده..
فإذا جربنا التضحية من اثر هذا التصدير بالسلب على أهم مقومات الانتاج فى مصر وهو العنصر البشرى والعمالة الماهرة التى أنفق على تدريبها الملايين من اموال الشعب واكتسبت المهارة والخبرة فى قطاعه العام، وانتقلت الى الامكانيات الحقيقية لهذا الحل على ضوء المتغيرات العديدة فى اسواق العمل الخارجية

ستزيد دهشتنا من هذه الحكومة التى يعترف وزيرها المعنى بتشغيل العمالة أحمد العماوى بضيق هذه الاسواق بشدة امام العمالة الوافدة فى السنوات الأخيرة.

اسواق العمل الخارجية تطرد عمالنا الينا وحكومة صدقى تريد تصدير ٤ مليون عاطل!
- رد التجمع على بيان الحكومة يكشف زيف ادعاءاتها حول التنمية.

كيف نصدق؟!

ادعى رئيس الوزراء فى تصريحات له اواخر العام الماضى ان عدد العاطلين فى مصر مليون ونصف مليون عاطل فقط ، مستندا الى الحصر الذى اجرته وزارة القوى العاملة عن طريق مديرياتها بالمحافظات. تجاهل د. صدقى ان العاطلين لا يسجلون انفسهم فى مديريات العمل لأنها ليست كمثيلتها فى بلدان العالم الأخرى تقدم للعاطلين ما يشجعهم على تسجيل انفسهم سواء بحثهم عن فرص عمل لهم او بتقديم اعانة بطالة ، وتجاهل انه لا توجد فى مصر أجهزة للقياس الدقيق فى مصر ، بما فيها اجهزة قياس العمالة والبطالة ، وتجاهل ايضا ما سبق ان اعلنه مجلس الشورى الذى يهيمن عليه حزب د. صدقى ، فى تقرير له عام ١٩٨٩ من ان حجم البطالة وصل الى ٢ مليون و ٨٠٠ الف عاطل من اجمالى قوة العمل التى كانت تبلغ وقتها نحو ١٣ مليون عامل وصلت الآن الى حوالى ١٥ مليون عامل.
فكيف نصدق اذن حكومة تقدم ادعاءات بحلول لمشكلة لا تدرك ولا تستطيع بحكم الخلل فى بنياتها وسياساتها ، حجمها الحقيقى؟!

اسواق مغلقة

ولننتقل الى رؤية اسواق العمل التى يريدون تصدير العمالة المصرية اليها.
جاءت اتفاقية الوحدة الاقتصادية الأوربية المعروفة باتفاق ماستريخت ، والتى بدأ تطبيقه اوائل العام الماضى لمعالجة مشكلات المنافسة الاقتصادية الدولية الشرسة ،ومشكلات التنمية وتزايد البطالة والتضخم فى تلك الدول.
ولهذا كانت أهم نقطتين على جدول اعمال القمة الاوربية الطارئة التى عقدت فى بروكسل فى ٢٩ اكتوبر الماضى ، هما قضيتا العمالة المهاجرة والبطالة فى إوروبا. وكان جين كريستوفر المفوض الاقتصادى للمجموعة الاوربية قد اعرب عن تشاؤمه حيال امكانية خفض البطالة التى وصلت الى ١٧ مليون عاطل، وتوقع استمرار ارتفاع نسبة البطالة حتى عام ١٩٩٦.
وتواكب مع اتفاق ماستريخت والمتغيرات الدولية التى جرت فى اطارها ظهور ونمو الاحزاب وقوى الضغط العنصرية فى بلدان اوربا ، والمعادية للعمالة المهاجرة خاصة من البلدان العربية والعالم الثالث ولهذا فقد

ارتكزت السياسة الأوروبية الرسمية بالنسبة لقضية العمالة المهاجرة بعد اتفاق ماستريخت على ثلاثة محاور.

* ادماج المهاجرين القابلين للانسجام مع مجتمعات الاستقبال
* دفع المهاجرين التقليدين للعودة الى أوطانهم الأصلية.
* محاربة الهجرة بدون اوراق بكل الوسائل بما فيها الوسائل البوليسية القمعية.

ظروف طاردة

ورصدت الندوة العربية الافريقية التى عقدت بالجزائر فى فبراير ١٩٩٣ وشارك فيها منظمتا العمل العربية والوحدة النقابية الافريقية، واتحاد العمال العرب ، النتائج التى ترتبت على هذه السياسة بالنسبة لاوضاع العمال المهاجرين الى أوربا من الدول العربية وافريقيا ، فقالت انه نتج عنها « تدهور ظروف الاقامة والعمل والتجمع العائلى والتمتع التام ، والكامل بالحقوق الاجتماعية التى يتمتع بها المواطن الاوربى، وتهميش وعزلة المجموعة العربية والافريقية المهاجرة، وتزايد العنصرية واهمال اتفاقيات منظمة العمل الدولية بهذا الشأن وتفضيل حاملى الجنسية الوطنية ».

ورصدت الندوة ايضا انعدام أية سياسة لدول الجنوب فى مجال الهجرة

صعوبات اضافية

وبينما اشارت الحلقة النقاشية التى عقدت فى باليرمو بايطاليا فى أكتوبر الماضى ، فى اطار مشروع البرلمان الاوربى لمناقشة الاعلام والهجرة وشارك فيها صحفيون من ايطاليا ومصر وتونس والجزائر والمغرب ، الى ان مصر وبلدان المغرب العربى تحتاج الى عشرة مليون وظيفة حتى سنة ٢٠٠٠ فان بلدان اوربا تواجه موجات هجرة واسعة من بلدان شرق أوربا بعد انهيار النظم الاشتراكية بها بالاضافة الى تزايد البطالة فى أسبانيا والبرتغال وهما من دول المجموعة الاوربية الموحدة.

ففى اسبانيا بلغت نسبة البطالة ٢١٪ من اجمالى قوة العمل لديها ، ولديها حوالى مليون و ٤٠٠ الف مهاجر فى اوروبا ، أما البرتغال التى يبلغ عدد سكانها ١٠ مليون نسمة فقد هاجر منها نحو ٤ مليون شخص ثلثهم فى أوربا ، وتغطى العائدات المالية لمهاجريها نحو ٥٠٪ من العجز فى ميزان مدفوعاتها ، ولعمال البلدين حق الهجرة لأى بلد اوربى واصطحاب اسرهم للاقامة والعمل بعكس اى دولة اخرى خارج المجموعة الاوربية الموحدة.

الحكومة لا تهتم

الغريب ان الحكومات المصرية المتعاقبة لم تهتم بتوقيع اتفاقيات مع أية دولة اوربية بشأن تنظيم هجرة العمالة، رغم مرور ١٥ عاما على توقيع اعلان مبادئ بهذا الشأن صدقت عليه اللجنة العامة للحوار العربى الأوروبى فى دورتها الرابعة بدمشق فى ديسمبر ١٩٧٨ بعد حوار استغرق ٣ سنوات .

وباستثناء اليونان التى وقعت مصر معها اتفاقيتين عامى ١٩٨٠ و ١٩٨١ لتنظيم انتقال العمالة ، لم يتم توقيع اتفاقيات اخرى.

وضيق السوق العربى

السوق العربى اصبح شديد الضيق ايضا امام العمالة المهاجرة فى السنوات الاخيرة ، فهناك معاناة كل من ليبيا والعراق ، بسبب الحصار الأمريكى الأوربى الدولى عليهما ، أما دول الخليج والسعودية حيث يخضع سوق العمل فيها تماماً لآليات السوق الحر . تشتد المنافسة بين العمالة العربية والعمالة الآسيوية القادمة من باكستان وبنجلاديش وتايلاند والهند وغيرها والتى تقبل بأى اجور وتضييق فرص العمل امام العمالة المصرية ، كما ان هذه الدول طبقا لما اعلنته وفودها المعنية فى زياراتها المتتالية للقاهرة اواخر العام الماضى ومباحثاتها مع وزارة القوى العاملة المصرية ، قد انتهت من معظم اعمال البنية الاساسية فيها ، ولهذا وضعت فى البروتوكولات التى وقعتها مع الوزارة المصرية فى تلك الزيارات ، شروطا لنوعيات محددة من العمالة يحتاجها سوق العمل بها ، وهى العمالة الماهرة والفنية فى مجالات الكهرباء والصيانة والتكنولوجيا المتقدمة.

وقد اعلن وزراء العمل فى العديد من تلك البلدان مؤخرا انه لا شروط بالنسبة للأجور ، ولا حدود دنيا للأجر فذلك متروك للعرض والطلب.

ويجب ان نذكر هنا ان العمالة المصرية فى دول اوربا طبقا لتقديرات مكتب الملحق العمالى المصرى فى أثينا أواخر ١٩٩٢ كانت ٢٩٣ ألف عامل .

وطبقا للأرقام التقديرية لدى وزارة العمل المصرية يوجد مثلهم تقريبا فى دول الخليج ، وباضافة العمالة المصرية فى العراق والاردن وليبيا يقترب العدد الاجمالى من ٤ ملايين مصرى يعملون خارج مصر ، وتهدد المتغيرات الدولية القادمة بتدهور حاد فى ظروف وشروط عملهم فى الخارج . فهل يمكن تصدير عمالة اخرى فى ظل هذه الاوضاع ، الا اذا كان ذلك خصما على حساب العمالة الموجودة بالخارج؟ وألا ترون ان تيار العودة سيكون اقوى خلال السنوات القادمة من تيار الهجرة؟

الحكومة عاجزة

وقد أكد رد التجمع على بيان الحكومة انها عاجزة عن حل مشكلة البطالة بل ان سياساتها تزيد من هذه الازمة . فأشار الى ان الحكومة بعد ٧ سنوات من رئاسة د. صدقى لها لا تملك حصرا دقيقا للبطالة ، وطبقا لما جاء فى بيانها لم تنته الا من حصرها فى ١٤ محافظة ، رغم وجود دراسات علمية تؤكد انها تجاوزت ٣ ملايين عاطل بينهم ٢ مليون من حملة المؤهلات العليا والمتوسطة. وأشار رد التجمع الى تراجع ترتيب مصر فى تقرير الأمم المتحدة حول التنمية البشرية الى ١١٤ من بين ١٦٠ دولة وكشف عن زيف ادعاءات بيان الحكومة بشأن تحقيق فائض فى ميزان المعاملات الجارية مع الخارج بمقدار ٤ مليار و ٨٠٠ مليون دولار وتخفيض عجز الموازنة العامة من ٢٠٪ الى ٤٪ عام ٩١ - ١٩٩٢، فكشف رد التجمع عن وجود عجز فى الميزان التجارى يبلغ ٢ مليار و ٨٠٠ مليون جنيه ، وهبوط الصادرات السلعية وخاصة القطن الذى هبط بأكثر من ٥٠٪ وأن الفائض الذى يدعيه بيان الحكومة ناتج عن زيادة تحويلات المصريين من الخارج بسبب حرب الخليج، وهى لن تتكرر ، وليست انجازا حكومياً وان خفض العجز فى الموازنة العامة جاء عن طريق بيع اذون الخزانة ، أى أن العجز لم يتم القضاء عليه، وانما يتم ترحيله الى الاجيال القادمة.

كما ان الدولة تخلت عن الاتفاق على الخدمات الاساسية وقامت بالجباية من المواطنين عن طريق زيادة الضرائب ، وأن الحكومة لم تحقق أى انجاز عن طريق الاستثمار من اجل الانتاج بل هى تتراجع وتكاد تنسحب فى هذا المجال ، ويسجل البنك الدولى ان معدل التنمية فى مصر كان صفرا حتى عام ١٩٩٠ وزاد الى ٢ر٢٪ عام ١٩٩١ اى بنسبة اقل من زيادة السكان(٦ر٢٪).

فكيف تدعى الحكومة اذن انها ستواجه البطالة بالتنمية فى المحافظات والتحول نحو الاقتصاد التصديرى؟!

أليس من الافضل لها ان تكف عن ترويج الاوهام وترحمنا من تصعيد الاستفزاز وعواقبه الوخيمة؟

حكومتنا

الجاهلة بمبادئ الخصخصة



وكلما اراد اهل الخصخصة اثبات صحه ما تفعله الحكومة كروا علينا الاسطوانة المشروخه حول تجربة مسزتاتشر فى انجلترا .. وما تفعله الحكومة البريطانية .. ويتناسى أهل الخصخصة ان تطبيق تجربة انجلترا والمسز تاتشر فى مصر يحتاج اولا وقبل كل شئ ان نغير الشعب المصرى بالشعب البريطانى حتى نضمن نجاح التجربة...

والكلام ليس لنا وانما للخبير الاقتصادى على نجم قاله وهو يجلس على منصه الرئاسة فى مؤتمر الاقتصاديين المصريين .. وعلى نجم ليس واحدا من قيادات او اعضاء ، أى تنظيم علنى أو سرى لليسار المصرى وانما هو واحد من قيادات الدولة الرسمية لعشرات السنين وخرج من الخدمة بدرجة وزير ومحافظ للبنك المركزى ليتولى رئاسة مجلس ادارة بنك استثمارى مشترك ويؤسس جمعية اهلية تدافع عن السوق الحرة.. ومن هنا فكلامه يستحق ان تستمع اليه الحكومة فهو واحد من رجالها السابقين وأحد أعمده النظام المصرفى الذى تسعى الحكومة بسرعة لخصخصته..

وحكومتنا تدخل لعبة الخصخصة وهى لا تعرف من قواعدها إلا بيع كل شئ يحمل علامه(ق.ع) .. وكما يقول الدكتور اسماعيل صبرى عبد الله فإن حكومتنا تمارس الخصخصة بدون معرفة بقواعد الاقتصاد الحر .. وهى تدخل لعبة



د. عاطف صدقى

الخصخصة بعد ان تجردت من الاسلحة السياسية وعلى رأسها سلاح الضرائب ... وتتحدث الحكومة كثيرا عن اهمية الصناعة والانتاج الصناعى وضرورة التصدير لكنها لا تفرق فى التعامل الضريبى بين من يشتغل بالنشاط الصناعى ومن يعمل فى الانشطة الطفيلية .. حتى تحول سلاح الضريبة والاعفاءات الكثيرة التى ينص عليها قانون الاستثمار الى حافز سلبى للمستثمرين فى مجالات الانتاج الصناعى والزراعى .. وحكومتنا تصر على السير فى طريق الخصخصة بقواعد الفهلوه والمزاج وبركه الريان .. فالتنمية تقتضى ادخارا يتحول الى استثمار . وهى ليست عملية سهلة .. لأن الكتلة الاساسية تملكها الطبقات الوسطى .. وهى طبقات لا علاقة لها بالنشاط الاقتصادى ، التجارى الصنعى ، ومن هنا تأتى اهمية الوسطاء الماليين لتعبئة المدخرات وضمان وصولها للمستثمرين فى المشروعات الانتاجية عن طريق سوق المال .. والوسطاء الماليون المعنيون هم **الجهاز المصرفى وشركات التأمين وهيئات التأمين والمعاشات العامة والخاصة**... لكن قاعد البركة التى تتبعها الحكومة جعلت معدلات الادخار لا تتجاوز ٧٪ من اجمالى الدخل القومى ولا يرجع ذلك لتدنى متوسط الدخل فهناك بلدان وضعها لا يختلف عن مصر مثل الهند ويصل فيها معدل الادخار الى ٢٠٪ وفى كوريا يصل الى ٣٦٪...

والمشكلة ان نسبة الـ ٧٪ تأتي فقط من خلال هيئات التأمين والمعاشات بشكل اساسي، وشهادات الاستثمار، وودائع صناديق التوفير. وكما يقول اسماعيل صبرى فإن المصريين لا يدخرون الا بالاجبار في ظل سياسات الحكومة المالية .. والمفارقة ان مصر تتمتع بطاقة ادخارية كبيرة مهدرة وهو ما كشفت عنه تجربة الريان وشركات توظيف الاموال التي نجحت في جذب اموال الطبقات الوسطى بعد فشل الوسطاء الماليين..

والدليل الثاني يأتي من احصائيات البنك الدولي الذي حدد **استثمارات المصريين في الخارج بمبلغ ٨٢,٧ مليار دولار** لم ير منها دولار واحد على الجهاز المصرفي..

ويكلام د.محمد الصقا استاذ الاقتصاد بجامعة حلوان فإن سنوات الانفتاح قد شهدت هروبا كثيفا للمدخرات بدءا من النصف الثاني للسبعينات، وكان السبب الاساسي هو تراكم الثروات الناجمة بشكل اساسي عن الدخول الطفيلية وعدم اتساق السياسات المالية والنقدية .. وتقدر قيمة المدخرات الهاربة خلال الفترة ١٩٧٠ - ١٩٩٠ بحسابات «الصقا» ٣٥,٢ مليار دولار وهي تبلغ نسبة من ٥,٥٩٥٪ الى ٣٤٨١٪ من حجم الانفاق الاستثمارات عن السنوات ١٩٧٠ ، ١٩٩٠ .. وهي تقديرات مخيفة تتجاهلها حكومتنا ولا تحرك لها ساكنا..

وفي حسابات اخرى للدكتورة سلوى العنتري ظهر ان **الجهاز المصرفي كان يعمل لصالح السوق الدولية أكثر من السوق المصري.** وفي ظل سياسات الحكومة المالية قام الجهاز المصرفي بتعبئة مدخرات تقدر بنحو ٧٣,٤ مليار جنيه وحولها الى اسواق المالية وهو مبلغ يعادل نحو ٢١,٩ مليار دولار ويمثل نحو ٧٥٪ من المديونية الخارجية لمصر في ١٩٩٣/٦/٣..

وهكذا فإن حكومتنا تهمل اهم عامل في التنمية بقواعد اقتصاديات السوق .. وتتملكها غريبا البيع لاى شئ بينما تترك سوق المال نهبا للشركات المغلقة بدلا من التوسع في صناديق الاستثمار وهي أداة اساسية لتعبئة المدخرات وتعمل على حماية المودعين من المخاطر بتعميم الملكية.. والجهاز المصرفي يعمل في واد آخر وشركات التأمين «نايمة في العسل» وصناديق المعاشات تدخل تحت بند المال السايب ولاتخضع لاى مراقبة او متابعة حتى بعد ان دخلت في الفترة الاخيرة مرحلة الخطر، وتتهدد مصالح المنتفعين بها مثل الحال في بعض النقابات...

والمصرفيون مغلوبون على امرهم وهم كما قال على نجم ادوات منفذة والخلل الاساسي يقع في ادارة الاقتصاد والسياسة التي تسمح بالخروج كل يوم عن قواعد اقتصاديات السوق. .

ومن تجربة **على نجم** فإن كل شئ يتقرر دون الرجوع للمختصين، وهو ما تسبب على سبيل المثال في تلك التخمة المصرفية التي تشهدها البلاد من كثرة اعداد البنوك المشتركة والخاصة والاجنبية .. وعندما كان **على نجم** محافظا للبنك المركزي تأسس البنك الوطني للتنمية دون علمه ... **والطريف انه تلقى تليفون من الرياسة يطالبه باخلاء احد الابنية خلال ساعتين حتى تتسلمها ادارة البنك الوطني..**

وحكومتنا تعمل في ادارة الاقتصاد بأسلوب المحاسب الذي يفرح بضبط الميزانين على الورق .. وقد يرجع ذلك لكون د **عاطف صدقي** جاء الى رئاسة الحكومة من الجهاز المركزي للمحاسبات .. ومن هنا فإن حكومتنا سعيدة بما حققته من رفع نسبة الاحتياطات الدولية التي تملكها منذ عام ١٩٩١ وتراوحت تقديرات المسئولين عنها بين ١٤,٦ مليار دولار، و ٢٠ مليار دولار ... وكانت زيادة الاحتياطات الدولية وفقا لكلام د.رمزي زكي احد المعايير التي يقيس بها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي مدى نجاح برامج التحرير رغم ان الوجه الحقيقي



د.جودة عبد الخالق

للاقتصاد القوي قد ساء كثيرا، ونقصد به معدل نمو الناتج المحلي ومستوى البطالة ومستوى المعيشة ومدى الاعتماد على الذات. والغريب ان تلك المغالاة في تكوين الاحتياطات الدولية قد تحققت في ظل ركود اقتصادي وزيادة في معدلات البطالة، وخفض مستمر في مستوى معيشة الاغلبية الساحقة للمواطنين، واصبح الحال مثل الساذج الذي يقطع الشجرة لكي يقطف ثمارها حيث يتم اعتصار الاقتصاد القومي وخنقه وتعطل التنمية من اجل الوصول لهذه الثمرة .. والغريب ان مصر لم تكن في حاجة لتلك الاحتياطات الضخمة لمواجهة تدهور حدث فيها او ان خزائن البنك المركزي المصري كانت خاوية بل على العكس فان احتياطات مصر الدولية كانت طوال الثمانينات بحسابات رمزي زكي في مستوى معقول وزادت حقوق السحب لدى الصندوق ثلاث مرات خلال الثمانينات .. وتصل نسبة الاحتياطات حاليا ما يعادل ١٥٠٪ من قيمة الواردات وهي نسبة لا مثيل لها في كل دول العالم .. وكل ما تحتاج اليه مصر كاحتياطات دولية ملائمة وكافية هو ستة مليارات دولار فقط مما يعني وجود حوالي عشرة مليارات تضعها الحكومة في غير مكانها وتكتفي بأن تحصل من ورائها على وزاد مالي ، وهو تعطيل وتعقيم للموارد ويقترب من معنى الاكتناز في وقت تعطش فيه مصر لزيادة الاستثمار والانتاج وفرص التوظف. ويمكن ان تساهم تلك المليارات العشرة في تمويل برنامج للانعاش الاقتصادي وتشتري جزءا من ديون مصر المعروضة للبيع . لكن حكومتنا تصر على ضبط الحسابات بقطع الشجرة.

وهي تضبط الحساب بافتعال رواج وهمي على الورق تحقق في ظل ركود اقتصادي يلقى بشكوك كثيرة حول استمراره. والحكومة تلعب لعبة الريان بشكل آخر. فالمصدر الاساسي لتراكم الاحتياطات الدولية جاء من اصدار الحكومة لاذون الخزانة ورفع اسعار الفائدة وهو ما جعل السوق يدخل مرحلة انكماش بعد تراجع البنوك عن التوسع الائتماني وتفضيلها شراء اذون الخزانة باعتبارها توظيفا جيدا خاليا من المخاطرة ويتسم بعائد مرتفع خاصة مع تقلص فرص الاقتراض الجيد في ظل السياسة الاقتصادية والانكماش والقواعد الجديدة لتصنيف الديون..

ومن ناحية اخرى كان البنك المركزي مستمرا في سياسته لشراء النقد الاجنبي



لتدعيم احتياطاته، وهو ما ادى لاستمرار ضخ سيولة بالعملة المحلية لدى البنوك، ومع الغاء حدود التوسع الائتماني في البنك المركزي واصدار اذون بأكثر من احتياجات عجز الموازنة العامة كوسيلة لامتصاص فائض السيولة لدى البنوك والحد من قدرتها على منح المزيد من الائتمان، ادت تلك السياسة في النهاية الى ارتفاع رصيد البنوك من اذون الخزانة من ١ر٣ مليار جنيه عام ١٩٩١ الى ٥ر٢٣ مليار في يونيو ١٩٩٣..

والارقام كلها من دراسة للدكتورة سلوى **العنترى** وهى تكشف ان الحكومة جعلت من البنوك مجرد وسيط بينها وبين المتعاملين بعيدا عن الاستثمار وتمويل المستثمرين .. وبدلا من قيام البنوك بتمويل العاملين في الانشطة الصناعية والزراعية تذهب اموال المودعين للحكومة لتقوم بايداعها ضمن الاحتياط وتسعد بالارقام، حتى اصبحت البنوك توظف ٣١٪ من جملة توظيفاتها داخل الاقتصاد المصرى في الاوراق المالية الحكومية وعلى رأسها اذون الخزانة، **بينما لا تقوم في المقابل بتمويل رءوس اموال المشروعات الا في حدود ٢٪ فقط من جملة توظيفاتها...**

وفى ضوء تجاهل الحكومة عناصر اقتصاديات السوق يصبح من الطبيعى ان تتجاهل دور العنصر البشرى في التنمية وترفع يدها عن تلبية احتياجات المواطنين بحجة خضوع كل شئ لقواعد السوق اخرا الطلب والعرض، وكأنها هى الحكومة الوحيدة في العالم التى تعمل باقتصاديات السوق. .

ومثلما يحلو للحكومة ان تأتى بالامثلة على صحة ما تفعله من بلدان الغرب ، جاءت دراسة الدكتورة نادية سالم النمر الاستاذة بجامعة بنها لتقدم دليلا جديدا على جهل الحكومة بقواعد اقتصاديات السوق.

فاقتصاديات السوق لا تعنى ترك محدودى الدخل في العراء، ومن هنا تحرص اغلب الدول الرأسمالية على تقديم خدمة الاسكان لهؤلاء. وفى مصر وطبقا لتعداد الاسكان عام ١٩٨٦ فان هناك **مليون ونصف اسرة تسكن فيما يطلق عليه المساكن الجوازية، وهى اماكن غير معدة للسكن** مثل اجزاء المبانى التى يسكنها البواب او الغفير واحواش المدافن والقبوات تحت السلالم وغيرها من الاماكن غير الادمية ... **يقابل ذلك وجود ٢ مليون وحده خالية من السكان** اظهرها تعداد السكان عام ١٩٨٦...

اسماعيل صبرى عبد الله

واذا كانت الحكومة تهوى الحديث عن تجارب الدول الرأسمالية خاصة الغربية فان الارقام تقول أن دول الغرب الرأسمالي والشرق الاشتراكى (سابق) تستخدم بدون استثناء سياسات تمويلية مختلفة للحد من مشكلة اسكان محدودى الدخل. وتحصل الفئات الدنيا فيها على وحدات سكنية تقوم بتمويلها الدولة

عقد الاقتصاديون المصريون مؤتمرهم العلمى السنوى الثامن عشر تحت عنوان «تمويل التنمية في ظل اقتصاديات السوق» في الفترة من ٧- ٩ ابريل واشترك في اعماله نخبة كبيرة من الخبراء والباحثين بينهم د. اسماعيل صبرى عبدالله، د. رمزى زكى، د. محمدمحمود الإمام، ود. أحمد الغندور، ود. أحمد أبو اسماعيل، ود. مصطفى السعيد ود. سلوى العنترى، ود. كريمة كريم، ود. محيا زيتون، ود أمينة شبانه، ود. عالية المهدى و د. غادة الحلوانى، ود. سعيد عبد العال و د. نادية سالم و د. عثمان محمد عثمان وغيرهم..

وتولى ادارة المؤتمر د. جودة عبد الخالق الامين العام. .

المعروف ان مؤتمر الاقتصاديين ابرز الانشطة التى تقوم بها الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والتشريع

او المحليات طبقا لنظام السكن بالايجار مع بقاء ملكية العقار للدولة. وتتفاوت نسبة الايجار بين ٣٪ و ٣٠٪ من قيمة المرتب وتتحمل الدولة في كل الحالات الفرق عن هذه النسبة .. وتصل النسب في المانيا من ٤٪ الى ٦٪ وفى الاتحاد السوفيتى من ٣٪ الى ٥٪ .. وفى السويد وهولندا ١٢٪ وفى الدنمارك ١٨٪ وفى استراليا ٢٠٪ وفى اسبانيا وانجلترا ٢٥٪ وفى يوغوسلافيا وسويسرا ٣٠٪.

وتمول الدولة الفرق بين الايجار والحد الأقصى من الدخل عن طريق الدفع المباشر او الاعانات او بدل السكن او الاعفاء من ٥٠٪ من القروض الخ..

وتتفاوت مدد القروض الميسرة في تلك البلدان. ففى يوغوسلافيا واليونان تبلغ ٣٠ سنة. وانجلترا من ٣٠ الى ٤٠سنة. والدنمارك والسويد ٥٠ سنة. وتعطى فنلندا فترة سماح ٦ سنوات بقرض لمدة ١٨ سنة. وفى استراليا القرض يسدد على ٥٣ عاما بفائدة لاتزيد عن ٥ر٤٪ فقط.

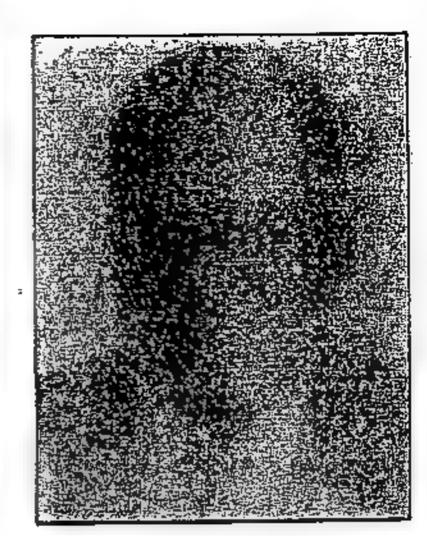
وتشترك في تلك الدول جهات بجوار الدولة والجمعيات. منها صناديق الاسكان وجمعيات الاسكان والمؤسسات عديمة الربح والبنوك التجارية وشركات الاستثمار.

وبالاضافة لذلك تعطى هذه البلدان بدل السكن او معونة السكن. فتقدم اليونان والدنمارك وبولندا وسويسرا والسويد واستراليا وفنلندا والمجر وهولندا معونة بدل السكن للاسر ذات الدخل المنخفض او الشباب في سن ١٨ - ٣٥ عام. ويغطى هذا الدعم في بعض الاحيان حوالى ١٠٪ من القيمة الايجارية لهذه الطائفة. ولا تتسع الصفحات لعرض دراسة د. نادية النمر التى قدمت فيها للحكومة روشتة بديلة تقوم على اقتراحات ببدائل مختلفة تناسب الظروف الحالية للتخلص من مشكلة اسكان محدودى الدخل في مصر الحالية ...

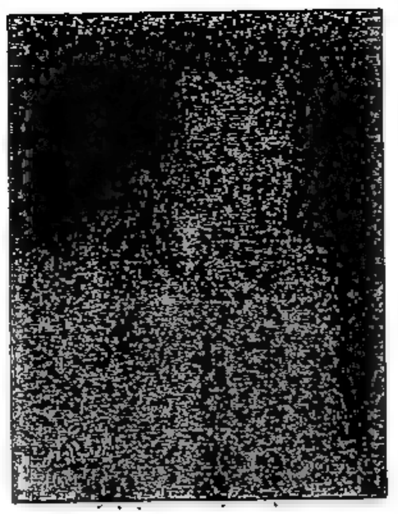
وبعد إن المؤتمر الثامن عشر للاقتصاديين المصريين قد جاء في وقته .. واذا كان خبراء مصر قد رضوا بهم الحكومة وقرروا هذا العام ان يكون مؤتمرهم لبحث قضية التنمية في ظل اقتصاديات السوق فان اعمال المؤتمر ومناقشاته والدراسات المقدمة قد كشفت عن جهل الحكومة بما تصنعه.

وكأنه اصبح قدرا على مصر ان تعلن سياسات لاتملك مقومات تنفيذها

ملحوظة . مصادر المعلومات كلها من اعمال المؤتمر.



سعيد الطويل



محيى الدين الغريب

الاجتماع الثالث لجمعيات رجال الأعمال المصريين فى الخارج:

من سعيد الطويل.. إلى محمود وهبة.. رجال الأعمال المصريين إلى أين ؟!



حمل الاهتمام الرسمى، والاعلامى، بالاجتماع الثالث لجمعيات رجال الاعمال المصريين فى الخارج، أكثر من دلالة، كما حمل «حمولتجمل» من الاسئلة التى لابد من التعرض لها.

فلقد كان الحدث هاماً بالفعل، رغم ان مشهد الافتتاح كان هزلياً.

فبينما راح د. **عاطف صدقى** رئيس الوزراء يتحدث- وعن يمينه وزير الخارجية وعن يساره وزيرا الداخلية والعمل -إلى رجال الأعمال المصريين فى الخارج، عن مؤشرات التحسن فى الاقتصاد المصرى، وعن انحسار «الشرية الفاسوخة اللى العيال الارهابيين بيعملوهم»، وعن جهود الرئيس **مبارك** لحل مشاكل افريقيا، ومحنة اليمن اللى بقالنا يومين شغالين فيها».

كانت «رجلة» الاعمال المصرية الكندية **«ماجدة ماشيما»** تعيد ترتيب مكياجها، ونشر البودرة على خدودها، وتسوية شعرها، وتبحلق فى مرآتها لترى مؤشرات التحسن فى الاقتصاد الجمالى بعد الاصلاح.

وكان الحدث هاماً رغم ان مشهد الافتتاح كان هزلياً. فقد اطلق مجهول على الاجتماع (الثالث) لرجال الأعمال المصريين الاجانب عنوان **«الاستثمار من أجل السلام»** وفيما بعد قال لى د. **محمود وهبة** رئيس جمعية رجال الأعمال المصريين الامريكيين، انهم لم يختاروا هذا العنوان الغبى والسئ الدلالة. أما المهندس **محمود الشاذلى**، عضو نفس الجمعية، فقد اخبرنى انه لم ينم بعد ان سمع هذا العنوان.

وكان ملفتاً ايضاً ان كل المشاهد، لم تر فيها كلمة واحدة عن افريقيا أو العالم الاسلامى، كما ان الحلول التى طرحت لم تخرج عن حدود الحلول التى طرحها الرئيس الامريكى **نيكسون** فى كتابه **«انتهزوا الفرصة»** وهى: الانتاج للتصدير التى تحولت هنا الى **«التصدير هو الحل»**. والصناعات الصغيرة.. وتطوير اسواق المال.. وانشاء صناديق للاستثمار. وقد ذكرت ذلك للدكتور وهبة، فلم يعلق.

وكان مؤذياً أخيراً ان احداً لم يتناول ابعاد قضية الكساد فى العالم المتقدم، واحتمالات تأثيرها على صناعات التصدير وزراعاته -عندنا-، اذا انتشت. ويبدو ان عدم الحديث عن ذلك مقصود لأن بديله هو ان يتكلم رجال الأعمال عن تلبية متطلبات الاشباع المصرى والسوق الوطنى أولا، وبشروط المواطنين وطبقا لاولوياتهم.

ثم نأتى إلى الحدث: ماذا عن تجمعات رجال الأعمال المصريين بالخارج هذه، ولماذا برزت هذا العام بالتحديد؟ وهل تكون اداة لفك الارتباط مع الرأسمال العالمى أم لتعميق الاندماج فيه؟ وما علاقته بمصريين بالخارج وبجمعيات رجال الاعمال بالداخل؟ هل نحن بصدد تكوين لوبى مصالح مصرى حقيقى أم أنها فورة حماس للبعض ممن لا زالت جذورهم الوطنية حية، بحكم انتماءاتهم الى أوساط فقيرة ودون المتوسطة قبل الهجرة والتجنس بجنسيات الدول التى يقيمون فيها؟.

من متابعة واسعة للقاءات، ومن اتصالات جانبية، ومناقشات، نقدم محاولات الإجابة التالية.

٣ مليار و ٨٪

بدأت الجمعيات بجمعية رجال الأعمال المصريين فى الولايات المتحدة، ويرأسها د. **محمود وهبة**. وهو مواطن من قرية **«العلامية»** بجوار بيلا، محافظة كفر الشيخ، عمل لسنوات فى اعمال الادارة بـ «ابو ظبى» دون ان يسمع به احد الى ان برز كاقتصادى من خلال كتاباته فى الاهرام، ومن خلال نشاطه، وفى اول لقاء قابل الرئيس مبارك اعضاء هذه الجمعية (عام ١٩٩٠)، ثم كان اللقاء الثانى عام ١٩٩٣، وشاركت فيه ٤ جمعيات من ٤ دول. وهذا العام شاركت ٨ جمعيات بـ ١٢٠ ممثلا جاءوا من ١١ دولة هى: **أمريكا كندا فرنسا انجلترا بلجيكا النمسا المانيا ايرلندا هولندا السعودية والأمارات**. وتخطط الامانة



الفنية للجمعيات ، التي يرأسها د. محمود وهبة، للوصول بالعدد الى ٢ جمعية في العام القادم ، والى منح عضوية شرفية للشركات الكبرى التي فتحت فروعا في مصر، وكذا تفكر في فتح العضوية للمصريين المقيمين في مصر (ومعهم جنسيات اجنبية) ويديرون اعمالهم منها . وقد بلغ من اهتمام الدولة بهذا التجمع حد أن وزارة الخارجية قررت إنشاء ادارة خاصة لتنظم العلاقة معه ، يرأسها أحد مساعدي الوزير.

غير ان رجال الاعمال انفسهم ابدوا انزعاجهم من الاستقبال الاعلامي الحماسي، هذا العام لاجتماعهم، وطالبوا بعدم تضخيم دورهم حتى لا يفيق الناس على صدمة.

ولوحظ ان بروز هذا التجمع ، جاء، تقريبا بالملي، مع انحسار دور ووجود جمعيات رجال الأعمال بالداخل وعلى رأسها **محمد رجب** . فمنذ توقيع مذكرة التفاهم مع البنك والصندوق عام ١٩٩ والاضواء تنسحب من جمعية رجب والطويل . وظهران احلامهم التي ناضلا » من اجلها ، وهي تسييد آلية السوق (آي سوق) قد تحققت مع مذكرة التفاهم وزيادة، بحيث لم يعدلهم دور، بل ان برنامج الاصلاح نفسه ، وبطريقة انقلاب السحر على الساحر، بدأ يطيح بالمواقع الاقتصادية والمالية لهذين التجمعين . وفضلا عن ذلك فإن نشر جمعيات رجال الاعمال في المحافظات، وتولي شخصيات مشبوهة بما يعرفه سكان الواقع المحلي ، لقيادتها ، قد أتى على البقية الباقية من مصداقية جمعيات رجال الأعمال المصرية. فهل كان لابد من ملء الفراغ؟ هل كان لابد من

د.عاطف عبيد



خلق حلم (و وهم) جديد؟ وهل تجمعات رجال الأعمال بالخارج هي التي ستلعب هذا الدور؟ مجرد أسئلة

كذلك كان المرء يرصد وجود توتر شديد في العلاقات بين الحكومة المصرية ، وبين غرفة التجارة المصرية الامريكية بالقاهرة (اداة ربط بين تجمعات رجال الأعمال المصريين وبين قلب الأعمال العالمي امريكا). وليس ذلك فحسب بل ان بعض رجال الصناعة الوطنية) قد قاسوا من الضغط الميركنتلية (التجارية) لهذا التجمع الضاغط، الى حد ان احدهم قال لي ذات مرة وبعصبية بالغة ، وبالنص : دول شوية خونة!! ، بصرف النظر طبعا عن وجود اسماء لها احترام في هذه الغرفة وقد رفضت الحكومة الموافقة على ١٢ عقد وكالة لشركات امريكية خدمية اراد فيدي بهذه الغرفة الحصول عليهم ، كما ان هناك ازمة مكتومة بسبب بيع اعضاء بالغرفة لاراضي بمدينة جديدة، كانت قد خصصت لهم بملاليم ، فتاجروا فيها ، خلاف لشروط التخصيص وربحوا عشرات الملايين.

والسؤال هل تكون تجمعات الخارج الجديدة مفتاح ربط جديد مع التطلعات الامريكية لغزو السوق المصري دون اية حواجز ولو مع قررته اتفاقيات الجات، أم تكون اداة لاقامة علاقات فيها درجة من التكافؤ؟

لقد لاحظت ان د. **محمود وهبة** كرر أكثر من مرة أنهم يسعون للتعامل مع الحكومة المصرية الند للند، وانهم لا يضغطون عليها ، ولا يقبلون منها ضغطا، برغم انه كشف ان الحكومة عرضت عليهم قوانين قبل سوق المال و لبيئة والبنوك لابداء الرأي فيها!!

أيضا تكرر ذكر ان المصريين المقيمين في الخارج ٨٪ من السكان وانهم يحولون ٣ مليار دولار وبدا الأمر وكأن جمعيات رجال الأعمال بالخارج، هي «الوصي» على هؤلاء المصريين، وانها وراء ما يحولونه. فما سر هذا المحك؟ وهل يمكن ان تبرز حركة تغيير مصرية، كما كان يتنبأ د. **جمال حمدان**، قوامها هؤلاء المصريون الذين تربوا في أوروبا بالذات ولم يعودوا يستطيعون تحمل حياة التخلف والجمود؟ وهل ستتصدر جمعيات الاعمال هذا التحول ام ستقوده ام ستستغله؟ اسئلة

غير ان د.وهبة اوضح لي لاحقا ان تجمعات الاعمال فئة خاصة داخل فئات المصريين بالخارج، وان لها خبرة من الاحتكاك الواسع بعالم الاعمال والبنوك . واشار الى ان الروابط بالمصريين تأتي من الاتصالات الشخصية وان الطريق طويل الى عمل لوبي مصالح يشمل الجميع ، فضلا عن الجيل الثاني من موجات الهجرة المؤقتة او الدائمة، أقل ارتباطاً، واعلى سرعة في التكيف مع المجتمعات التي يذهب اليها . وقال د. وهبة ان الفترة الحالية لهذا السبب بالغة الخطورة ، لانه اذا لم يكن هناك اساس لعمل تجمعات ذات ابعاد ثقافية واقتصادية واجتماعية ، وطنية ، فان ذلك قد لا يتحقق ابدا..

اما اذا تم وضع الاسس، وحدثت فجوات في أجيال فمن الممكن تعويضها فيما بعد.. والمثل هنا من اشتعال جذوة الحنين الى الجذور عند تجمعات كان يظن انها نسيت اصولها بعد مئات السنين من التشريد، غير ان الملفت **ان تجمعات المصريين بالخارج من رجال الأعمال لا علاقة لها حتى الآن باتحاد المصريين في الخارج ، ولا بوزارة الهجرة ، ولا بحركة المصريين في الخارج ، التي يرأسها حاليا د. أحمد كمال ابو المجد وزير الاعلام الاسبق.**

وفي حفل استقبال راح د. ابو المجد يحذر من مخاطر السلام المفروض والشرق اوسطية التي يمكن ان ترفض، بينما قال كثير من رجال الأعمال بالخارج الحاضرين ان في الامر مبالغة وأن الاقتصاد هو لغة العصر ، وان هناك امكانية للتعامل مع الاسرائيليين ، على الاقل انطلاقا من كون اليهود يسيطرون على الاقتصاد العالمي. وزاد الامر سوءاً ان وزير الخارجية عندما استقبل هؤلاء، قال لهم انه الآن يقول للسفراء : **لا أريد منكم معلومات عن السلام او السياسة فتلك نحصل عليها بسهولة .. نريد أن تهتموا بالاقتصاد فقط.** وقد هلل اعضاء الأمانة الفنية لهذا التوجه ، ورأوا فيه تعبيرا عن انه بدأنا نفهم، والسؤال اذا كانت المسألة اقتصادية هكذا فقط فلماذا يأتي رجال الأعمال الى مصر ، وأمامهم فرص أكبر اغراء في دولهم او دول اخرى؟ واذا كان حسهم الوطني هو الذي يحركهم الآن فالي متى في ظل هذه الاقتصادية؟ ثم هل هناك وطنية بلا ابعاد سياسية . وثقافية؟

وهل المراد المساهمة في لعبة هدم الايديولوجيات أي الاختيارات - التي يلعبها الرأسمال الدولي لتسييد فهمه التجزيئي للحياة؟ اسئلة

لفت النظر خلو حديث رجال الأعمال **من النزعة الثأرية ، تجاه ثورة يوليو**، خلافا للبورجوازية المحلية، الوفدية

بالتحديد ، على الرغم من ان جمعية رجال الاعمال المصريين بامريكا وحدها تضم أربعة من أبناء العائلات التي خضعت للتأميم. وقد يفسر د. وهبة لي ذلك بعاملين : أولهما ان الاربعة كانوا من المثقفين المصريين ابناء العائلات، ولديهم نزوع يسارى ، ثانيها ان احساسهم، واحساس زملائهم ، بالبعد الاجتماعي حقيقة تجيء من انتماءاتهم وأيضا من الوسط الذي يعيشون فيه لان الرأسمالية المتقدمة فيها هذا البعد.

فهل تكون هذه العلاقة مع قضية يوليو، والتأميمات بداية النهاية للنزعة الثأرية ام تظل مجرد نتوء؟

وهل يعكس قدوم استثمارات هؤلاء الى مصر ما يؤكد ان ملف التأميمات انتهى ، بحكم ان الاوضاع الجديدة التي خلقتها التحولات الاقتصادية والسياسية في مصر ما بعد ١٩٧٤، جعلت من عودة مثل هذا العمل شبه مستحيل؟ اسئلة.

وقبل ان استثمارات اعضاء جمعية رجال الاعمال المصريين بالخارج (الامريكيون) في مصر الآن ، بلغت ٣٢ مشروعا برأسمال حوالى ٤٠٠مليون دولار.واذ يقرر د. وهبة نفسه ان استثمارات المصريين بالخارج تقترب فعلا من الـ ٨٠ مليار دولار وان الاستثمارات في مصر ضئيلة جدا بالقياس، الا انه يرى ان المطلوب اساسا من مثل تجمعاتهم هو تقديم المعلومات والخبرات التي لن يقدمها إلاهم ولا تقدر بثمن وقد ضرب امثلة. كان الامريكيون ينتظرون حتى تعلن لجنة تسعير القطن المصرى اسعارها ثم يخفضون اسعارهم لقطن البيما المنافس ويكتسحون السوق. وقد اوصينا بتعديل هذا النظام البيروقراطي في التسعير وحدث.

وأيضا : ارسل رجل أعمال مصرى في هولندا الى منتج مصرى يقول له قبل ان تصدر علب المانجو لابد ان تكتب عليها انها عصير مانجو وبالعربية : لكن الصفقة ذهبت وعليها تكت «مشروب مانجو»، مما كبد المصادر جمارك ضخمة لان المشروبات ، بما هي محلاة بالسكر تفرض عليها جمارك عالية ، بينما تعفى العصائر.

وهناك مئات التفاصيل من هذا النوع ، وقد قص الكثير منها «محمود عمارة» رئيس جمعية رجال ، الاعمال المصريين في فرنسا ، وهو يستورد خضروات وفواكه من مصر، ويرفع شعار «التصدير هو الحل»

والسؤال اذا كانت مثل هذه المعلومات


د.عاطف صدقي

مهمة وهي كذلك بالفعل فلماذا لا يتم الحصول عليها من المستوردين الاوربيين والامريكيين انفسهم ، الذين يهمهم ان يجدوا في مصر من يورد لهم وطبقا لمتطلبات اسواقهم ، ليربحوا.. وهم لن يخفوا المعلومات عن احد؟ ثانيا ان مثل تلك القواعد تتغير بين كل يوم وليلة، ويتم تغيير المواصفات الفنية للسلع واشتراطات الدخول، كثيرا ، لأغراض سياسية أساسا، كمثل أنوع ماكرة من الحماية او لعقاب منتج معين فماذا يكون عليه موقف مصر ورجال الاعمال من ابنائها في الخارج اذا ظللنا نقط على شعار التصدير هو الحل ، ثم ماذا عن التناقض بين ما يراه رجال الاعمال أنفسهم من ان الانتاج في العالم وفير في كل شيء ، وبين كلامهم عن أهمية ان نصدر من مصر كل ازماتها الاقتصادية؟

بغض النظر عن الاخلاص والرؤى الوطنية لدى اعضاء هذا التجمع ، ولسنا نشكك في هذا .. فقد لاحظت ان من بين اعضاء الامانة الفنية (١٣ عضواً) ان ثمة رجلين فقط ، لديهم تصورات كلية للقضية المصرية ، أولهما د. وهبة، وتصوراته مطروحة في الأهرام ، وثانيهما كان مفاجأة بحق وهو المهندس العجوز «محمود الشاذلي» الذي يقيم في امريكا ويسعى مع بعض المستثمرين لانشاء مصنع اسمنت في جورجيا.

قال الشاذلي بالنص : ان اجمالى الاستثمارات الخاصة والوطنية والاجنبية في مصر ، يقل عن ١٠٪ من المطلوب لاستيعاب العمالة الجديدة ، وان الاستثمارات المقبلة، لن ترفع هذه النسبة كثيرا ، اذن فالعمل القومي المصري للاستثمار هو الاساس. ويجب بصراحة ان نسمي اجراءات الاصلاح الاقتصادي الحالية باسمها الحقيقي وهو **اجراءات تقشف اقتصادى ، من شأنها ان تزيد البطالة كما تقول المؤسسات الدولية ذاتها.** وانني لا ارى علاقة بين استكمال هذه الاجراءات للاصلاح ، ومايقال عن ضرب الاستثمارات وتوسيع الطاقات الانتاجية ، **ان الخصخصة يمكن ان تنجح ويمكن ان تكون كارثة على الاقتصاد الوطنى ، تنجح اذا كان هدفها تطوير القطاع العام لا بيعه.**

ولهذا ادعو ان يأتي التمويل اللازم للنمو الاقتصادي من مؤسسات وطنية مثل البنوك .. ليس بالاقراض فقط، ولكن بالمشاركة والبنوك العالمية نفسها تفعل ذلك .. فدريتش بنك مثلا يمتلك نسبة من مرسيدس بنز . هذا هو الطريق

فهل يرى بقية الاعضاء ، ان هذا هو الطريق فعلا؟ وهل وصلتهم رسالة د.محيى الغريب رئيس هيئة الاستثمار عندما قال ان دولا تريدنا ان نكون ورشة تنتج لهم ليسرقوا ويكسبوا ، وارضا تنتج ما يحتاجونه ام انهم يراهنون على ذات الرهان الذي دافع به د.عاطف عبيد يوما عن الرأسمالية المحلية، ونزوعها التجاري (الطفيلي في الواقع) حين قال ان هذا هو الطريق الطبيعي للتراكم ثم للتحول الى الصناعة؟ ان صديقي الاسكندراني ، الامريكي الطيب، صلاح نصر ، قال لي بحماس يرى ان شركته في امريكا توزع ماكينات قهوة تصنع القهوة في عشر ثوان . وانه يريد ان يستثمر هنا في مصر فقلت له في عقلي «ملا ش في المكن ده اللى يخليك وخلينا في قهوة السبرتاية»!

في أسيوط

ثأر متبادل بين الشرطة والإرهابيين

أخذ الصراع بين جماعات الإرهاب والحكومة مؤخرا شكل الثأر المتبادل. وتعددت أخطاء الطرفين بما يشكل مخاطر جسيمة على المواطنين الذين لاعلاقة لهم بهذا الطرف أو ذاك، بل وعلى استقرار المجتمع وأمنه بما يمكن من الالتفات إلى مشاكل الحاضر والمستقبل.

فجماعات الإرهاب التي اعتمدت أسلوب ضرب السياحة إلى جانب توجيه ضربات للأقباط وأماكن عبادتهم فقدوا كثيرا من التعاطف الشعبي الذي كانوا قد اكتسبوه منذ عهد السادات وبدايات حكم مبارك بإيهام المواطنين بأنهم حماة الإسلام ومجاهدون ضد الفساد مستغلين معاناة المواطنين من سياسات الحكم التي تكرس الاستغلال والفساد وتضخم أزمات الفقر والبطالة والغلاء.

والحكم باعتماده على المواجهة الأمنية فقط للإرهاب وتصعيده العشوائي لهذه المواجهة في عمليات الاعتقال والتصفية الجسدية مما أدى إلى سقوط العديد من الضحايا الأبرياء يزيد رصيد العداء الشعبي له.

كشف ذلك في حواره مع «اليسار» **صلاح فراج المحامي وأمين التجمع بأسيوط.**

*** إلى أي مدى تتسم ظاهرة الثأر المتبادل بالعشوائية التي تصيب الأبرياء في طريقها؟.**

امتدت هذه الظاهرة من جانب الجماعات للاعتداء على الأسرة المسيحيين دون مبرر، مما جعل الناس تتأذى من هذا الأسلوب، وفقدت الجماعات بالتالي جزءا من التعاطف الذي كسبوه مع بدايتهم من منطلق إحساس الناس بالضيق في ظل الأزمات التي يعانونها وعدم رضاهم على السياسة الجارية التي فشلت في مواجهة مشاكل الجماهير. ومن جهة أخرى أخطأت الدولة في اختيار علاج هذه الأعمال الإرهابية عندما قصرت العلاج في البداية على الإجراءات الأمنية وحدها، مما عقد الأزمة، خاصة مع تصاعد سياسة التصفية الجسدية. كلما وضعوا أيديهم على مجموعة من الشباب أعدموهم، وإن صوروا المسألة على غير حقيقتها بأن الشرطة قد تعرضت لإطلاق الأعيرة النارية فتعاملت معها بالمثل، ومنذ فترة بسيطة بدأت الإجراءات بطريقة عشوائية خاصة عندما تم تقديم القضايا التي جهزتها وزارة الداخلية إلى المحكمة العسكرية. ويمكنك أن تلاحظ أنه عقب صدور كل حكم يصدر بإعدام عدد من الجماعات تبدأ أعمال العنف بسعيهم لقتل عدد مساو من رجال الشرطة بمختلف رتبهم ولاشك أن إمكانيات الدولة بما تملكه من قوات مسلحة وبوليس مدرب وتشريع ونيابة ومحاكم تجعل يدها الطولى في هذا المعترك، خاصة في غيبة الضمانات وحقوق الإنسان بما يفقد المواجهة شرعيتها، ويبذر في التربة الثأر المتبادل فإذا أضفنا إلى هذا القبض العشوائي على مئات المواطنين فور حدوث أي واقعة من هذا القبيل واتباع الأساليب الماسة بكرامة المواطن، حتى ولو صدرت منه جريمة باعتباره الطرف الأضعف. وإذ تبرر الدولة هذه التصرفات المخالفة للقانون والدستور بأن الذين تواجههم مجرمون وقتلة فإنها تدين نفسها وتعترف ضمنا بأساليبها غير القانونية، التي تجسد فشل الدولة في مواجهة الإرهاب بالطريق السليم.

*** وما أثر ذلك في الشارع؟**

هذه المواجهات أدت إلى توتر العلاقة بين المواطنين وأصابت الجميع بالذعر حتى في تحركهم اليومي العادي. ويكفي استعراض تكدس شوارع أسيوط، وفي أماكن متفرقة، بالكمائن وقوات الشرطة الذين يشغلون أوضاع الاستعداد لإطلاق النار لأول بادرة يتخوفون منها. وفي ظل هذه الصورة حدثت أكثر من مأساة.

*** مثلا..؟**

أمام مديريه أمن أسيوط وأمام المحافظة ومباحث أمن الدولة والمخابرات وغيرها ترسم مطبات صناعية حتى تضطر العربات المارة في الأوقات المسموح لها بالمرور أمام هذه الأماكن، التهدئة. وحدث أن شابا عمره سبعة عشر عاما يركب موتوسيكل، فاختل توازنه وهو يجتاز أحد هذه المطبات وسقط هو ومركبته فإذا بالكمين القريب، يمطره بوابل من الرصاص قضى عليه- حدث ذلك منذ حوالي شهرين ولم يعمل أفراد الكمين ذرة من العقل لاكتشاف أن سقطة هذا الشاب عادية ولاتهدد مدنيا ولا عسكريا. وفي أواخر مارس الماضي تعرضت سيارة أجرة للتفتيش، فانطلقت من الضابط الذي يفتشها رصاصة خطأ وهو يمسك مسدسه ويده على الزناد. ظن أفراد الكمين القريب أن الطلقة صدرت من السيارة وأنها بداية اعتداء، فإذا بهم يمطرون السيارة ومن فيها بالرصاص، وراح ضحية هذا عميدة بكلية التربية ومدرس وسائق السيارة وطفل صغير عمره سنتان وأحد المواطنين الراكبين. جرى هذا الحادث على طريق مركز الغنايم. ويتردد على ألسنة أبناء مركزي صدفا وأبو تيج أن الشرطة كلما تعرضت لحادث أعدمت عددا مساويا لضحاياها من العشرات الذين تحتجزهم في المراكز والأقسام بحجة أنهم مشتبه فيهم.

ويشير **صلاح فراج** إلى اعتراف محافظ أسيوط ومدير أمنها في حديث صحفي «بالأهرام» ٣١ مارس الماضي بالقبض على أكثر من ألف شخص أغلبهم طلبة في الثانوى خضر الأعواد

ويختتم أمين التجمع بأسيوط حديثه قائلا إن السلطة تخطئ، إذا ظنت أن هذه التصرفات ليس لها مردود سلبي عليها، لأن العالم مفتوح، والقوى الخارجية تتابع مايجرى في بلادنا، ولها وسائل خاصة تساعدها على تجميع المعلومات على حقيقتها من مصادر مختلفة. وبهذا تتعرض السلطة لضيق الناس وسوء السمعة أمام المنظمات الدولية التي تهتم بمثل هذه الأمور. والدولة قد تنجح في السيطرة على الأمر لعدم تكافؤ القوى، لكنه سيكون الهدوء المؤقت والقنبلة الزمنية التي ستنفجر بعد وقت يقصر أو يطول. خاصة وأن الدولة تغفل أسبابا كثيرة لهذه الظاهرة، سياسية واقتصادية واجتماعية. ولعلها بدأت تتفهم ذلك مؤخرا ولكن بعد فوات الأوان.

ويؤكد **صلاح فراج** أن رؤيته تلك ليست تعاطفا مع الإرهاب، وإنما انتصارا لمبادئ إنسانية عامة ورغبة في مواجهة صحيحة للإرهاب.

حسن بدوي



وجوه فى الانباء

البدري فرغلي

نائب لم يخلع البدلة الزرقاء أبدا

الحكومة تريد خصخصة الهواء الذي نتنفسه

فريدة النقاش

كانت المرة الأولى التى التقيت فيها بالبدرى فرغلى فى يوم من أيام فبراير الباردة برودة استثنائية عام ١٩٧٧ على باب «سجن الاستئناف» فى قلب القاهرة.

كنت أنتظر زيارة لزوجى «حسين عبد الرازق» المحبوس على ذمة قضايا التحريض على هبة يناير ١٩٧٧، وكان البدرى فرغلى مقيدا بقيد حديدى يشد يده اليمنى لجندى من جنود الترحيلات استعدادا للانتقال لسجن آخر. ونبهتني طالبة كانت تنتظر خروج زميل لها سوف ينتقل بدوره إلى السجن الآخر أن هذا هو البدرى فرغلى.

كانت سمعته كمناضل شجاع وقائد لعمال الشحن والتفريغ فى بورسعيد قد سبقته لكل أنحاء مصر وخاصة لمواقع النضال الجماهيرى الحية فى الصناعات الكبيرة وفى الأحزاب والمنظمات الجماهيرية

كانت بساطته وهيئته الشعبية ورطانته البورسعيدية ملفتة جميعها وتقول لكل ذى عينين هذا شخص غير عادى

وبعد سنوات من هذه الواقعة العابرة وفى زيارة لبورسعيد أثناء انتخابات مجلس الشعب ١٩٨٧ دارت مناقشة بينى وبين مدير المنطقة التعليمية السابق فى بورسعيد وأحد الرموز الوطنية من شيوخ المدينة «عبد الحميد حسين» فحكي لى كيف أنه وجه لوما قاسيا لبعض كبار الشخصيات المستقلة فى المدينة لأنهم لم يمنحوا تأييدهم الإيجابى للبدرى فرغلى وقائمته قائلا لهم بالحرف الواحد.

«البدرى فرغلى هو العضو المنتخب الوحيد فى مجلس محلى بور سعيد الذى دخل المجلس راكبا دراجته، وخرج منه راكبا نفس الدراجة، بينما راكم آخرون الثروات.»

ومرة أخرى كانت سيرة البدرى تسبقه تلك السيرة التى مهدت له الأرض لكى ينجح بعد ذلك فى انتخابات مجلس الشعب ويصبح نائبا فى دورة ١٩٩٠ عن حزب التجمع.

ويصف الزميل «أنيس البياع» عضو الأمانة العامة فى حزب التجمع الذى كان قد ذهب من دمياط إلى بورسعيد فى الأيام الأخيرة للانتخابات ليساعد «البدرى».. أنه وجد جيشا من الصبية الحفاة المهلهلى الثياب يطوفون فى الأحياء، ويلصقون أوراق دعاية «البدرى» ويحرسونها بحماسة منقطعة النظير.. وبدون أى أجر سوى كلمات الشكر البورسعيدية من الرجل الذى كانوا منذ زمن طويل قد اعتبروه نائبهم رغم أنه لم ينجح من قبل.

والتقيت به بعد أن أخلف موعده مرات كثيرة سواء بالنسيان أو بالانشغال فى شكاوى الدائرة.

***

البدرى فى السابعة والأربعين له ستة أبناء: ثلاثة من البنات وثلاثة من الصبيان كنت متأكدة أننى لو سألته عن أسمائهم بالترتيب فلن يعرف. وكان فى الماضى يهزل

قائلا إنه يسأل زوجته كلما وجد طفلا أو طفلة صغيرة تلعب في المنزل..

- من هذا؟

وهو مثل كثيرين من الرجال التقدميين تبقى رؤيته لتحرير المرأة جامدة عند الكلام النظرى الجميل بينما هو في الواقع العملى رجل تقليدى

يقول «الهدرى».: «بدأت أصبح زبونا دائما لدى مصلحة السجون منذ عام ١٩٦٦ وعمرى أقل من ثمانية عشر عاما بتهمة الإضراب عن العمل في الميناء.. كنا حوالى ٤٠٠ عامل تم حبسنا مرة واحدة.. وتوقف العمل ودفعت السلطات بالجيش ليعمل بدلا منا في تفريغ وشحن البضائع

وانتهى الإضراب -ولم نكن مدربين- بأن قبلك أقل كثيرا مما كنا نطلب، بل إننا طالبنا أن نعمل بالمجان على أن يفرجوا عنا، فالصدمة الأولى تصيب الإنسان بالفزع.

لكن بعد ذلك أصبحت المعتقلات والسجون أمرا عاديا أزاوله مثل الوظيفة».

«دخلت السجن أحدى عشرة مرة **بتهمة الشيوعية وتوزيع المنشورات، وكان آخر الاعتقالات التى تمت بعد اغتيال السادات**.. كانت الناس تستقبلنى بعد كل حبسة كأننى كنت في مهمة عمل بشأنهم أى أنها من صميم خصوصياتهم. وكانت السجون والمعتقلات هي المدرسة النضالية التى حالت بيننا وبين السقوط، فمن ذاق السجن دفاعا عن الغير لايمكن أن يقبل الرشوة أو يمارس الفساد أو يستهويه أى إغراء».

- أنا ولدت إبنا لعامل شحن وتفريغ في ميناء بورسعيد ولعائلة تحت خط الفقر بمسافة. كنت أشاهد وأجرب آلام الجوع والفقر للشعب ولعمال الشحن والتفريغ، وقهر المقاولين وأصحاب الأعمال لهم.

كبرت وأنا أكره هذا النوع من البشر بحكم الآلام: وقد كنت أيضا الأخ الأكبر في أسرتى ولى ستة أخوة وأخوات وتلقيت صدمة الفقر الأولى بكل مرارتها وأنا عمرى ١٢ سنة. لم يستطع أبى أن يساعدنى على استكمال التعليم فذهبت لسوق العمل حتى الآن عاملا في الشحن والتفريغ وهو عمل شاق لم يكن في ذلك الحين يتناسب مع جسدى وصغر سنى.

أنا **باختصار «اتلطمت»** إلى أن كان عمرى ١٧ سنة وحدث تأميم الشركات البحرية فانتقلت من العمل لدى المقاولين إلى القطاع العام وحتى الآن وعينت وعمرى ١٧ سنة.

-وفى سنة ١٩٧٧ زاولت عمل الشحن والتفريغ في سفاجة التى نقلونى إليها بقرار من **السادات** رغم أننى رئيس ونائب رئيس اللجنة النقابية طيلة عشرين سنة وهى أكبر الشركات في ميناء بورسعيد، ولم تهتم الإدارة بذلك كله. وعدت مرة جديد إلى بورسعيد وأصبحت من أخرى رئيسا للجنة النقابية للعاملين بالشحن والتفريغ، وعضو مجلس إدارة الشركة حتى الآن.

- حدث أول تغير سياسى جدى في حياتى في سن ١٧ سنة حين تم اختيارى عضوا في منظمة الشباب وفى أحدى المحاضرات السياسية عن ملكية الشعب لوسائل الإنتاج سألت الموجه هذا السؤال: **لقد كان المقاولون يعطوننا ٣٥ قرشا كأجر ويستغلوننا وعندما انتقلنا للعمل في الحكومة والقطاع العام بقى الأجر ٣٥ قرشاً فهل الحكومة تستغلنا كما يستغلنا المقاولون؟**

وكان الرد الفورى للموجه: **أنت شيوعي** ولم أكن قد سمعت هذه الكلمة من قبل، وأصبحت أحمل هذه الصفة حتى الآن؟.

انخرطت في المقاومة الشعبية سنة ١٩٦٧ بعد الهزيمة وأنشأنا وحدة لمنظمة الشباب وأصبحت عضوا قياديا في المنظمة منذ هذا التاريخ حتى عام ١٩٧١ **وبعد أحداث مايو ١٩٧١ تقابلت أثناء زيارة أسرتى المهجرة لدكرنس والمنصورة بعناصر يسارية ومنذ هذا التاريخ ارتبطت باليسار المصرى.. وها أنذا عضو في الأمانة العامة لحزب التجمع وأمين الحزب في بورسعيد.**

***

بدأ تجربته في المجلس المحلى في بورسعيد سنة ١٩٧٩: ثم أصبحت الانتخابات بالقوائم المطلقة للمجالس المحلية واعترض عليها الحزب عام ١٩٨٤ فخرج من المجلس بعد أن ترك بصماته الواضحة.

يقول الهدرى كانت المدرسة التى استطعت فيها أن أستوعب الجانب الفنى في العمل كعضو في المجلس المحلى وهى التى ساعدتنى على العمل داخل مجلس الشعب بعد ذلك.

وبخلاف النشاط الاقتصادى والاجتماعي خضت معارك شهيرة ذات طابع وطنى مثل رفض تمثال للسادات على قاعدة ديلسبس وتغيير علم بورسعيد، ومنح أراضى بسعر رمزى لنادى الصيد.

حصلت على قرار بعدم إقامة أى تمثال على قناة السويس إلا إذا كان يمثل المصرى المكافح ولم يتم تغيير علم بورسعيد لأنه يمثل رمز كفاحها في ١٩٥٦ حيث أن علم بورسعيد تم تشكيله من قبل فدائى بورسعيدى **«حسن حمود»**، وهو يسارى وشقيق الدكتور **«نصر حمود»** أحد أبرز



اليساريين فى بور سعيد قبل وأثناء وبعد ٥٦. وقد توفى مؤخرا وقد تم قتل الشهيد «حسن» أثناء مظاهرة ضد قوات الاحتلال وحملت الجماهير جثمانه وطافت به الشوارع حتى أصبحت القائلة حمراء من دمائه ومنذ ذلك التاريخ أصبح علم بورسعيد أحمر وعليه هلب رمز الميناء، وغصن زيتون رمز السلام.

***

البدرى فرغلى من أشهر النواب الذين استخدموا الاستجواب فى المجلس الحالى. وبلغ عدد **الاستجوابات التى قدمها أربع استجوابات والخامس فى الطريق عن عقد اتفاقيات مع صندوق النقد الدولى دون علم مجلس الشعب والشعب كله، وهو يرى أنها تستهدف خصخصة الشعب المصرى واسمه الشعبى «استجواب القهر»..»** لأننى أعتقد أن الحكومة سوف تعمل على خصخصة الهواء الذى يتنفسه الناس».

وكان أشهر الاستجوابات لوزير السياحة **فؤاد سلطان** عن محاولة الاستيلاء على ٥٠ مليون جنيه و٤٤ مليون متر مربع من أراضى البحر الأحمر، وقد نجح الاستجواب بأن ألغيت الاتفاقية.

ثم استجواب وزير الصحة عن تهريب الأنسولين الخاص بمرض السكر. واستجواب لوزير الصناعة **«محمد عبد الوهاب»** عن استيراد ملايين الأطنان من الحديد المسلح غير المطابق للمواصفات مما أدى لانهيار العديد من العمارات وقد كشف الزلزال الأخير هذه المهزلة.

«وأقول كلمة حق لوزير الصناعة فهو غير مسئول عن هذه الكميات حيث أنه لم يكن مسئولا حين استيرادها وكان مغزى استجوابى له أنه يتحمل تبعتها سياسيا باعتباره عضواً فى الحكومة».

استجواب آخر عن القمح **«ليوسف والى»** وبرغم قوة هذا الاستجواب وأسانيده إلا أننى أخطأت فى حساب قوة **«يوسف والى»** داخل البرلمان فهو القديس الراهب داخل البرلمان الذى يقدسه النواب ويؤيدونه بقوة عنيفة فلم يساعدنى أحد فى هذا الاستجواب والجميع تنصل منى، كما لو أننى ارتكبت جريمة شنعاء. ومصدر قوة يوسف والى أنه هو الذى يوقع كل طلبات الأعضاء لدوائرهم، ويحل مشاكلهم وهو الذى يرشح الأعضاء لمجلس الشعب، وهو الأمين العام للحزب الوطنى



قدمت أيضا بيانين عاجلين عن قرية **«مرحبا» وبياناً عاجلاً عن انتخابات نادى الشمس وكانا معا أقوى من** الاستجوابات وانتهيا بعزل محافظ بورسعيد وما زال التحقيق معه جاريا فى النيابة العامة، والثانى تنازل **«سمير رجب»** عن الترشيح لرئاسة نادى الشمس، وإلغاء كافة الامتيازات الممنوحة له من ١٧ وزيراً.

***

للبدرى أسلوبه المميز فى إدارة المعركة، اللغة التى يخاطب بها الناس الذين تعلقوا به وبأسلوبه.. «شعب بورسعيد كان يطالبنى بالترشيح منذ عام ١٩٨٤. لم أسقط فى أى انتخابات بشخصى، وإنما أسقطت فى القوائم فى ١٩٨٤-١٩٨٧.

«سنة ١٩٩٠ رفعت شعار أننى نائب لكل بورسعيد، وأننى منحاز للفقراء وللطبقات الشعبية ولكنى لست معاديا للأغنياء، ولست معهم، وما ساعدنى على بلورة هذا الأسلوب، أن البلد متمردة بطبيعتها وذات حس وشعور وطنى عال فكانت دائما تسقط كل مرشحى الحكومة حتى من أيام **جمال عبد الناصر**، و تأييد حزب الحكومة سواء حزب مصر أو الوطنى مؤخرا كانوا يعتبرونه فى بورسعيد شيئا معيبا، ولايجب الوقوف معه أو مساندته، ومن هنا برزت قوتان أساسيتان فى الشارع «الوفد» و«التجمع» ثم أضيف لها «الإخوان المسلمون» مؤخرا

والسلوك الشخصى مهم جداً للسياسى عامة. وبورسعيد مدينة صغيرة المساحة، وغالبية أبنائها يعرفون بعضهم البعض ومسألة السلوك الشخصى مهمة جداً لان هناك تجارب مريرة عاشها الشعب وقد سار وراء مرشحين خلال عشرات السنين الماضية وقاتل معهم معارك شرسة من أجل إنجاحهم وبعد أن يصبح المرشح نائبا يتخلى عنهم ويتجه للإستثمار والشركات الخاصة والثروة **فكان الشعب يرى أصحاب البدل الزرقاء وقد تحولوا إلى أصحاب الياقات البيضاء** فيدب اليأس فى نفوسهم من إمكانية أن يعبر عنهم نائب بصدق وعلى الدوام.

وكنت أريد أن أقنع الناس أننى لست مثل السابقين. وشعب بورسعيد يرى أننى لم أغير مهنتى من ثلاثين عاما عشتها معهم. سكنى هو سكنى ،مهنتى هى مهنتى، فلم أتعاط بعد أي مقابل لخدمة تدمعها لهم وحتى لو كان أجرة التاكسى أو كوب الشاى أو السيجارة، وهذا يدفعنى لمشاجرات دائمة مع المواطنين الذين يرون أن هذا طبيعى أى طبيعى أن أتقاضى ما أدفعه من جيبى ولكنه عندى غير طبيعى.

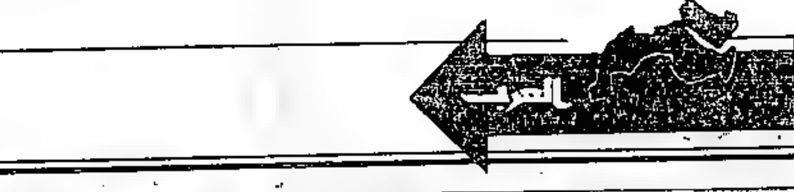
لكننى أعانى أيضا معاناة شديدة من جراء عضويتى فى مجلس الشعب إذ أمارس مهماتى كنائب من الثامنة صباحا حتى العاشرة مساء دون توقف أعانى أيضا من وجودى فى الشارع أمام الجماهير التى تزداد مشاكلها بشكل حاد وأنا عاجز عن حلها.

أصبح منوطابى أن أحل مشاكل سببها الحكومة وصندوق النقد الدولى .وزيادة الفقر والجوع فأنا الحلقة الضعيفة فى متناول أيدى الجميع وكم المشكلات الفردية يعطلنى وأحيانا يأتى بنتائج عكسية لأنها لا تحل، ومقر الحزب مفتوح ليل نهار حتى فى أيام الجمعة والأعياد مما جعله نقطة تجميع لكل مشاكل بورسعيد، فأنا أعمل لبورسعيد كلها وليس للدائرة فقط، **ومع غياب عدد من نواب المدينة عن الشارع أصبح مقر الحزب هو المقر الوحيد الذى يتلقى كافة شكاوى المواطنين** حيث اصطدم كنائب بجهاز إدارى دب فيه العفن والفساد، وأنا فى حالة شجار دائم حيث أن الخدمة الآن تباع، فالحصول على ترخيص كشك لعاجز عن العمل مستحيل لأنه المفروض أن يأتى بالمجان بينما يحصل عليه غير المستحقين بالرشوة، ولذا أعانى بشدة من المشكلات الفردية وأشعر أننى دخلت طاحونة..

***

- لم لا..إذا أصبح أولادى مناضلين سوف أكون فخورا.. لن أخاف عليهم.. وكنت بالأحرى خفت على نفسى

- حجاب «زينب» إبنتى هو سلوك شخصى يخصها وحدها..





جون قرنق وإلى اليسار يرب طراك، وعلى يمينه فاروق أبو عيسى

تقرير مصير الشمال والجنوب في السودان

تدهور مصداقية السياسيين الشماليين وراء دعوة الوحدويين الجنوبيين للإنفصال

د. حيدر ابراهيم على

يدور الحديث منذ نهاية اربعينات هذا القرن في السودان حول مشكلة الجنوب على أساس انها القضية المحورية لتقدم السودان، وبحلها تتساقط كل العوائق والعقبات التي منعت السودان من الإنطلاقة حسب قدراته الاقتصادية والبشرية الكامنة

ولكن - الآن- وفي التسعينات وبعد كل تلك التجارب المريرة والخيبات المتتالية، لابد ان نقلب المسألة ونضعها على شكلها الصحيح أي البدء من أن حل **قضية الجنوب** يبدأ **من حل مشكلة الشمال** . فالآن بعد ان **برزت المطالبة بحق تقرير المصير من جديد- وهذه المرة بنبرة انفعالية طاغية سببها المعاناة الحقيقية من** آثار الحرب الاهلية والاضطهاد **بالاضافة لعدم جدية اغلب الاحزاب الشمالية في الوصول الى حلول نهائية لكل مشكلات الوطن** وأن يتم ذلك على ضوء رؤية سياسية وفكرية واضحة وبرامج مفصلة ومفرمنة.. فقد بدأ القلق والانزعاج يساور الاوساط السياسية السودانية وحتى غير السودانية. فالتاريخ لايرحم ولايتوقف، وماكان ممكن عقب **مؤتمر** جوبا عام ١٩٤٧ أو بعد مؤتمر **المائدة المستديرة** عام ١٩٦٥ أو حتى **إتفاقية أديس أبابا** عام ١٩٧٢ ، لم يعد من الممكن تكراره بعد ندوة **واشنطن** أكتوبر ١٩٩٣ أو نداء لندن ١٨ فبراير ١٩٩٤.

نحن اليوم أمام تحديات حقيقية تتجه أسئلتها مباشرة نحو وحدة الوطن وتنميته بصورة مستقلة وعادلة ومتوازنة، وأن يقوم مستقبل هذا الذي يسمى السودان على اساس حقوق المواطنة فقط دون أي إمتياز أو تمايز قائم على الدين أو العنصر أو الثقافة أو اللغة. هذه التحديات التي لاتقبل التأجيل ولاتحتمل المناورات والتكتيكات الجريانية وقصر النظر وتغليب المصالح الذاتية والحزبية. مازالت غير مدركة جيدا لدى الاحزاب **الشمالية والتي تعودت على نمط عتيق وعقيم في التفكير والممارسة السياسيين.** فالاحزاب الشمالية مازالت تتعامل مع جزئيات وقضايا ثانوية للغاية تدور حول التصريحات والتصريحات المضادة للساسة الشماليين والجنوبيين. أو تناقش دستورية حق التقرير حسب القانون الدولي! وتدخل في جدل فقهي سقيم حول الدستورية في المطالبة بحق تقرير المصير، بينما واقع الحال ومجريات أمور الحرب والسلم على أرض الجنوب هي التي تحدد «دستورية» مبدأ أو حق ماوليس نصوص القوانين. كذلك تحول النقاش إلى اتهامات وانقسامات داخل التجمع ولم يتوقف السياسيون الشماليون لدراسة ومتابعة أو محاورة هذه الفكرة التي برزت بهذه القوة. ولايكفي القول- كما عبر أحد قادة **التجمع الوطني الديمقراطي**- بأن طرح فكرة حق تقرير المصير في واشنطن كان مفاجأة؛ وذلك رغم السيرورات الطويلة في أوضاع الجنوب تتحدث عن المفاجآت.

اختزال القضايا

. أعتقد أن التاريخ السياسي السوداني المعاصر دأب على اختزال قضية كبرى هي **العجز عن بناء دولة وطنية ديمقراطية تعددية الثقافات والاحزاب والافكار، ومتوازنة، وقادرة على انجاز التنمية أو حتى النمو**، أختزلت تلك المسألة الحيوية والمصيرية الى مشكلة الجنوب. وسال كثير من الدم ، والحبر، أي الاتفاقات والمواثيق والاعلانات، ورغم ذلك لم نتقدم في إتجاه حل «مشكلة الجنوب» خطوة واحدة بل ازداد الامر تعقيدا وغموضا مع التطورات الحالية. وبسبب كل هذا الوضع الخاطئ لاولويات مشكلة السودان أصلا، لأنه من الصعب منطقيا وواقعيا أن نعتقد أن حل الجزئي قد يوصل إلى حل الكلي. لم نتجرأ ونبدأ بحل الكلي أو الهيكلي وبالضرورة ستحل المشاكل الجزئية لانها ستوضع في الاطار الصحيح ويمكن أن يوجه إهتماما خاصا إلى الجزئيات- المفصلة. أتمنى أن تعي الاحزاب والقوى السياسية والمثقفون السودانيون حقيقة أن الظروف ملائمة وناضجة لتقديم حل نهائي لمشكلة السودان كدولة ومجتمع وهوية متعددة، ويبدأ ذلك بفهم المشكلة وتحديد الحلول وتنفيذها، فنحن أمام صراع معلن أو خفي له ثلاثة **أبعاد: شمالي- جنوبي، وشمالي- شمالي، وجنوبي- جنوبي، ويحتدم هذا الصراع**

كلما زاد عجز الدولة الوطنية- كما اسلفنا- عن تحقيق أهدافها.

الصراع الاول الشمالي- الجنوبي هو الاهم وذلك لأنه طويل وأخذ شكلا عدائيا ودمويا لفترات طويلة، ومع ذلك لم تحدد أسبابه باجماع واتفاق. مازلنا نتهم الاستعمار البريطاني وقانون المناطق المقفولة الذي مضي عليه أكثر من سبعين عاما، ونخشى أن نحمل الاحزاب الوطنية مسؤولية تفاقم مشكلة الجنوب.

ففي الفترة الأولى التي أعقبت الاستقلال كانت الآمال معقودة على **الحزب الوطني الاتحادي** بقيادة السيد **اسماعيل الازهري** في أن يحقق وحدة السودان المستقل على أسس جديدة تتجاوز أخطاء الفترة الاستعمارية بالذات فيما يتعلق بالجنوب. ولكن بداية العلاقة والنظرة إلى الجنوب كانت تحمل بذور مانحصده الآن في حرب أهلية وخطر الانفصال. **فالجنوبيون لم يشاركوا في مفاوضات الحكم الذاتي- ولافي قراراتها حتى عام ١٩٥٣**. وعند محاولة كسب أصوات النواب الجنوبيين للتصويت للاستقلال في داخل البرلمان في ديسمبر ١٩٥٥، أصر الجنوبيون على تضمين الفيدرالية FEDERATION في وثائق الاستقلال فيما بعد وحصلوا على وعد قاطع بذلك، ولكن كما يعلم الجميع لم يتحقق ذلك الوعد . قبل ذلك كانت عملية سودنة الوظائف ولم يحظ الجنوبيون بقدر يتناسب مع حجم منطقتهم وعددهم، ثم كان تمرد الفرقة الاستوائية في اغسطس ١٩٥٥.

كانت بداية التعامل مع مشكلة الجنوب خاطئة تماما واستمر هذا الخطأ طوال فترات الحكم المدني والعسكري وساهم فيه الجميع: **الازهري ، عبد الله خليل، عبود، محمد احمد المحجوب، الصادق المهدي، النميري، سوار الذهب، البشير، الترابي**. وللمفارقة اتفق الجميع حول ضرورة إخضاع الجنوب عسكريا أولا ثم البحث عن الحلول. فالنظرة الشمالية لاتخلو من إثبات كرامة للمقاتل الشمالي ثم ضرورة نزع صفة «التمرد » أو «الخروج» عن سلطة الشمال أولا. والمقصود في البداية إدخال الجنوبيين الى بيت طاعة «الدولة» المركزية والتي يفترض فيها أن تكون قومية ولكنها في حقيقتها «دولة» شمالية عربية إسلامية نيلية وسطية لا تمثل عموم السودان إلا بحكم الهيمنة السياسية والاقتصادية المتمركزة في يد الشماليين وحلفائهم او اتباعهم الراضين عنهم.

وعود مبهمة

تنامت مشاعر من عدم الثقة بين السياسيين الشماليين والجنوبيين على مستويات متعددة ، وبناء الثقة لن يتم الا من خلال ممارسات واقعية عيانية. فالجنوبيون عرفوا كثيرا ما سماه السيد **/أبيل ألير** تاريخ المواثيق المنقوصة في كتاب كامل. ويقول السيد/بونا ملوال:«عند الاستقلال عندما وعدت الحكومة الإتحادية الجنوبيين بالفدريشن، كنا نظن ان الشمالي وفي لكلمته ويعتمد عليه . ولكن منذ ذلك الحين تعلم الجنوبي- بعد تجربةطويلة مريرة- إلا يثق في كلمة السياسي الشمالي والا يأخذها بجدية» (نشرة غازيته السودان- الديمقراطية- مارس ١٩٩٤، ص٢). ويعتبر الاثنان ألير وملوال- من اكثر الجنوبيين ارتباطا بالسياسة الشمالية ومن ذوي الميول الوحدوية القوية ، فهذا يعني ان **مصداقية السياسيين الشماليين وصلت حدا خطراً في تدهورها بين الجنوبيين** . وقد يفسر هذا دعوة العديد من الوحدويين الجنوبيين لحق تقرير المصير . وبالفعل صرح بونا ملوال بعدلقاء المعارضة السودانية في مجلس اللوردات البريطاني تحت منظمة «**الحقوق والعدالة**»، لاحدى الصحف : (نستغرب ان يكون حق تقرير المصير هو مصدر مناورات وسط القوى الشمالية او مصدر رفض، اننا بعد اربعين عاما من المراوغات نريد ان نطمئن على أن هذا الحق يجد الاعتراف من الجميع ثم نتفق بعد ذلك على الخطوات المترتبة عليه مثل الفترة الانتقالية والمطالب التي تنشأ عن تلك الفترة سواء هناك فرصة للوحدة او الفدريشن او الكونفدريشن أو الانفصال . وهذه مسألة بعد كل الخبرة والمآسي التي مررنا بها لا نريد ان نجعلها رهينة لوعود مبهمة».

(الشرق الاوسط ١٩٩٤/٢/٢٥).

تقف القوى السياسية الجنوبية مع ضرورة حق تقرير المصير في إجماع واضح، ليس هذا بسبب الظروف التاريخية سابقة الذكر . ولكن الحرب الاهلية والقتل الجماعي والمعاناة اليومية والتهجير القسري ، هذه اسباب كافية للتعجيل في ايجاد حل سريع وحاسم . كما ان سلطة«**الجبهة القومية الاسلامية**» هندست انقسام**مجموعة الناصر** على اساس الموافقة على حق تقرير المصير . ومع تسارع الوضع المأساوي في الجنوب الذي استمر من ١٩٨٣ تصاعدت الدعوة لتقرير المصير . هذا الجانب تعامل معه الساسة الشماليون باستخفاف شديد حتى خلال فترة الديمقراطية الثالثة. ولكن هذا الموقف لا يتناقض مع نظرة الاخضاع ثم التفاوض والحل.

سقوط النظام القائم فى السودان لا يعنى سقوط خيار الدولة الدينية قرنق يعلن الحل فى السودان المتحد العلمانى الديمقراطى

نلاحظ أن فكرة قوات الدفاع الشعبي الحالية بدأت في الفترة الإنتقالية ٨٥-١٩٨٦ ولم ترفضها حكومات **الصادق المهدي** ولكن بسبب التردد المعهود لم يتم تنفيذها كاملة وان ظهرت بوادرها ؛ مثال ذلك: **مجزرة الضعين التي قام بها الزريقات وقتل فيها قرابة ١٥٠٠ من الدينكا . كذلك مجزرة الجبلين ضد الشلك** قام بها عرب صباحه.ما زال موت المواطن الجنوبي لا يمثل قلقاً او استنكارا بين كثير من الشماليين. اذكر نقاشا له دلالة هامة في فهم الوضع الحالي دار بين السيد الصادق المهدي والسيد **الياباجيمس سرور**- زعيم المعارضة الجنوبية ، يروي الاخير ان المهدي قال له قبل سقوط الكرمك« : أن الحرب لم تصل حدودنا «فساله سرور: «السيد الرئيس هل تتحدث كرئيس لوزراء السودان ؟ ما هي حدودك ؟ **هل سقوط الجيكو وكبويتا وكل هذا لا يعني شيئا حتى سقطتالكرمك؟** كتاب إدارة الازمة في السودان. ندوة جامعة بيرجين ١٩٨٩، ص٢٦) مثل هذه التصريحات هي التي مثلت شرعية الدعوة لحق تقرير المصير وحتى الدعوةللانفصال .

قيود – حتمية

وصل **الصراع الشمالي- الجنوبي** مداه ولا توجد مساحة كبيرة للمناورات والدهاء السياسي. فالاحداث تجاوزت حتى الدعوة للمؤتمر الدستوري وكأنه المفتاح السحري - عند البعض - لحل كل المشكلات المتراكمة منذ عقود ، لذلك القوى السياسية الشمالية لابد ان تنزل من الشعارات التي لم يعد يصدقها احد الى ارض الواقع والاعتراف باخطائها في حق الوطن وتقديم الحلول العملية.

كشفت التطورات الاخيرة في الموقف

الخـريبي عن اضطراب رؤية الاحزاب الشمالية الكبيرة ، فهى مقيدة بحتمية دينية الدولة فى السودان سـواء اكـانت ضـمن برنامج «الصحوة الاسلامية» كما يقول الصادق المهدى وحـزب الامـة أو «الجمهورية الاسلامية» كما يقول «الاتحاديون» أو الخيار الحضارى» كما يقول نظام الجبهة القومية الاسلامية الحاكم.

فالمهدى يعلن قبل فترة قصيرة انه يريد تطبيق الشريعة الاسلامية فى السودان برؤية عصرية ويدعو الى إقامة دولة ديمقراطية لا علمانية ولا اسلامية»، وفى نفس الوقت وقع حزب الامة على إعلان نيروبى الذى ينص على فـصل الدين عن الدولة. ويقف حـزب الامـة مع حق تقـرير المصـير وهو محـاولة واضـحة للتـقـارب مع الجنوبيين

من الجـبـهـة الاخـرى اعلن الحزب الاتحادى الديمقراطى من البداية رفضه لأى نقاش حول تقرير المصير بدعوى ان ذلك قد تم مع الاستقلال عام ١٩٥٦ وبصورة نهائية.

وابتـعـد الاتحـاديون مـرة أخـرى عن الجنوبيين بعد النجاح الذى تحقق عقب مبادرة الميرغنى فى نوفمبر ١٩٨٨.

أمـا الحزب الشيوعى فـيحـمل نظام الجبهة المسؤولية- رغم انها اقدم من هذا الوقت - ويعلن:«أننا مع حق تقرير المصير كقيمة ديمقراطية لكننا نشترط المناخ الملائم لممارسته ممارسة ديمقراطية حقة»، ويضـيف بان توفـيـر المناخ الملائم يتطلب العـمل وفق اولويات منهـا: اسـقـاط الجبهةالاسلامية كسبيل وحيد لابعاد خيار الدولةالدينية وتأمين فترة انتقالية كافية مدتها خمس سنوات. من الصعب القول بان سقوط هذا النظام يعنى آليا اختفاء خطر الدولة الدينية، كـمـا ان هذا الحديث يعنى استمرار معاناة الجنوبيين حتى سقوط النظام بالوسائل غير الفعالة التى يتبعها التجمع الوطنى الديمقراطى الآن ومع التـشـقق الذى بدأ يسرى فى هيكله ،ورغم ان الحزب الشيوعى يطالب بالبحث عن كيفية وقف الحرب بكل السبل الممكنة ، الا ان هذا يبقى مجرد تفكير تمنى مع موازين القوى الحالية

العهود المنقوصة

من ناحية اخرى نجد معسكر السياسيين الجنوبيين واضحا فى مطالبه وتحليلاته وتلك ثمرت تناروصيةضاف الى ذلك الميزة الكبرى وهى المزاوجة بين العمل السياسى والعسكرى فى آن واحد.

حتى ما نسميه «الانتهازية الجنوبية» يقوم على عقلانية- بغض النظر عن محـتـواها الاخلاقى- يظهر فيها الاتساق بين الوسائل والاهداف ينطبق هذا تماماعلى مجموعة الناصرالتى أخذت من النظام السودانى ما تريد وأخيرا التقت مع الخط الرئيسى للحركة الشعبية ، واتفقا على حق تقرير المصير الذى وعد به على الحاج عراب نظام الجبهة فى موضـوع الجنوب. ونلاحظ أن النظام الحاكم نكص بوعـوده ، ولكن كل هذا يدخل فى تاريخ العهود المنقوصة بين الشمال والجنوب . مع هذا الموقف الجنوبى الموحد لجأ السـاسـة الشـماليون الى تكتيك اخر وهو اتهام الحركة الشعبية بقيادة قرنق بأنها قد تحولت الى خيار الانفصالية وصارت تتهم بأنها من الاصل حركة انفصالية فما صحة هذا الاتهام؟

يصر قرنق باستمرار على تاكيد تمسكه المبدئى بوحدة السـودان وقـد عبـر عن هذا الموقف لماذا يشكك الناس فى سوادنيتى وحبى وارتباطى بهذا الوطن حين تتحدث انت مثلا عن حبك للسودان وحرصك على وحدته من حلفا الى نمولى لا يشكك احد فى صدق حبك وارتبـاطك العـاطفى وولائك لهـذا الوطن بكل حـدوده الجـغـرافـيـة وكل المجموعات التى تقطنه ، أما حين اقول انا ذلك يشك فيه ويصفونه بأنه «حب تكتيكى» .. لماذا؟ وهذا ايضا بعض رواسب السياسيين الشماليين الذين يرون انهم فقط المؤهلون لحب الوطن»(العدد الخامس - يوليو ١٩٩٣) ، ويعتقد قرنق ان تمسكهم بالوحدة افـقـدهم تأييد كثير من الجنوبيين الذين يشعرون بمرارة العلاقة مع الشمال ، كذلك عزل الحركة إقليميا ، وعالميا - حسب قوله - فالدول الافريقية تتهمهم بالخضوع للعرب والدول الغربية - تقول انهم يحلمون بالمستحيل حين يحاولون التعايش مع الشمال.

وفى مؤتمر جماع افريقيا الذى عقد فى كمبالا (يوغندة) ٤، ٧ ابريل ١٩٩٤ ، جدد قرنق مفهوم «السودان الجديد» الخالى من هيمنةالجلابة - صفة تطلق على التجار الشماليين وتمتد لتشمل الشعور بالتفوق على كل ما هو غير شمالى مستعرب- ويضيف ان المهم ليس شكل الحكم : اقليمى ، فدرالى ، أو كونفدرالى ، ولكن الحل فى الابتعاد عن السودان القديم بكل ما يحمل من عنصرية وطائفية سياسية وأصولية دينية وعشائرية ثم ما ينجم عن ذلك من تدهور اقتصادى وحرب اهلية وعدم استقرار . ونتيجة هذه العملية عرضها قرنق فى النموذج الأول من عدة سيناريوهات او مشاهد من بينها الكونفدرالية كمرحلة انتقالية ومن بينها ايضا الانفصال بسبب وجود سودانين: سودان اسلامى عربى موحد، وسودان افريقى اسود علمانى موحد .وينتهيان الى الاختلاف الكامل(النموذج الخامس) . ولكن قرنق يرى الحل فى السودان الجديد المتحد العلمانى الديمقراطى الذى يقوم على انقاض السودان القديم الذى يرفض بطريقة -أو أخرى - التعددية الثقافية والعرقية واللغوية والدينية.

وهنا يمكن الحديث عن الصراعين الكامنين: شمال - شمال، جنوب - جنوب.

ففى الشمال تعانى القوى الحديثة الشمالية من استبعاد قوى السودان القديم- أى الاحزاب التقليدية لها من المشاركة السياسية الفعلية فى السلطة والثروة. فالاحزاب التقليدية تعتمد على اغلبية ميكانيكية قائمة على الولاء الطائفى والعشائرى، وتستغل النظام البرلمانى فى قيام دكتاتوريةمدنية تنتهى بانقلاب وتستبدل بدكتاتورية عسكرية. ففى السودان الجديد لابد من صيغة سياسية تلائم بين الاغلبية العددية والفاعلية السياسية والاجتماعية للمثقفين والمهنيين والنقابيين ، أما بالنسبة لصراع جنوب- جنوب فالقبلية ما زالت تحكم العلاقات بين المجموعات الاثنية وبينها عداوات لا تقل عن عداواتها للشماليين العرب. ولوانفصل الجنوب سيتحول بالتاكيد الى بوروندى أو يوغوسلافيا او افغانستان، كذلك بدون عملية اندماج اجتماعى قائمة على تنمية شاملة وسريعة فى المناطق الجنوبية تظل فكرة السودان الجديد مجرد وهم

هذه صورة سريعة للسودان ضمن التطورات الاخيرة المتعلقة بتقرير المصير والتى يتوجب علينا ان ننظر اليها فى مجمل مشكلة السودان الاساسية المتمثلة فى غياب الدولة الدولة الحديثة ذات التوجه التعددى والذى لابد ان يتجسد فى نظام اقتصادى وسياسى فعال يكون رافعة حقيقية للسودان يتقدم به فى سبيل استغلال امكانياته المادية والبشرية المهدرة او غير المستغلة اصلا.

برنامج مشترك لإحباط مخطط توسيع نموذج غزة واريحا

❋ ❋ ❋

الحركة الفلسطينية للاصلاح والديمقراطية تطالب باجلاء المستوطنين عن غزة واريحا والخليل

تتميز الحالة السائدة لدى جماهير المناطق المحتلة ومن ضمنها طبعا جماهير غزة واريحا، بمشاعر الترقب والحذر والقلق انتظارا لما سيأتى من مفاوضات القاهرة، والتى ابتدأت معالمه تتضح أكثر فاكثر على شكل سلطة فلسطينية منقوصة ومقيدا بقيود «الامن الاسرائيلى»، واشتراطاته العسكرية والاستيطانية.

فالجماهير الفلسطينية بعد أن سمعت وقرأت عن تفاصيل التسوية الموعودة وعن بقاء المعابر والحدود والمستوطنات وحماية هذه المستوطنات والمستوطنين والطرق الرئيسية ومساحة غزة والضرائب والقوانين والتشريعات تحت الاشراف الاسرائيلى أصيبت بحالة من الانتكاس النفسى والبلبلة، وهى عكس الحالة التى كان من المأمول أن تنشأ فيما لو حققت هذه التسوية ماانتظرته هذه الجماهير وناضلت من أجله عبر سنوات نضالها الطويلة وتضحياتها الجسام فى سبيل التحرر والاستقلال.

وحتى الممر الآمن بين غزة واريحا، الذى تحدث عنه اتفاق اعلان المبادئ لم يعد آمنا واصبح خاضعا للتفاوض، وكذلك بالنسبة لمساحة كل من غزة واريحا، التى تأجل البت فيها لاجتماع رابين وعرفات، فقد قامت اسرائيل بتحديدها على الارض من جانب وحد ووفق الاعتبارات الخاصة بامنها وامن مستوطنيها بدون ان تنتظر حتى يعقد هذا



رسالة القدس

الاجتماع!

ومن هنا فلا صحة لما يقال على لسان المفاوض الفلسطينى من انسحاب القوات الاسرائيلية من غزة واريحا، لأن ما يجرى بالفعل هو إعادة توزيع لهذه القوات خارج التجمعات السكانية فى غزة اريحا، وهنا لايمس جوهر وطبيعة الاوضاع السياسية والعسكرية والاقتصادية والقانونية القائمة حتى الآن.

د. حيدر عبد الشافى: اننا فى لحظة طوارئ وطنية تستدعى لقاء كل القوى والفعاليات الوطنية.

ولهذا فان الجانب الاسرائيلى سيهتم خلال المفاوضات اللاحقة بتوسيع مايصفه بنموذج غزة واريحا بهدف تطبيق هذا النموذج على مدن وقرى الضفة الغربية الاخرى بهدف تقطيع تواصلها الجغرافى وتحويلها الى جيوب منعزلة ومحاطة بالمعسكرات والمستوطنات. وبهدف تكريس هذا النموذج، انتظر رابين الى مابعد التوقيع على اتفاق القاهرة الثانى حول غزة واريحا، ليجتمع مع أحزاب المعارضة اليمينية فى اسرائيل وليطمئنهم بأن تجميع المستوطنين اليهود فى مدينة الخليل فى نقطة استيطانيه واحدة، بدل النقاط الست التى يتواجدون فيها لم يعد على جدول الاعمال وكذلك بالنسبة الى اجلاء مستوطنين أو تفكيك مستوطنات فى الضفة والقطاع. ومن المفارقات العجيبة فى هذا المجال، أن تستند الحكومة الاسرائيلية للاتفاق المذكور فى معارضتها لاجلاء مستوطنى مستوطنة «دوجيت» فى قطاع غزة الذين اعتصموا خارج مستوطنتهم مطالبين بالخروج منها الى أى مكان آخر داخل اسرائيل.

وفى الجانب الفلسطينى هناك للاسف الشديد من يحاول تجميل التسوية المعقودة والحديث عن نموذج غزة واريحا بجمل وعبارات منمقة بعيدة عن وقائع الامور وحقيقة ماجرى الاتفاق عليه فعلا، وتنفذه اسرائيل على

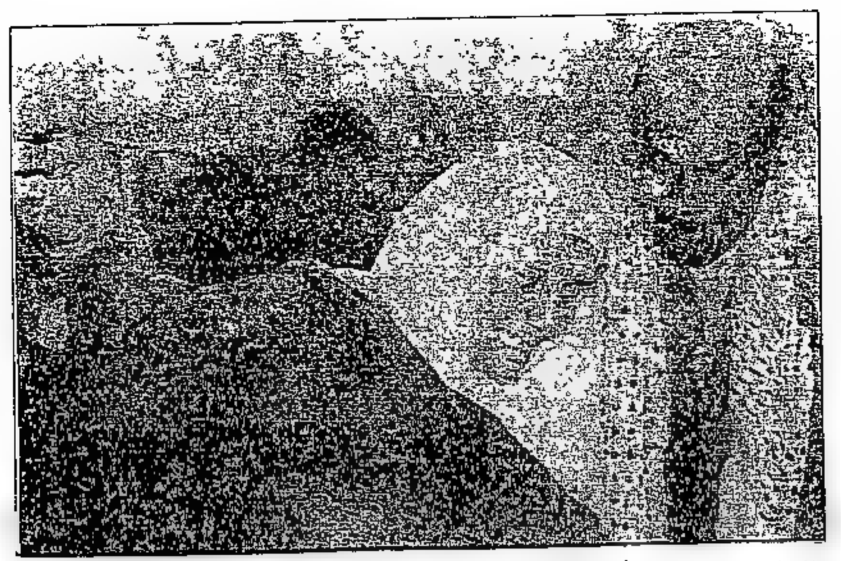
الأرض. وفي هذا المجال يكثر حديث هؤلاء عن عودة الشرطة الفلسطينية وبعدها القيادة الفلسطينية وعن مشاريع الاعمار الكبرى وعن عودة النازحين، وهناك من يتطوع ايضا لعقد المقاربات مع تجربة الثورة الجزائرية. فكما خرج المستوطنون الفرنسيون من الجزائر، مع خروج الجيش الفرنسي منها، سيخرج المستوطنون من المناطق المحتلة مع خروج الجيش الاسرائيلي منها!! هكذا يتحدث البعض ممن يطلقون صيحات الانتصار الوهمية لتغطية على حقيقة مايجري متناسين عن قصد أو عبر قصد، بأن جبهة التحرير الوطني الجزائرية لم توقع على اتفاقات تكفل امن المستوطنين الفرنسيين واستمرار سيطرتهم على الارض الجزائرية والطرق الرئيسية فيها، كما انها لم توافق على ترتيبات تسمح ببقاء الجيش الفرنسي لحماية هذه المستوطنات والطرق، وذلك بعكس ما فعل المفاوض الفلسطيني في القاهرة بالنسبة لما يتعلق بأمن الاستيطان والمستوطنين الاسرائيليين!!

ولكن مع تطور الامور الى هذا المستوى فان السؤال الذي يطرح نفسه ويطرحه الجميع الآن **هل بالامكان وقف العملية الجارية ومنع تنفيذ الاتفاق أم أن الامور وصلت الى النقطة اللاعودة في هذا المجال؟!**

يبدو أن الاجابة على هذا السؤال في الوقت الحاضر لم تعد بحاجة الى الكثير من الجهد والعناء.. وهناك اعتقاد يكاد يكون شاملا بان **قيادة منظمة التحرير الحالية مصممة على الاستمرار في هذه العملية مهما كانت النتيجة وانها غير قادرة على التراجع حتى ولو رغبت في ذلك. وعدم القدرة هذا ينطبق ايضا على المعارضة بمختلف اتجاهاتها** التي لم تستطع ان تفعل شيئ ملموسا لوقف هذه العملية لاسيما وأنه ليس لديها ماتقدمه من الناحية العملية لصالح تحقيق شعاراتها وحشد التأييد الجماهيري اللازم لهذا الغرض.

أن الاكتفاء بتوجيه الدعوات لرفض اتفاقات القاهرة لم تعد كافية ومؤثرة وخاصة مع بدء تنفيذ هذه الاتفاقات ولذلك فقد بدأت تنصب الجهود في الوقت الحاضر للبحث عن صيغة وطنية مشتركة توقف الجهود والمساعي القائمة لتوسيع نموذج غزة واريحا باعتبار أن هذا النموذج لن يقود الى تحقيق هدف التحرر الوطني من الاحتلال.

وفي هذا المجال فقد دعا الأمين العام لحزب الشعب الفلسطيني **بشير البرغوثي** في مقال نشره في صحيفة الطليعة بتاريخ ٣١ آذار الماضي الى استعادة الوحدة الوطنية الفلسطينية باعتبارها المدخل الوحيد لتعزيز الموقف الوطني. واقترح على المؤيدين والمعارضين تقديم تنازلات متبادلة والبدء بحوار ليس حول المفاوضات وحدها وانما حول آليات العمل الفلسطيني. ودعا الأمين العام لحزب الشعب المعارضة الى أن تعلن عن استعدادها للقاء وطني تشاوري للتحضير لعقد اجتماع للمجلس المركزي للنظر في الاتفاقات المعقودة كما دعا المفاوضين الى وقف المفاوضات انتظارا لنتائج هذا الاجتماع



فلسطينية بعد تلقيها نبأ استشهاد زوجها

وقبل ذلك بتاريخ ٩٤/٣/٢٧ وجهت **لجنة التنسيق والمتابعة للحركة الفلسطينية للاصلاح والديمقراطية**، رسالة الى ياسر عرفات تضمنت ثلاثة مطالب كشرط لاستئناف المفاوضات وهي: أولا- **تأمين الحماية الدولية**. ثانيا جلاء المستوطنين عن غزة واريحا والخليل. ثالث- وقف الاستيطان.

كما دعت أيضا الى عقد **اجتماع للمجلس المركزي لمراجعة الوضع السياسي وسد الثغرات الخطرة في بنية المؤسسة القيادية الفلسطينية.**

وبتاريخ ٩٤/٤/١٧ نشر د. **حيدر عبد الشافي** (رئيس الوفد الفلسطيني سابقا) مقالا استعرض فيه مسيرة المفاوضات منذ مدريد وحتى الآن واختتمه بالتأكيد على ميلي وأنني اعتقد اننا في **لحظة طوارئ وطنية تستدعي لقاء كل القوى والفعاليات الوطنية لتدارس الوضع والتوصل الى قرار يحظى بثقة ومساندة الجماهير الفلسطينية في كل مكان.**

وفي هذا المجال أيضا دعت حركة حماس الى انتخاب قيادة وطنية جديدة للشعب الفلسطينية. وفي نفس الوقت صدرت عن رموز بارزة في قيادة هذه الحركة دعوات واضحة وصريحة تدعو لفتح حوار مع حركة فتح لتنظيم العلاقة بين الجانبين خلال المرحلة المقبلة.. ولوحظ ان هذه الدعوات جاءت بمعزل عن تحالف القوى العشر.

ومما لفت الانتباه أيضا أن **قيادة حركة فتح في الضفة عقدت في منتصف شهر نيسان اجتماعا دعت في اعقابه الى اجراء حوار وطني شامل بين مختلف القوى والفعاليات السياسية الفلسطينية** يحدد ماهية العلاقات في ظل الوضع الجديد الذي سيبدأ مع بداية السلطة الوطنية.

ومن أجل أن تتمخض هذه الاقتراحات والدعوات عن نتائج عملية ملموسة. تنصب الجهود حاليا لبلورة موقف وطني يحدد مهمات الحركة الوطنية التي لم تستكمل بعد ويأخذ بعين الاعتبار الظروف الناشئة والتعقيدات الاضافية التي سينشأ من اصطفاف جديد للقوى. وهذا يستدعي من أصحاب الاقتراحات والدعوات وضع الاستنتاجات اللازمة وادخال تعديلات في المواقف باتجاه **بلورة برنامج مشترك** لاحباط مخططات توسيع نموذج غزة واريحا **ومن أجل تحقيق الاهداف الوطنية الفلسطينية.**

** غضبنا كثيرا على مذبحة الخليل . كرهنا أصحابها. وتحدث بعضنا عن الثأر والانتقام. وجاء الثأر بعملية «حماس» (حركة المقاومة الإسلامية في فلسطين) في العفولة. وعملية أخرى في الخضيرة. فراح ضحيتهما بعض النساء والفتية اليهود والعرب. واعتذرت «حماس» للعرب «ووعدت» اليهود.. بثلاث عمليات أخرى. فماذا كانت النتيجة؟ ماذا كانت الفائدة؟!

الخليل أولا..
ثم العفولة..!

نظير مجلي

رسالة حيفا

«الموت للعرب»، هتاف أصبح يطلق في إسرائيل بشكل أسهل من شرب الماء. تطلقه فئات من الشبان الموتورين بهستريا، كلما أصيب يهودي في حادث مقاومة ضد الاحتلال أو في حادث اعتداء دموي على أناس أبرياء.. من الأطفال والنساء. لكن هذا الشعار، كان يقابل باستمرار برفض شامل من أوساط العقلاء في إسرائيل وأنصار السلام. ومع ذلك بقينا نسمعه صبح مساء.

وفي شهر نيسان/ أبريل الماضي، أطلق هتاف «الموت للعرب» ألوف الناس اليهود.. في العفولة وفي أسدود وفي الخضيرة، وفي العديد من الاحتفالات التي أقيمت بمناسبة الذكرى الـ٤٦ لإعلان «استقلال» دولة إسرائيل. وقد سمعه العديد من المسئولين الحكوميين وصمتوا، وسمعه قائد الشرطة العام، رافي بيلد المسئول عن تنفيذ القوانين. وأحد هذه القوانين يحرم العنصرية والتحريض العنصري، لكنه قال: «أتفهم مشاعر هؤلاء الناس، فهم يصرخون غضبا من المذابح التي ترتكب بحق اليهود».

وكان بيلد يقصد تلك العمليات التي نفذتها عناصر من حركة «حماس» وراح ضحيتها ١٣ مواطنا:

– العملية الأولى: نفذت في مدينة العفولة (قرب مدينة الناصرة العربية) يوم الخميس ١٩٩٤/٤/٧. شاب اسمه رائد زكارنة من قرية قباطية المحتلة عمره ٢٠ عاما. جاء بسيارة مسروقة مفخخة إلى محطة باص في العفولة، وعند وصول الباص المسافر إلى مجدال هعيمق (بلدة يهودية أخرى قرب الناصرة) وما أن وقف على المحطة، حتى فعّل الشاب زكارنة جهاز التفجير. كان ذلك في ساعات الظهر. تلاميذ المدرسة الإعدادية كانوا قد خرجوا من المدرسة لتوهم، عائدين إلى بيوتهم وعلى المحطة وقف كالمعتاد نساء ورجال مسنون (لأن الرجال والشبان يكونون في عملهم في مثل هذا الوقت).. أولئك من سكان العفولة ومجدال هعيمق والناصرة وأكسال وغيرهم من اليهود والعرب المسافرين في كل الاتجاهات وقد قتل، إضافة إلى زكارنة سبعة أشخاص وجرح ثلاثون. بين القتلى فتاة عربية من قرية أكسال عمرها ٢٣ عاما، كانت قد جاءت وصديقة لها إلى العفولة لتلقي أول درس في السياقة. الفتاة، «نادية شلبي» اسمها، توفيت على الفور. أما صديقتها فاحترقت لكن طواقم الإنقاذ نجحت في إنقاذ روحها. وبين الجرحى رجل عربي مسن من مدينة الناصرة.

– العملية الثانية: نفذت بعد يوم واحد ١٩٩٤/٤/٨ في مدينة أسدود قرب غزة. شاب صغير أيضا من مخيم جباليا للاجئين طعن رجلا يهوديا بالسكين وأرداه قتيلا، وقد حضر بعض الجنود وأطلقوا الرصاص القاتل على الشاب.

– العملية الثالثة: نفذت بعد أسبوع (صباح الأربعاء ١٩٩٤/٤/١٣) في مدينة

أصولي يهودي يحمل صورة «جولدشتاين» على صدره خلال جنازته.







قوات الاحتلال الاسرائيلي في غزة.. توتر قبل اعادة الانتشار

الخضيرة في منطقة المثلث الأوسط. شاب من قرية يعبد الفلسطينية المحتلة، وصل إلى محطة الباصات المركزية في الخضيرة وصعد إلى الباص المتوجه إلى تل أبيب، وهو يحمل حقيبة متفجرات عندما امتلأ الباص بالمسافرين شغل الشاب الفلسطيني جهاز التفجير فاندلعت النار في السيارة وراحت أجساد المسافرين تتمزق ولحمهم يتطاير ودماؤهم تطرش في كل اتجاه. حصاد العملية خمسة قتلى إضافة إلى منفذ العملية، وحوالي ثلاثين جريحا. وكان بين الجرحى شاب عربي من لابورية، صعد إلى هذا الباص في طريقه إلى مكان عمله طباخا في أحد مطاعم تل أبيب، كذلك شاب آخر من أم الفحم.

العمليات الثلاث تبنتها حركة «حماس» (حركة المقاومة الفلسطينية الإسلامية)، كذلك تبنت إحداها حركة «حزب الله» اللبنانية، لكن إعلان الأخيرة لم يؤخذ بجدية. «حماس» قالت أن هذه العمليات تأتي ردا على مذبحة الحرم الإبراهيمي في الخليل، التي كانت قد جرت في ٢٥ شباط/فبراير ١٩٩٤. وأعلن الناطق باسمها في الأردن، محمد نزال، أن ثلاث عمليات مشابهة ستتم فيما بعد ضمن عملية الانتقام والثأر لضحايا مجزرة الحرم الإبراهيمي

وقد اشتعل النقاش في الشارعين الفلسطيني والإسرائيلي حول كل هذه العمليات وجدواها وأصبح واضحا، من الآن (نكتب هذه السطور في ١٦نيسان/أبريل) أن المسألة لن تقتصر على النقاش وأن عملا ما سيحدث في إطار تصعيد التوتر والصدام والانتقام. والتطورات التي أعقبت هذه الحوادث تشير بشكل أو بآخر لما سوف يحدث أو بعضه.

* أولا: الحكومة الإسرائيلية عقدت اجتماعا طارئا إثر كل حادث، وفيما يلي بعض قراراتها وإجراءاتها العلنية (وهناك من يتحدث عن إجراءات سرية).

- ضربت حصارا خانقا على مليوني فلسطيني يعيشون داخل المناطق المحتلة (الضفة الغربية وقطاع غزة) والحصار يعني:

** منع العمال من مغادرة بلداتهم إلى أماكن عملهم في إسرائيل (حوالي ١٣ ألف عامل، إضافة إلى ألوف التجار وسائقي سيارات الأجرة وشاحنات النقل والباعة المتجولين والشحاذين)..

**منع التجار من استيراد البضائع من اسرائيل أو تصريف بضائع فلسطينية في مدن إسرائيل وقراها.

** تصعيب الحاق المواطنين المحتاجين لخدمات طبية خارج المنطقة أو المحتاجين إلى ترتيب معاملات وغير ذلك. (نشرت في الماضي عدة قصص عن أناس قضوا نحبهم بسبب كثرة الانتظار على جسور وأماكن العبور بين الأردن وإسرائيل).

** عزل مدينة القدس العربية عن الضفة الغربية إذ أن الحصار لم يشملها، وهذا يعني ضربها اقتصاديا، فهي تعتمد اعتمادا شبه كلي على أهل الضفة في حياتها التجارية والمؤسسية.

- قررت استقدام عشرين ألف عامل أجنبي من تايلاند، ليحلوا محل العمال الفلسطينيين في إسرائيل. وهذا إضافة إلى إعطاء تشجيع مالي للعمال الإسرائيليين الذين يوافقون على الاشتغال للأعمال السوداء، التي كان يقوم بها العمال الفلسطينيون. هاتان الخطوتان تستهدفان إفهام الفلسطينيين بأن الاستغناء عنهم سيكون نهائيا.

- رئيس الحكومة يتسحاق رابين، ونائبه وزير الخارجية، شمعون بيرس، عقدا مؤتمرا صحفيا طارئا مساء الخميس ١٩٩٤/٤/١٤ اتهما فيه الأردن بأنها تطلق اليد لحركة «حماس» وتشجعها وتفتح لها الطريق لإدخال الأسلحة والذخيرة إلى الضفة الغربية وقطاع غزة (الأردن نفى ذلك قطعيا، في اليوم التالي). وهددا الأردن «هذا لن يمر هكذا، بلا رد مناسب»

* ثانيا: اليمين الإسرائيلي، المعروف بشطارته في الرقص على الدماء، وجدها أفضل مناسبة لبث سمومه العدائية العنصرية.

- قاد مظاهرات صاخبة في مكان كل عملية ارتفعت فيها شعارات تزعق «الموت للعرب»، «رابين خائن»، استقل،

«لينفذ حكم الإعدام»، «رحلوا العرب».

- خرج جميع قادة اليمين بتصريحات شديدة اللهجة ضد استمرار مفاوضات السلام بين إسرائيل والفلسطينيين مطالبين رابين بوقفها وبإلغاء اتفاقي **أوسلو والقاهرة** وبإعلان حالة الطوارئ. والعودة إلي سياسة البطش في المناطق المحتلة

- تنفيذ اعتداءات انتقامية على المواطنين العرب في إسرائيل في العفولة والخضيرة وغيرها.

-.. وعندما شعر اليمين أن أفكاره تلقى رواجا أكبر في مثل هذه الحوادث، عقد قادته من جميع الأحزاب لقاء لهم قرروا فيه تنسيق المواقف وتصعيد المساعي لإسقاط حكومة رابين وإجراء انتخابات جديدة للكنيست هذه السنة (أي قبل موعدها بسنتين).

* **ثالثا: الحملة العالمية تعاطفا مع** إسرائيل. لقد لاحظنا من البداية مطلب الإدارة الأمريكية من رئيس م.ت.ف، ياسر عرفات، أن يعلن استنكاره لعملية العفولة أولا ثم الخضيرة (لكنه لم يستنكر واكتفى بالقول: هذه أعمال تنفذ ضد مواطنين أبرياء، ونحن نرفضها تماما. ومن يقوم بها هم مجموعات من المتطرفين). وانضم إلي الإدارة الأمريكية في انتقاداتها العلنية لمنظمة التحرير (وربما في تهديداتها لقيادة م.ت.ف) حكومات أوروبا ومنظمات حقوق الإنسان. فأولئك يريدون من م.ت.ف. أن تشجب وأن تقدم الآن التنازلات الإضافية لإسرائيل على طاولة المفاوضات.

..ونعود لبطولات «حماس»

إن الإجراءات والخطوات والتصريحات السابقة وغيرها، جعلت النقاش الفلسطيني الداخلي محتدما أكثر من التوقعات

لاشك أن هناك كثيرين من المواطنين الفلسطينيين، خاصة داخل المناطق المحتلة.. يؤيدون أعمال الانتقام والثأر لضحايا مجازر الخليل. وهناك من فرح بعمليات العفولة وأسدود والخضيرة. لكن السؤال الطاغي، كان باتجاه آخر: ما الفائدة من مثل هذه الأعمال؟

فأولا- هي ليست أعمال قتالية أو أعمال مقاومة نضالية. فالشعب منتفض ضد الاحتلال في الأراضي المحتلة. هناك يقاوم الاحتلال وقواته والمستوطنين المجندين في صفوفه. وثبت أن أفضل أساليب المقاومة هو في النضال الذي يحشد وراءه الشعب كله، المظاهرات وقذف الحجارة. علما بأن مفاوضات حول إمكانات السلام وتحصيل الحقوق خطوة خطوة، جارية على قدم وساق.

وثانيا- التخطيط وتنفيذ أعمال قتل جماعية كهذه، يروح ضحيتها أطفال ونساء ومسنون، هل هو بطولة؟ هل هو أخلاقي؟ هل هو وفقا لأحكام الدين الإسلامي، الذي ترفع **«حماس»** لواءه (منفذ عملية الخضيرة، ترك على الأرض نسخة من القرآن الكريم، تمزق وتناثر مثل الجثث التي انفجرت جراء العبوة الناسفة)؟

وثالثا- هل من الوطنية في شيء أن تنفذ أعمال كهذه، مع العلم مسبقا أن هناك مواطنين عربا فلسطينيين يتواجدون دائما مع اليهود في أماكن العمل والشوارع ومحطات الباصات وفي وسائط النقل الشعبية في كل الأماكن في إسرائيل، هؤلاء يتعرضون للاعتداءات الدموية مرتين، مرة بأيدي أشقائهم الفلسطينيين ومرة بأيدي العنصريين اليهود الذين ينتقمون منهم.

ورابعا- أي دين رأي مبدأ هذا الذي مازال يبيح تنفيذ أعمال انتحارية؟! يأخذون شابا يائسا، يستغلون ضائقته، ويرسلونه إلى قتل نفسه وقتل الآخرين. **الشاب الذي نفذ الاعتداء في العفولة كان قد اعتقل في السنة الماضية لمدة خمسين يوما (آيار/مايو- حزيران/يونيو ١٩٩٣) وتعرض لتعذيب وحشي في سجون الاحتلال لدرجة أن المحقق هدده باغتصابه وبجلب شقيقته واغتصابها أمام ناظريه.** ومنذ خروجه من السجن وهو حزين ومنطو ويعاني من ضائقة نفسية شديدة مثل هذا الشاب، بدل إنقاذه من ضائقته ورفع معنوياته وتشغيله ونقله إلى حياة الفرج، يستغلونه أبشع الاستغلال ويدفعون به إلى الموت!!

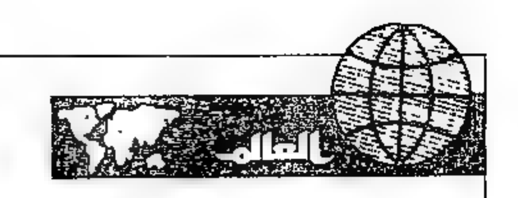
وخامسا: ألا يدري هؤلاء أن في **إسرائيل توجد قوى فاشية لاتقل عنهم شراسة وهمجية ووحشية؟** هناك ربع مليون إنسان مسلح في إسرائيل، إضافة إلى جنود الجيش وضباطه. هناك قوى تريد ترحيل العرب عن وطنهم. هناك عنصريون. هناك فاشيون. الكثيرون مستعدون للانتقام.. أيضا من أطفالنا ونسائنا ورجالنا ومسنينا. فهل يمكن للحروب الانتقامية أن تنتهي، إلا بعد سفك الدماء واستنزاف الطاقات والموارد؟! ألا تساوي حياة الناس شيئا عندكم؟! هاهو مستوطن يهودي يطلق الرصاص عشوائيا على مجموعة شبان في رام الله (الثلاثاء ١٢/٤/١٩٩٤)، فيصيب امرأة شابة (١٨عاما) حاملا ويقتل جنينها في رحمها. وفي كل يوم نسمع عن جريمة قتل ضد مواطنين عرب. وقيادة الاحتلال تبرر ذلك أمام الانتقادات العالمية بأنه رد على الفلسطينيين

لاأحد ينكر، بالطبع. أن **أساس البلاء وسوسته تكمنان في الاحتلال. لمجرد وجوده عمر ٢٨ عاما هو سبب التوتر والصدامات. وسفك الدماء. وأعمال القمع والقتل الرسمية، التي نفذتها حكومة رابين (وقبله حكومات إسرائيل كلها). التنكيل.. نهب الأرض ومصادرة الحقوق. كل هذه شكلت أرضية لولادة «حماس» وأمثالها ولانتشار أفكارها اليائسة والميئسة. وحكومات إسرائيل تحمل** مسئولية أساسية عن العنف بمختلف أشكاله في المنطقة، ولكن.. هل من مصلحة شعبنا الفلسطيني أن يكون الرد على حكومات إسرائيل وممارساتها، بواسطة قتل الأطفال والنساء؟!

وإذا سكتنا اليوم على هذا النوع من العنف الدموي ضد اليهود، ألا نشجع بذلك هذا العنف. ليستمر أيضا على الساحة الفلسطينية غدا وبعد غد.. عندما تقوم سلطة وطنية فلسطينية؟! إنه الإرهاب نفسه، فكرا وتمويلا وتسليحا وحماية... ذلك الذي نراه في **مصر وفي الجزائر وفي العفولة وفي غزة..** وفي كل مكان. أنه أسلوب عمل لتحقيق أهداف سلطوية أسلوب عمل متخلف وغير مناسب ومضر ويقود إلى نحر الشعب الذي يخرج منه. فضلا عن أن أهدافه بعيدة المنال بل شبه مستحيلة: **«إقامة دولة إسلامية في كامل فلسطين»!!** أو إقامة دولة على طريقتهم في مصر وغيرها.

حتى الهدف المرحلي الذي يضعه هؤلاء لأنفسهم وينفذون أعمالهم لتحقيقه، وهو تخريب مسيرة مفاوضات السلام، لا يتحقق بهذه الطريقة. فلا أحد من القوى الفلسطينية الوطنية يريد هذه الطريقة، بما في ذلك عدد من القوى المعارضة لاتفاق أوسلو واتفاق القاهرة، مثل **الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين (جورج حبش) أو الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين (نايف حواتمة)**. يرفضون أسلوب قتل الأطفال والنساء.

إن هذا الأسلوب يضع المتطرفين الفلسطينيين في خندق واحد مع المتطرفين الإسرائيليين، فتصبح تناقضاتهما هامشية ليست ذات شأن.



جذور الأزمة الكورية عميقة في الشرق الأوسط



رسالة واشنطن

كلما تصادم طرفان بينهما تناقض حاد. خاصة إذا اتخذ الصدام شكل التهديدات والإدانات التى تنذر بالتحول إلى حرب مدمرة، صدرت عن كل منهما بيانات يصعب تصديقها .بل يستحيل فى بعض الأحيان تصديقها

ويصدق هذا بشكل خاص على الصدام المستمر- الكلامي حتى الآن- بين الولايات المتحدة وكوريا الشمالية.

أما لماذا بشكل خاص يصدق هذا على هذين الطرفين بالذات، فلأن كوريا الشمالية بعيدة جغرافيا وسياسيا إلى حد أقرب ما يكون إلي العزلة منذ سنوات طويلة. وقد تكشفت هذه العزلة بطبيعة الحال بعد التطورات التى شهدتها الساحة الدولية فى السنوات الأخيرة: ابتداء من الانفتاح الاقتصادى الصينى، إلى الانهيار السياسى والتنظيمى السوفيتى..الخ.

ولكن -من ناحية أخرى- **لأن الولايات المتحدة أصبحت تملك نتيجة لتلك التطورات الأخيرة احتكارا للإعلام والمعلومات.. احتكار تكوين الآراء والأفكار عن الدول الأخرى والتطورات الجارية فيها والاتجاهات التى تحكم هذه التطورات..سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أوعسكرية.**

وإذن فعزلة كوريا الشمالية الإعلامية والسياسية التى تبدو فى أحيان كثيرة أقسى من عزلة كوريا المحاصرة على الرغم من بعد الشقة بينها وبين كوريا الشمالية- تتضافر مع الاحتكار الأمريكى للإعلام والهيمنة غير المحدودة على مصادره ووسائل إطلاقه ونشره فى جعل معرفة الحقائق الأساسية عن الصراع الجديد بين كوريا الشمالية والولايات المتحدة أمرا بالغ الصعوبة..إلا لمن يقرر اختيار الطريق السهل، طريق التسليم المسبق بصحة ما يتلقاه- مجانا فى الغالب وبلا أى جهد- من معلومات عن طريق الإعلام الأمريكي: من وكالات الأنباء، إلى شبكات التليفزيون.. إلي بيانات الاستعلامات والسفارات الأمريكية..

ولكى لانبقى فى محيط الكلام المجرد عن هذا الصراع. لنضرب مثالا بسيطا على نوع الأقوال التى يصعب تصديقها التى تصدر عن طرفى هذا الصراع فى الآونة الأخيرة.

الولايات المتحدة تقول- بثقة من يحتكر المعلومات ووسائل توصيلها إلى الرأي العام العالمى- **أن كوريا الشمالية عاكفة على تنفيذ برنامج نووى عسكرى كبير**.. وتقول فى الوقت نفسه- فى نفس واحد- **أن كوريا الشمالية تعانى من أزمة فقر خطيرة، إلى حد أن** التحليلات الأمريكية تصور الكوريين الشماليين الآن على أنهم وحوش جائعة تنتظر الانقضاض على الحمل السمين الذى تبدو عليه سمات الشبع.. أي كوريا الجنوبية..

هل تستطيع دولة تعانى أزمة فقر إلى هذا الحد أن تعكف على برنامج نووى عسكرى طموح أخطر إلي هذه الدرجة؟

لن يتردد مسئول أمريكى فى الرد على مثل هذا السؤال ببساطة- أن هذا البرنامج نفسه هو سبب فقر كوريا الشمالية إلى حد الجوع. ولايمكن الشعور بالأمان فى وجود جائع يمسك بزناد نووى. والرد ليس جديدا . دائما كان برنامج كوريا الشمالية العسكرية- قبل أن تتهم بالطموح النووى- هو مصدر فقرها.. ومصدر خطرها معا.

وكوريا الشمالية من جانبها تقدم إسهامها فى الأقوال التى يصعب تصديقها..ويصعب بالقدر نفسه التأكد من صحتها أو زيفها.

يقول الكوريون الشماليون فى بياناتهم الرسمية وتحليلاتهم- التى لاترقى إلى درجة الجاذبية الإعلامية الأمريكية والغربية عامة وقدراتها التقنية والتكنولوجية. والجمالية- أن السبب الكامن وراء كراهية الولايات المتحدة لكوريا الشمالية، الآن أكثر من أي وقت مضى، **هو نجاح البلاد فى تطبيق سياسات اشتراكية بناءة حققت إنجازات باهرة اقتصادية واجتماعية تجعل من المستحيل الحكم بفشل الاشتراكية** .. وبالتالى فإن الولايات المتحدة تريد اختلاق الأسباب لتحطيم هذا النموذج الاشتراكي وإنجازاته(..)

ويثير هذا النوع من الكلام تساؤلات من نوع: هل يمكن أن تكون كوريا الشمالية قد نجحت فيما فشل فيه الاتحاد السوفيتى وألمانيا الشرقية وبولندا.. وغيرها؟ وما الأدلة؟ وما حاجة كوريا الشمالية إلى برنامج نووى عسكرى؟

وفى الحالتين فإن من الصعب التيقن من صحة أى من الموقفين لكن هذا لايعنى أن الحقيقة ضائعة كلية

إن الصراع الراهن بين الولايات المتحدة وكوريا الشمالية يقع فى سياق تاريخى محدد له ماض معروف الأبعاد. وله حاضر يمكن - على الرغم من تشابك الخيوط فيه - فهم ملابساته والدوافع المحركة لأطرافه.

وماضى الصراع الأمريكى- الكورى يتمثل كما هو معروف جيدا فى حرب طاحنة استمرت ثلاث سنوات وأحدثت تصدعات خطيرة فى كل من الجانبين. ويمكن أن نقول

أنه لولا أن حروب فيتنام التي استمرت نحو ١٣ عاما بعد ذلك قد أحدثت تصدعات في الجانب الأمريكي لم يشف منها حتى الآن كانت «**عقدة الحرب الكورية**» هي العقدة المرضية الأخطر في السيكولوجية الأمريكية الراهنة، وبكل المعاني نفسها التي تحملها «عقدة الحرب الفيتنامية» حتى الآن. فلقد أسفرت الحرب الكورية عن قتل ٣٣.٦٥١ من العسكريين الأمريكيين وإصابة ١٠٣.٢٨٤.وإذا قورنت هذه الأرقام بأرقام القتلى والجرحى الأمريكيين في حرب فيتنام،(وهي ٥٨.٧٩٩ قتيلا و٣٠٣٠.١٥٣ جرحى) تظهر أن خسائر أمريكا البشرية في حرب كوريا كانت أفدح منها في فيتنام نظرا لقصر الفترة التي استغرقتها الحرب الكورية نسبيا.

وعلى الجانب الكوري لاتزال الأرقام مجهولة، ولايمكن الجزم في هذا بما إذا كان ذلك يرجع إلى «انغلاق» من جانب النظام الكوري يجعله يعتبر خسائر كوريا البشرية سرا حربيا لايذاع..أو يرجع إلى أن الإعلام الغربي- بانتشاره الأخطبوطي في العالم- لايهتم..تماما كما هو الحال بالنسبة لخسائر فيتنام البشرية.

لكن ثمة دلائل ومؤشرات على فداحة ما تكبده الكوريون.

فالمعروف أن أندريه جروميكو - وكان وقت الحرب الكورية مندوب الاتحاد السوفيتي لدى الأمم المتحدة- وقف عام ١٩٥٣ يقول للوفد الأمريكي أن الولايات المتحدة تهدر إمكانياتها بالاستمرار في قصف بيونغ يانغ بالقنابل..لم يعد في كوريا الشمالية مبنى واحد.. قائم يحتاج إلى هدم». والكلام كان عن العاصمة... ولم تكن وحدها هدف الغارات الأمريكية

مع ذلك فإن الولايات المتحدة لم تستطع أن تنتصر أقصى ما يستطيع المؤرخون العسكريون الأمريكيون قوله أن القوات الأمريكية، لم تهزم ولم تنتصر في كوريا.

ومن المؤكد أنه لو كانت القوات الأمريكية تمكنت من إبادة كوريا الشمالية كما كانت تريد لتمكنت من السيطرة على شرق آسيا كله، وهي التي كانت تسيطر على الشطر الأكبر منه (اليابان والفلبين وفيتنام الجنوبية .وكوريا الجنوبية وغيرها).

فهل هناك ما يدعو الولايات المتحدة -الآن بعد انقضاء ٤١ عاما على اتفاقية الهدنة الكورية- إلى تجديد طموحها إلى القضاء على النظام القائم في كوريا الشمالية. أي تحقيق ما فشلت في تحقيقه في أوائل الخمسينات؟

هذا سؤال يتعلق بالنوايا..وليست هناك طريقة لكشفها بطريقة يقينية. لكن مؤشرات كثيرة تؤيد هذا الاحتمال..وشواهد قليلة تستبعده.

* **إن الولايات المتحدة عادت إلى وضع يضمن لها سيطرة على الأمم المتحدة ومجلس الأمن شبيه بالوضع الذي كان قائما في أوائل الخمسينات** عندما تمكنت من إشراك دول أعضاء في الأمم المتحدة في حربها الكورية..بل جعلت تلك الحرب تجري تحت الأعلام الدولية الزرقاء.

لذا كانت الصين- التي تملك حق «الفيتو» في مجلس الأمن- تشكل عقبة أمام ذلك، فلا بد من التذكير بأن الاتحاد السوفيتي والفيتو في يده لم يستطع أن يحول دون التدخل العسكري الأمريكي في كوريا تحت أعلام الأمم المتحدة عام ١٩٥٠. وفضلا عن ذلك فإن تشابك المصالح التجارية بين الولايات المتحدة والصين يظهر اليوم كعامل يضعف قدرة بكين على الوقوف بوجه قرار تتبناه أمريكا في مجلس الأمن. وقد سبق أن أظهرت الصين أنها تأخذ مصالحها التجارية مأخذ الاعتبار فوق أولويات السياسة في حالات مثل العقوبات ضد العراق وضد ليبيا ، وحتى ضد كوبا.

* إن الولايات المتحدة تؤكد في السنوات الأخيرة- وبالأخص منذ بداية رئاسة **كلينتون**- أنها تعطي أولوية مطلقة ، أو نسبة مطلقة، لقضية حظر انتشار الأسلحة النووية. وقد اختارت لصدامها مع كوريا الشمالية هذه القضية بالذات.. فلم تختر مثلا التركيز على الديمقراطية أو مسألة حقوق الإنسان، وإن كانت تبقى أحد أسلحتها السياسية ضد حكم كيم إيل سونغ **وليس خافيا أن تخوف اليابان وكوريا الجنوبية من البلدان الأقرب في شرق آسيا يلعب دورا واضحا في الحملة الأمريكية ضد «البرنامج النووي» لكوريا الشمالية.**

كلينتون



* إن الولايات المتحدة أعلنت. وإن كان ذلك قد جاء بعد وقت غير قصير من بداية حملتها ضد البرنامج النووي الكوري- أن مخاوفها الرئيسية من هذا البرنامج تتركز على احتمال أن تلجأ كوريا الشمالية إلى نقل قدراتها النووية- المواد والتكنولوجيا والأسلحة- إلى أطراف أخرى يمكن أن يشكل وجودها لديها أخطارا جسيمة على «الأمن القومي الأمريكي» فلقد اقترب وزير الدفاع الأمريكي **وليام بيري** من إعلان حقيقة ما يقلق الولايات المتحدة بشأن البرنامج النووي لكوريا الشمالية أكثر مما اقترب منها أي مسئول أمريكي آخر خلال الأشهر الأخيرة التي سادتها أزمة فرض تفتيش دولي على المنشآت النووية في كوريا الشمالية.

لقد صرح بيري بأن **«الخطر الذي يلوح في المدى البعيد هو أن كوريا الشمالية قد تصبح قادرة على إنتاج مزيد من القنابل النووية وتصديرها إلى الشرق الأوسط».**

وقال أن هدفنا هو تجميد هذا البرنامج ووقفه حيث هو الآن. فهذا هو مصدر قلقنا الأكبر. ونستطيع بعد ذلك أن نعمل على فض البرنامج من أساسه.

وقد أكد وزير الدفاع الأمريكي أن قرار إدارة الرئيس كلينتون هو عدم إثارة حرب بشأن هذه المسألة أو مسألة أخرى في كوريا.. ولكنها ستتخذ موقفا حازما وإجراءات قوية للغاية . ومن الأمور التي يمكن تصورها أن تؤدي مثل هذه الإجراءات إلى إثارة الكوريين الشماليين ودفعهم إلى شن حرب . وهي مخاطرة تستحق أن تندم عليها. وفي الوقت نفسه أوضح بيري أن الرئيس **كلينتون** استبعد في الوقت الحاضر اقتراح شن غارات جوية وقائية ضد كوريا الشمالية بهدف إبطاء أو إبادة برنامجها لإنتاج أسلحة نووية . والثاني **أن استبعاد العمل العسكري يرجع إلى أنه يشكل مخاطرة كبيرة بإثارة حرب، وهي حرب تستطيع أن تنتصر فيها، لكنها حرب ستكون بمثابة كارثة».**

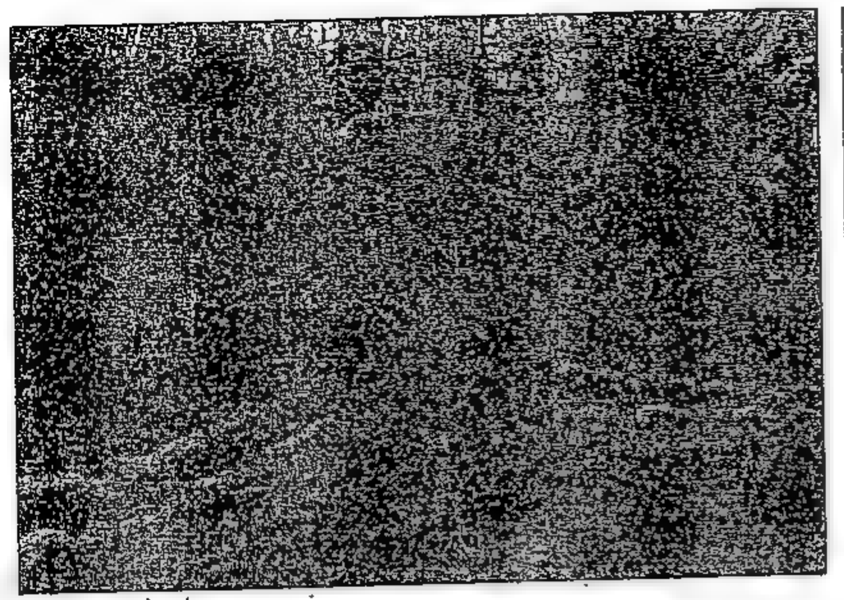
وأعرب وزير الدفاع الأمريكي عن اعتقاده بأن الأمر قد يستغرق عامين كاملين قبل أن ترضخ كوريا الشمالية وقبل أن يصبح بالإمكان إغلاق كل منشآت الأسلحة النووية فيها ولهذا فإن الوضع يتطلب الحزم والصبر معا من جانب الولايات المتحدة

وتقول مصادر البيت الأبيض أن اجتماعات الرئيس كلينتون مع مساعديه لشئون الأمن القومي ومع القادة العسكريين انتهت إلى قرار بأن تقتصر الولايات المتحدة خلال الأشهر الستة القادمة على النشاط الدبلوماسي فيما يتعلق بمشكلة إجبار كوريا الشمالية على قبول تفتيش شامل على منشآتها النووية والتخلي عن هذا البرنامج. على أن تلجأ بعد ذلك إلى **العقوبات الاقتصادية وأشكال أخرى من الضغط** إذا أخفقت الجهود الدبلوماسية.

وتقول مصادر **«البنتاجون»** أن مخاوف الولايات المتحدة بشأن البرنامج النووي لكوريا الشمالية لاتتعلق باحتمال لجوئها إلى السلاح النووي في حرب ضد كوريا الجنوبية. فالإدارة الحالية ترى أن هذا الاحتمال غير وارد وأن كوريا الشمالية تعرف جيدا عواقبه بالنسبة إليها. إنما تخشى الولايات المتحدة أن تدفع الأزمة الاقتصادية كوريا الشمالية إلى التحول إلى بائع للأسلحة والخبرات النووية لمن يستطيع أن يدفع. ويتصور الخبراء الأمريكيون أن **دولا معينة في الشرق الأوسط ستكون «أكثر من مستعدة» في هذه الحالة لتلبية احتياجات كوريا الشمالية من العملة الصعبة مقابل الحصول على السلاح والخبرة النووية منها.**

وعلى الرغم من الامتناع التقليدي من جانب المسئولين الأمريكيين عن الخوض بأية صورة في موضوع **الترسانة النووية الإسرائيلية** إلا أنهم لايخفون اعترافهم بأن هذه الترسانة النووية ستكون مشكلة متفجرة في المستقبل القريب في ضوء الأزمة الراهنة مع كوريا الشمالية وهكذا يكون قد اتضح البعد الشرق أوسطي في الأزمة مع كوريا.

ومن الأمور المؤكدة أن إدارة كلينتون تعتبر **الشرق الأوسط المنطقة الوحيدة المرشحة لأن تصبح سوقا للسلاح النووي والخبرات التكنولوجية النووية لكوريا الشمالية** بسبب وجود الترسانة النووية الإسرائيلية كما تعرف أن كوريا الشمالية ستكون مستعدة في مرحلة لاحقة من «الجهود



جنود على الحدود بين الكوريتين

الدبلوماسية» لأن تعترض على التعامل معها وفقا لقواعد تختلف كلية عن قواعد التعامل مع مشكلة الترسانة النووية الإسرائيلية

مع ذلك فإن الدلائل تشير إلى أن إدارة كلينتون تعتبر هذه مشكلة آجلة وإن كان من المؤكد أن وقتها سيأتي.

في الوقت نفسه يلاحظ الخبراء الاستراتيجيون الأمريكيون أن إسرائيل تنأى بنفسها الآن كلية عن الأزمة مع كوريا الشمالية بعد أن كانت قد عرضت في وقت سابق فتح أبواب التعامل بين تل أبيب وبيونج يانج مما أثار اعتراضات قوية لدى إدارة الرئيس كلينتون ووجدت إسرائيل نفسها مرغمة على إغلاق هذه الأبواب بمجرد أن أثار الرئيس كلينتون الموضوع في أول اجتماع بينه وبين إسحق رابين رئيس الوزراء الإسرائيلي في شهر أبريل من العام الماضي.

ويشرف بعض المحللين الاستراتيجيين عند تحديد وزير الدفاع الأمريكي لسنتين كإطار زمني لحل أزمة البرنامج النووي لكوريا الشمالية على أساس أنه قد يكون الإطار نفسه الذي تبدأ بعده إدارة كلينتون إثارة مشكلة الترسانة النووية الإسرائيلية.. باعتبار أنها من ناحية تأتي بعد الانتهاء من المشكلة الكورية وبعد أن تكون عملية السلام في الشرق الأوسط قد حققت أهدافها واستتبت الأوضاع في المنطقة وزالت مشكلات «الأمن الإسرائيلي» من طريق إثارة مشكلة الأسلحة النووية الإسرائيلية

وعلى أي الأحوال فإن هذه «التقديرات» أو «التحليلات» متروكة لعامل الأمن يؤكد صوابها.. أو بعدها عن الصواب فالمشكلة التي تحتل بؤرة اهتمام إدارة كلينتون الآن ليست مشكلة الترسانة النووية الإسرائيلية، إنما هي **مشكلة احتمالات تسرب السلاح النووي والخبرة النووية التكنولوجية من الشرق الأقصى إلى الشرق الأوسط.**

وتقول مصادر أمريكية على علاقات وثيقة بالإسرائيليين أن مسئولين في حكومة رابين الإسرائيلية يعتقدون أن إدارة كلينتون تحاول إقناع كوريا الشمالية بأنها أقدر من إسرائيل على مساعدتها اقتصاديا وتكنولوجيا.. وذلك بناء على ما كانت إسرائيل قد أبلغت به إدارة كلينتون في شهر أغسطس الماضي من أن كوريا الشمالية طلبت في اتصالاتها مع إسرائيل في أوائل العام الماضي أن تدفع لها ٥٠٠ مليون دولار كمساعدة اقتصادية وأن تساعدها على تحسين علاقاتها مع العرب. وهي معلومات لاسبيل إلى التأكد من صحتها..

من ناحية أخرى تلح «الشائعات» عن وجود خلافات بين الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية بشأن كيفية التعامل مع أزمة البرنامج النووي لكوريا الشمالية. **حيثما يبدي المسئولون في كوريا الجنوبية مخاوفهم أن تؤدي الضغوط الأمريكية إلى استفزاز كوريا الشمالية إلى حد إثارة الحرب.** وهو ما ستقع نتائجه على عاتق كوريا الجنوبية أكثر من أي طرف آخر. ولهذا تعزو بعض المصادر

الدبلوماسية اللهجة الهادئة التى تحدث بها وزير الدفاع الأمريكي بيرى عن الأزمة قبل أيام إلى رغبة واشنطن في تهدئة مخاوف كوريا الجنوبية.

لكن الجديد بشأن مخاوف سيول من الأزمة وخلافاتها فى هذا الشأن مع واشنطن ما ذكره دبلوماسيون آسيويون في مناقشة خاصة جرت فى حفل استقبال بسفارة تايلاند في واشنطن مؤخرا عن أن المسئولين فى **كوريا الجنوبية يشعرون بامتعاض من سياسة واشنطن الدائمة التى تتجنب أي حديث عن الترسانة النووية الإسرائيلية ويبدون اعتقادهم بأن هذه السياسة تشكل سندا لموقف التحدى الذى تتخذه كوريا الشمالية بشأن طلب التفتيش الشامل على منشآتها النووية**. بمعنى أن كوريا الشمالية تدرك وجود هذه الخلافات.. ويقول الدبلوماسيون الآسيويون أن هذا «الامتعاض» من جانب المسئولين الكوريين الجنوبيين اتخذ طابعا أكثر صراحة في المحادثات مع المسئولين الأمريكيين في الفترة الأخيرة. ويستطيع المرء أن يلاحظ على الفور أنه خلال هذه البيانات والتصريحات. وحتى الشائعات يختفى تماما كل حديث أو إشارة إلي أمن كوريا الشمالية ومخاوفها. فلا تسمع كلمة واحدة - على الجانب الأمريكي والغربى عامة- أوعبارة عن **«الأمن القومى لكوريا الشمالية» أو عن خطر الوجود النووى الأمريكى فى كوريا الجنوبية على كوريا الشمالية**.. بينما تساق أسباب تتعلق بالشرق الأوسط وإسرائيل لشن حملة على كوريا الشمالية وتهديدها بالعقوبات الاقتصادية.. وتهديدها بغارات جوية بعد ستة أشهر. وتهديدها بحرب شاملة ربما بعد سنتين.

بل تكاد تختفى من المعالجة السياسية والإعلامية الأمريكية للأزمة.. الأنباء عن مدى تعاون كوريا الشمالية مع هيئة الطاقة الذرية الدولية.. لمجرد أن كوريا الشمالية فرضت حدودا وقيودا على «التفتيش الدولى» (الأمريكى قرارا وتنفيذا) ليتسق مع سيادتها وقوانينها وأمنها القومى. إنما يشير بعض المحللين الأمريكيين إلى حقيقة أن **يستأنف التعامل مع العراق من** جانب «المفتشين الدوليين» تجعل **كوريا الشمالية أكثر حساسية تجاه** دورهم .خاصة وأنها لم ترتكب ما تعاقب عليه حتى تعامل معاملة الأمم المتحدة والولايات المتحدة للعراق حتى الآن.

وعلى الرغم من إنكار كوريا الشمالية الاتهامات ضدها بأنها تعمل لتنفيذ برنامج نووى عسكرى...إلا أن السياسيين الأمريكيين لايكفون عن التذكير بأن لدى **كوريا الشمالية أكثر من مليون جندى تحت السلاح**. وعندما أعلنت كوريا الشمالية فى الذكرى الثانية والثمانين لميلاد **كيم ايل سونج** (منتصف أبريل الماضى) أن بلادهم ليست راغبة بأى حال فى خوض حرب.. وأنهم لم يقوموا بأى عمل استفزازى من شأنه أن يؤدى إلى المواجهة الراهنة حول البرنامج النووى فإن هذه البيانات لم تكد تجد طريقها إلى وعى الرأى العام الأمريكى ..فقد نشرت مدفونة في الصفحات الداخلية للصحف.. فى بلد تعتمد الأغلبية الساحقة فيه فى استقاء الأخبار علي النشرات الإخبارية التليفزيونية التى لاتعطى أكثر من ومضات اخبارية خالية من أى تفصيلات حين يتعلق الأمر بما تعلنه حكومات أجنبية عن سياساتها.

مع ذلك فقد نقلت وكالة «هيرست» الأمريكية للخدمات الإخبارية فضلاعن «مسئولي المخابرات الأمريكية» أن الإدارة الأمريكية تعتقد فعلا أن وقوع هجوم من جانب كوريا الشمالية ضد الجنوب ليس وشيكا.. لكنهم لم يشاءوا ترك تصريحاتهم عند هذا الحد المطمئن نسبيا.. فأضافوا أنهم- مع ذلك- يلمحون ارتفاعا واضحا فى حالة الاستعدادات العسكرية بين قوات كوريا الشمالية وهذا- طبعا- دون أن يشيروا من قريب أو من بعيد إلى المناورات الحربية التى تجريها فى أراضى كوريا الجنوبية القوات الأمريكية والكورية الجنوبية.. وإلى جو التوتر الذى اشتعل فى شبه الجزيرة الكورية مع اشتداد الحملة الأمريكية ضد البرنامج النووى الكورى

وربما يجدر بالذكر هنا أن كوريا الشمالية احتفت هذا العام بدعوة مجموعة من ممثلى الصحافة الأمريكية التقليدية لحضور احتفالاتها بعيد ميلاد كيم ايل سونج.. وكانت فى السابق تقتصر على توجيه الدعوات للصحفيين الشيوعيين الأمريكيين. بل حضر الاحتفالات هذا العام عدد من خبراء الشئون الكورية الأمريكية. بعضهم من الباحثين فى مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية فى واشنطن.. الذى يعد واحدا من «مصانع الأفكار» للإدارات الأمريكية المتعاقبة.

وحتى الآن لم تبد انعكاسات واضحة للنقاشات التى جرت بين هؤلاء الأمريكيين والمسئولين وغير المسئولين فى كوريا الشمالية مما يمكن أن يسهم فى خفض التوتر فى شبه الجزيرة الكورية(..).

ولقد نبه أحد المسئولين فى **بيونغ يانغ** الصحفيين والباحثين الأمريكيين على حقيقة ربما غابت عنهم طويلا- كما غابت عن الرأى العام الأمريكى بالتأكيد- وهى أنه **لم توقع حتى الآن معاهدة سلام بين الولايات المتحدة وكوريا الشمالية** منذ أن وقعت اتفاقية الهدنة بين «الأمم المتحدة» وحكومة كوريا الشمالية فى عام ١٩٥٣ والتى أقامت المنطقة المنزوعة السلاح بين شطرى كوريا. ومعنى هذا أن **«حالة الحرب»** لاتزال قائمة وبالتالى فإن كوريا الشمالية لاتستطيع أن تتجاهل هذا الواقع . ولايستطيع أحد أن يتوقع منها أن تتعامل مع الولايات المتحدة كأنها دولة صديقة.

وأوضح المسئول الكورى الشمالى **أن بلاده تريد معاهدة سلام وتسعى إلى اتفاقات تخفض التسلح بينها وبين كوريا الجنوبية. وذلك لتعزيز الاهتمام بإعادة توحيد كوريا**. لكن الولايات المتحدة تحول دون ذلك منذ أكثر من أربعين عاما. فقدكان المفترض أن توقع معاهدة سلام بعد ثلاثة أشهر فقط من الهدنة. وأن تتضمن هذه المعاهدة انسحاب القوات الأمريكية من كوريا الجنوبية.

ولاتزال الولايات المتحدة ترفض مجرد الحديث في ذلك حتى الآن.

وأكد المسئول الكورى الشمالى- واسمه **كيم يونج سوك** «للضيوف الأمريكيين» أن البرنامج النووى لبلاده سلمى ولايهدف لأكثر من توفير وسائل لتوليد الطاقة. . وأن حكومته على يقين من أن الولايات المتحدة تعرف ذلك ، إلا أنها تتعمد تشويه صورة سياسة كوريا الشمالية ونواياها . **«وكل ما فى الأمر أن الولايات المتحدة- بعد انهيار الاتحاد السوفيتى- تبحث عن مبرر لاستمرار وجود قواتها فى كوريا الجنوبية»**.

لكن قدرا من الغموض يدخل على سياسة كوريا الشمالية حينما نجد بعض المدافعين عنها فى الصحافة الشيوعية الأمريكية ذات النزعات «التروتسكية» يهللون فى كتاباتهم **لـ«القنبلة النووية الكورية» مذكرين** بأن «الاغتباط عم» العالم الثالث والقوى

التقدمية عام ١٩٦٤ عندما أعلن نبأ تفجير أول قنبلة نووية صينية، باعتبار أن ذلك كان انتصارا للشعوب المقهورة على حد تعبير سام مارسى الأمين العام لحزب العمال العالمي الأمريكي.

ويحيط قدر أكبر من الغموض بحقيقة البرنامج النووى لكوريا الشمالية من جوانب أخرى **أولها** ما يؤكده المسئولون الأمريكيون من أن الكوريتين بدأتا فى وقت واحد برنامجين لإنتاج أسلحة نووية فى أوائل السبعينات. وأن واشنطن ضغطت كثيرا على الجنوب حتى أوقف برنامجه. **وثانيهما** أن الضغط الأمريكي نجح فى عام ١٩٨٧ فى حمل الصين على وقف كل تعاون نووى بينها وبين كوريا الشمالية. **وثالثهما** تهديد كوريا الشمالية- ثم تنفيذها هذا التهديد- بالانسحاب من قائمة الدول الموقعة على معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية. ورابعها هناك المعلومات التى تتسرب تارة من هيئة الطاقة النووية الدولية وتارة من «مصادر المخابرات الأمريكية» عن أدلة على اختبارات جرت فى كوريا الشمالية- منها مثلا القول أنه سجل في عام ١٩٩١ ارتفاع فجائى فى درجة الحرارة بمنطقة «**يونج بيون**» الكورية الشمالية التى يوجد فيها مفاعل نووى، ومنها القول بأن كوريا الشمالية بذلت فى السنوات الأخيرة محاولات لتجنيد علماء، وخبراء فى العلوم النووية من روسيا وأنها استوردت من ألمانيا مواد «يمكن» أن تستخدم فى صنع قنبلة نووية.

***

وأيا كانت الحقيقة بالنسبة لأغراض البرنامج النووى لكوريا الشمالية فإن الحقيقة أيضا هى أن الولايات المتحدة تنتهج إزاء كوريا الشمالية سياسة تختلف تماما عن تلك التى تنتهجها إزاء دول أخرى تعتقد واشنطن أنها بصدد صنع سلاح نووى ومن لايستطيع أن يلاحظ أن **حدة الأزمة مع كوريا الشمالية تتجاوز كثيرا «القلق» الذي تبديه الولايات المتحدة إزاء البرنامج النووى لباكستان والهند أو إزاء رغبة أوكرانيا فى الاحتفاظ بأسلحتها النووية التى آلت إليها منذ أيام «الاتحاد السوفيتى» هذا طبعا فضلا عن الترسانة النووية الإسرائيلية.**

وقد وصل الأمر فى حالة كوريا الشمالية إلى درجة تشكيل «مجموعة ترحيبية» من كبار الساسة بشأن كوريا لتنسيق كافة جوانب السياسة الأمريكية في التعامل مع المسألة النووية في شبه الجزيرة الكورية» .كما أعلن بيان أصدرته وزارة الخارجية الأمريكية أن هذه المجموعة التى ستضم ممثلين عن الوكالات الرسمية الأمريكية المختصة ستقدم تقاريرها مباشرة إلى مجلس الأمن القومى الأمريكي. ووقع الاختيار على روبرتس جالاتشى مساعد وزير الخارجية الأمريكي للشئون العسكرية والسياسية لرئاسة هذه المجموعة.

والواقع أنه لم يسبق أن تعاملت واشنطن مع مشكلة فى الشئون الخارجية بهذه الطريقة.. وإن كانت تحرص فى الوقت نفسه على أن تظهر أن سياسة الإدارة الحالية- إدارة كلينتون- تريد تجنب الحرب. وتحرص فى الوقت نفسه على أن ترسل إشارات غير صريحة على أستعداد هذه الإدارة للتعامل مع كوريا الشمالية بأسلوب تصعيد المواجهة من مستوى فرض العقوبات الاقتصادية إلى مستوى الإغارة الجوية على المنشآت النووية.. ولا تستبعد مستوى استخدام القوة بصورة شاملة.. ولم يسبق أن ظهرت تهديدات من هذا القبيل فى حالات إسرائيل أو حتى باكستان أو الهند أو أوكرانيا..الأمر الذى يدل على أن واشنطن تتعامل مع المسألة النووية» بمعايير مختلفة.. وأنها تكيل لكوريا الشمالية بمعيار مختلف تماما. وهو بالتأكيد معيار العداء والرغبة فى رؤية نظامها السياسى يتقوض وينهار نهائيا.

ولابد أن يؤخذ فى الاعتبار عند الحديث عن أزدواج معايير السياسة الأمريكية للحد من انتشار الأسلحة النووية أن الإدارة الأمريكية نفسها تبدو غير متأكدة تماما من معلوماتها بشأن قدرة كوريا الشمالية على إنتاج أسلحة نووية. فوزارة الدفاع (البنتاجون) لها رؤية. ولوكالة المخابرات المركزية رأى آخر ، ولوكالة الأمن القومى رأى ثالث. **ويكاد يكون من المؤكد لدى «الخبراء المستقلين»**- مثل خبراء جمعية «العلماء النوويين من أجل السلام» والخبراء النوويين فى بلدان أوروبا الغربية- أن كوريا الشمالية لاتزال بعيدة بسنوات كثيرة عن الوصول إلى نقطة القدرة على صنع سلاح نووي واحد.

وحتى داخل الإدارة الأمريكية تسمع آراء تؤيد القول بأن احتمال أن تلجأ كوريا الشمالية إلي استخدام سلاح نووى ضد أى هدف أمريكى أو حتى أى هدف فى كوريا الجنوبية مستبعد بصورة شبه تامة وأن كوريا الشمالية إنما تحاول تقوية قدرتها على المساومة فى عالم تشعر فيه أن التعامل مع الولايات المتحدة أصبح ضرورة لايمكن تجاهلها طويلا.

وليس خافيا على أي من المسئولين الأمريكيين- مهما تجنب الصراحة- أن كوريا الشمالية فى هذا شأنها شأن الهند وباكستان وأوكرانيا. وأية دولة أخرى تفكر فى هذا الاتجاه- إنما تضع سياسة واشنطن إزاء الترسانة النووية الإسرائيلية نصب عينيها مستعدة فى أى وقت لأن تسأل المسئولين الأمريكيين. **وماذا عن الأسلحة النووية التى تملكها إسرائيل؟ لماذا لاتفكرون حتى فى مجرد اخضاعها للتفتيش النووى؟.**

هل تستطيع الولايات المتحدة أن تستمر فى تجاهل الترسانة النووية الإسرائيلية طويلا كأن لا وجود لها؟

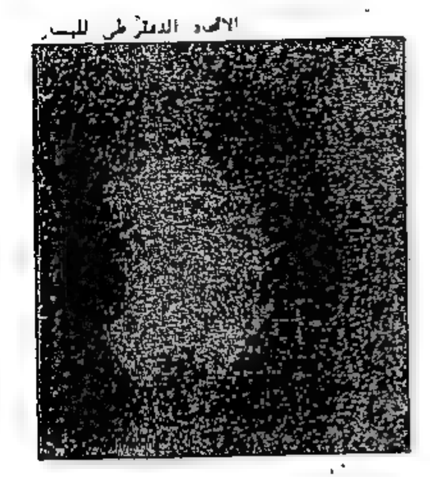
ربما كان ذلك ممكنا طوال السنوات الثلاثين الماضية فى غياب برامج نووية أخرى فى العالم الثالث لاتجد واشنطن أن بإمكانها تجاهلها بالمثل.

..وربما يكمن هنا الجانب الإيجابى الأوحد لهذا الاهتمام غير العادى الذى تبديه واشنطن بالبرنامج الكورى .**فالواقع أن هناك تصاعدا. ولو بطيئا فى أصوات** المطالبين بمراجعة الموقف الأمريكى **إزاء الترسانة النووية الإسرائيلية** حتى تكتسب سياسة حظر انتشار الأسلحة النووية .احتراما حقيقيا فى العالم، **وبداية ظهور هذا الرأى داخل الولايات المتحدة نفسها (..).**

* أمريكا على يقين من أن البرنامج النووى لكوريا الشمالية لايشكل خطرا مباشرا.. الخطر فى احتمال انتقاله إلى الشرق الأوسط..

* حالة الحرب لاتزال قائمة رسميا بين أمريكا وكوريا الشمالية بعد انقضاء ٤١ عاما على الهدنة بينهما.

الانتخابات الايطالية



أوكتيو
الحزب الديمقراطي لليسار

١ موقف حزب اعادة تكوين الشيوعية

أود قبل كل شئ ان احدد المقصود باعادة تكوين الشيوعية ، فهذه العبارة تعنى: أولا ، ضرورة وجود حزب شيوعى يعبر عن مصالح الطبقات الكادحة ، سواء من العاملين أو العاطلين أو اصحاب المعاشات ، ويعمل على تغييرتوازن القوى الطبقية للخروج من النظام الرأسمالى ، والانتقال الى نظام اشتراكى.

وتعنى ، **ثانيا** ، ضرورة تطوير النظرية الشيوعية ، وبمعنى أدق الماركسية لكى تتمشى مع تطور المجتمع ، بحيث يستفيد الحزب عند التطبيق العملى من كل تجارب واخطاء كافة المحاولات التاريخية للانتقال الى الاشتراكية.

مارسيل ليرد

رسالة روما

لكى نفهم مغزى الانتخابات الاخيرة فى ايطاليا يجب أن نرجع الى الوراء، عندما الغى نظام الانتخاب النسبى الذى كان معمولا به منذ نهاية الحرب العالمية الثانية والقضاء على الفاشية ، والاخذ بنظام جديد للانتخابات عرض على الاستفتاء العام . وينبغى الاشارة الى أن هذا الاستفتاء دعت إليه فى المقام الأول شخصيتان اساسيتان بارزتان هما **ماريو سينى، وهو ديمقراطى مسيحى منشق، وأكيلى أوكيتو سكرتير الحزب الديمقراطى لليسار (الشيوعى سابقا)** وكان الهدف المعلن لهذا التعديل فى نظام الانتخاب هو تغيير الوضع القائم خاصة بعد الفضائح والفساد الذى ساد معظم الاحزاب ولاسيما **الحزب المسيحى الديمقراطى، والحزب الاشتراكى** بزعامة بتينو **كراكسى**. كما اشترط لوصوله الى بروز حزبين (احدهما لليمين والاخر لليسار) يتداولان السلطة على غرار النظام البريطانى . وكان من العوامل التى لعبت دورها فى ذهن أوكيتو فى اقتراح النظام الجديد اضعاف موقف **حزب اعادة تكوين الشيوعية** والزامه بالدخول فى تحالف معه حتى يتمكن من خوض الانتخابات على اساس النظام الجديد

فما هو النظام الانتخابى الجديد؟

كان النظام الذى طبقته ايطاليا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية هو نظام الانتخاب النسبى ، أى ان كل حزب يكون له عدد فى مقاعد البرلمان يساوى نسبة الاصوات التى حصل عليها فى الانتخابات ، أما النظام الجديد فقد اخذ بقاعدتين فى وقت وحد ، جعل ٧٥٪ من المقاعد بالتصويت فى الدوائر الانتخابية و ٢٥٪ بالتصويت النسبى.

كان موقف **حزب اعادة التكوين الشيوعى** هو المعارضة الشديدة لالف.

قانون الانتخاب النسبي ، وعقد الحزب مؤتمره الثاني في روما في الفترة من ٢٠ الى ٢٣ يناير الماضي وكانت اهم نقطة في جدول اعماله ، بعد انتخاب سكرتيره العام الجديد. فاوستو برتينوتي ، هو تحديد الموقف من الانتخابات القادمة.

قدمت للمؤتمر ٣ مشاريع قرارات : احدها بعنوان : **قوة شيوعية لبديل يساري** . وحصل هذا المشروع على تأييد رئيس الحزب **ارماندو كوسوتا** وسكرتير الحزب **فاوستو برتينوتي**، ونال المشروع ٧٠٪ من اصوات المندوبين ، وكان مؤدى هذا الاقتراح قبول الحزب الدخول في تحالف واسع مع احزاب اخرى من اجل الانتخابات ومن اجل المشاركة في الحكم في حالة الفوز ، وقدم مشروع ثان بعنوان: **الاستقلال الذاتي للشيوعيين من اجل بديل معادي للرأسمالية** ، يعني رفض اى تحالف مع اى حزب آخر سواء من اجل خوض الانتخابات او من اجل المشاركة في الحكم في حالة الفوز .

كانت الحجة الرئيسية لهذا المشروع أن تستمر يد الحزب «طاهرة» واصحابه يرفضون التحالف مع اية قوة اخرى متمسكين بنقاء الحزب. لكن الاغلبية ردت بانه في ظل قانون الانتخابات الجديد ستبقى اليد طاهرة لكنها ستظل خالية! وحصل هذا المشروع على ٢٠٪ من اصوات المندوبين ، وقدم للمؤتمر مشروع ثالث بعنوان: **قوة شيوعية لمشروع بديل** يتضمن الموافقة على الدخول في تحالفات من اجل خوض الانتخابات ولكن ليس من اجل المشاركة في الحكم في حالة الفوز. ولم ينل هذا الاقتراح غير ١٠٪ من الاصوات.

القوى الرئيسية

قبل الانتخابات تكونت ثلاثة اقطاب:

*** قطب التقدميين**، يضم اليسار المكون من **الحزب الديمقراطي لليسار**، وحزب **اعادة التكوين الشيوعي**، وحزب **الخضر** (الدفاع عن البيئة) ،وحزب **الشبكة**(منشق منذ زمن طويل عن الحزب المسيحي الديمقراطي ومتركز اساسا في صقلية) وحزب **التحالف الديمقراطي** (ويتألف من عناصر برجوازية ليبرالية) **وما بقى من الحزب الاشتراكي** ،وجانب من الاشتراكيين (المعادين لكراكسي) **والمسيحيين الاجتماعيين** (المنشقين حديثا على الحزب الديمقراطي المسيحي والمنتشرين في كافة انحاء ايطاليا).

*** القطب الثاني**: تشكل باسم **الحلف من اجل ايطاليا** ويجمع قوى الوسط المكون من : **الحزب الشعبي** (المسيحي الديمقراطي سابقا) **والحلف من اجل ايطاليا** **مجموعة سيني ومعهم بعض** الاشتراكيين وبعض الجمهوريين.

*وتكون **القطب الثالث** تحت عنوان **من اجل الحريات** ، ويتألف من حركة **الى الامام ياايطاليا**: وهي الحركة التي كونها قبل شهرين من الانتخابات **سلفيو بير لسكوني** ، **ومن عصبة الشمال** (الداعية الى نوع من الحكم الذاتي للشمال الايطالي المتقدم صناعيا واقامة علاقة فيدرالية مع بقية ايطاليا) **والتحالف الوطني**(الحزب الاجتماعي الفاشي سابقا) وبعض عناصر المسيحيين الديمقراطيين اليمينيين.

وهنا يجب ان نذكر من هو **بيرلسكوني** انه رجل اعمال ملياردير مالك لعدة شركات، ومقاول بنى في ضواحي ميلانو احياء كبيرة كاملة مكونة من عمارات وفيلات بها كافة الخدمات والنوادي. انشأ مثلا في شرق ميلانو مدينة جديدة تسمى **ميلانو الثانية** ، وهو يملك اكبر تشكيلة لمحطات الاذاعة والتليفزيون (٣ محطات تنافس محطات الاذاعة الرسمية) كما يملك جرائد يومية ومجلات اسبوعية وسلسلة من اكبر محلات السوبر ماركت في ايطاليا، ويملك دارا للنشر واكبر شركة للاعلانات ، كما يملك اكبر فرقة للكرة في ميلانو(فريق/ ميلان) ، واثناء كل نشاطه الاقتصادي والمالي كان يعمل بالتعاون الوثيق مع **بتينو كراكسي** زعيم الحزب الاشتراكي خاصة عندما كان هذا الاخير رئيسا للوزراء

وفي الفترة السابقة على الانتخابات ظلت كل وسائل الاعلام من اذاعة وصحف وغيرها تدق طبول الدعاية من اجل بيرلسكوني وتحالفه. ومن الغريب ان فرقة الكرة التي يملكها لها في كل المدن بل وفي القرى نوادي للمشجعين وكان هتافها المشهور اثناء مباريات الكرة هو : الى الامام يا فرقة ميلان. واستطاع بيرلسكوني ان يستعمل كل هذه النوادي بما تضمه من الاف الاعضاء و حول شعارها الى .. الى الأمام ياإيطاليا : وهو شعار تحالفه . واستطاع بيرلسكوني ان يجمع لاول مرة في ايطاليا كل اجزاء اليمين ، بما فيها الفاشيون ، في تحالف وثيق . ولما كانت عصبة الشمال تظهر امام ناخبيها كقوة فيدرالية ولكنها معادية للفاشية ، فقد ابتدع **بيرلسكوني** طريقة للجمع بين عصبة الشمال التي تدعى انها معادية للفاشية وبين التحالف الوطني (الفاشيون سابقا) وذلك عن طريق تكوين حلفين فرعيين داخل التحالف الكبير ، حلف في الشمال مع العصبة وحلف في الجنوب والوسط مع الفاشيين.

واصبح بير لسكوني هو واسطة العقد بين النقيضين.

وعندما نزل **بيرلسكوني الى ميدان** السياسة واجه في البداية بعض الاعتراض من جانب اتحاد الصناعات **(كونف ايندوستريا)** اذ ان من سياسة كبار الرأسماليين عدم الجمع بين النشاط الاقتصادي والنشاط السياسي، اذ يكفيهم ان يكون السياسيون تحت سيطرتهم المباشرة او غير المباشرة، **إلا انه بعد انتصار تحالف بيرلسكوني سارع اتحاد الصناعات وكافة كبار الرأسماليين الى تأييده.** وقد قدم بيرلسكوني في دعايته الانتخابية وعودا ديماجوجية مأخوذة من ترسانة المغامرين الرجعيين ، مثل وعده بايجاد مليون فرصة عمل وتخفيف الضرائب ، قائلا انه كما نجح في ادارة شركاته اقتصاديا سوف ينجح في ادارة شئون ايطاليا.

كانت نتيجة الانتخابات البرلمانية التي انعقدت في ٢٧ و٢٨ من مارس الماضي



فاوستو برتينوتي

وأرماندو

حزب إعادة بناء الشيوعية

كالاتي:

#قطب اليسار في مجلس النواب ٢١٣ مقعدا (الحزب الديمقراطي لليسار ١١٥ مقعدا ، وحزب اعادة تكوين الشيوعية ٤٠ مقعدا)

* وحصل قطب الوسط على ٤٦ مقعدا.

وحاز قطب اليمين على اغلبية المقاعد حيث نال ٣٦٠ مقعدا من مجموع ٦٣٠ مقعدا (عصبة الشمال ١١٨ مقعدا، الى الامام يا إيطاليا ١٠١ مقعد، التحالف الوطني الفاشي ١٠٥)

هذا فيما يتعلق بالتصويت على اساس الانتخاب في الدوائر ، وذلك بالنسبة الى ٧٥٪ من المقاعد، اما على اساس التصويت النسبي (في ٢٥٪ من المقاعد) حيث تقدم كل حزب على حدة فكانت النتيجة ما يلي :

حزب الى الامام يايطاليا ٢١٫١٪ (لم يكن له وجود سابقا)

الحزب الديمقراطي لليسار ٢٠٫٤٪ (في سنة ١٩٩٢ كان ١٦٫١).

التحالف الوطني الفاشي ١٣٫٤٪ (في سنة ١٩٩٢ كان ٥٫٤)

الحزب الشعبي الايطالي ١١٫١ (كان ٢٦٫٧٪)

عصبة الشمال ٨٫٤٪ (كان ٨٫٧)

حزب اعادة تكوين الشيوعية ٦٫٥ (كان ٥٫٦٪).

الا انه لوحظ في نتيجة المقاعد بالنسبة لمجلس الشيوخ ان الاغلبية التي حصل عليها التحالف اليميني تنقص قليلا عن الاغلبية التي حصل عليها في مجلس النواب ، فمن اين اتى هذا الاختلاف في حين ان الانتخاب يجري للمجلسين في نفس اليوم ؟

جاء الاختلاف بسبب ان حق الانتخاب مجلس النواب حده الادنى ١٨ سنة في حين انه ٢٥ سنة لمجلس الشيوخ . ودلالة هذه النتيجة ان الشباب زاد اتجاها نحو اليمين .ولا شك في ان عدداً من العمال والموظفين والحرفيين والعاطلين (وهم الناخبون الطبيعيون لليسار) اعطوا اصواتهم لتحالف اليمين

وعلى سبيل المثال، توجد في شمال ايطاليا مدينة صناعية اسمها سستوسان جوفاني : كانت تسمى ستالنجراد ايطاليا ، اذ كانت الاغلبية الساحقة للناخبين فيها تعطي اصواتها تقليديا للشيوعيين . ولكن في الانتخابات الاخيرة تحولت اصوات هذه المدينة الى عصبة الشمال وحزب بيرلسكوني . كما ان جانبا كبيرا من عمال ومستخدمي مصانع فيات للسيارات اعطوا اصواتهم لبيرلسكوني، مما يبرز ضعف مواقف ودعاية تحالف اليسار الذي لم يقدم للشعب الايطالي برنامجا واضحا للتغيير.

ومن اخطر نتائج هذه الأنتخابات بروز الفاشيين ودخولهم الساحة السياسية كقوة تؤخذ في الاعتبار ، بل يمكن ان تشترك في الحكم هذا في حين انها كانت منذ القضاء على الفاشية قبل نصف قرن قوة منبوذة دائما (وفي فرنسا ما زال الفاشيون من انصار لوبين معزولين حتى من جانب اليمين) ، وهناك خطر قائم حاليا عندما يتولى الحكم تحالف اليمين وهو الاتجاه الى الغاء الدستور الحالي الذي كتب بعد هزيمة الفاشية ، والذي يعد من اكثر دساتير العالم تقدما ، واستبداله بدستور متأثر بآراء اليمينيين والفاشيين.

الضحك على الذقون

حدثت بعد ظهور نتيجة الانتخابات مواجهة في التليفزيون بين برتينوتي (سكرتير حزب اعادة تكوين الشيوعية) وسيني سكرتير حزب التحالف الوطني الفاشي . في هذه المواجهة قال **برتينوتي:**

انتم تنادون بمركزية الدولة في حين ان عصبة الشمال تنادي بالفيدرالية ، فكيف امكن قيام التحالف بينكما ؟ وفي رد سيني على هذا السؤال انلفتت منه عبارة غريبة اذ قال ما معناه : انا ضحكنا عليكم! وهنا وقف برتينوتي واتجه الى السامعين في التليفزيون وقال: هل سمعتم كلام سيني انه هو وعصبة الشمال ضحكوا علينا ، اي انهم ضحكوا على الشعب الايطالي.

ماذا فعل اوكيتو؟

على الرغم من الاتفاق المبدئي على برنامج تحالف اليسار ، لم تخل الفترة السابقة على الانتخابات من إختلافات مستمرة بين الحزب الديمقراطي لليسار وحزب اعادة التكوين الشيوعي ، من ذلك مثلا:

- نادى حزب اعادة التكوين **بالخروج من حلف الاطلنطي، فلم يكن من اوكيتو سكرتير الحزب الديمقراطي لليسار الا ان سارع بالتوجه الى مقر حلف الاطلنطي في** روما يطمئن العاملين به الى انه ليست هناك اية نية من جانب التحالف الذي يرأسه للاخذ بهذا الاقتراح!

- هناك نظام في ايطاليا للاعفاء الضريبي للارباح المتحصلة من فوائد السندات الحكومية. ويطبق هذا الاعفاء بدون حد اقصى ومهما بلغت قيمة الفوائد واقترح حزب أعادة التكوين الشيوعي ان يطبق الاعفاء على اصحاب السندات الصغار بينما يخضع من يملكون سندات تتجاوز حدا معينا لضريبة تصاعدية. وكان هذا الاقتراح مثارا لاعتراض الاحزاب الاخرى المشاركة في تحالف اليسار ، بل ان اوكيتو سافر الى لندن **ليطمئن الاوساط المالية الدولية الى انه في حالة انتصار تحالف اليسار لا خوف على مصالحها.**

- على حين كان الشعب الايطالي يطالب بالتغيير الحاسم ، اعلن **اوكيتو** انه يرشح لرياسة الوزارة الجديدة **شامبي** رئيس الوزراء الحالي (والذي كان محافظا للبنك المركزي) والذي اتخذ عدة اجراءات ضد مصالح العمال. واعترض على ذلك حزب اعادة التكوين باعتبار انه دعوة لاستمرار الاوضاع القديمة.

ويقال ان هناك اتجاها في داخل الحزب الديمقراطي لليسار لتنحية اوكيتو عن سكرتارية الحزب.

والان بينما يحاول الحزب الديمقراطي لليسار واحزاب اخرى في تحالف اليسار ان تهون من نتيجة الانتخابات وتحرص على ابراز التناقضات داخل تحالف اليمين ، فان **حزب اعادة تكوين الشيوعية يدعو الى تعبئة الطبقات الكادحة للدفاع عن الحرية والديمقراطية والمكاسب الاجتماعية.** وقد قال سكرتير الحزب **برتينوتي** : اننا سنقاوم اليمين ليس فقط في داخل البرلمان بل ايضا في خارجه بتحرك جماهيري وفسر برتينوتي فشل اليسار في الانتخابات بانه راجع الى سببين. الاول هو قوة اليمين الموضوعية ، والثاني عدم قدرة قطب اليسار على تقديم نفسه كبديل مقنع اذ انه اعتبر القطب التقدمي تحالفا انتخابيا اكثر منه حركة جماهيرية ، وقال : لكي نتجنب تحول فشل اليسار في الانتخابات الى هزيمة يجب ان نظل متحدين ، وعلينا ان نصحح كل الاخطاء التي ارتكبناها ، وان نقوم بالتعديلات اللازمة اثناء كفاح مشترك بين كل احزاب اليسار . وليس معنى هذا تكوين هيئة برلمانية واحدة لاحزاب اليسار ،وانما اتفاق لتشاور بين الجميع من اجل المواقف السياسية والمبادرات الجماهيرية ، ولكن مع محافظة كل حزب على استقلاله

وفي الختام ، فانى اتوقع موجة من التحركات الجماهيرية واسعة النطاق لمعارضة الخطر الفاشي وكافة مشروعات الفاشية



مظاهرة نسائية انتخابية في إيطاليا

٣ اليمين يقوم على أنقاض النظام القديم

مجدى نصيف

إيطاليا مابعد الحداثة والرأسمالية والشيوعية

انتصر اليمين في الانتخابات العامة الايطالية التي جرت يومي ٢٧و٢٨ مارس. ومع هذا الانتصار صعد المليادرير **سيلفيو بير لو سكوني** الذي لم يعمل بالسياسة من قبل ، الى السلطة، على قمة تحالف يضم ثلاثة أحزاب يمينية ، لأول مرة.

كان مجازا مدهشا أن يحصل التحالف اليميني على غالبية مقاعد البرلمان. ففي أقل من ثلاثة أشهر. **شكل بيرلوسكوني**- حزبه **«فورزا ايطاليا»** وحصل على المقاعد الأولى على انقاض أحزاب التآلف الحاكم السابقة التي حكمت ايطاليا منذ الحرب العالمية الثانية.

وهذه النتيجة الحاسمة هي شئ جديد على السياسة الايطالية. خاصة بعد تطبيق النظام الانتخابي الجديد. لكن هذه النتيجة تعكس ايضا بعودة الرأى العام الايطالي. بعد فضائح «الفساد - المافيا» التي انغمست فيها أحزاب التآلف الحاكم السابقة. احزاب الوسط. التي شكلت البقايا «لطيفة» **«والتحالف من أجل ايطاليا»** لكنها لم تحصل على الكثير

أما **«التحالف التقدمي»** بقيادة **«الحزب الديمقراطي لليسار»**- الشيوعي السابق، فلم يتمكن من تحقيق الفوز المتوقع ، بعد ان استبعد عن السلطة قرابة نصف القرن. إن استبعاده يستمر على يد اليمين هذه المرة وليس الوسط. هذا رغم أنه قام بتشكيل تحالف عريض لأحزاب ومنظمات اليسار على كافة أشكالها. تحالف ضم أيضا حزب «أعادة بناء الشيوعية» و«الخضر» و«الشبكة» المعادية للمافيا وقد تشكلت هذه التحالفات العريضة بعد فشل التحالف مع الوسط أو بالاحرى ماتبقى من الوسط

لقد شهدت الانتخابات مفاجآت عديدة. لكنها على أية حال انعكاس لما يحدث في مجتمع لايعاني بتخلفه وفنائه . وهذه الدراسة محاولة لفهم مايحدث من تغييرات على نطاق القارة الاوروبية، وعلى نطاق العالم. فبالنسبة لايطاليا انتهت حقبة مابعد الحرب العالمية الثانية. وبدأت حقبة جديدة. مازال القديم يختلط فيها بالجديد ما قبل الحداثة

اليمين يقوم على أنقاض النظام القديم

ايطاليا بلد الألغاز والتناقضات . فمن الناحية الثقافية والاقتصادية، هى جزء من اوربا الشمالية.فمن حق الشمال الغنى فى لومباردیا وبيدمونت تنافس بفاريا فى المانيا وجنوب شرق بريطانيا من ناحية الثراء والتقدم. فشركات فيات، وأوليفيتى، وأريستون، وبينتون تقف على قمة الشركات الأوربية. أما مكانة ايطاليا الثقافية فهى مرموقة وفى القمة ايضا وعلينا أن نذكر فسط، لاسكالا، والفاتيكان، وأرمانى، وليوناردو، وفيرارى. ومع ذلك يقترن اسم ايطاليا بالمافيا والميزوجيورنو ويمنع ايطاليا جزء من أوربا الشمالية فهى تنتمى الى أوربا الجنوبية مثلها مثل تركيا واليونان وايطاليا تضم بذلك الشمال والجنوب كما لاتفعل أية دولة أخرى فى أوربا الغربية. فسيلانو لاتبعد عن سويسرا بأكثر من ٣٧ ميلا، أما صقلية فلا تبعد عن شمال افريقيا بأكثر من مائة ميل.

ولقد صوت هذا البلد غير العادى يومى الأحد والاثنين ٢٧ و٢٨ مارس فى أهم انتخابات عامة خاضتها منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. وجميع الأحزاب السياسية التى خاضت المعركة الانتخابية، لم تكن موجودة منذ عشر سنوات. فبعضها تغير اسمه وبرنامجه تغييرا كبيرا وربما كاملا. والاخرى أحزاب جديدة تماما بكل ماتى هذه الكلمة من معنى. وهى بهذا المعنى انتخابات جديدة تماما، كان من الصعب التنبؤ بنتائجها، وليست مثل الانتخابات التقليدية التى كانت تعرف نتيجتها مسبقا، فى عصر ظل فيه الحزب المسيحى الديمقراطى يتربع على قمة السلطة على مدى مايقرب من خمسة عقود

خاضت المعركة الانتخابية ثلاث جبهات

*تحالف الحرية، وهو تحالف اليمين واليمين المتطرف. وتتكون من: حزب بارون وسائل الاعلام سيلفيو بيرلوسكونى المعروف باسم «فورزا ايطاليا»، ورابطة الشمال التى تطالب بحكم إقليمى، و«التحالف الوطنى» وهو حزب الفاشيين بعد أن قام بتغيير اسمه وإن لم يغير شيئا من برنامجه و اهدافه وأساليب عمله

* التحالف التقدمى- وهو جبهة اليسار العريض، ووقف فى الانتخابات على اساس أنه المنافس الرئيسى لليمين ، ويقف الشيوعيون السابقون على رأس هذه الجبهة، بعد أن أصبح اسمهم «الحزب الديمقراطى لليسار» وقد غير برنامجه وشعاراته واهدافه ووسع من تحالفاته.

* والوسط ويضم بقايا الحزب المسيحى الديمقراطى التى استطاعت أن تلملم نفسها بعد الفضائح والمحاكمات، فى «التحالف من أجل ايطاليا»

القديم والجديد

فالى أين تتجه ايطاليا؟ وتتعلق الإجابة على اللغز الذى تمثله ايطاليا، و هى جزء متكامل فى أوربا الغربية، إذ ارتبط تاريخها لعدة قرون بذلك الجزء الغربى من القارة الاوربية فكانت عضوا مؤسسا فى السوق الأوربية المشتركة و فى حلف شمال الاطلنطى«الناتو» . ومع هذا فايطاليا على الحافة الشرقية لأوروبا الغربية ولها حدود مشتركة مع يوجوسلافيا السابقة. وواقع الأمر أن ايطاليا وقعت تحت حكم حزب واحد منذ نهاية الحرب العالمية الثانية هو الحزب المسيحى الديمقراطى. والسبب أن حزب المعارضة الرئيسى والحزب الثانى فى السياسات الايطالية كان هو الحزب الشيوعى الايطالى، ولم يكن ليسمح له بتشكيل حكومة تحت أى ظرف من الظروف ، فكان لغز ايطاليا المحير هو أن ايطاليا تنتمى الى اوربا الغربية جغرافيا واقتصاديا، أما من الناحية السياسية فقد أخذت سمات أوربا الشرقية الشمولية

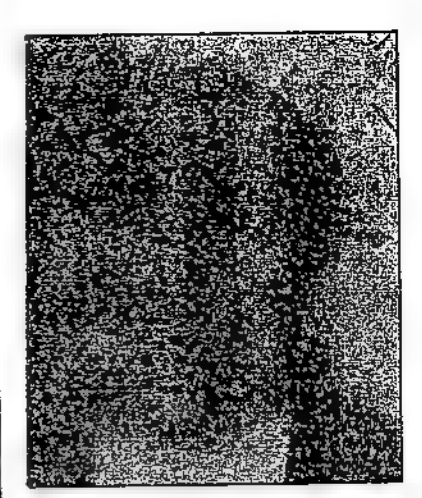
ومنذ سقطت الشيوعية، كان اللغز الاخير السياسى، هو الذى جعل ايطاليا اكثر الدول الغربية إثارة للجدل، وهو الذى مهد للانتخابات العامة غير العادية التى جرت مؤخرا. فكل دول أوربا الغربية تواجه علامات آزمة سياسية حادة وتواجه أحزابها الرئيسية المؤسسية أزمة حادة أيضا أما فى ايطاليا فقد تحلل النظام السياسى بالفعل. وهى بذلك أول نموذج فى أوربا «الديمقراطية» بعد الحرب لنظام يتحلل ويذوب. صحيح انه نموذج غير عادى، ولكنه يعطى على اية حال فكرة لمايحدث، وهو يلقى الضوء الكاشف على التغيرات التى تتم فى الدول الاوروبية وإذا كان النظام السياسى الايطالى هو نتاج الحرب الباردة وبهذا المفهوم، فإن«سور برلين» لم يقسم المانيا وحدها، بل وشمل ايطاليا أيضا.

الحزب المسيحى الديمقراطى

كان الحزب المسيحى الديمقراطى هو محرك ذلك النظام القائم على الحرب الباردة؛ كان حزبا غير عادي من الكاثوليك المؤمنين، كان من الوسط أساسا وإن كان يضم مجموعات من اليسار واليمين. ورغم أنه نادرا ما كان يحصل على الأغلبية المطلقة التى تؤهله لحكم البلاد بمفرده، إلا أن حلفاءه فى الائتلافات الحاكمة، كانت احزابا تابعة تدور فى فلكه، لم تحصل على أصوات كثيرة، فكان الحزب المسيحى الديمقراطى هو الحزب المهيمن فى كل حكومة ايطالية شكلت منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. وأدى الانفراد بالحكم الى فساد الحزب وتحلله، وهو الداء الذى يصيب دائما نظم الحزب الواحد الذى يظل فى السلطة لفترة طويلة، مثله مثل الحزب الليبرالى الديمقراطى الحاكم فى اليابان. لقد تحولت الدولة لتصبح آداة للسيطرة والكسب والحصول على الأصوات.

ونتيجة لهذا اصبحت ايطاليا تمتلك اكبر قطاع حكومى فى كل دول اوربا الغربية إذ وصل حجمه ٤٠٪ من القطاع الاقتصادى الايطالى. ويضم القطاع الحكومى صناعات متعددة المجالات الى جانب الاشغال العامة والخدمات. وأصبح لايطاليا «النمينكلاتورا» الخاصة بها، كدول أوربا الشرقية، إذ كانت الطريقة الوحيدة للحصول على وظيفة فى هذا البناء الديناصورى هى السياسيين والنواب والقيادات الحزبية المحلية واثرت الأحزاب الحاكمة وقادتها وزعماؤها، من القمة حتى قيادات الاقاليم والمدن والقرى، بالحصول على عقود من القطاع العام. أما تمويل الدولة المترهلة دوما، فكان يأتى جزئيا من الضرائب ومن السندات الحكومية. فوصل العجز فى الميزانية السنوية الى نسبة ١٠٪ من الناتج القومى الكلى اما الدين العام فوصل الى رقم خيالى ليس له مثيل، وهو ١٢٠٪ من الناتج القومى الكلى.

وكان الحزب المسيحى الديمقراطى يحصل على أصوات الناخبين بطريقة فذة شكل الحزب فى الجنوب علاقة وثيقة متشابكة مع المافيا، فصبت حكومة روما



برلسكوني.. الفارس الجديد

المركزية، كميات هائلة من الأموال في الجنوب توزعها المافيا بطريقتها، مقابل أصوات للحزب المسيحي الديمقراطي. وهكذا أصبحت الدولة الرسمية مندمجة في الدولة غير الرسمية للمافيا، وتحولت ايطاليا لتصبح دولة الفساد والعنف السياسي والجريمة المنظمة التي تدعمها الدولة.

..النهاية

وشهد عام ١٩٨٩ بداية النهاية فعندما **انهارت الشيوعية، انتهى بالتالي منطق وجود الحزب المسيحي الديمقراطي ذاته**، وبضربة واحدة. أما الحزب الشيوعي الايطالي فبدا انه الضحية الأولى لسقوط الشيوعية. فما أن سقط **«سور برلين»** حتى دعا سكرتير عام الحزب **«أو كيللو أوكيتو»** الى تغيير اسم الحزب. لكن ايطاليا لم تكن إحدى دول أوربا الشرقية، فكان الذي سقط هو الحزب المسيحي الديمقراطي وليس الحزب الشيوعي الايطالي وكان مصير المسيحيين الديمقراطيين هو الاختفاء، وليس الشيوعيين.

وعندما جرت الانتخابات العامة البرلمانية عام ١٩٩٢، عانى المسيحيون الديمقراطيون والشيوعيون خسائر فادحة، بينما تقدمت **«رابطة الشمال»** مركزها لومبارديا- الساحة السياسية وحققت تقدما ملموسا.

وفي ١٧ فبراير ١٩٩٢ ضبط النائب العام لميلانو دي بسترو مدير أحد **«بيوت الشيوخ»** وأحد زعماء الحزب الاشتراكي بالمدينة **ماريو كييسا** وهو يحصل على أموال من أحد المتعاقدين. ومثل فضيحة **«ووتر جيت»** التي أحاطت بالرئيس الامريكي السابق ريتشارد نكسون أخذت **فضيحة تانجينتوبولي»** كما اطلق عليها، تكبر وتكبر. خلال عام واحد كانت قد وصلت الى قلب المؤسسة السياسية الايطالية وجرت اقدام الشخصيات السياسية الثلاث التي سادت في الثمانينات، **بنيتو كراكسي، وجيليو أندريوتي، وأرنالدو فورلاني**، وجروا معهم عددا من مديري شركة فيات وكثيرين آخرين وقد وصل عدد الذين قبض عليهم الى ٧٥٠٠ شخص بينهم اكثر من ثلث نواب البرلمان.

وأخذ النظام السياسي الايطالي يتهاوى بسرعة غير عادية تحت وطأة **«فضيحة تانجينتوبولي»** وبزوغ **«رابطة الشمال»**. لقد كانت ثورة على الطريقة الايطالية. ثورة بلا مظاهرات وبدون إضرابات وبدون إراقة دماء. كان مسرح الثورة هو إحدى محاكم ميلانو، أما طليعتها الثورية فكان النائب العام وزملاؤه. وكانت جماهير الايطاليين تشاهد مايحدث وتتابع المحاكمات على شاشة التليفزيون وهم جالسون في غرف معيشتهم في استرخاء وراحة. وما أبعد اليوم عن البارحة، ما أبعد هذه الأحداث عن احداث **١٩٦٨ عندما اجتاحت ايطاليا (وفرنسا)** الاضرابات والمظاهرات. إن مايحدث الآن هو تغيير سياسي في مجتمع مابعد- صناعي، وهو يختلف عما كا يحدث في المجتمع الصناعي، فبداية التسعينات **«عصر جديد»** يختلف عن اواخر الستينات.

* * *

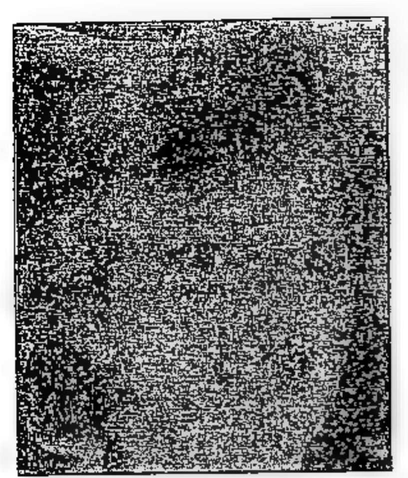
وهكذا انهارت الأحزاب الحاكمة القديمة. ولملمت بقايا المسيحيين الديمقراطيين نفسها وتسمت باسم **«الحزب الشعبي»**، أما الاشتراكيون فتقلصوا، واختفى الليبراليون والجمهوريون من على الساحة

في ظل النظام القديم، كانت ايطاليا بلدا مسيسا، وكانت الأحزاب كبيرة وغنية وقوية. كان الشعور بالانتماء السياسي، هو شيء هام بالنسبة لكل ايطالي مثلما ينتمي الى منطقة بعينها ومثل انتمائه الى نادي كرة القدم. لقد اختفى كل ذلك بين ليلة وضحاها.

وكان الحزب الوحيد الذي يمثل الاستمرارية **هو الحزب الشيوعي الايطالي** تحت اسم الحزب الديمقراطي لليسار، لكنه كان يعاني ضعفا

حدثت تغيرات سياسية في معظم بلدان أوربا الغربية لكن ايطاليا كانت البلد الوحيد الذي حدث فيه هذا الانهيار الدرامي.

وعندما تساقطت الهيئات القديمة، أصبحت السياسة الايطالية ملتهبة بشكل غير



بنيتو موسوليني.. الفاشية

معقول: ففي أقل من سنتين سقطت الأحزاب الحاكمة، وبزغت **«رابطة الشمال»**، وانفجرت **«فضيحة تانجينتي»**، وفاز اليسار في عديد من المدن في انتخابات العمودية التي جرت في ديسمبر ١٩٩٣، وصعد نجم **«فورزا ايطاليا»** الذي شكله بارون وسائل الاعلام **سيلفيو بيرلوسكوني** الذي شكل جبهة لليمين وخاض المعركة الانتخابية وفاز فيها فوزا ساحقا.

لكن الأمر لم ينته بعد، فالانتخابات الأخيرة لم تحدد إلا القليل. إن مايبدو الآن على السطح ليس أكثر من قمة جبل الثلج. فكما نعلم الآن من خبرتنا بما حدث في أوربا الشرقية عام ١٩٨٩، فإن اسهل شيء هو هدم النظام القديم، أما تأسيس نظام سياسي جديد، فيستغرق وقتا طويلا. أن ماهو جديد ومثير في التجربة الايطالية، هو اختفاء الأحزاب القديمة في غمضة عين وقد نتج عن ذلك ظواهر غير عادية.

ثلاث محاور

ويمكننا أن نتعرف على ثلاثة محاور على الأقل يعاد تنظيم السياسة الايطالية بناء عليها:

الأول: محور الشمال- الجنوب

الثاني: محور القديم- الجديد

الثالث: محور اليسار- اليمين

فايطاليا، بلد فريد في أوربا الغربية في جمعه بين الشمال والجنوب فالشمال هو منطقة من أكثر المناطق ازدهارا وثراء في أوربا، أما الجنوب فكأنما هو بلد آخر، فهو بلد الجريمة المنظمة، وله ثقافة مختلفة، ومستويات المعيشة فيه أقل، واقتصاده تابع. صحيح أن

هناك شمالا وجنوبا في بريطانيا وفرنسا واسبانيا. لكن الفارق بين الشمال والجنوب فيه ليس كبيرا مثلما هو الحال في ايطاليا.

(*) ولقد كان محور الشمال- الجنوب هو الذى قدم أول هوية سياسية جديدة: «رابطة الشمال». ويذكرنا نزوعها وازدهارها بأن دولة ايطاليا عمرها لايزيد عن مائة عام إلا قليلا، وأن الهوية الاقليمية تظل فى أهمية الهوية القومية، على الأقل، بالنسبة لمعظم الايطاليين. ان هذا ما يجعل وجودها خطرا يهدد ايطاليا، اكثر من خطر الحزب القومى الاسكتلندى فى بريطانيا مثلا. ويعتمد ازدهارها على ثلاثة عمد مركزية:

الأول : معارضتها للنظام القديم

والثانى: مشاعر العداء والغضب تجاه حكومة روما، لأنها تصرف عوائد الضرائب التى يدفعها الشمال على شراء الأصوات من الجنوب للتحالف الحاكم

والثالث: العداء للجنوب وأهله.

وتنادى «**رابطة الشمال**» أساسا بانقسام الشمال الغنى وتجزئة ايطاليا إقليميا. وموقف الرابطة قوى الآن. ففى انتخابات العمودية التى جرت فى ديسمبر ١٩٩٣، برزت «**الرابطة**» كأقوى حزب فى الشمال، وجمعت أصواتها من اليمين واليسار على السواء. ورغم انها دخلت تحالف اليمين، الا أنه لايمكن اعتبارها فى محور اليمين- اليسار.

والقوة الثانية التى جاءت نتاجا لمحور الشمال- الجنوب هى «**لاريت**» أو «**الشبكة**» بقيادة **ليولوكا أورلاندو**، العمدة المسيحى الديمقراطى لمدينة باليرمو فى السابق. لقد كانت «لاريت» رأس الرمح فى القتال السياسى ضد المافيا فى صقلية. ورغم ان «**لاريت**» هى جزء من «**تحالف اليسار**» الانتخابى، الا أن جذورها كاثوليكية أصلا.

* والمحور الثانى هو القديم- الجديد. وتتقاتل الأحزاب الحاكمة القديمة من أجل وجودها فى جو من الفضائح الأخلاقية، والمشاعر الجماهيرية شعارها «القديم سىء، **والجديد طيب**». وقد واجهت الأحزاب الشيوعية فى أوروبا الشرقية هذا الجو بعد عام ١٩٨٩. كذلك واجهته الاحزاب الفاشية فى أسبانيا والبرتغال واليونان فى السبعينيات. لكنها ظاهرة جديدة فى ديمقراطية غربية

ليس من المدهش إذن أن يتحمس «**الجديد**» على يمين محور «**اليسار- اليمين**». وقد أجبرت الازمة التى يمر بها النظام القديم، وخاصة أزمة الحزب المسيحى الديمقراطى، اجبرت كل قوى اليمين أن تجدد نفسها. وهكذا برزت «**الرابطة**» ، وولد حزب «**فورزا ايطاليا**» بزعامة بيرلوسكونى. وعلى النقيض من ذلك، فإن اليسار وخاصة «**حزب اليسار الديمقراطى**» يمثل الاستمرارية.

*ولقد كان المحور المسيطر فى الانتخابات الأخيرة، هو محور اليسار- اليمين. وفى مناطق أخرى من أوروبا الغربية، فإن هذا المحور «**تهبط**» أهميته تدريجيا. أما فى أيطاليا على وجه الخصوص، فنشاهد ظاهرة عكس تلك تماما. وأحد الأسباب، أن السياسة الايطالية اكتسبت لأول مرة منذ الحرب العالمية الثانية، يمينا. وهو لفظ ومفهوم كانا قد تلوثا فى الماضى لارتباطهما بالفاشية. وسبب ثان لهذه الظاهرة هو التركة التاريخية للحزب الشيوعى الايطالى ثانى أكبر الاحزاب فى السياسة الايطالية: فقد أحيت مسألة تشكيل حزب اليسار الديمقراطى، المخاوف والعداوات القديمة.

ويرتبط هذا بالعامل الثالث الذى ذكرناه آنفا. فبعد إجراء استفتاء للرآى العام، فى شهر ابريل ١٩٩٣، لرفض النظام الانتخابى القديم، تبنت ايطاليا نظاما مختلطا يجمع بين انتخاب نواب بشكل مباشر (٧٥٪ من المقاعد) ونظام التمثيل النسبى (٢٥٪) وحتى تفرز الاحزاب الايطالية، كان عليها أن تبتلع خلافاتها قبل الانتخابات لتشكل تحالفات تدخل بها المعركة.

شكل اليمين تحالفه من ثلاثة أحزاب. ولملمت بقايا **الحزب المسيحى الديمقراطى** نفسها فى «**تحالف الوسط**» وضم اليمين واليسار المتطرفين الى تحالفهما فانضم «**أحزب إعادة بناء الشيوعية**»- **ريفوندا زيونى**- الى جبهة اليسار رغم انه انقسام الجناح «المتشدد» عن الحزب الشيوعى الايطالى وانضم الفاشيون الذين اطلقوا على أنفسهم اسم «**التحالف الوطنى**» الى جبهة اليمين.

وهذه التحالفات الثلاث، انتخابية غير ثابته ولا دائمة لأنها ليست تحالفات سياسية وكانت الخلافات واضحة خلال المعركة الانتخابية. فقد اتهم قائد «**رابطة الشمال**» (**إمبيرتو بوس**، سيلفيو بيرلوسكونى كواحد من «**النظام القديم**» (محور القديم- الجديد) وفى نفس الوقت الذى كان يبعد نفسه خطوات عن «**التحالف الوطنى**» الفاشى (محور اليسار- اليمين)

اليسار يملأ الفراغ؟

وفى نهاية عام ١٩٩٣، بدا وكأن اليسار سيفوز فى الانتخابات. ذلك أن انهيار الحزب **المسيحى الديمقراطى** خلق فراغا كبيرا فى قلب السياسة الايطالية. وكان من الممكن أن تملأ «**رابطة الشمال**» هذا الفراغ. لكنها فشلت فى أن تبعد نفسها عن السياسات الفيدرالية الانقسامية، لتتحول الى حزب كبير على النطاق القومى. لكن بارون الاعلام **بيرلوسكونى** هو الذى تحرك بسرعة ليؤسس حزبه الذى ملأ الفراغ السياسى. أما **الحزب الديمقراطى لليسار** فكان قد تحرك بدوره لتأسيس تحالف وسط- يسار- مع **ماريو سيجنى**، عضو بالحزب المسيحى الديمقراطى، لم يجرفه تيار الفساد. لكن فشلت المفاوضات بين الجانبين، فتحرك الحزب الديمقراطى لليسار بسرعة لتشكيل تحالف يسارى عريض وأفسح فشل المفاوضات بين اليسار والوسط، المجال ليتحرك **بيرلوسكونى فى هامش** واسع. وأعلن فى ١١ يناير عام ١٩٩٤، أى قبل المعركة الانتخابية بإحدى عشر اسبوعا، عن تشكيل حزب «فورزا ايطاليا»

لم يعمل **بيرلوسكونى** بالسياسة على الإطلاق، وهو يسيطر على ثالث اكبر امبراطورية شركات- اعمال فى ايطاليا ام شركته القابضة «**فينينفيت**» فلها فروع ذات استثمارات كثيفة فى البناء والتأمين ، وتدير اكبر سلسلة محلات فى ايطاليا كلها، وتملك واحدة من اكبر وكالات الاعلان. ويسيطر **بيرلوسكونى** على دار موندادورى وهى أكبر شركة نشر ايطالية، وصحيفة جيورنال إحدى صحف ايطاليا الكبرى، الى جانب ثلاث قنوات تليفزيون تجارية يشاهدها ٤/ من الايطاليين. وتضم امبراطوريته أكبر مكتبة أفلام خارج هوليود، ونادى لكرة القدم هو «ايه . سى. ميلان» انجح فرق أوربا لكرة القدم. ورغم هذه الامبراطورية المترامية الأطراف. ورغم أن بيرلوسكونى غنى وقوى، الا انه ايضا فى مصاعب خطيرة ، ذلك أن «**بنك ميديوبانك**» الايطالى، يقدر أن «**فينينفيت**» كانت مديونه حتى نهاية عام ١٩٩٢ بحوالى ٥ر٤ تريليون ليرة، بينما يبلغ مقدار اسهمها ٣٥ر١ تريليون ليرة فقط.

وظاهرة زيادة عدد رجال الأعمال المشاركين فى العمل السياسى هى أحد عوارض أزمة السياسات التقليدية. ومثل البليونير الامريكى من تكساس روس

بيرو، هو المثال التقليدي. وكان صاحب نادي مارسيليا لكرة القدم وشركة «أديداس» للأدوات والملابس الرياضية، برنارد تابي، وزيرا في الحكومة الاشتراكية الفرنسية وبالمثل كان لرئيس مجلس إدارة بيجو- ستروين، **جاك كالفيت**، طموحات مماثلة وايطاليا ليست شاذة في هذا المجال، فقد كان كل من رئيس شركة للملابس تمتلك سلسلة محلات **لوسيانو بينيتون**، ورئيس مجلس إدارة شركة **فيات أمبركو أجنيللي**، عضوا بالبرلمان الايطالي.

لكن **بيرلوسكوني** قضية أخرى

فاستثماراته في البناء والتليفزيون هائلة، وهي تعتمد على الوضع السياسي والعلاقات. فالصناعات والشركات الكبرى في كل بلد أوربي، تقوم على عدة عائلات تسيطر على احتكارات وفروعها. اكبرها في ايطاليا شركة فيات، ثم تأتي «**فينينفيست**» في المرتبة الثالثة. فالسياسة والأعمال والثقافة الايطالية متداخلة متشابكة بشكل ليس له مثيل في الغرب. ولاشك أن مصالح **سيلفيوبيرلوسكوني** ومسئولياته العامة تتعارض مع مسئولياته والمصلحة العامة، كرئيس وزراء ورجل أعمال. وهناك شك في ايطاليا حول أهداف ترشيح نفسه ودخوله المعترك السياسي بكل هذا الثقل وإلى أي مدى تعبر عن رغبته في حماية امبراطوريته.

هناك مثلان يعبران عن هذه المشكلة أصدق تعبير.. فبيرلوسكوني أحد المتقدمين لعطاء إنشاء الشبكة الثانية «للتليفزيون الخلوي» (**التقنية الجديدة**) في ايطاليا وبين الآخرين **أجنيللي ودي بينديتي**. والحكومة الايطالية هي التي ستقرر على من يرسى العطاء. ويتلخص المثال الثاني في أن الحكومة تبحث تحسين مستوى التليفزيون وقد شاع اثناء المعركة الانتخابية، ان الحكومة الايطاليةتفكر في ألا تحتكر شركة واحدة اكثر من قناة تجارية واحدة. ويمتلك **بيرلو سكوني** المحطات التجارية الثلاث غير الحكومية

وظاهرة **بيرلوسكوني** هي تعبير «متطرف» عن اتجاهات واضحة في السياسة الآن في عديد من البلدان، وهي بالمثل نتاج التاريخ الايطالي. وقد تحدث الكاتب الايطالي الكبير عن هذه الظاهرة، في حديث طويل له بصحيفة «**لاريبابليكا**» فقال أن في الولايات المتحدة الامريكية هناك اعتراف رسمي بأي «**لوبي**» يشكل مصالح معينة. أما **بيرلوسكوني**، فيأخذ المصالح بتوليه رئاسة الوزارة، لتحكم بنفسها. وفي رأي الكاتب أن هذا له مثيل في التاريخ الايطالي، إذا عدنا الى عصر النهضة، ودور العائلات الكبرى مثل عائلة **ميديتش**، وايطاليا إذن هي بلد حكومة المدن والتجار. وعائلات مثل **بيرلوسكوني وأجنيللي** هي النماذج المعاصرة، وهي لاتريد «**الدولة**» في الحقيقة حتى يومنا هذا يحمل الايطاليون عداء كبيرا للدولة «**وهناك حائط صيني**» بين الدولة والمجتمع. ويساعد على هذا ان الايطاليين لديهم حس ضعيف بالدولة. إن حسهم بالاقليم الايطالي اكبر. ومازال انتماؤهم «للأمة- الدولة» إنتماء ضعيف ومن هنا نجاح «**رابطة الشمال**» هذا النجاح الملفت للنظر.

هكذا فإن نجاح **بيرلوسكوني** يعني ذوبان للفواصل بين السياسة وبين الأعمال والمصالح، إنه في نفس الوقت «المنيور» في **الثقافة الشعبية**» الايطالية. فحزبه الجديد «**فورزا ايطاليا**» الذي يمثل طموحاته السياسية، ليس حزبا سياسيا تقليديا بالشكل المعروف في أوربا. فهو يعتمد على سلسلة من النوادي قدمها له نادي «ايه سي ميلان» لكرة القدم وصاحبه **بيرلوسكوني** نفسه الذي استخدم ايضا موظفي شركته القابضة لبث الروح في ذلك الحزب الجديد الوليد. كذلك انغمست شركته وفروعها العديدة في العمل السياسي، من وكالته الاعلانية «**بابليتاليا**» الى شركة لتسويق «**دياكرون**». وليس لـ «**فورزا ايطاليا**» أي بنية حزبية- ديمقراطية. وانما يعمل كأحد فروع شركاته في امبراطوريته المترامية الأطراف، معتمدا على «**أعضاء**» نادي، ومساندتهم. ومنذ علن عن تأسيس الحزب الجديد، وقنوات التليفزيون الثلاث التي يمتلكها **بيرلوسكوني** «تدق» على أدمغة المشاهدين ولم يكن التليفزيون الايطالي يشارك في الحملات الانتخابية من قبل، مثل بقية الدول الأوربية، ويكتفي بلعب دور هامشي لا أهمية كبيرة له. لكن في الحملة الانتخابية الايطالية الأخيرة أصبح للتليفزيون أهمية بالغة أكثر من أي حملة انتخابية أخرى في كل دول أوربا الغربية.

ويمثل «**فورزا ايطاليا**» الحداثة انه قمة التغيرات الثقافية للثمانينات، خلاصة الثورة التليفزيونية والاتصالاتية. تعمل في شكلها السياسي المركز. كان السياسيون الايطاليون يعملون بعيدين عن الاضواء، ثم جاء بيرلوسكوني الى الساحة السياسية بكل رموز الثقافة المعاصرة «فورزا ايطاليا» إذن ليس حزبا تقليديا مثله مثل الأحزاب السياسية الأخرى أنه **آلة إعلانية- تسويقية خلقت لاشباع الطموحات السياسية لرجل واحد**.

ورغم علاقات **بيرلوسكوني** القوية برئيس الوزراء الاشتراكي السابق **بنيتركراكسي** أحد قمم الفساد في النظام السابق الذي تهاوى، ورغم أن التحقيقات الأخيرة في ملف الفساد قد أدت الى القبض على عدد من مديري شركته القابضة «فينينفيست»، الا انه استطاع ان يقدم نفسه للايطاليين على اساس أنه بين الجانب «**الجديد**» على محور «الجديد- القديم» وعندما قدم وعوده الانتخابية بتخفيف الضرائب والتقليل من قبضة الدولة اصبح صغار ومتوسطي رجال الأعمال في الشمال هم أول أنصاره، وهؤلاء هم أعمدة الاقتصاد الايطالي. لقد أصبحت جاذبيته، أنه «**اليمين الجديد**» الذي لم تعرفه ايطاليا من قبل، وانه يمثل العداء التقليدي للطبقات الايطالية المنتجة تجاه الدولة.

وهناك مخاوف في ايطاليا تجاه بيرلوسكوني، وخاصة بين دائرة واسعة من المثقفين والسياسيين الايطاليين، لأنه يستجيب لنداء ترمي بضرورة تواجد «رجل قوي». ذلك ان ايطاليا بعد يتأرجح بين الكراهية العميقة للمركزية، والرغبة في حكم «**رجل قوي**» ينتشلها من الفوضى ففي استفتاء للرأى العام أجرى قبيل الانتخابات بثلاثة أيام، قال ٥٠٪ **من الذين سئلوا انهم يفضلون ان يتسلم الحكم رجل قوى توضع بين يديه كل السلطات ليستطيع استعادة النظام والنجاح الاقتصادي**. وشخصية بيرلوسكوني خليط من جوان بيرون في الأرجنتين، ومرشح الرئاسة الامريكية روس بيرو، **ودونشي** بطابع «**بنيتوموسوليني**» لكنه بعضا اكثر من ذلك ان **بيرلوسكوني هو بيرلوسكوني**. رجل لم يعمل بالسياسة على الأطلاق من قبل- أو على الأقل ليس معروفا أنه له ماض سياسي، يمتلك امبراطورية أعمال مترامية الأطراف، وحزبه لاينتمي الى الديمقراطية أوالممارسة الديمقراطية بأي شكل، وهو ايضا الرجل الذي أخرج الفاشيين الجدد من عزلتهم. كل هذا في وقت تعاني فيه ايطاليا من أزمة سياسية طاحنة ليس لها مثيل في تاريخها المعاصر، ومازال التحقيق في الفساد- لذلك- يجر الى المحكمة شخصيات سياسية واقتصادية كل يوم

حكومة واحدة تحكم العالم

الناتو وبناء التحالف الدولي

الأمريكي/ الأوروبي/ الروسي

أحمد الخميسي

رسالة موسكو

صرح وزير الدفاع الروسي في منتصف مارس، خلال زيارة نظيره الامريكي لروسيا، بأن روسيا ستنضم الى البرنامج الذي اعلنه **كلينتون** في بروكسل في يناير ١٩٩٤ التابع لحلف الناتو والمسمى «الشراكة **لأجل السلام**» . ثم اعلنت موسكو مؤخرا ان وزير الخارجية الروسية اندريه **كوزيريف** سيتجه الى بروكسل اواخر ابريل القادم للتوقيع رسميا على ذلك البرنامج ، بينما يتم الاستعداد لتنفيذ بعض نقاط البرنامج بالاعلان عن مناورات مشتركة ستجرى يوم السبت ٢ ابريل للسفن البحرية **لروسيا وامريكا وبريطانيا والمانيا وهولندا والنرويج**.

وتثير الموافقة الروسية على الانضمام لبرنامج الناتو والشروع في المناورات المشتركة اسئلة كثيرة تتعلق بماهية ذلك البرنامج والأمن الدولي القادم ومؤسساته الأوروبية ، والعدو المحتمل لنظام الأمني المقترح بضافة وزن روسيا لذلك النظام وللناتو وخاصة ان الانضمام الروسي هذه المرة جاء خلاف لما حدث منذ اربعين عاما ، حين تقدم الاتحاد السوفيتي بطلب للانضمام للناتو في ٣١ مارس ١٩٥٤ ، حينذاك كان طلب الانضمام السوفيتي يستهدف احراج الناتو- بغرض تفكيك نفسه ، لكن رفض الدول الغربية لذلك الطلب في ٨ مايو ١٩٥٤ دفع السوفيت لانشاء حلف وارسو بعد حوالي العام ونيف لتستقر صورة العالم بقطبيه ، والأمن الذي استمر بالتوازن على قدمين اثنين لمدة أربعين عاما

المشكلة أن الانضمام الروسي لبرنامج الناتو هو عنوان واسع لانضمام دول شرق أوروبا ، ودول الاتحاد السوفيتي السابق كدول البلطيق ، ثم دول الرابطة. وكانت **بولندا** أولى دول شرق أوروبا التي فتحت الباب نحو الناتو قبل الاعلان عن برنامج «الشراكة» ،وكانت **ليتوانيا** أولى الدول السوفيتية السابقة بعد الاعلان عن البرنامج ،وكانت **أوكرانيا** أولى دول الرابطة التي تقدمت بطلب للانضمام للحلف.. لكن الإعلان الروسي الأخير فتح الباب على مصراعيه لدول الرابطة ،فصرح **شيخ مرادوف** رئيس الوزراء التركماني بأن بلاده اتخذت قرارها بالانضمام الى برنامج الشراكة، وأن تلك القضية هي التي تصدرت الحديث مع وفد الناتو في عشق آباد عاصمة تركمانستان اثناء اللقاء بالوفد في ٢٢ مارس الحالي، وجرى اثناء المباحثات مناقشة قضية تقديم الناتو المساعدات لتركمانيا في مجال تدريب واعداد الكوادر العسكرية . كما سارع **الكسندر تشيكفايدزة** وزير خارجية جيورجيا في٢٤ مارس للتوقيع في بروكسل على انضمام جيورجيا للبرنامج بينما تتردد الانباء عن ان **قرغيزيا** ستعلن هي الاخرى عن انضمامها ،وهو ما اعرب عنه الرئيس **الكازاخستاني نازاربايف** ، بينما استقبل **ليباريتيان** نائب وزير خارجية أرمينيا عددا من كبار المسئولين في الناتو في ٢٥ مارس الجاري ودار النقاش حول انضمام أرمينيا للبرنامج . ومن غير المتوقع ان دولة من دول الرابطة ستمضي عكس ذلك الاتجاه .

ولذلك فإن الحديث لا يدور عن «انضمام روسيا» بل عن انضمام الدول السوفيتية السابقة بأكملها أما الانضمام الروسي فكان الاشارة الصوتية التي اعلنت بدء الدخول في الحلف لدول الرابطة . وعلى حد ما كتبت صحيفة **سيغودنيا** فإن روسيا نفسها :«هي التي تدفع الجمهوريات السوفيتية السابقة للتعاون مع الناتو في واقع الامر بعد اعلان **جراتشوف** عن الانضمام .. وفي مثل هذا الوضع لا يتبقى لدول الرابطة إلا أن تحذو حذو روسيا»

وأول ما يمكن ملاحظته هنا والتوقف عنده - الفارق بين الانضمام المباشر لحلف الناتو وبين برنامج الشراكة نفسه. فقد طلبت بولندا ودول أوروبا الشرقية دخول الناتو قبل ظهور برنامج الشراكة- بل وهددت بولندا بأنها اذا رفض الناتو دخولها فإنها بدورها سترفض برنامج الشراكة. فإذا كانت دول الرابطة لا تملك إلا أن تحذو حذو روسيا قدما بقدم ، فإن قدرا أكبر من الحرية كان متوفرا لدول شرق أوروبا التي تمسكت بالدخول المباشر وليس ببرنامج للشراكة ، مما يثير التساؤل عما ان كانت دول اوروبا الشرقية تخشى روسيا وتريد حماية من الناتو ، أم أنها في واقع الامر تخشى الناتو نفسه فتسارع بالاحتماء منه بالارتماء في احضانه. وهناك شواهد تؤكد ذلك مثل قول **فاكلاف هافيل** رئيس تشيكيا في صحيفة **نيويورك تايمز** مبررا طلب انضمام بلاده للناتو : «إن لدينا ذكريات واضحة عن أزمة ميونيخ عام ١٩٣٨ حينما تم اقتطاع جزء من بلادنا وتسليمه إلى الألمان من دون أن يأخذ أحد رأينا في ذلك» - لقد زال الاتحاد السوفيتي ، وزالت معاهدة **حلف وارسو** ،ولم يبق لبولندا ودول أوروبا الشرقية شيئ تخافه إلا القوة الفعلية الحقيقية الوحيدة القائمة الآن. حلف الناتو.

إن انضمام روسيا لبرنامج الشراكة أوسع جغرافيا من الانضمام الروسي بمفرده كما ان انضمام دول شرق أوروبا اعمق معنى من مجرد ما يقال عن خوف تلك الدول من احتمالات

انبعاث العدوان الروسي عليها. إذ يمثل ذلك الانضمام تعبيرا عن شعور دول اوروبا الشرقية بتحسرات حادة لترتيبات السلام والحدود التي وردت من قبل في يالطا وفرساي ، وهي التغييرات التي انعكست بالفعل في التمزق اليوغسلافي ، ثم تفتت دولة تشيكوسلوفاكيا، واحتمالات امتداد النزاع البلقاني إلى بلغاريا، وتوحيد ألمانيا ، وامكانات التمزق المجرى على الاسس العرقية والقومية . وليس كل ذلك بقليل على أوروبا خلال أعوام ثلاثة فقط.

من هذه الزاوية فإن الناتو عامة- وبرنامج الشراكة لدخول التدريجي للحلف - **يمثل اعادة صياغة للعلاقات الدولية-** ليست الامريكية الروسية فحسب بل والامريكية الاوروبية ايضا بعد ان زال خطر الشيوعية الذي انشئ الناتو لمواجهته عام ١٩٤٩

«والخوف وليس التعاطف هو الذي يجعل الاحلاف تتماسك» على حد قول **هارولد ماكميلان** ، وقد وحد العدو السوفيتي أوروبا وامريكا داخل الناتو ، وأمسى على زملاء الحلف الواحد ان يعيدوا ترتيب علاقاتهم بشكل جديد : العلاقة بين المثلث الامريكي/ الروسي / وأوروبا. ويتوقع البعض ان يؤدي زوال العدو المشترك لظهور المشكلات الاوروبية الامريكية إلى السطح ، في الوقت الذي ما زالت فيه أوروبا أهم رقعة ستراتيجية بالنسبة لامريكا على الاقل لأنها- أي أوروبا- تضم ما يزيد عن ربع القوة الاقتصادية في العالم. **بينما تعبر بعض الدول الأوروبية من حين لآخر عن عدم رضاها عن الزعامة الامريكية المطلقة لحلف الناتو** خاصة فرنسا التي رفضت المشاركة في التكامل العسكري مع الناتو منذ عام ١٩٦٦ مكتفية بالتنسيق . وفي نفس الوقت فإن أوروبا بالقدرة العسكرية المحدودة لكل دولة منها على حدة، تفتقد لأية منظمة عسكرية ذات دور تنسيقي باستثناء **اتحاد غرب اوروبا** وهو اطار عسكري للتعاون ظل مركونا على الرف في ظل فعالية حلف الناتو. وهناك غير ذلك التنظيمات الاوروبية الاخرى مثل **المجلس الاوروبي** الذي تأسس عام ١٩٤٩ ، **والسوق الاوروبية** التي اتفق على انشائها في سياق **معاهدة روما** عام ١٩٥٨ بست دول ثم وسعت عضويتها ، والمجموعة الاوروبية التي تأسست عام ١٩٦٧ . وأخيرا هناك الاتحاد الأوروبي الذي يضم ١٢ دولة على اساس اتفاقية **ما ستريخت** والتي يبدأ سريان مفعولها في الأول من يناير هذا العام.

لكن تلك المنظمات كلها كانت ذات دور سياسي واقتصادي محدود قياسا بدور حلف الناتو الذي تولى مهمة الدفاع عن الأمن الأوروبي ، وطور بعد ذلك نفسه حين أسس عام ١٩٩١ **مجلس التعاون لأمريكا الشمالية** كمنتدى يدعو اليه الدول الشيوعية السابقة لإدارة الحوار معها ، وأنشأ **مجلس تعاون حلف الناتو** وهو اقرب للمنظمة السياسية . وبذلك لم يكن لأوروبا عمليا من أدوات ومؤسسات سوى «**اتحاد غرب أوروبا**» المركون على الرف، مع تجربة مؤتمر الأمن والتعاون الاوروبي الذي يضم ٥٣ دولة وأنشئ في فنلندا عام ٧٥ وضم دول أوروبا وأمريكا والاتحاد السوفيتي وكندا ، وكان يمثل صيغة للتعاون خارج حلفي الناتو ووارسو وصيغة للحوار بين الشرق والغرب

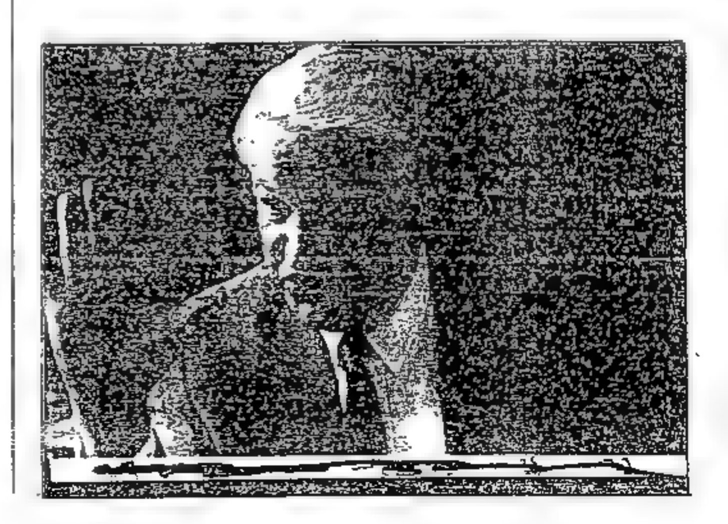
ولكن القوة الاقتصادية الامريكية احالت عمليا كل صيغ الامن الاوروبي الى الظل وعندما انشئ حلف الناتو كانت القوة الاقتصادية الامريكية تسمح لامريكا بتحمل القسم الرئيسي من عبء نفقات الدفاع في أوروبا ، ومن ثم تفرد لها مساحات السيادة داخل الحلف . فقد كان الاقتصاد الامريكي عام ١٩٥٠ يشكل ما يزيد على نصف الاقتصاد العالمي، وما زال الى يومنا هذا الناتج القومي الاجمالي لامريكا الذي يبلغ ٤ تريليون دولار يشكل ما يزيد قليلا على الناتج القومي الاجمالي لدول اوروبا الغربية وهو ٣٫٥ تريليون دولار.

وعندما اجتمعت الدول الأوروبية مع امريكا في واشنطون عام ٥٩ للتوقيع على ميثاق الناتو فإن تلك الدول اشتركت جميعها في فرضيات معينة، منها ان موسكو تمثل التهديد العسكري المباشر لأوروبا الغربية ، وأن التفوق الروسي في القوات التقليدية يمكن مقابلته فقط بالتفوق النووي الامريكي، وكانت احدى الفرضيات ايضا ان قوة الاقتصاد الامريكي ستسمح بتغطية نفقات الحلف العسكرية. وترافق الطابع الهامشي لمنظمات الامن الأوروبي بزوال منظمات الامن السوفيتي مثل حلف وارسو الذي اختفى في٢٣ ديسمبر ١٩٩٢ بعد زوال الاتحاد السوفيتي مع ان وثيقة تمديد مفعول حلف وارسو كانت موقعة في ٢٦ ابريل ١٩٨٥ .

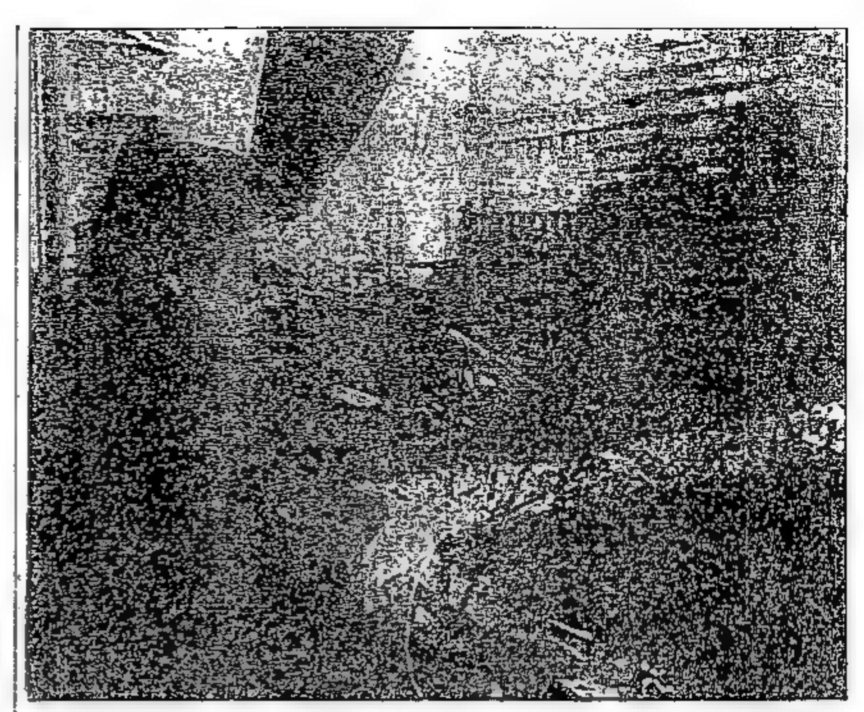
وأدى غياب العدو السوفيتي وتقليم ظفر روسيا عسكريا الى تنحية «الخطر» الذي قام من اجله الناتو ، وطرح ذلك على الناتو السؤال حول «العدو المفترض» الذي قد يوحد بالخوف امريكا وأوروبا . وحينذاك حاول الجميع الحديث عن **الإرهاب الدولي ، ومكافحة المخدرات ، والهجرة غير المشروعة** . لكن تلك الاهداف لم تصمد طويلا ولم تنجح في ان تصبح اهدافا كبرى للناتو.. الذي تتضح أهداف وجوده شيئا فشيئا ليس في مواجهة خطر عسكري محدد، بل في التحول **لهيئة عسكرية سياسية اقتصادية على المدى البعيد لتنظيم العلاقة بين امريكا وأوروبا ،روسيا.**

وعندما يدور الحديث عن تنظيم العلاقة بين اطراف ذلك المثلث- فإن الحديث يدور عن ترتيب لعدم تفجر المشكلات بين ذلك الثالوث وتوحيد حركة اطراف المثلث الدولي عبر هيئة عسكرية سياسية هي الناتو في مواجهة أخطار اخرى يمكن تطويقها بسهولة مقارنة بالخطر السابق الناجم من الصراع السوفيتي- الامريكي الاوروبي.

واذا كانت المشكلات الامريكية- الاوروبية مطروحة على الحلف ، فإن مشكلة



بوريس يلتسين



هافيل .. رئيس تشيكوسلوفاكيا

ترتيب العلاقة مع روسيا تحتل حاليا المقام الاول من الاهتمامات المشتركة لدول الحلف.

وقد بدأت المشاورات لدخول ليس روسيا بل الاتحاد السوفيتي نفسه الى الناتو بعد انقلاب اغسطس ١٩٩١ بثلاثة شهور. ففي منتصف شهر نوفمبر من نفس العام قام رئيس اللجنة العسكرية للناتو الجنرال «فيجليلد ايدا» بزيارة لموسكو لحضور مؤتمر دولى عقد- لسبب غير معروف - في احدى ضواحي موسكو ، وفي الكلمة التي القاها الجنرال قال « إن حلف الناتو مختبر حيوى لبنا ء العلاقات الدولية » بينما ظهرت حينذاك على صفحات «نيزافيسيمايا» الدعوة مباشرة وصراحة لدخول الاتحاد السوفيتي- وكان مازال قائما- للناتو، وكتبت الصحيفة «لاشك أن اتحاد أمريكا وأوروبا والاتحاد السوفيتي واليابان في كتلة عسكرية واحدة سيخلق نظاما جبارا للأمن الجماعي بحول دون الحروب الشاملة والاقليمية »

وبعد ستة شهور فقط قام يلتسين بزيارة لأمريكا في منتصف يونيه ١٩٩٢ حيث وقع ميثاقا للشراكة والتعاون مع الرئيس بوش كان أحد أقسامه يخص «الاستقرار والأمن الدوليين». وعلقت عليه الصحف بأن الحديث لم يعد يدور عن تقليص السلاح بين موسكو وواشنطن، ولكن عن التنسيق العسكرى. وفي ٣ يناير ١٩٩٣ وقع يلتسين وبوش اتفاقية تقليص الأسلحة الاستراتيجية التي حدد كوزيريف جوهرها حينذاك بقوله «لاينبغي لروسيا أن تقلق من جراء أنها لن تصبح من الآن فصاعدا دولة عظمى، فالمهم الآن هو الوضع الاقتصادي» وقد اتسم الموقف فعليا بالتوجه نحو حلف الناتو بثبات، انطلاقا من فكرة الكتلة العسكرية الواحدة التي ستقيم نظاما جبارا للأمن الدولي.

ولكن الانضمام الروسي لم يجد الترحاب المتوقع من الحلف الذى يعلم أن دخول روسيا بكامل أو نصف قوتها العسكرية أمر سيربك موازين القوى داخل الحلف، على عكس ما لو دخلت روسيا بعشر قوتها العسكرية وهي على وشك الانهيار الاقتصادي . ولذلك ما أن طرحت مسألة قبول دول شرق أوروبا في الحلف حتى طرح يلتسين دخول روسيا، ولم يطرح رفض دخول تلك الدول وتكتب «أنباء موسكو» في سبتمبر ١٩٩٣ أنه :«يجب على روسيا لتعزيز أمنها أن تصر على قبولها لعضوية حلف الأطلسي في آن واحد مع بولندا والمجر وتشيكيا، وقد سبق للرئيس الروسي أن طرح القضية على هذا النحو.. إما قبول روسيا وإما عزلها صراحة». ولأن روسيا تعلم أن قبولها سيثير مشكلات داخل الحلف فإنها كانت تطرح من حين لآخر فكرة إنشاء شكل آخر دولى يمثل منظومة أمن جديدة قد يحل إنشاؤها مشكلة كيفية قبول روسيا التي ستضع نفسها وقواتها وخططها- إذا دخلت الناتو بالشروط التي دخلت بها استونيا مثلا- تحت القيادة العسكرية الأمريكية مباشرة، الأمر الذي سيحدد إلى درجة كبيرة حجم الوجود الروسي في العالم، ولذلك لاح طيلة الوقت ذلك التناقض بين التوجه الروسي الفعلى صوب الناتو وبين التصريحات الرسمية المختلفة. وعلى سبيل المثال فقد بدأ الحديث عن انضمام دول أوروبا الشرقية من بولندا، وقبل يوم واحد من زيارة يلتسين لها في ٦ سبتمبر ١٩٩٣ صرح كوزيريف بأن فكرة انضمام بولندا للناتو تثير الشكوك.ولكن يلتسين فاجأ العالم بعد لقائه مع الرئيس البولندى فاليسا بموافقته على دخول بولندا الحلف، ولم يكن تحفظ الحلف على دخول روسيا المباشر هو السبب الوحيد في ظهور ذلك التناقض، فقد كانت هناك عوامل داخلية حاول يلتسين أن يراعيها بإطلاقه التصريحات المتشددة من حين لآخر، وفي مقدمتها اعتراضات العسكريين على التبعية العسكرية لأمريكا، واعتراضات برلمان حسبو اللاتوف السابق السياسية، بل والرأى العام الروسي.

من هذه الزاوية يمثل برنامج الشراكة حلا وسطا للعلاقة بين روسيا وأمريكا، يرضي الترقب الأمريكي لدخول روسيا، وهي أضعف ما تكون، ويرضى التحايل الروسي على الرأى العام والمعارضة السياسية الداخلية والعسكريين المتشددين، ويصب الماء على الاعتراضات الأخرى القائلة بأن ضم دول أوروبا الشرقية، ومن باب أولي دول الرابطة. ينقل حدود الحلف مباشرة إلى الحدود الروسية. ومن غير المستبعد خلال ذلك أن موسكو كانت تسعى لتحسين وضعها وشروط دخولها للحلف بعرقلة مؤقتة لدخول دول أوروبا الشرقية، ودول الرابطة. وتدل تصريحات وزير الدفاع الأمريكي وليام بيرى على أن روسيا كانت تبذل جهدها في ذلك الاتجاه، فقد صرح بيرى خلال زيارته الأخيرة لموسكو في منتصف مارس الحالي بقوله:«إن أمريكا مستعدة لمراعاة وضع روسيا الخاص والأخذ بعين الاعتبار أن روسيا دولة ذات مقدرات ضخمة» وقد عبر فلاديمير لوكين رئيس لجنة العلاقات الدولية التابعة للبرلمان عن جوهر التناقضات الروسية- الأمريكية بهذا الصدد حين قال: «أن الوقت قد تأخر لمناقشة انضمام روسيا لبرنامج الناتو، لسبب واحد هو أن الموافقة على ذلك قد أعطيت بالفعل، كما أن الوقت مبكر أيضا لمناقشة الانضمام، لأن هناك بعض التفاصيل

الهامة التي ما زالت معلقة»، واعتبر لوكين «أن تزاحم روسيا الآن مع البلدان الأخرى على أبواب الناتو أمر مهين» والواضح من ذلك أن واشنطن قد نجحت في تخطيط الوقت اللازم لدخول روسيا بحيث تدخل مثلها مثل الآخرين دون ادعاء بأي وضع خاص أو مميز.

وقد لخص الجانب الأمريكي على لسان وزير الدفاع وليام بيري تلك التناقضات حين قال الوزير: «إن روسيا هي شريكتنا ومنافستنا في نفس الوقت، وعلينا أن نعترف بأن هذين العنصرين قائمان في علاقاتنا» وقد أوضح وليام بيري أن عناصر الوحدة والتناقض ستظل قائمة في العلاقة مع موسكو بقوله «أن روسيا ستكون منافسا لنا في حالة نجاح الإصلاحات الاقتصادية مثلما هي الحال مع اليابان وفرنسا، وستكون مصدر خطر في حالة انقلاب عسكري شمولي» ولكن فكرة الانقلاب العسكري كخطر أمر مستبعد، لأن العسكريين يعلمون أن أول المشاكل التي سيتعين عليهم حلها هي مشكلة وضع الاقتصاد الروسي، وهي مشكلة لا يمكن حلها من دون العلاقة مع دول الغرب وأمريكا. وتبقى مشكلة المنافسة في واقع الأمر، أي مشكلة ترتيب العلاقة بين أطراف المثلث الأوروبي الأمريكي الروسي. ويمثل برنامج الشراكة في ذلك الإطار مرحلة انتقالية لإعادة ترتيب الوضع الدولي بين تلك الأطراف. ولكن إعادة الترتيب تلك تطرح السؤال مجددا عن الجهة التي يعد لها الثالوث الروسي الأمريكي الأوروبي حلفه الموسع؟.

يطرح برنامج الشراكة النقاط التالية: تطوير الصلات العسكرية والتعاون مع الناتو في مجالات التخطيط العام والتدريبات العسكرية ورفع القدرات القتالية لجيوش البلدان الموقعة على البرنامج وإعادة تنظيم القوات المسلحة للبلدان لتأهيلها لخوض عمليات مشتركة مع الناتو كعمليات صنع السلام وغيرها من الأنشطة التي قد يجري تحديدها مستقبلا. ومن أهداف البرنامج كذلك توحيد أنواع العديد من الأسلحة والذخيرة بين الدول التي كانت في حلف وارسو ودول حلف الناتو- وقد بدأت عملية توحيد نمط السلاح تلك في دول البلطيق وبلغاريا ورومانيا منذ أن أعلن كلينتون عن إلغاء الحظر الذي كان مفروضا على بيع الأسلحة لتلك البلدان

وبطبيعة الحال فإن البرنامج وخاصة الجزء الأول ينص في واقع الأمر على مجموعة من الالتزامات العسكرية التحالفية، وليس مجرد التعاون من أجل السلام.

أما عن العدو المحتمل للتنسيق الأمريكي الأوروبي الروسي- في الجانب السياسي لبرنامج الشراكة فإنه يفترض على حد قول جون ميجور رئيس الوزراء البريطاني «أن مخاطر الحرب الباردة قد زالت، ولكن ذلك لا يعني الانعدام التام للخطر في العديد من أنحاء العالم».

ويعتبر الجانب الأمريكي أن تلك المخاطر التي يجب على الناتو أن يواجهها تتمثل في:

*منطقة عدم الاستقرار التي تمر بين روسيا وألمانيا أي: البلطيق، أوكرانيا، بيلاروسيا، بولندا، المجر، رومانيا، تشيكيا، سلوفاكيا، بلغاريا، القوقاز علاوة على جمهوريات آسيا الوسطى.

ويبررون ذلك بأن دول شرق أوروبا المذكورة مزروعة بألغام الانفجارات واحتمالات التمزق إلى كيانات صغيرة بسبب النزاعات العرقية والقومية والدينية، بحيث أنها قد تشهد قيام العديد من الجمهوريات الصغيرة على نمط جمهورية ڤيمار الألمانية التي قامت قبل بروز هتلر. أما آسيا الوسطى فإنهم يبررون الخطر الكامن فيها بالخوف من انتشار النزعات الأصولية الإسلامية فيها. أما القوقاز فإن بؤر الصراعات فيه كثيرة سواء في قره باخ أو جيورجيا، وغيرها.

* منطقة أفريقيا الشمالية، والشرق الأوسط، وجنوب غرب آسيا أي: مصر ليبيا الجزائر إسرائيل العراق الخليج والجزيرة العربية وإيران.

وباستثناء منطقة شرق أوروبا- فإن الناتو يستهدف في الأساس العالم الثالث- والدول السوفيتية السابقة النامية والفقيرة

. ويعتبر الكثيرون من العسكريين الروس أن البرنامج يستهدف عمليا تطويق روسيا، وضرب أية محاولة لإقامة نظام للأمن الجماعي في دول الرابطة. وتصفية نفوذ روسيا في مجالات مصالحها الحيوية القريبة فيما وراء القوقاز وفي آسيا الوسطى. كما أن الانضمام للبرنامج يناقض وينقض معاهدة الأمن الجماعي التي التزمت بها دول الرابطة في طشقند.

وما زالت أوساط سياسية تروج للفكرة الروسية المضيفة القائلة بضرورة إنشاء نظام أوروبي شامل يشارك فيه الناتو ومجلس الأمن والتعاون الأوروبي، حتى أن وزير الدفاع الروسي جراتشوف صرح في مارس الحالي بقوله: «بأن الانضمام للناتو ليس من نية روسيا أبدا. أما برنامج الشراكة فهو حل وسط في الطريق لإقامة نظام أمن شامل في أوروبا»

وإذا تركنا جانبا تلك الأمنيات الروسية التي تطلق للاستهلاك المحلي، فإن حلف الناتو سيظل في الواقع الفعلي العنصر المركزي الأول في الأمن الأوروبي والدولي، وهو عنصر لن تفجره سوى النزاعات داخل أوروبا نفسها.. النزاعات المحتملة في المنطقة الواقعة بين روسيا وألمانيا، وخلال ذلك سيواصل الحلف دوره السياسي الهام الخاص بالتوصل لصيغة توافق بين الوجود الأمريكي في أوروبا وأوروبا نفسها، ولحم أضلاع المثلث الروسي الأمريكي الأوروبي، ويبدو أن روسيا تذوب في هذا الإطار بسهولة نسبية- خاصة إذا نظرنا في جوهر حركتها الدبلوماسية الأخيرة بمبادرتها في البوسنة (التي أوجدت مخرجا للناتو) وفي الشرق الأوسط، ثم مبادرتها لحل الأزمة الكورية، وأخيرا صمتها عن القصف الجوي لبوغسلافيا السابقة الذي قام به الناتو في ١٠ أبريل، وهي المرة الأولى التي تسقط فيها القنابل في أوروبا منذ انتهاء الحرب العالمية الأخيرة. ولقد كان جوهر الدبلوماسية الروسية في كل تلك المبادرات هو «الاتفاق على الأسس الأمريكية المطروحة، والاختلاف في التفاصيل الأجرائية والشكلية» التي لا تبدل من جوهر متطلبات الناتو وخلال ذلك يواصل الحلف مهمته في لحم أضلاع المثلث الأمريكي الأوروبي الروسي، وتلوح في تلك الأثناء- خاصة إذا طور الناتو منظماته الاقتصادية والسياسية- قوة كونية عابرة للقارات تكتسب شكل هيئة عسكرية سياسية موحدة تحكم العالم، وهو ما كان جورباتشوف يأمل في وقوعه بأحاديثه المتكررة عن «حكومة عالمية» وعن «نظام عالمي جديد» وستمثل أمريكا زعامة تلك القوة أو رئاسة تلك الحكومة الأولى من نوعها في تاريخ البشرية. وسيكون لها الرأي المطلق في ظل ضعف الدور الأوروبي وهزال مؤسساته وطاقته وضعف الدور الروسي المماثل.

وإذا كانت حكومة الناتو ستدير شئون العالم من بروكسل أو واشنطن وتسعى خلال ذلك لصبغ الإرادات والثقافات والأصوات الاستهلاكية بطابع أحادي شمولي فإن الأمل كل الأمل في أن منطق العالم هو التنوع وليس الأحادية. فالعالم الحافل بالقطط والأشجار والبشر والسحب والكتب المختلفة والرؤى واللغات المختلفة سيحتفظ لنفسه بالكلمة الأخيرة التي ستعصف بكل من يتجاهله

فرنسا من الانتخابات المحلية الى الأوربية

في التشكيل السياسي العام ، لاتعرف العقلية الفرنسية التعيين، بل ولاتقبله أو تقره ولهذا السبب نجد وجود عديد من الانتخابات تحت مسميات متعددة، فالى جانب الانتخابات الرئاسية والتشريعية (بقسميها النواب والشيوخ)، نجد الانتخابات الخاصة بالبرلمان الأوروبي والانتخابات البلدية، وانتخابات المناطق ، والانتخابات المحلية بالإضافة الى الاستفتاءات. وكل إنتخاب يتم يوم أحد أي يوم العطلة الأسبوعية باعتبار أن الانتخاب واجب وطني، وفي نفس الوقت تعبير عن المصلحة المباشرة لهذا المواطن الحريص على انتخاب من يمثل مصالحه ومصالح طبقته.



رسالة باريس

في هذا الإطار تمت في الفترة الأخيرة الانتخابات المحلية الفرنسية والتي أسفرت عن ارتياح جميع الأطراف المشاركة فيها. وعلى الرغم من أن هناك الخاسر والرابح، إلا أن الانتخابات هنا لاتقاس بهذا المعيار أحادي الجانب، إذ أن لكل تجمع سياسي أهداف محددة سلفا، تضع في اعتبارها القوة الفعلية للتجمع ، ونقاط القوة والضعف فيه، ولاتبالغ بأي حال من الأحوال في ذلك. لذا إذا جاءت النتائج أفضل قليلا، أو متفقة مع هذه الأهداف المحددة أعتبر هذا نصرا كبيرا، حتى ولو لم تتعد نسبة الانجاز بما لايتعدى أصابع اليد في المائة.

ففي الدور الأول من هذه الانتخابات والتي بدأت في الأحد ٢٠ مارس ١٩٩٤ والذى بلغت نسبه التغيب ٣٩٫٦١٪ جاءت النتائج على النحو التالي:-

	التجمع	عدد نوابه في المجلس السابق	عدد من نجحوا في الدور الأول وحصلوا على أكثر من ٥ ٪	نسبة التصويت المئوية لمن شاركوا في الانتخابات
أحزاب اليسار	١- اليسار المتطرف EXT.G	١٥	٤	٠٫١٥٪
	٢- الحزب الشيوعي P.C.F	١٥٠	٢٤	١١٫٣٦٪
	٣- الحزب الاشتراكي P S	٥١٢	١٠٦	٢٣٫٢٨٪
	٤- راديكاليو اليسار M.R.G	٤١	١٥	٥٫٧٥٪
	٥- تنويعات اخرى يسارية D.G	٩٤	٢٥	
حزب البيئة	٦- جيل المحافظة على البيئة G.E	٣		٣٫٩٣٪
	٧- حزب الخضر VERTS		.	
.	٨- تنويعات مختلفة DIVERS	٢	٢	٠٫٩٨٪
أحزاب اليمين	٩- الحزب الديجولي R.P.R.	٣٦١	١٣٥	١٥٫٥٣٪
	١٠- تجمع أحزاب الوسط U.D.F	٤٥٠	١٦٢	١٦٫٣٥٪
	١١- تنويعات اخرى يمينية D.D	٣٢٤	١٢٣	١٢٫٦٦٪
	١٢- الجبهة الوطنية FERONT (اليمين المتطرف) NATIONAL	٢	١	٩٫٨٤٪

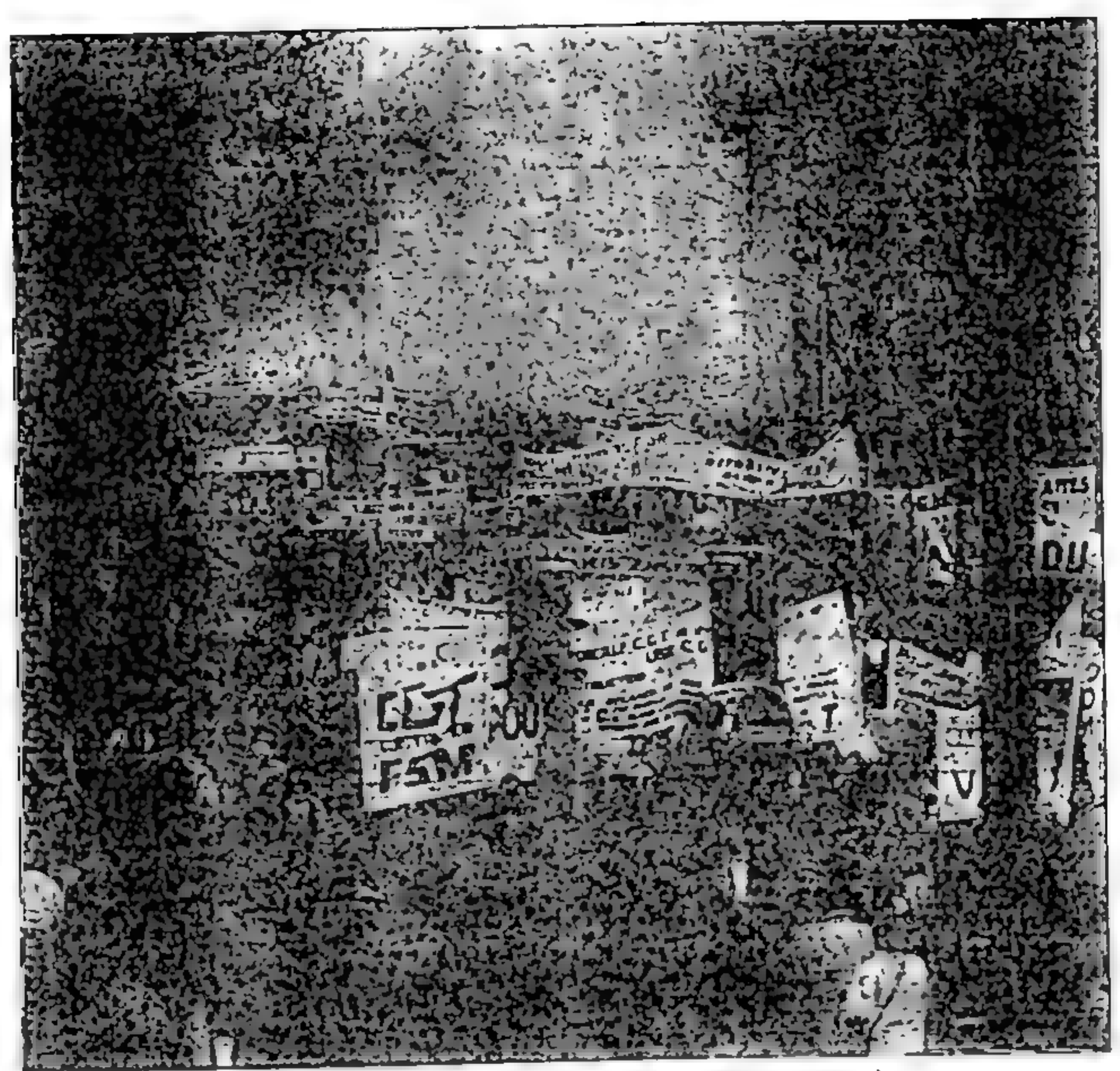
وعلى الرغم من هذه النتائج كانت تصريحات المسئولين عن تلك التجمعات لحد كبير تراها ايجابية . فرأى السكرتير العام للحزب الشيوعي الفرنسي روبير إيي إنها إعادة لانطلاق الحزب، ورأت جريدة الحزب إنها دلالة على تحسن موقف الحزب. وأعلن **ميشيل روكار** السكرتير الاول للحزب الاشتراكي بأن قوى اليسار تتقدم في هذه الانتخابات من ثماني الى عشرة نقاط عن انتخابات مارس ١٩٩٣، وأن دينامية اليمين قد توقفت، ووحد اليسار دينامية، وأن اليسار قد قطع نصف الطريق. كما صرح **جان فرانسو أورى** رئيس راديكالي اليسار بأن **تحسن موقف اليسار عموما قد سجل نقاطا واضحة في ظل حالة الثبات التي منى بها اليمين.** وحيا **بريس لالوند** رئيس جيل المحافظة على البيئة نتائج الانتخابات التي أوضحت أن أنصار البيئة أصبح لهم جذور على الأرض. وفي اليمين صرح إدوار بلادير بأنها نتائج مشجعة، بينما أعتبرها **شارل باسكوا** (RPR) وزير الداخلية، بأنها نجاح للحكومة، بينما وجد فيها **جيسكاردیستان** (رئيس تجمع احزاب الوسط) تأكيدا على الخيار الذي أختاره الفرنسيون في الانتخابات التشريعية في مارس ١٩٩٣، وأن نتائج هذه الانتخابات السابقة لم تكن عابرة، ولكنها تظهر إرادة الناخبين في تغيير السياسة الفرنسية. كما هنأ **جان ماري لوبن** زعيم الجبهة الوطنية (اليمين المتطرف) نفسه على نتائج حزبه والتي تعدت نتائج المحليات السابقة في ١٩٨٨. وهكذا نجد أن كل طرف قد وجد مايسعده في النتائج السابقة. وقد أسفرت نتائج الدور الثاني التي تمت في ٢٧ مارس ١٩٩٤ وبلغت نسبة التغيب ٣٨٫٥٪ على النتائج التالية:-

	التجمع	عدد النواب في المجلس السابق	عدد من نجحوا	نسبة التصويت المئوية لمن شاركوا في الانتخابات
أحزاب اليسار	الحزب الشيوعي الفرنسي	١٥٢	١٤٥	٧٫٥٧٪
	الحزب الاشتراكي P.S	٥٣٨	٥٣٤	٣٠٫٢٠٪
	راديكاليو اليسار M.R.G	٤١	٣٤	٦٫٩٧٪
	تنويعات أخرى من اليسار D.G	١٠٩	١٣٩	
	أحزاب المحافظة على البيئة ECOLO	٣	٧	٠٫٤٥٪
الاحزاب اليمينيه	الحزب الديجولي R.P.R (التجمع من أجل الجمهورية)	٣٧٢	٣٨٢	١٩٫٨٣٪
	تجمع أحزاب الوسط U.D.F	٥١٥	٤٤٦	١٩٫٣٩٪
	تنويعات أخرى من اليمين D.D	٢٦٨	٣٠٩	١٢٫٣٦٪
	الجبهة الوطنية (اليمين المتطرف) F.N	٢	٣	١٢٫٦٣٪
	تنويعات مختلفة DIVERS	٦	١٢	٠٫٥٦٪

ونتيجة لهذه النتائج تنوعت ردود الافعال فصرح **روبير إيي** سكرتير الحزب الشيوعي بأنه ينبغي تجمع قوى اليسار لخلق شروط جديدة لبناء تجمع سياسي جديد قادر على تسلم السلطة، يصبح الشيوعيون جزءا منه، وألمح الى أن النداء لتجمع القوى التقدمية قد لاقى آذانا صاغية في أنحاء فرنسا.

وصرح **ميشيل روكار** أن هذا الدور من الانتخابات المحلية قد أسفر عن أن يعيش اليسار أخيرا أول ليلة انتخابية مرضية منذ خمس سنوات، وأن اليسار بدأ يجد صدى لدى الفرنسيين. وأصدر راديكاليو اليسار . بيانا هنأوا فيه أنفسهم على النتائج التي أحرزها «برنار تابييه»، مرشحهم في منطقة مارسيليا، وزملاؤه الذين تقدموا في حوالي ١٧ منطقة أخرى في فرنسا، ملمحين الى أن نتائجهم تشير الى أنهم سيلعبون دورا هاما في بناء جبهة اليسار المأمولة. وحيث **دومينيك فوينيه** زعيم حزب الخضر التماسك الرائع لمرشحي المحافظة على البيئة وأوضحت أنه في الأماكن التي تجذرت فيها أفكار المحافظة على البيئة صمد المرشحون الخضر.

وفي اليمين صرح **جاك شيراك** زعيم الحزب الديجولي بأن نتائج هذه الانتخابات مرضية لحكومة **ادوار بلادير** الذي يقود عملية شجاعة من أجل تحسين وضع فرنسا، وللأغلبية البرلمانية التي تساند هذه العملية (U.D.F-R.P.R) باخلاص وعقل مفتوح، وإذا كان هناك الاخفاق والنجاح، فانه



مظاهرات الشباب في الشوارع ضد C.I.P مشروع بلادير الذي سحبه أخيرا بعد المعارضة الشديدة له

فى المجلس العام، فهو موقف يزيد من ثقة الفرنسيين المنحرصة لمشاريع الحكومة وللأغلبية المساندة لها، حيث نحن فى أشد الحاجة الى هذه الثقة لكى نستمر فى الاصلاحات الضرورية التى ستضع المجتمع الفرنسى فى قلب العصر.

ولم يجد جيسكار ديستان زعيم تجمع أحزاب الوسط فى اسبوع الثانى مايؤكد على الآمال التى علقت على نتائجة. وصرح جان مارى لوبن زعيم الجبهة الوطنية (اليمين المتطرف) بانه يوم جميل لجبهته، حيث استطاعت أن تحصل لأول مرة فى المحليات فى الدورين الأول والثانى على أربعة مستشارين عموم، وأعطى ناخبيه موعدا مع الانتخابات الأوروبية فى الثانى عشر من يونيه القادم.

وبعيدا عن تعليقات قادة وزعماء الأحزاب الذين أستخدموا النتائج بما يحقق أهداف تجمعاتهم نرى فى النتائج التالى:

• أظهرت نتائج الدورين بما لايدع مجالا لأى شك أن **الحزب الاشتراكى (P.S)** مازال أكبر حزب فرنسى على الرغم من الهزيمة الساحقة التى منى بها فى الانتخابات التشريعية فى مارس من العام الماضى. كما عززت هذه النتائج موقف ميشيل روكار الذى فرض نفسه فى أبريل ١٩٩٣ على رأس الحزب، وأخذ يبنى جسورا جديدة تعيد وحدة الحزب، على الرغم من معارضة خصومه الداخليين وعلى رأسهم لوران فابيس سكرتير عام الحزب السابق، والذى قلل فى الفترة الأخيرة من معارضته العلنية لروكار، كما كان له انعكاسه على النتائج، حيث جددت النتائج الأمل مرة أخرى للحزب الاشتراكى، **بأنه هو البديل المحتمل للتحالف اليمينى الحالى**، وليس فقط قوة معارضة برلمانية. وعلى الرغم من أن الحزب قد فقد بعض الشئ فى هذه الانتخابات بهزيمة إليزابيث جيجو وزيرة الشئون الأوروبية السابقة، إلا أنه قد حقق نتائج هامة بفوز بعض وجوهه الهامة والتى تقدمت لأول مرة

في هذه الانتخابات مثل جان لوي بيانكو، وكولي باميتان، وأولهلمين أستين الوزراء السابقين، وسكرتيرة المالي بييرموسكوفيس، وأيضا بإعادة انتخاب ثلاثة آخرين من وزرائه السابقين مثل كريستان نوس، ولوي بنصيك، وجان ماري بوكيل وجاك شيريك، ولعل الانتصار الأكبر للحزب هو إنتزاع ثلاث مناطق أساسية من اليمين وهي الجيروند LA GIROND، والدوردوني LA DORDOGNE، وجزيرة الريونيون LAREUNIN، وبالرغم من خسارته لمنطقة الكريز LA CREUSE، الا أنه أستطاع أن يحتفظ بصعوبة كبيرة بمناطق كان مهددا فيها بشكل كبير أهمها منطقة النيفر LA NIEVRE معقل فرانسوميتران، ومنطقة بلفور BEL-FOR، ومنطقة سواحل أرمور LES COTES- D,ARMOR. بالجملة فإن الحزب الاشتراكي أصبح في موقف يجعله مطمئنا في الانتخابات الأوروبية القادمة في يونية القادم والتي سيقود قائمتها الانتخابية ميشيل روكار بنفسه، وفي نفس الوقت سيصبح لزاما عليه التنسيق مع القوى العقدمية الأخرى التي لولا وقوفها بجانب مرشحيه في الدور الثاني من هذه الانتخابات مااستطاع تحقيق هذه النتائج، خاصة في المناطق التي كان مهددا فيها، ولعل هذا هو الدرس الهام الذي خرج به الحزب من هذه الانتخابات.

* أكدت هذه الانتخابات على: أن الحزب الشيوعي الفرنسي، على الرغم مما يحدث في العالم مازال متماسكا، ومازالت قاعدته صلبة، حيث استطاع دون أية مشكلات الإحتفاظ بمعاقله الأساسية في ضواحي باريس: سين سان دينى SEINE-ST- DENIS وفال دمرن VAL-DE- MARNE، ولم يفقد من مقاعده السابقة سوى ثمانية مقاعد، حيث حصل في هذه الانتخابات على مائة وخمسة وأربعين مستشارا، وهو بالمقارنة لانتخابات ١٩٨٨ يمكن القول بأن نفوذه مازال قائما. وتأتي هذه الانتخابات بعد شهرين فقط من إنتخاب روبير إيو كسكرتير للحزب. وعلى الرغم من ذلك فلم تتأثر الاستعدادات والقدرة على تجميع وحشد الجهود لهذه الانتخابات، وقبل أسبوعين فقط من هذه الانتخابات لم يكن هذا متخيلا على الاطلاق داخل صفوف الحزب. ولعل الأهم بالنسبة للحزب هو مقدرته على الاحتفاظ ببعض المناطق الصعبة مثل البوش دیرون LES BOUCHES- DU- RHINE، والشير LA LECHER، والايزير L'ISERE، والسين ماريتيم SEINE- MERITME، وأكثر من ذلك فقد أستطاع أن ينتزع بعض المقاعد في مناطق خارج معاقله، كما فاز اثنان من مرشحيه في الدور الثاني في مناطق إعادة مع مرشح الحزب الاشتراكي وتحالف اليمين، هذا الحضور جعل من دعوة سكرتير الحزب بالتحالف مع القوى العقدمية صدى لدى الحزب الاشتراكي والذي أعلن المتحدث بأسمه موافقته على التحاور، بل وبدأت أولى ثمرات هذه الدعوة بطرح الحزبين معا لحكومة إدوار بلادير للثقة في الدورة البرلمانية المقبلة.

* استطاع أنصار البيئة الحصول على سبعة مقاعد مقابل ثلاثة في إنتخابات ١٩٨٨، مما يدل على أن دعوتهم بدأت تجد لها صدى في المجتمع الفرنسي، ولعل أهم عائق في طريق هذه الحركة الشابة هو أن أنصارها من منابع فكرية متعددة، ولهذا السبب فهي تموج بتيارات فكرية مختلفة تتصارع فيما بينها، مما يؤثر عمليا على وحدة الحركة ومصداقيتها أمام الناخبين.

* فالحزب الديجولي R.P.R والذي ينتمي اليه رئيس الوزراء، استطاع إنتزاع عشرة مقاعد عما كان يحوزه في الانتخابات السابقة، والملاحظ أن هذه النتيجة ما كان لها أن تتحقق سوى بالتحالف مع تجمع الوسط والدفاع معا عن قائمة واحدة، ولعل النجاح الهام هو أنتزاع منطقة الكريز LE CREUSE من اليسار، بالإضافة الى تقدم الحزب على حساب حلفائه من تجمع الوسط في منطقتي لوار- اتلانتيك LOIRE- ATLANTIQU،



صورة تجمع
بين
رئيس الوزراء بلادير
وشارل باسكو وزير الداخلية

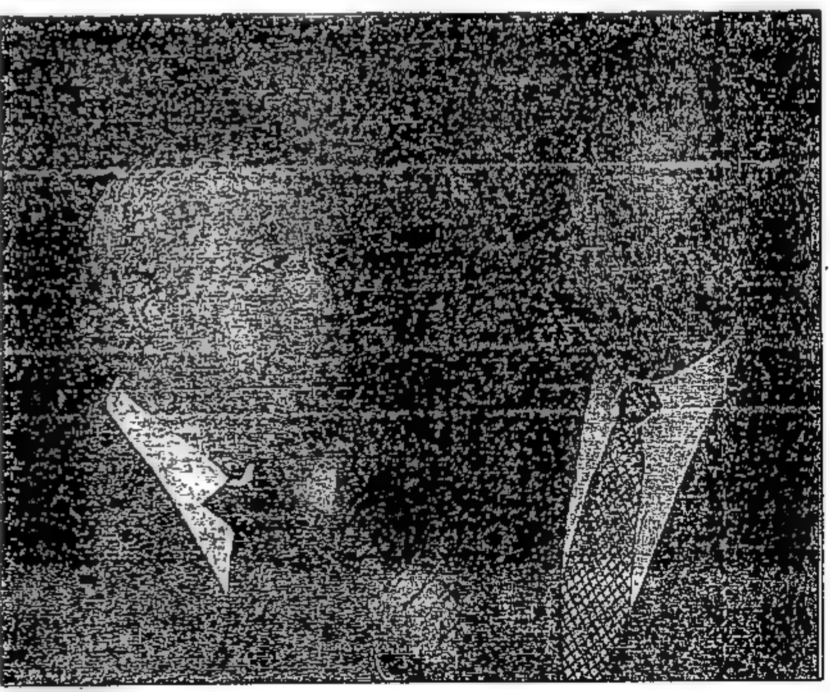
واللوارية LOIRET على الرغم من أنه قد خسر منصب رئيس المجلس العام في منطقة الجيرا LE JURA.لكن أن يحقق الحرب الديجولي بعض التقدم في المحليات فهذا له دلالة، حيث أن حليفه تجمع الوسط بحكم العادة والتراث، يعتبر أكثر حضورا في المحليات، ونتائجه منذ أعوام طويلة تشهد على ذلك، وعلى الرغم من أنه قد خسر كثيرا في المحليات، إلا أنه يظل يملك ٤٤٦ مقعدا مقابل ٣٨٢ مقعدا للحزب الديجولي، والدلالة هنا أن الديجوليين يودون كسر احتكار حليفهم لقاعد اليمين في المحليات، كما تفوقوا عليه في الانتخابات التشريعية في مارس ١٩٩٣، وأهمية هذا تعود الى أنهم يودون إكتساب نقاط جديدة تجعلهم أكثر قدرة على المناورة مع حليفهم، وذلك عند إعداد قوائم الإنتخابات الأوروبية، وعند إقناعهم لحليفهم بقبول أن يمثل الأغلبية اليمينية الحالية للانتخابات الرئاسية مرشح واحد يكون من الديجوليين، وهو بالطبع جاك شيراك الذي يعد نفسه ليكون الرئيس القدام لفرنسا.

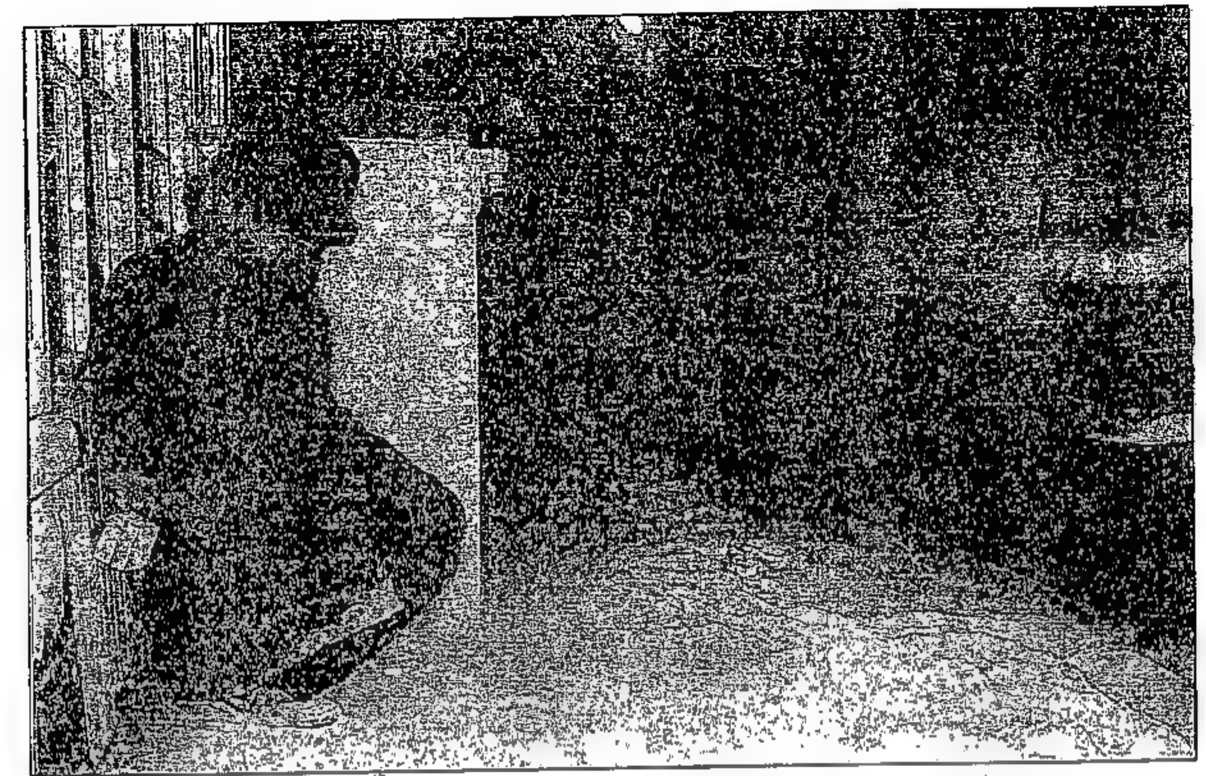
وإذا كانت هذه الانتخابات لحد كبير إيجابية للديجوليين الا أنها لم تكن بالقدر الذي يتوقعه رئيس الوزراء الذي يعاني من انتقادات عديدة بدأت تظهر في صفوف الأغلبية البرلمانية التي تسانده. وقد أعتبر المراقبون هنا أن الناخبين قد قالوا لرئيس الوزراء «نعم، ولكن» بحيث أنهم لم يزيدوا تماما إجراءته الاقتصادية الأخيرة. ولهذا السبب نفسه، بالإضافة للمظاهرات التى عمت فرنسا خاصة التى قام بها الشباب والنقابات، تراجع بلادير عن مشروعه المعروف بـ CIP والذي تحدثنا عنه في رسالتنا السابقة،على أن تتحمل الدولة جزءا كبيرا من الأعباء المالية للشركات عندما توظف الشباب، بحيث أن الدولة ستدفع لكل شركة تعين شابا من ألف إلى ألفين فرنك شهريا في العسمة شهور الأولى، مما حمل الدولة أعباء جديدة كانت مع إجراءات أخرى سببا في تراجع الفرنك في الفترة الأخيرة مقابل العملات الغربية، مما وجه ضربة لسياسة الفرنك القوى التي أنتهجها الاشتراكيون في السنوات الأخيرة. بالاضافة أنه في هذا الجو سوف يفقد رئيس الوزراء بعضا من النقاط التى كسبها في الفترة الأخيرة، وأهلته ليكون مرشحا لليمين في الانتخابات الرئاسية القادمة وكسب من خلالها أصواتا ليست داخل حزبة فقط، بل ومن خارج حزبة، وخاصة في قيادة الحزب الجمهوري R.P الذي يشترك في تحالف تجمع الوسط U.D.F ويساند رئيس الحكومة.

* وتجمّع احزاب الوسط الذي يترأسه الرئيس السابق جيسكار ديستان، والمتحالف مع الديجولي والمساند لحكومة بلادير هو الخاسر الأكبر في هذه الانتخابات حيث فقد ٦٩ معقدا عما كان يحوزه في محليات ١٩٨٨، على الرغم من أنه مازال يملك ٦٤ مقعدا أكثر مما يملكه الحرب الديجولي، لكن قبل هذه الانتخابات كان الفارق بين الحزبين هو ١٤٣ مقعدا في صالح تجمع احزاب الوسط، ومن هنا نفهم حجم خسارة الحزب خاصة إذا عرفنا أن قوته الحقيقية تكمن في المحليات لإرتباط مرشحية الوثيق بقواعدهم الانتخابية، مما جعل رئيس التجمع ديستان يقول: أن الحزب قد حقق في الدور الأول نتيجة أفضل للسبب السابق، بينما في الدور الثاني عندما خرجت الاهتمامات من المستوى المحلى الى المستوى القومى والارتباط باجراءات الحكومة دفع الحزب الثمن. لكن إذا أعتبرنا ذلك صحيحا جزئيا، سنجد ان السبب الأساسي في تراجع الحزب هو شدة إرتباط الحزب بأوروبا الموحدة، فالمعروف أن تجمع أحزاب الوسط أكثر أوروبية وارتباطا بالمبادئ الأوروبية من الحزب الديجولي الذي يوجد بين صفوفه تيار كبير وقوى معارض لمعاهدة «ماستريخت» للوحدة الأوروبية، وبما أن الفلاحين الفرنسيين فقدوا الكثير من جراء هذا الارتباط الأوربى، خاصتيما يتعلق بالقوانين التى تحدد منتجاتهم الزراعية، وتحد من تصديرها، وهى إجراءات تظاهر ضدها الفلاحون وظلوا يعارضونها الى اليوم، دفع الحزب ثمن موقفه الأوروبى هذا في المناطق الفلاحية، فمثلا خسر في منطقة اللوت وجارون LA LOT- ET- GARONNE جان فرانسوبونسيه وزير الخارجية الأسبق، ورئيس لجنة الشئون الاقتصادية بمجلس الشيوخ الحالي، والمستشار العام لهذه المحلية منذ ١٩٦٧، ورئيس مجلس المنطقة منذ ١٩٧٥، مما يدل دلالة قاطعة على أنه عوقب على موقفه الأوربى.

الشئ الآخر أن الاتفاق على قائمة واحدة مع الحزب الديجولي لم يحترم في كل المناطق حيث ترشح من كلا الحزبين بعض المرشحين رغما عن حزبيهما، مما قلل من عملية حشد الناخبين، ولعل حصول التنويعات الأخرى من اليمين على أكثر من أربعين مقعدا عما كان لديهم في انتخابات ١٩٨٨ يؤكد ذلك. لقد اعتقد ديستان بأنه يستطيع أن يحافظ على تقدم تجمعه، بل ويحقق نتائج أكثر تقدما من حلفاء الديجوليين، كي يجعله في موقف افضل عند التفاوض. على كل لم يمنع هذا ان يفرض ديستان على رأس القائمة

ادوار بلادير برفقة جاك شيراك





لبوس جديد بدأ يظهر في فرنسا..ولم يكن معروف من قبل

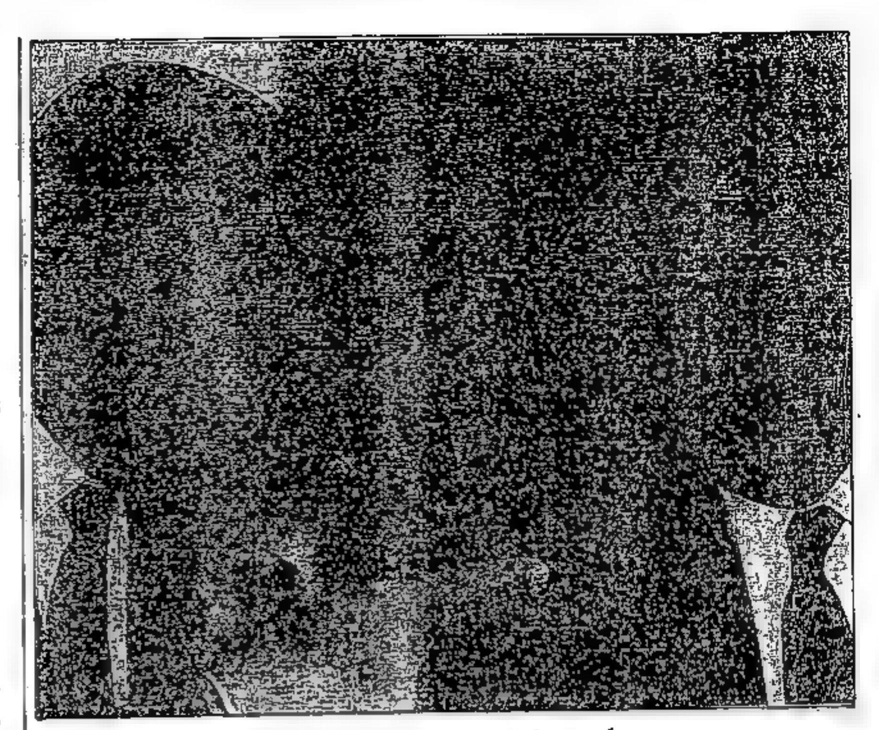
الموحدة للانتخابات الأوروبية لمرشحه دومينيك بوديس عمدة تولوز وعضو التجمع ضد ارادة الديجوليين الذين كانوا يتمنون جان فرانسوا رابنو الذي ينتمي لنفس التجمع، إلا انه يشاركهم بعض الاراء من أوربا، واضطر لحزب الديجولي على مضض ان يقبل بوديس على رأس القائمة المشتركة لانتخابات ١٢ يونيه القادم.

* واليمين المتطرف الذي تمثله الجبهة الوطنية بزعامة لوبن وجد ما يرضيه في هذه النتائج حيث الحصول على أربعة مقاعد بعد ان كان يملك مقعدا واحدا في انتخابات ١٩٨٨، ليس بالشيء البسيط، خاصة في ظل محاصرة كبيرة من كل الاحزاب السياسية بهذا اليمين المتطرف الذي يرفض اليمين المعتدل (الديجوليين، وتجمع احزاب الوسط) التحالف بأي حال من الأحوال معه، على الرغم من أن بعض الأطراف في الحزب الديجولي تود كسب تأييد ناخبيه، ولهذا السبب تشدد الحكومة الحالية على موضوع الأجانب والجنسية، الا ان الجملة التي اطلقها احد اقطاب اليمين منذ سنوات بخصوص التحالف مع اليمين المتطرف والاخسر انتخابيه اذ قال: «افضل ان اخسر الانتخابات عن ان اخسر ضميري» تكاد تكون هي السائدة في صفوف اليمين، لكن الى متى؟ والى أي مدى؟ لا يملك احد الاجابة،

فقد استطاع اليمين المتطرف ان يكسب ارضا في بعض المناطق التي تعاني من وجود عدد كبير من الاجانب الى جانب ازمة البطالة المستحكمة، مستغلا الظاهرتين، رابطا بينهما بخطابه الديماجوجي

- لمحصلة النهائية نتيجة هذه الانتخابات لا يمكن ان تطمئن اليمين خاصة في ظل تراجع المكتسب الاجتماعية وتراجع الحكومة في اجراءاتها نتيجة الضغوط الشعبية وهي وان كانت لم تعط اليسار، ما كان يطمع اليه، الا انه على الاقل تدل على ان الاكتساح اليميني في الانتخابات التشريعية في مارس ١٩٩٣ كان امرا طارئا، وأن الناخبين حولوا عقاب الحكومة الاشتراكية السابقة، واظهروا عدم رضاهم على استمرار ازمة البطالة وتردي مستوى المعيشة، وما زالت الاحزاب الفرنسية تعاني آلام المخاض في الاتفاق على رأس القوائم الانتخابية الأوربية القادمة، واذا كان اليمين قد أتفق على دومنيك بوديس على رأس قائمته، إلا أن مايدور في كواليس التحالف اليميني الآن يعكس أزمة حقيقية، يمكن أن تؤثر على نتائجه في الانتخابات القادمة. فبوديس الذي ينتمي لـ U D F ارويدو ديستان، هو سكرتير كتلة C.D.S حيث ان تجمع حزب الوسط عبارة عن فيدرالية لمجموعة من الأحزاب أهمها: R P ، C.D.S، وراديكالير الوسط، والمستقلون، وكان التنافس داخل التجمع بين بوديس C.D.S وفرانسوا دانيو R.P، وبخسارة دانيو، بالإضافة الى الانتقادات التي وجهها جيسكار ديستان رئيس التجمع في الأسابيع الماضية لحكومة بلاديرالتي يرتبط بهما إرتباطا وثيقا حزب R.P، نجد أن هذا الحزب يهدد بالخروج من التجمع مع بقائه في الاغلبية البرلمانية هذا التقرير من الممكن أن يشجع الديجوليين المعترضين على انتخاب بوديس وقبلوا ترشيحه على مضض من الممكن أن يشجعهم على التراجع، ومن هنا ستتعدد قوائم اليمين مما سيؤثر في النهاية على نتائجه.

واذا كان هذا هو حال اليمين فان حال اليسار ليس بالأحسن، حيث أن الحزب الاشتراكي وان كان قد أستطاع أخيرا تجميع قواه، إلا أن تمرد جان بيير شيفنمان وزير الدفاع الأسبق والذي استقال أحتجاجا على ضرب العراق في حرب الخليج، ومؤسس «حركة المواطنين» MOUVE-MENT DES CITOYENS، حيث لحد ما صورة الحزب الموحد خاصة أن «حركة المواطنين» سوف يكون لها قائمة مستقلة برئاسة مؤسسها في الانتخابات الأوربية القادمة، كما أن M.R.G



جيسكار ديستان مع جاك شيراك واتفاق على القائمة الواحدة في الانتخابات الأوروبية في يونية القادم.

فرنسا تتذكر

(راديكاليو اليسار) سوف يكون لهم قائمتهم المستقلة أيضا باختيارهم لرئيس نادى أوليمبيك مارسيليا برنارتابى على رأسها، وهناك خلاف فى رأس الحزب على هذه التسمية. وإذا أضفنا قائمة الحزب الاشتراكى والتى سيقودها ميشيل روكار سكرتير عام الحزب نفسه، وقائمة الحزب الشيوعى والتى سيقودها فرنسيس ويرتز النائب لأوربى ومسئول السياسة الخارجية بالحزب، بالاضافة لأحزاب اليسار الصغيرة الأخرى، سيجد الناخب اليسارى أمامه عديدا من القوائم مما سيقلل من الحشد المطلوب، إلا أن التنسيق بين هذه المجموعات السياسية هو الذى سيلعب دورا حاسما فى الدور الثانى من هذه الانتخابات الأوربية، حيث أن عدد القوائم لن يسمح بأى حال من الأحوال أن تفوز أية قائمة فى الدور الأول.

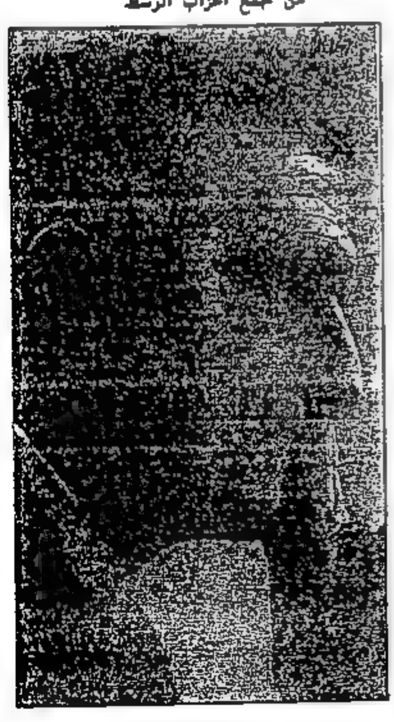
والمستقبل القريب هو الذى سيجيب من الذى سيحكم فرنسا فى العقود القادمة، خاصة بعد فترة تعايش أخرى بين الرئيس الاشتراكى والحكومة اليمينية ستستمر عاما آخر قادم.

لعل أحداث الحرب العالمية الثانية هى التى طغت على الذاكرة الجماعية الفرنسية فى هذه الفترة، التى تدشن خمسين عاما من إنتصار الحلفاء على جحافل النازية، وسوف نحاول أن نرى كيف طغى حدثان على الرأى العام، وكيف أنهما مازالا مؤثران فى الواقع السياسى الفرنسى اليوم.

الحدث الأول محاكمة بول توفييه

بول توفييه المولود فى ١٩١٥، هو أول فرنسى يحاكم على جريمة ضد الانسانية، لمسئوليته عن قتل سبعة من اليهود أثناء الحرب العالمية الثانية باعتباره كان رئيسا للميليشيا المؤيدة لنظام فيشى والجنرال بيتان المتعامل مع الألمان فى هذه الآونة. وأهمية هذه المحاكمة التى أثارت لغطا وخلافات فكرية عديدة على مدى خمسين عاما، تكمن فى إلقاء الضوء على جزء من تاريخ فرنسا الذى تحاول أن تنساه، بل وتمحوه من الذاكرة والتاريخ. هذه المحاكمة الماراثونية التى بدأت فى ١٩٤٤ وحتى ١٩٦٧ وبدأت بالحكم بإعدامه، إلا أنه أستطاع التهرب فى الداخل وحتى ١٩٥٣ عندما هدأت الأجواء ظهر وقدم نفسه للقضاء مرة أخرى وحكم بإخلائه بعد يوم واحد من بدء المحاكمة، وفى نوفمبر عام ١٩٧١ أستطاع الحصول على عفو من رئيس الجمهورية جورج بومبيدو. إلا أن خروج فيلم وثائقى بعد العفو ببضعة أشهر بعنوان «الحزن والرحمة»، أعاد للأذهان الدور الذى لعبه عملاء ألمانيا فى هذه الآونة، وبعد عدة شهور أزيل الستار عن وجود هارب آخر هو كلاوس باربى بامريكا الجنوبية، وهو وجه آخر من وجوه الارهاب النازى فى نفس منطقة توفييه ليون. أضبح توفييه رمزا وتجسيدا لهذه العمالة، مما جعل البعض يطالب بإعادة محاكمته فى ١٩٧٣، لتبدأ مرحلة أخرى من ١٩٧٤ وحتى عام ١٩٨١، وقد أختلف القضاء الفرنسى على توصيف «جريمة ضد الانسانية»، مما أعطى الفرصة لتوفييه مرة أخرى ليغيب عن الانظار، وفى ١٩٧٩ أعطى القضاء لقاضى التحقيقات الضوء الأخضر لمراجعة القضية، وبالأتفاق مع محامى توفييه أعطيت تطمينات له بعدم القبض عليه فى حالة ظهوره، ثم تبدأ مرحلة أخرى من ١٩٨٩ وحتى ١٩٩١، حيث قبض عليه فى مايو ١٩٨٩، وتتحول التهم من جريمة ضد الانسانية، لجريمة حرب، ولانعدام

وزير الدفاع فرانسو ليوتار من تجمع أحزاب الوسط



الوثائق في كل الجرائم التي أرتكبها يحصل على البراءة، وتتأكد براءة توفييه من كل التهم الموجهة إليه لنقض الأدلة في ٢ ابريل ١٩٩٢. ولكن تظهر المفاجأة بعد سبعة أشهر فقط من هذه البراءة ،إذ توقف محكمة الاستئناف الجنائية هذا الحكم فيما يتعلق بمسئولية توفييه في مقتل اليهود السبعة في ليون وذلك لوجود الشهود، وتحول أوراقه مرة أخرى الى المحكمة ولكن في هذه المرة بفرساي.

هذه المحاكمة التي بدأت منذ نصف قرن، أعطت أهمية لاشك في الاهتمام بها، إضافة الى الحشد الذي قامت به المنظمات اليهودية بفرنسا، لكن الأهم **أولا** أن فرنسا قد بدأت تستعيد فجأة ذاكرتها ، خاصة في موضوع الى الآن مازال محل خلاف. ولعل استمرار وضع فرانسو ميتران على قبر الجنرال بيتان مؤسس نظام فيشي حتى العام قبل الماضي أكليلا من الزهور، يعطي الى أي مدى عمق الخلاف، حيث لم يتوقف عن وضع هذا الاكليل سوى العام الماضي فقط، وبعد إستنكار من جهات كثيرة بعضها في الحزب الاشتراكي ذاته. **وثانيا** أن الكنيسة في ليون ظلت سنوات كثيرة تساند، بل وتخفي **توفييه** عن الأنظار، بل ورفض **الكاردينال ديكورتي** نفسه أرشفيك ليون أن يفتح أرشيف الكنيسة للإطلاع على الوثائق الخاصة بهذه الفترة، بل من المعروف أيضا أن المونسنيور ديكبير السكرتير الخاص في هذه الأونة للكنيسة الليونية قد لعب دورا هاما في الحصول على عفو من رئيس الدولة في ١٩٧١ لتوفييه، وتبين ذلك في إعفائه من التهم الموجهه ضده. **وثالثا** أن الموضوع قد لاقى معالجات لم يحظ بها أي موضوع آخر سواء في الصحف والمجلات، أو في الكتابات الصحفية أو الأكاديمية التي عالجته، ويمكننا أن نحصي أكثر من عشرين كتابا قد كتبوا حول موضوع توفييه منذ عام ١٩٧٤ وحتى الآن.

الحدث الثاني الاحتفال بمرور نصف قرن على وصول الحلفاء لنورماندى

تحتفل فرنسا في السادس من يونية القادم بمرور خمسين عاما على وصول الحلفاء (الامريكان، والانجليز، والكنديون) الى شواطئ النورماندي والتي تمتد من شيربورج CHERBOURG وحتى كن CAEN.. وتعتبر هذه المعارك التي أستمرت حوالي الأسبوع مع الألمان هي التي هيئت لتحرير باريس في ٢٥ اغسطس ١٩٤٤، وكانت الحلقة الأخيرة في القضاء النهائي على الجيش الألماني النازي. وقد تألفت قوة الحلفاء في هذه الآونة من ٢٥٠٠ قاذفة إستطاعت قذف ٨ آلاف طن من القنابل، و ٤٢٦ قطعة بحرية لسفن تعززها ٧ آلاف بارجة بحرية حربية، بالاضافة الى ٥٠ ألف رجل، و ١٥٠٠ دبابة ، و ٢٥٠٠ عربة حربية ، وثلاثة آلاف مدفع و ١٠٥٠٠ سيارة. هذا وقد راح ضحية هذه العمليات أكثر من ٨ آلاف قتيل من الحلفاء . ولأهمية الحدث تستعد فرنسا لإحتفالات في منطقة العمليات تليق بتلك المناسبة التاريخية. وقد حرص عديد ممن شاركوا في هذه العمليات من أمريكيين وكنديين وبريطانيين الى المجئ للاحتفال بهذه المناسبة التي لن تتكرر، إذ أن متوسط أعمار أغلبهم قد تعدى السبعين عاما، وحجزوا أماكنهم في الفنادق منذ أكثر من سنتين.

والسلطات الفرنسية، وبما أنها تود أن يكون الاحتفال لائقا بمناسبة كهذه، ولأنها ستدعو اليه زعماء الدول التي شاركت في الزحف على النورماندي. بالاضافة الى البعثات الدبلوماسية وزعماء الدول الصديقة، أضطرت الى إلغاء كل الحجوزات التي تمت في الفنادق الواقعة على سواحل النورماندي، على أن تستضيف أسر هذه المدن الحاجزين، الا أن هذا الاجراء آثار عاصفة حادة من الاعتراضات وكاد أن يتسبب في أزمة دبلوماسية خاصة



آلان جيبيه وزير الخارجية وسكرتير الحزب الديجولي

بين كندا وفرنسا، وانجلترا وفرنسا، إذ كيف تسمح السلطات الفرنسية لنفسها الاحتفال بحدث تاريخي كهذا دون أية إعتبارات لأبطاله الحقيقيين والذين دفع البعض منهم فعلا روحه ثمنا لهذا النصر الذي يحتفل به السلطات الفرنسية احتوت الأزمة بسرعة، وصرح المتحدث باسم الخارجية أن الحجوزات التي تمت من قبل لن تمس وانها لن تسمح على الإطلاق بأن يحرم الفاعلون الحقيقيون من حضور الاحتفالات. وقد أثلج صدور الجميع هذا التصريح الذي تفادى وقوع أزمة ماكان لها أن تحدث.

إلا أن الأزمة الفعلية التي لم تستطع الدبلوماسية الفرنسية إحتواءها، بل ولاتفاديها، هي أن المستشارية الألمانية كانت تنتظر دعوة لحضور هذا الاحتفال الكبير. لذلك ولاسباب عدة، **أولها** أن المانيا الاتحادية بعد الحرب العالمية الثانية قد تبرأت من النظام النازي. **وثانيا**: أن المانيا الآن هي الشريك الحقيقي والقوى لاوروبا الموحدة. **وثالثا**: كيف يمكن الحديث عن الوحدة الأوروبية مع استبعاد أهم أطرافه المؤثرة (المانيا)، **رابعا** : أن العقلية الأوروبية آن لها أن تتغير وتصبح على مستوى ما هو مطلوب تحقيقه في المستقبل، تاركة الماضي للتاريخ. ونضيف لهذا أن المستشار الألماني **هيلموت كول** في حاجة حقيقية لمساعدة في انتخاباته المقبلة والتي تشير كل استطلاعات الرأي بأن حزبه سيخسرها. فهو يود تحقيق نصر خارجي قبل هذه الانتخابات من قبيل: أن المستشار الألماني استطاع أن يدمج المانيا فعليا في نسيج الوحدة الأوربية، بل ويرغم الأوروبيين على نسيان ماضي ألمانيا النازي.

لكن السلطات الفرنسية وجدت من جانبها إنه لايمكن على الإطلاق نسيان الماضي وآلاف الضحايا ممن قتلوا على يد الجيش النازي. لذا تمسكت بعدم دعوة المستشار الألماني الذي تلقى الرفض باستياء شديد، ودعا البعثة الدبلوماسية الألمانية في فرنسا الى عدم حضور الاحتفالات أو المشاركة فيها. صحيح أنه الآن يوجد فتور في العلاقات الفرنسية الألمانية ، هل ستتطور الأحداث؟. لا أحد يملك الاجابة ومن جهتنا نتساءل هل هذان الحدثان يدلان على أن الذاكرة الفرنسية قد عادت لها فجأة حيويتها، إذ أخذت تراجع الماضي وتتخذ المواقف المناسبة؟

لانستطيع أن نجزم بهذا فالذاكرة الفرنسية مازالت حبلى بأحداث كثيرة وكثيره جدا خاصة في افريقيا والشرق العربي...

تفكك يوغسلافيا.. لمصلحة من؟

الرجعية المحلية والمخطط الاستعماري..
وليس الشعور القومي وراء تفكك يوغسلافيا



دخلت يوغسلافيا فى التنمية الرأسمالية متخلفة عن أوروبا الغربية والشمالية، وبالتالى عانت من تأخر اقتصادي ظاهر، شأنها في ذلك شأن أوروبا الشرقية الجنوبية بشكل عام. ولهذا السبب احتفظت بسمات صارخة موروثة من العصور السابقة على الرأسمالية، ومنها عدم تكملة تكوينها كأمة «يوغسلافية».

المصطلح يوغسلافى بمعنى «سلاف الجنوب» وهم مجموعة شعوب أو (إثنيات) سلافية قريبة بعضها من بعض قرابة لاتقل عما كان عليه الحال بالنسبة إلى أهل مختلف الولايات الإيطالية أو الألمانية قبل وحدة هاتين الدولتين. وثمة علاقات عديدة تشير إلى أن إدماج هذه الشعوب فى أمة موحدة (يوغسلافية) قد أخذ فى سبيل التكوين منذ منتصف القرن التاسع عشر. **إلا أن التخلف الرأسمالى من جانب وتقسيم البلاد بين الامبراطوريتين النمساوية- المجرية والعثمانية من الجانب الآخر قد عرقلا هذا التطور الذي لم يكتمل إلى يومنا.**

أغلبية أهل يوغسلافيا السابقة-الصرب والكروات- يتحدثون لغة واحدة- تسمي لهذا السبب «لغة الصرب-كروات»، ولكن يكتبونها فى أبجديتين بالموازاة مع تقسيمهم بين الأرثوذكس والكاثوليك، فالصرب يستخدمون الأبجدية الكرلية والكروات اللاتينية. ثم دخل الإسلام فى البلاد **فى مواكبة الدولة العثمانية، فأسلمت مجموعات من حزب ولاية بوسنا، لاسيما فى المناطق التى كانت قد قامت بثورة ضد الكنيسة الأرثوذكسية واعتنقوا مذهب «الهرتقة» البوجوميل.**

كان اندماج هذه الشعوب فى أمة واحدة احتمالا واردا فى فرضية تعجيل نمو الرأسمالية، على نمط ماحدث فى ألمانيا، بالرغم من التميزات الدينية. أما السلوفينون فى شمال القطر والمقدونيون فى جنوبه، فيتحدثون لغات سلافية هي الأخرى قريبة للغاية من لغة الصرب-كروات على أن القطر يشمل أيضا- فى حدود يوغسلافيا السابقة- أقليات غير سلافية، أرناؤوط فى مقاطعة كوسوفو ومجر فى مقاطعة فويفودين.

وبالإضافة إلى تخلف التنمية الاقتصادية لعب تقسيم القطر بين الدولة «النمساوية-المجرية» والدولة العثمانية دورا واضحا فى تخلف تكوين القومية. لقد أدت ثورة شعوب البلقان ضد الحكم العثمانى فى القرن التاسع عشر إلى استقلال دولتى صربيا الصغرة ومنتى نيجرو (تسرناجورا فى لغة السلاف). شئنا أم أبينا لقد صارت صربيا الصغيرة النواة التى تبلور حولها تكوين يوغسلافيا الحديثة. فقامت بدور الملجأ للقوى الوطنية التى دعت إلى التحرير ليس فقط فى أوساط الصرب خارج صربيا الصغيرى بل أيضا بالنسبة إلى الشعوب اليوغسلافية الأخرى، الكروات والصرب المسلمين، والسلوفين الذين ظلوا فى ظل حكم النمسا والمجر.


جوزيف تيتو

منحت في الحرب العالمية الأولى فرصة تاريخية لإتمام المشروع اليوغسلافي. فأنشئت دولة موحدة باسم «مملكة الصرب **والكروات والسلوفين»** (اتخذت الدولة اسم «يوغسلافيا» فيما بعد) . إلا أن استمرار التخلف في ظل رأسمالية ما بين الحربين وقف عائقا في سبيل تحقق اندماج هذه الشعوب في أمة واحدة صحيحة

وخلال الحرب العالمية الثانية انشقت القوى السياسية إلى معسكر معادي للنازية **والفاشستية قام بمقاومة مجيدة ، بقيادة الحزب الشيوعي**، ومعسكر التعاون ومشاركة الحكم مع المحتلين الألمان والإيطاليين، جمع قوى الرجعية بالطبع. وقد أدرك العدو مزايا الشوفينيات و«الذاتيات» المحلية ووظفها. هكذا أنشئت **دولة الكروات يحكمها حزب فاشستي محلي بينما تقاسمت ألمانيا الكبرى وإيطاليا إقليم السلوفين، ولكن الألمان لم يجدوا قوى حليفة بالقدر المطلوب في صربيا وتسرناجورا فقرروا «إبادة» هذا الشعب العنيد الرافض**، على نمط ما تم تنفيذه من مذابح منظمة في بلاد أخرى لشرق أوروبا، لاسيما في روسيا . بالمناسبة حاول الألمان والإيطاليون توظيف الذاتية الإسلامية فأنشئت «كتيبة إسلامية» . ويذكر في هذا الصدد أن **موسوليني** قد أعلن نفسه «حامي الإسلام»! في مواجهة البريطانيين والفرنسيين! على أن هذه الدعوة لم تجد صدى رنانا. **فأغلبية مسلمي بوسنا وقفوا ضد المشروع وانضموا إلى صفوف المقاومة الوطنية.**

المهم في هذا الفصل الفجع لتاريخ شعوب يوغسلافيا هو أن الألمان نفذوا مشروعهم الاستعماري التقليدي منذ أيام بسمارك وتحقيق الوحدة الألمانية ألا وهو **«التوسع نحو الشرق»** وتحويل مناطق أوروبا الشرقية والشرقية الجنوبية (أي منطقة الامبراطوريتين النمساوية المجرية والروسية) إلى أطراف لها، على نمط ما فعلت الولايات المتحدة في القارة الأمريكية، على أن الأساليب التي استخدمها **هتلر** في تنفيذ هذا المشروع لاسابق لها في التاريخ الحديث من حيث الوحشية وانتظام الإجرام.

أفشل انتصار القوى المعادية للنازية في الحرب العالمية الثانية وتغلب تلك القوى على الأرضية العسكرية في يوغسلافيا نفسها هذا المشروع الإجرامي، وأعيدت إقامة يوغسلافيا يحكمها الحزب الشيوعي المنتصر

التفكك من الرأس

واجه حكم الحزب الشيوعي تحديين أساسيين هما :

أولا: إنجاز تنمية اقتصادية واجتماعية سريعة تتيح مستوى مقبولا من الرفاهية وتدعم الاستقلال الوطني.

ثانيا: حل المسألة القومية بأساليب ديموقراطية.

وهما التحديان اللذان أخفق حكم القوى المحافظة في مواجهته لهما خلال فترة ما بين الحربين واللذان اشتد احتدام المعركة حولهما خلال الحرب .

فالحزب الشيوعي اليوغسلافي- بصفته تلميذا للأممية الثالثة (وتلميذا بصيرا في تقديري)- تبنى استراتيجية شمولية لمواجهة التحدي، تقوم على عمودين هما .

أولا الاحتذاء بالنموذج السوفييتي فيما يخص خطة التنمية، أي الاعتماد علي تعميم ملكية الدولة ومركزة القرار وفك الارتباط مع المنظومة الرأسمالية العالمية. وذلك من أجل تعجيل التصنيع. إذ كان هذا النموذج قد أثبت فعلا فعاليته كأسلوب إنجاز تراكم توسعي معجل، ولو أن التطورات اللاحقة قد أوضحت حدوده، وعجزه عن تجديد التراكم على أسس مكثفة. كما أن التاريخ قد أثبت أيضا أن هذه الخيارات أضفت للمشروع مضمونا اجتماعيا غير اشتراكي الطابع كان لابد أن يؤدي في نهاية المطاف إلى العودة للرأسمالية.

ثانيا تدعيم الوحدة السياسية للمجتمع من خلال ممارسة سياسية قومية تقوم على الاعتراف بالاختلاف، وإنشاء جمهوريات ذات استقلال ذاتي مرتبطة بعضها ببعض في دستور فيدرالي. هكذا تصور **الحزب الشيوعي التوفيق بين مركزية اقتصادية معينة من جانب ودرجة من اللامركزية في إدارة المجتمع من الجانب الآخر.**

وقد عبر الرئيس تيتو عن المشروع بتعبير واضح تماما في قوله المشهور «أبجديتان (الكرلي واللاتيني) **وثلاثة ديانات**(أرثوذكسية، كاثوليكية، إسلامية) وأربع قوميات(الصرب، الكروات، السلوفيين، المقدونيين) **وخمس لغات**(الصرب، كروات، السلوفيون، المقدوني، الألباني، المجري) **وست جمهوريات** (سلوفينيا، كرواتيا، بوسنا، تسرناجورا، صربيا، مقدونيا)**ولكن حزب شيوعي واحد.»**

وفي هذا الإطار الفيدرالي مارست كل قومية ومجموعة لغوية ودينية حرية حقيقية في عديد من المجالات، وذلك دون تمييز وتغلب ثقافة على الأخرى. وضمنت وحدة الطبقة الحاكمة نجاح المشروع. فأصبحت يوغسلافيا من هذا المنظور نموذجا يكاد يكون ممتازا في بابه. فلا يذكر حادث واحد لتمييز «شوفيني» قد حدث في أي مستوى من مستويات نظام الحكم . بل أكثر من ذلك، أدرك الحزب الشيوعي أن ثمة خطر «هيمنة صربية» كنتاج للتاريخ، أي لدور الصرب في تكوين يوغسلافيا ثم موقفهم البارز في مقاومة النازية. فقال الرئيس تيتو في هذا الصدد قولا آخر مشهورا ودالا ألا وهو أن«يوغسلافيا قوية تتطلب صربيا ضعيفة» فتم رسم حدود الجمهوريات بعيدا عن فكرة «صربيا كبرى» بحيث أن أقليات كبيرة من الصرب تواجدوا في كرواتيا وبوسنا. على أن حدود الجمهوريات اعتبرت إدارية فقط فلم يخطر ببال أحد أن تصير يوما حدودا «قومية» . فكان المشروع يقوم على فكرة أبدية الدولة اليوغسلافية الموحدة.

ويبدو هنا واضحا أن يوغسلافيا الاشتراكية لم تكن صورة طبق الأصل للنموذج السوفييتي حيث-لأسباب تاريخية أخرى- استمر الروس يقومون بدور «قيادي» في المنظومة الفيدرالية شكلا

لم يكن هذا الأسلوب الحرفي التفكير الذي اتسم به شيوعيو يوغسلافيا مقبولا بسهولة من طرف الدبلوماسية السوفيتية التي

**

في يوغسلافيا ..

أبجديتان

وثلاث ديانات

وخمس لغات

وست جمهوريات

كانت تتصدى لتناقض صعب بين أهداف استكمال المشروع الاشتراكى من جهة وبين عمل حساب للتهديد الأمريكى الصحيح المتمثل فى الاحتكار النووى الذي شجع الولايات المتحدة في مشروعها للهيمنة العالمية منذ عام ١٩٤٥ من الجهة الأخرى. فقد أدى التصادم بين القيادتين إلى قطع العلاقة عام ١٩٤٨. على أن هذا القطع قد وضع يوغسلافيا أمام تحديات جديدة لم تقل خطورة كما سنرى

انطلاقا من عام ١٩٥٢ تبلورت في يوغسلافيا استراتيجية جديدة لاتزال ترمى إلى استكمال البناء الاشتراكى، قائمة على استحداث المبدأين المذكورين أعلاه، أي بعبارة أدق:

أولا: تدعيم استقلالية الوحدات الانتاجية وأضفاء، مجموعات العمال وأصحاب الملكية، قانونا بحقوق أمنع تدعم سيطرتهم الفعلية فى أخذ القرار على الأصعدة المعنية. وهو جوهر مبدأ «التسيير الذاتى» الذى راقبه -منطقيا- فتح مجال أوسع لآليات السوق. على أن المركزية ظلت تمارس من خلال شبكة مؤسسات تقوم بتعديل آثار عمل السوق وإعادة توزيع القدرة على تمويل الاستثمارات وتقديم الخدمات الاجتماعية على قدم المساواة.

ثانيا: تدعيم مبدأ الفيدرالية، أي بمعنى صريح منح حقوق أوسع للجمهوريات والمقاطعات.

وفى تقديرى لم يكن هذا المشروع سيئا فى حد ذاته، إلا أنه عسير التنفيذ، لأنه قائم على تناقض موضوعى. فالفيدرالية كمبدأ تشجع تكوين تكتلات مصالح محلية، ولو تمثلت هذه التكتلات فى داخل الحزب الشيوعى «الواحد» رسميا، وبالتالى من شأنها أن تؤول إلى تفاقم التفاوت فى التنمية الاقتصادية لمختلف الأقاليم، من خلال توظيف عدم التكافؤ الموروث من الماضى. فالفيدرالية تناقض الميول الساواتية القوية فى القواعد الشعبية والمنظمة فى أطر المجموعات المسئولة عن إدارة التسيير الذاتى.

لا أعتقد أن لا حل لهذا التناقض، ولو أن الحلول فى هذا الصدد هى دائما حلول برجماتيكية قائمة على اعتبارات مرحلية قابلة للتطور أما فى اتجاه تذويب تدريجى للتناقض أو فى الاتجاه العكسى على أن التاريخ قد أثبت أن خيارات نظام الحكم اليوغسلافى لم تدفع فى الاتجاه السليم، خاصة بعد وفاة الرئيس تيتو فقامت القرارات التى اتخذت **خلال السبعينات والثمانينات بالأساس على مبدأ «الانفتاح» ومزيد من الانفتاح» على آليات السوق المحلية والعالمية وتراخى أدوات الرقابة المركزية، باسم تشجيع التحديث والفعالية الاقتصادية،** وهو الشعار الشهير الذى يعبأ دائما فى هذه الظروف. وقد أدت فعلا هذه التطورات إلى حث معدل النمو فى الأجل الفورى. لدرجة أن المؤسسات الغربية لم ترحب فقط بهذه الخيارات «الصحية» -طبقا لتقديرها- بل أشادت «بالإنجازات» التى ترتبت عليها. ولابد أن لاننسى فى هذه المناسبة أن البنك **الدولى قد قدم هذا الأسلوب على أنه «نموذج مثالى» يجب أن يحتذى عالميا!** والبنك لم يتعلم من التجربة على ما يظهر إذ أنه يدفع اليوم جنوب أفريقيا فى اتجاه متماثل تماما فينصح الجمع بين الانفتاح اقتصاديا والفيدرالية سياسيا!. أصبحت يوغسلافيا فى تلك اللحظة عبرة فى باب «الدول الحديثة التصنيع الناجحة»!

على أن النتيجة الحقيقية والمزلة لم تتأخر أن تظهر. فالتفاوت فى التنمية أخذ يتفاقم بسرعة إقليميا واجتماعيا وحدث ذلك فى اللحظة التى أخذ النمو الرأسمالي السريع لمرحلة ما بعد الحرب العالمية يفقد زخمه عالميا، انطلاقا من أزمة السبعينات. فضرب اقتصاد يوغسلافيا ضربة فجائية شديدة، وانخفضت صادراتها الأمر الذى شجع بدوره احتدام المنافسة فى الداخل بين وحدات الانتاج والأقاليم، ثم إلى عودة البطالة التى لم تعرفها البلاد سابقا، ولو أن هذه البطالة قد وجدت منفذا لها فى الهجرة خلال مرحلة أولى.

وفى نفس الوقت أخذ المشروع الاشتراكى القديم، الموروث من تاريخ الأمميتين الثانية والثالثة، يصبح موضع تساؤل. فكان لابد من تجاوز حدوده وتجديده ودفعه إلى الأمام فبقدر ما تقدمت تجربة «بناء الاشتراكية» كانت قد ظهرت هذه الحدود بينه، وكان قد توضح أن المشروع -القائم على الدولنة- أتاح فرصة تبلور طبقة جديدة -برجوازية فى نزاعاتها وطموحاتها. كما قال ماوتسي تونغ عام ١٩٦٣: «وأنتم أقمتم برجوازية، فلاتنسوا: البورجوازية لاتميل إلى الاشتراكية بل تريد الرأسمالية». فوجدت هذه البرجوازية الجنينية تشجيعا لها في الانفتاح، وابتعدت بالتدريج عن المشروع الأصلى الاشتراكى واليوغسلافى، لتربط مصيرها بآفاق محلية تتمثل فى الوحدة الانتاجية والإقليم الجغرافى. وأخذت القدرة على اختراق الأسواق العالمية معيارا للنجاح.

أخذ هذا التطور يتعجل فى وقت كان قد ظهر جيل جديد لم يشارك ذكريات حرب التحرير ودور الحزب الشيوعى. فصار هذا الجيل الجديد أكثر تعرضا لخطاب وسائل الإعلام الغربية، وجاذبية نموذج الاستهلاك المطروح منها. هذا بينما خطاب السلطة لم يخرج عن تكرار الشعارات القديمة والعامة التى أصبحت خالية عن أى معنى ومغزى. هذا هو الثمن الذى تدفعه دائما **النظم الناقصة من حيث ممارستها للديمقراطية. فلا بد أن يؤدى هذا النقص إلى تراجع فظيع من حيث تسييس الجماهير وبالتالى إلى انتشار الشعور بالقلق والحيرة، وفى نهاية المطاف إلى تفكك الطبقة الحاكمة نفسها.**

فيوغسلافيا لم تتفكك من قواعدها، فانطلق التفكك من رأسها.

أزمة التراكم

ولعل المقارنة بين ماحدث خلال أزمة السبعينات والثمانينات فى يوغسلافيا وفى الاتحاد السوفيتى تستحق التوقف لحظة.

لقد تمسك الاتحاد السوفيتى بمبدأ المركزية إلى آخر يوم وجوده. أقصد هنا المركزية اقتصاديا وسياسيا. فظلت قرارات السلطات العليا فى موسكو تتحكم فى خيارات الوحدات الانتاجية والأقاليم. وذلك بالرغم من

**

فى ظل «الحزب الشيوعى».. مارست كل القوميات حرياتها دون تمييز..

الموجات المتتالية من «الإصلاحات» التي أعلنت من أيام حكم خروتشوف إلى أواخر أيام جورباتشوف. وكذلك فإن الاستقلالية الذاتية للجمهوريات -المعترف بها في الدستور- ظلت حبرا على ورق في الواقع المعاش. وفي غياب اصلاحات صحيحة شقت مقتضيات الوضع طريقها من خلال أسلوب آخر، ألا وهو الالتجاء إلى ممارسات غير مشروعة فتتغاضى السلطات عنها وتتجاهل انتشارها في شكل آليات أسواق «سوداء» موازية للمعاملات الرسمية وترتيبات تقوم بها مراكز وقوى محلية بالاتفاق بينها، فظل مبدأ «وحدة الحزب» مقدسا ولكن الحزب نفسه تدهور حتى أصبح تكتل «مافيات» تحتشد حول شخصيات أصحاب النفوذ.

أود هنا أن أوضح رأيي في مشكلة المركزية واللامركزية. فلا أشارك الخطاب السائد في الغرب الذي يشيد باللامركزية من حيث المبدأ يعيب المركزية بعيوب صحيحة ووهمية على قدم المساواة. فالمركزية التي تفرضها الاحتكارات الرأسمالية- والتي تتجاهل في هذا الخطاب- تنفي تماما ما يقال عن اللامركزية، موضع الثناء بدون تحفظ، في مجال القرار الاقتصادي على الأقل. أما أنا فأرتأي أن ليس ثمة تناقض بين المركزية في رسم الخطة العامة واللامركزية في إدارتها من خلال ممارسة ديمقراطية سياسية على جميع المستويات.

لقد استخدمت المركزية السوفيتية أداة من أجل إعادة توزيع الثروة وتحويلها من المراكز المتقدمة لصالح الأطراف الكولونيالية سابقا. وذلك على نطاق وبقدر لامثيل لهما في المنظومة العالمية الحديثة ويكفي إلقاء النظر على ما حققته من تقدم بلاد آسيا الوسطى لإدراك أهمية هذا المجهود. فعام ١٩٢٠ كانت آسيا الوسطى أكثر تخلفا عما كان الأمر عليه في الهند. واليوم شتان ما بين مستويات المعيشة في جمهوريات آسيا الوسطى وبين الفقر المدقع السائد في أفغانستان وباكستان فصارت المساحات المزروعة ربما في آسيا الوسطى تفوق مساحة مصر الزراعية، بعد أن كانت قريبة من الصفر، وأقيمت صناعات. وبالرغم من أنها عاجزة أن تواجه فورا المنافسة العالمية، إلا أنها ليست قائمة على استغلال فاحش وهمجي للعمال كما هو الشأن في الأطراف الرأسمالية. فلو كانت دولة استعمارية قد حققت في إحدى مستعمراتها ١٠٪ فقط مما تم إنجازه في آسيا الوسطى السوفيتية لكانت وسائل الإعلام لاتكف عن إذاعته ليلا ونهارا! فالغريب في الشأن هو أن تقاس انجازات آسيا الوسطى بمعايير مستويات الغرب المتقدم من أجل إبداء تحفظات عليها.

لايعني ذلك أن المركزية السوفيتية لم ترتب نتائج سلبية بل أزعم أن جوانبها السلبية استمرت في النمو لدرجة قاتلة في نهاية الأمر. على أن عيوب المركزية ترجع إلى أسباب لاتذكر عادة، أسباب تتعلق بمضمون المشروع الاجتماعي. فنقول ماوتسي تونج عن المضمون البورجوازي للمشروع في حقيقته -السالف الذكر- ينطبق على الاتحاد السوفيتي كما ينطبق على يوغسلافيا. وبالرغم من أن مسيرة يوغسلافيا اعتمدت على اللامركزية في مقابل المركزية في الاتحاد السوفيتي، إلا أن الأسلوبين أديا إلى نفس النتيجة، العودة إلى الرأسمالية علنا. وبسبب اشتراك التجربتين في المضمون الاجتماعي، فإن غياب الديمقراطية يمثل أيضا قاسما مشتركا بينهما. فإذا كان الخطاب الرسمي قد دعا إلى «بناء الاشتراكية» بينما الممارسة الحقيقية دفعت «بناء رأسمالي»، فكان لابد من غياب الديمقراطية.

أما العامل المسئول عن الشكل الذي اتخذه انهيار النظامين فهو بلا شك عامل أزمة التراكم في البلدين، تلك الأزمة التي تفاقمت من خلال تأثير أزمة الرأسمالية العالمية عليها.

قضت أزمة التراكم على ماكان قد ترتب على النمو المتواصل من آمال في تحسين تدريجي لظروف المعيشة فكان النمو يضمن فعلا إنجاز تقدم وتوفيق المطالب في التصاعد الاجتماعي واستيعاب الهجرة الريفية. فبالرغم من غياب الديمقراطية وفراغ الشعارات الرسمية، إلا أن هذه الانجازات الحقيقية كانت تضفي قدرا من المشروعية لنظام الحكم وبالتالي تضمن وحدة الطبقة الحاكمة. ثم انكمش فجأة هامش تحرك النظام نتيجة أزمة التراكم فانهارت وحدة الطبقة الحاكمة التي تفككت وانقسمت إلى أشتات مشتتة.

**

الدعاية.. والمصالح الغربية لعبت دورا متعمدا في تدمير يوغسلافيا وتأجيج النزعات القومية.

فذهب كل فريق يبحث عن مصدر جديد يعتمد عليه لإعادة إنتاج مشروعية لصالحه، وهنا -في ظروف بلاد متعددة القوميات- من الطبيعي أن تعبأ لهذا الغرض الشوفينية الإثنية، فهي أداة سهلة المنال.

ففي الاتحاد السوفيتي انقسمت النومنكلاتورا «الشيوعية» سابقا إلى فئات روسية وغير روسية: فالأولى صاغت خطابها حول التضحيات المادية التي تحملها الروس من أجل تمويل تنمية الأقاليم غير الروسية (وهذه التضحيات صحيحة كما رأيناه على خلاف ما هو الوضع عليه في النظم الاستعمارية الرأسمالية). هذا بينما الفئات غير الروسية أقامت خطابا آخر حول محور الشوفينية الروسية واحتكار موسكو في القرار (وهذا الاتهام هو الآخر صحيح).

وكذلك في يوغسلافيا فقد تكيف خطاب مختلف الفئات المتنازعة لخصوصية الظروف في بلادهما. فالفئات الشمالية- الكروات والسلوفين- اعتمدت على الأوهام المترتبة على اندماج بلادهم- إذا استقلت- في السوق الأوروبية المشتركة، ولامت النظام الفيدرالي الذي كان يفرض عليها - وهي المناطق الأكثر تقدما- دعم التنمية في الجنوب المتخلف. أما فئة الصرب فقد نمت خطابا شوفينيا يركز على دورهم في تكوين يوغسلافيا ومقاومة النازية فأعلنوا إرادتهم، في حالة تفكك البلاد، في إقامة صربيا كبرى تشمل كل المناطق المسكونة منهم خارج حدود جمهورية صربيا اليوغسلافية.

لقد قامت تدخلات الغرب في شئون يوغسلافيا (وكذلك في الاتحاد السوفيتي) بدور مدمر، أزعم أنه مرسوم بتعمد... فذهبت وسائل الإعلام تلعب ورقة «حق القوميات» دون تحفظ فأعطت لهذا الحق الأولوية على جميع الاعتبارات والحقوق والمصالح الأخرى، وتجاهلت القيود الدستورية واشتباك الأهالي والمصالح فاختارت سلطات

الغرب تدعيم الأجنحة الأكثر رجعية من الطبقات الحاكمة المحلية

وقادت حكومة بون الاستراتيجية الأوروبية في هذه الشئون فمنذ أن تحققت وحدة ألمانيا رجعت الطبقة الحاكمة الألمانية فورا إلى مشروعها الأصلي ألا وهو «التوسع نحو الشرق» ولتكن أمركة أوروبا الشرقية. وبما أن هذا الخيار من شأنه أن يفجر المشروع الأوروبي، فإن الولايات المتحدة لم تر مانعا في إطلاق ألمانيا حرية التصرف، آملا بذلك أن تتخلص من منافسة أوروبا الموحدة المنوطة بتكملة المشروع الأوروبي الأصلي وقد حاولت فرنسا أن تمهل مبادرات بون ولكن لم تتمسك طويلا بهذا الموقف بعد أن حركت السلطات الألمانية ورقة الضغط على سعر صرف الفرنك!

تنطلق الخطة من تفكك دول شرق أوروبا، بالتحديد الاتحاد السوفييتي ويوغسلافيا. **فأخذت وسائل الإعلام توحي استعداد السوق المشتركة أن تقبل انضمام كرواتيا وسلوفينيا. وعلى هذا الأساس أعلن برلمان هاتين الجمهوريتين الاستقلال الذي نجر يوغسلافيا.** وضغطت ألمانيا للاعتراف السريع بهذا الاستقلال ولم يخطر ببال هؤلاء المدافعين عن «حقوق القوميات» -أو تجاهلوا عمدا- مايلي:

أولا: إن كان ثمة دستور يوغسلافي لايصح تجاهله تجاهلا فاحشا بهذا القدر، وأن الانتخابات التي أدت تكوين البرلمانات المذكورة لم تعط لها حق تفجير الدولة. فكان لابد من فتح نقاش سياسي وربما مفاوضات حول مصير الفيدرالية. كان ينتظر من القوى الديمقراطية في أوروبا أن تفهم ذلك وأن تدعم ورقة الصبر ففي تلك اللحظة كانت القوى الشعبية المعادية لتفكك البلاد لاتزال قوية في جميع أنحاء يوغسلافيا.

فإحصاء السكان لعام ١٩٨٠ يقوم دليلا على أن التطور في اتجاه تذويب الفروق القومية كان قد خطا خطوات حقيقية. إذ أن نسبة مرتفعة من جيل الشباب- يكاد يكون الأغلبية- أجابوا على السؤال التقليدي عن الانتماء القومي بالمصطلح «يوغسلافي»، معلنين، بذلك ابتعادهم عن القومية «الأصلية». **ولكن -بدلا من تشجيع التطور في هذا الاتجاه الوحدوي، اختارت قوى الرجعية توظيف الشوفينيات.** واختارت ألمانيا -ومن ورائها أوروبا- أن ترمي زيتا على النار. فقامت مظاهرات شعبية في كل مدن البلاد بشعارات وحدوية تعارض دعوات الفئات الشوفينية المسنودة من الخارج. أذكر في هذا الصدد أن مظاهرة بلغراد اتجهت نحو سفارة ألمانيا هاتفة شعار «**تسقط النازية الجديدة**» .. فمرت أمام سفارة فرنسا وهتف المتظاهرون «فيشي، فيشي» أكانوا خاطئين؟

ثانيا **إن إعلان الاستقلال دعم القوى المحلية الأكثر رجعية. هكذا رأينا زعيما كرواتيا يفتخر بأسلافه الذي اصطفوا مع النازيين، دون أن يذكر ذلك في الإعلام الغربي. هكذا** أخذت مجموعات كرواتية فاشستية تطارد الصرب باسم «التصفية القومية» فكان متوقعا تماما لمن فكر لحظة في الموضوع أن تفكك بلاد بهذا الشكل الفجائي لابد أن يؤدي إلى حرب أهلية . فليس هناك مدينة واحدة لم يسكنها -نتيجة عقود من الحياة المشتركة- أهالي من أصول مختلفة. ولكن الشوفينية تدعو الشوفينية فصارت جميع السلطات المحلية- من صربيا إلى كرواتيا وبوسنا- تغوص في الإجرام باسم القومية «والتنقية القومية» . أزعم أن هذه النتيجة كانت معروفة مسبقا ومقصودة بالاتفاق الضمني بين الرجعية المحلية ومساندها في بون وغيرها من العواصم الأوروبية.

ثالثا: أن مبدأ إقامة دولة قومية لاينطبق على بوسنا فأهل بوسنا لايكونون «قومية». بوسنا هي إقليم جغرافي- «يوغسلافيا صغيرة»- يضم صرب أرثوذكس (٤٠٪) وصرب مسلمين (٤٠٪) وكروات كاثوليك (٢٠٪). ومن الطبيعي أنهم موزعون على مساحة المنطقة، موجودون في كل مدينة بل وقرية. لذلك ترددت سلطات بوسنا في مرحلة أولى ولم تتخذ موقفا قاطعا بشأن المصير- استقلال أم انضمام في يوغسلافيا مجددة؟ **ثم ظهر زعيم «مسلم» بعد أن زار عواصم نفطية معروفة ليعلن استقلال بوسنا وإقامة دولة إسلامية فيها. ألم يك ذلك دعوة مباشرة للحرب الأهلية؟**

رابعا إن مبدأ حقوق القوميات الذي يدعو «أنصار الديمقراطية» في الغرب إلى احترامه بشكل مطلق ينفذ من واقع الأمر بحسب الظروف، أي بحسب مصالح الرأسمالية الغربية. فالكيل بمكيالين هو القاعدة في هذا المجال. سأضرب هنا مثل الدول البلطيكية لأنه صارخ

فتح الروس أقاليم البلطيك واستوطنوا فيها منذ القرن السابع عشر، أي بالتحديد في الوقت الذي فتح الانجليز ايرلندا واليوم سحبت نظم الحكم المحلية حقوق المواطنة «للمهاجرين» الروس، بعذر أنهم لايتحدثون اللغات المحلية. ولاترى في ذلك وسائل الإعلام الغربية انتهاكا لمبدأ الديمقراطية. ولكن الايرلنديين الذين يقاومون الانجليز يظلون- طبقا لهذا الاعلام- «إرهابيين». ولم أسمع أن طلب من الانجليز أن يتحدثوا بالإيرلندي! ثم تجرأ وزير خارجية ألمانيا بإعطاء الدرس لموسكو فيطالب بجلاء قواتها من المنطقة فتثور الصحف الغربية.. بعد أن رد الوزير الروسي بأن هذه المشكلة «داخلية». هل سيتجرأ هذا الوزير الألماني أن يطالب بجلاء القوات البريطانية من ايرلندا! وماذا ستكون إجابة لندن؟.

أردت في هذا المقال أن أبين جذور الحرب الأهلية في يوغسلافيا وأبرز مسئوليات الرجعية المحلية ونظم الحكم الغربية المساندة لها. فالمنهج يرفض مبدئيا العرض السائد الذي يقوم على فرضية أن الظاهرة القومية أمر ثابت وطبيعي ومسبق ومطلق فلا بديل لرسم خريطة الكون بحيث أن يكون لكل «قومية» دولتها، متجاهلا أن القومية ظاهرة تاريخية قابلة للتطور وأن مواجهة تحديات العصر يتطلب تناول المسألة بروح أممية تتيح إقامة منظومات إقليمية على قدر التحدي. أوضحت أن تفكك الدول المتعددة القوميات في الشرق السابق هو ناتج تقابل استراتيجيات رجعية محلية مع خطط الاستعمار، وليس ناتج «تلقائي» لفعل الشعور القومي.

علينا -نحن اليسار- أن نرفض هذا المنطلق الذي تحاول وسائل الإعلام السائدة أن تفرضه، إذ يحبسنا في الخيار بين هذا المعسكر الإجرامي، وذلك الذي لايقل إجراما. ثم يقود هذا المنهج منطقيا إلى المطالبة بمزيد من المساندة العسكرية لصالح هذا أو ذلك الطرف، بينما الحل الوحيد يفترض مساندة القوى الديمقراطية -ولايزال لها وجود- من أجل إعادة تخطيط المصير المشترك لشعوب يوغسلافيا. لعل هذه الخطوة تؤول إلى بناء كونفيدرالية يفرضها تشابك المصالح. كذلك لاحل للحروب في القوقاز والتوتر في مناطق أخرى من الاتحاد السوفييتي السابق إلا على أساس إعادة بناء علاقات تعمل حسابا لتشابك المصالح.

ولكن لخطوط الاستعمار أهدافا أخرى، هي بالتحديد تفكك هذه الدول

اليسار العربي .. إلى أين ؟!



لقطة لندوة اليسار

يسرى مصطفى

يقولون عنه، أنه زمن المراجعات، ذلك الزمن الذى نعيشه الآن، بما فيه من تحولات وانعطافات كبرى، اهتزت معها رؤى وتصورات كانت قد استقرت وها هى الآن تدخل دائرة المراجعة.

وفي حين أن انهيار نظم أوروب الشرقية، قد أثار مجددا السؤال حول طبيعة الاشتراكية، وماهيتها ؛ فإن الأحداث الدرامية التى شهدناها فى حرب الخليج قد أثارت ما هو أخطر من ذلك، لقد أصبح وجودنا ذاته موضع تساؤل: ما الذى ستقدمه الرأسمالية لشعوبنا سوى الفناء؟.

وعلى أية حال، فإن التحولات والظواهر الكبرى التى شهدها العالم فى السنوات الماضية، قد طالت اليسار بشكل أساسى، لابوصفه مجرد قوة سياسية، بل بوصفه معبرا عن قوى وطبقات اجتماعية لم تجن من «انتصار» الرأسمالية سوى المزيد من القهر والاستغلال. ومن هنا تأتى مشروعية طرح السؤال:

اليسار العربى...إلى أين؟

وهو عنوان اللقاء الذى عقد فى مركز البحوث العربية، بحضور المفكر المصرى د.سمير أمين، والعديد من قيادات ومثقفى اليسار، وهو لقاء تجاوز مجرد البحث فى قضايا تخص اليسار بالمعنى المصرى، إلى البحث فى القضايا الاجتماعية والوطنية والعالمية، فالسمة الأساسية التى تميز اليسار عن غيره من القوى السياسية هى أنه لايفكر فى ذاته إلا من خلال التفكير فى قضايا الواقع والمستقبل

وقد نوقشت فى هذا اللقاء قضايا عديدة، منها ما هو متعلق بطبيعة النظام الرأسمالى العالمى فى الوقت الراهن، ومنها ما هو متعلق بعالمنا العربى وموقعه داخل هذا النظام، وقضايا أخرى مثل أزمة اليسار على المستويين العالمى والمحلى، وهى قضايا مترابطة فى جوهرها. وقد سعى د.سمير أمين إلى مناقشتها انطلاقا من ظاهرة «العولمة»، وهى الظاهرة التى تعرض لها فى مواضع أخرى (على سبيل المثال كتاباه، «إمبراطورية الفوضى»، «الاضطراب الكبير»، ومقالان نشرا فى اليسار مؤخرا بعنوان «إعادة تكوين اليسار مصريا وعربيا»)

وكان د.سمير أمين، قد تطرق فى حديثه إلى نقاط خمس، تبدأ بتفسيره للأزمة الرأسمالية الراهنة، والتى تحدد سمات هذه المرحلة من التطور الرأسمالى، وهى كما يقول، أزمة اقتصادية ناجمة عن زيادة الفائض فى المدخرات المالية، وانخفاض فرص الاستثمارات فى القطاعات المنتجة، وهو أمر يهدد قيمة الرأسمال ذاته (أموال بدون قيمة) ،ومن ناحية أخرى فإنه يرى أن الحكام على صعيد النظام العالمى ليسوا مشغولين بالخروج من هذه الأزمة، وإنما بمحاولة إدارتها، اقتصاديا: من خلال فتح الفرص فى القطاع المالي عوضا عن قطاع الإنتاج، ومثال ذلك عائدات الديون، وإصرار الغرب على التمسك بمنطق خدمة الدين كفرصة للاستثمار الخارجي، وسياسيا: من خلال محاولة إدارة الآثار الاجتماعية لهذه الأزمة، وما تخلفه من تدهور اجتماعي وسياسي.

وهنا بالتحديد تبرز برجماتية القائمين على نظم الحكم فى المنطقة العربية، فى محاولاتهم إدارة الأزمة السياسية والاجتماعية من دون المساس بمبدأ العولمة، حتى ولو كان مقابل ذلك تقديم تنازلات ديماجوجية بالتركيز على الثقافة والدين لتحقيق بعض المشروعية وبالتالى فإن د.سمير أمين يؤكد على عدم وجود تعارض بين العولمة الاقتصادية، وإعادة إنتاج الخصوصيات على كافة المستويات، فالعولمة تتعامل مع هذه الخصوصيات:

تنتجها وتعترف بها، وتكرسها، وتوظفها ضمن استراتيجية واسعة تخدم المصالح الرأسمالية.

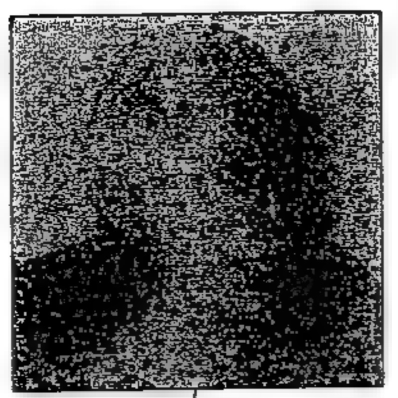
وينتقل د.سمير أمين إلى نقطة أخرى، حيث يتحدث عن **التحديات الحقيقية التي يواجهها اليسار والشعوب بشكل عام**، وهي في تصوره، تحديات لمواجهة خمسة احتكارات أساسية أخذت في النمو في إطار الأزمة، وسوف تمثل وسائل إعادة الاستقطاب مستقبلا إذا ما خرجت الرأسمالية من أزمتها، وهذه الاحتكارات هي: **الهيمنة على المال العالمي، الهيمنة التكنولوجية، الهيمنة على الموارد الطبيعية، وعلى وسائل الإعلام والاتصال، وأخيرا الاحتكار العسكري على وسائل الدمار الشامل، وهو احتكار أمريكي بالأساس.**

أما بخصوص قدرة بلدان العالم الثالث، على مواجهة التوسع الرأسمالي فهي، برأيه، تختلف باختلاف ما تتعرض له كل منطقة من قضايا وما تستخدمه من أساليب، وكذلك التفاعل الناجم عن العولمة الاقتصادية وردود أفعال هذه البلدان.

ويواصل د.سمير أمين حديثه، ليقدم لنا رؤيته لأسباب ضعف اليسار، ويرى أن الأسباب الرئيسية لهذا الضعف في مصر والعالم العربي، **مرتبط بشكل مباشر بعملية تهميش هذه المنطقة**، ويعتبر أن ذلك مسئول عن عدم إنعاش حركة الصراع الاجتماعي، وبالتالي عدم القدرة على تطوير مصالح الطبقات الشعبية، وهو ما أدى بدوره إلى نقل الصراع إلى أرضيات ثقافية وهمية، هذا من ناحية.

ومن ناحية أخرى، فإنه يفسر فشل اليسار المصري والعربي إلى أنه في **المرحلة التاريخية السابقة قد ارتبط عضويا بالمشروع البرجوازي الوطني وأعطى له صفات اشتراكية**، وبالتالي أصبح جناحا لهذه البرجوازية، وبانهيار هذا المشروع، انهار معه اليسار. وهنا يتساءل د.سمير أمين: **هل سيكرر اليسار نفس الخطأ مستقبلا؟ أي هل يقبل اليسار بأن يكون الجناح الجذري للحركة السياسية الدينية؟ أم أن الأمر يحتم عليه أن يبرز كقطب ثالث مستقل عن السلطة والإسلام السياسي.**

ويختتم د.سمير أمين حديثه، مؤكدا على أن استقلال اليسار، لن يتم إلا من خلال العودة إلى العمل على أرضية المصالح الاقتصادية والاجتماعية للطبقات الشعبية.



د.سمير أمين

ثم جاءت تعقيبات وتساؤلات الحضور متعددة ومتنوعة في محاولة لمناقشة الجوانب المختلفة للموضوع المثار، لتتراوح ما بين التشخيص والتوصيف من ناحية، وطرح تساؤلات أو تقديم إجابات من ناحية أخرى. وقد أخذ الجانب المتعلق بالظروف الموضوعية والذاتية لأزمة اليسار الجزء الأكبر من النقاش، ولكنه لم يكن الجانب الوحيد. فثمة جوانب أخرى كان لها نفس القدر من الأهمية.

ففي حديثه عن واقع الرأسمالية الآن أشار د.مراد غالب إلى **قضية هامة وهي دور وأثر الثورة العلمية التكنولوجية**، والتي يرى أنها ليست، بالضرورة، ثورة في صالح الإنسان، فقد تكون ضده أيضا، ذلك أن أهم مظاهرها تفاقم البطالة، وطرد الإنسان من دائرة الإنتاج، ويرأيه أنها أزمة لن تحل، بل إن العولمة ذاتها ناشئة عنها، فهي المحرك الأساسي للتطور الرأسمالي في المرحلة الراهنة. وهو رأي يشاركه فيه د.حسن نافعة والذي يرى أن العولمة هي عملية آلية تسير تحت ضغط التطور العلمي والتكنولوجي. ومن ناحية أخرى فإنه يعتبر العولمة حركة على مستوى العالم تفرض نفسها شئنا أم أبينا والمحرك الحقيقي هو مدى قدرتنا على اتخاذ مواقف محددة لصالحنا من خلال تحديد ما هو ممكن وما هو مستحيل. كما يرى أن طبيعة الصراع الاجتماعي في المناطق التي تمثل مركز الثقل العلمي والتكنولوجي **(أمريكا واليابان)** هو الذي سيحدد شكل التطور الرأسمالي في المستقبل.

وهذه الأمور تطرح ضرورة إعادة النظر في الماركسية والفكر الاشتراكي بشكل عام، فيرى د.مراد غالب ضرورة تجاوز الأطر والتصورات التقليدية، وبالتالي لابد من طرح **السؤال ماهو الفكر الاشتراكي؟ وكيف ستكون صورته في المستقبل؟**

أما د.حسن نافعة فلا يكتفي بطرح السؤال حول الماركسية، فيطالب أيضا بضرورة تعريف ما هو اليسار في العالم العربي؟.

ومن ناحيتها، فقد رأت د.لهمية شرف الدين **(لبنان)**، أن اليسار القائم قد بلغ حدوده التاريخية وبات أميل إلى عدم القدرة على إنتاج بديل عملي يصلح للخروج من الأزمة الراهنة، وتقول: إذا كانت العولمة تتطلب إعادة النظر بكل الأساليب والمفاهيم التي سادت في العقود بل القرون الماضية، فإن هذا يتطلب، بالضرورة فكرا جديدا يضع قطيعة فعلية مع الفكر السابق.

وفيما يتعلق بقضية الخصوصية فقد اتفق د.فوزي منصور، مع رؤية د.سمير أمين في أن العولمة لها تطبيقات لها صفة الخصوصية، ويعزى ذلك إلى أن الاستراتيجية الرأسمالية العالمية تختلف من منطقة إلى أخرى، فكل منها يمكن أن تخدم أغراض معينة في إطار النظام الرأسمالي، وتتكامل هذه الأغراض أو الأدوار لتساعد هذا النظام على تفادي أزمته، والأزمة سمة أساسية من سمات الرأسمالية، فهي تتحرك وتتطور وتتصعد من خلال الأزمات، ومن خلال القدرة على التغلب عليها والتكيف معها.

وبالنسبة للمنطقة العربية، يعتبر د.فوزي منصور أن **المشروع الشرق أوسطي هو الخطر الأول الذي يفوق ما عداه** من مخاطر، هو يمثل تهديدا مباشرا لا للمصالح المادية فقط، وانما للحياة وللقدرة على الوجود، وخاصة بالنسبة للطبقات الشعبية، وهو مايتطلب تكاتف كل القوى الوطنية لمواجهة هذا الخطر. وفي هذا السياق يتحدث د.فوزي عن دور **البرجوازية «الوطنية»** أو «الواعية لمصالحها» مشيرا إلى موقف اتحاد الصناعات من اتفاقية الجات، وأيضا من المشروع الشرق أوسطي.

وأخيرا يقول إن مهمة الاشتراكيين هي ترجمة ذلك إلى الحياة اليومية المباشرة، فمن خلال ذلك نستطيع صناعة المستقبل وتحديد ملامحه.

وفي هذا الجانب تحدث أ.**حلمي شعراوي**، مشيرا إلى أن مشكلة اليسار العربي هي عدم تقديره لخطر الامبريالية، ويعبر عن خشيته من عودة البعض إلى ما سبق أن قاله **جورباتشوف** بشأن وجود رأسمالية غير عدوانية، فربما تكون كذلك في بعض المناطق، ولكن مما لاشك فيه أن

الامبريالية في علاقتها بالوطن العربي تكشف عن وجه بشع، وهو ما يستوجب وضع القضية الوطنية في مقدمة أولويات اليسار.

أما موضوع أزمة اليسار، فقد حاز الجزء الأكبر من اهتمام الحاضرين، وإذا كان البعض يرجع أزمة اليسار إلي أسباب ذاتية، فإن البعض الآخر حاول تشخيص أسباب هذه الأزمة إنطلاقا من الظرف السياسي والاجتماعي، كأساس لها.

فيقول **محمد فرج (تجمع)**، إن الطبقات التي يعبر عنها اليسار وخاصة العمال والفلاحين قد خضعت لعملية تفكيك شاملة، وأصبح وزنها النسبي ضعيفا مقارنة بالفئات الوسطى مثلا، وأن إعادة تماسك هذه الطبقات، يحتم على اليسار أن يتجاوز طرح الحلول على مستوى الشعارات، وأن يعود إلى النضال على أرضية المصالح الاقتصادية والاجتماعية، مع توسيع إطار وأدوات النضال، وهذا هو الطريق الوحيد لخروج اليسار من أزمته.

ومن نفس المنظور تحدث **مدحت الزاهد** معتبرا أن جزءا كبيرا من أزمة اليسار هو انعكاس لأوضاع اجتماعية وتاريخية وليس نتيجة الموقف الأيديولوجي لليسار، ومن هذه الأوضاع ما هو مرتبط بتكوين الطبقة العمالية ذاتها، ومنها ما هو متصل بسعى الرأسمالية العالمية لاستعادة السيطرة على السوق العالمية، ونجاحها في السبعينات والسبعينات في توجيه ضربات متتابعة لبعض البلدان. ويدلل على ذلك بضربة ١٩٦٧ التي أدت إلى انهيار الطبقة القائدة صاحبة المشروع البرجوازي الوطني، وفي نفس الوقت لم يكن هناك بديل طبقي محدد، وفي ظل هذا الغياب، **ظلت التنظيمات اليسارية سجينة أوضاع حلقية تفتقر إلى القواعد الاجتماعية.**

وقد تحدث **أحمد شرف** عن شرطين أساسين، يمكن من خلالهما تجاوز أزمة اليسار، الشرط الأول هو النظرة النقدية للنظام الناصري، ويقصد بذلك نقد الجوانب الشعبوية فيه، أما الشرط الثاني فهو يتمثل في النظر للدولة السوفياتية أيضا نظرة نقدية. ويضيف إلى ذلك إلى أن المطروح في واقعنا الآن هو نوع معين من **الثورة الوطنية الديمقراطية**، قوامها تجمع وطني واسع، وهدفها تنمية قوى الإنتاج، مع التأكيد على ضرورة طرح المسألة القومية لأنها تمثل الطريق الوحيد لكسر العزلة

وإذا كان البعض قد ركز على الظروف الموضوعية، فهناك من فسر ضعف اليسار انطلاقا من الظروف الذاتية أيضا، فرؤية **هاني شكر الله** تتلخص في أن الأزمة الأيديولوجية لليسار المصري تتمثل في أنه مازال يتحدث عن مشروعه من داخل دائرة ما يسمى بالثورة الوطنية الديمقراطية، مزاوجا بين اتجاه ثوري وآخر إصلاحي، وتساءل عما إذا كانت هذه الإشكالية مازالت مطروحة من الأساس، مؤكدا على ضرورة الخروج من هذه الدائرة، والانطلاق نحو آفاق جديدة، مع الأخذ في الاعتبار أهمية النقد الجذري للتجربة السوفياتية.

أما عن مستقبل اليسار فقد تحدث **حسين عبد الرازق** مركزا على ثلاث نقاط:

الأولى: **تتعلق بالتطورات الاقتصادية والاجتماعية التي يشهدها المجتمع المصري، وما خلقته من ظروف جديدة لتفتح إمكانيات العمل أمام قوى اليسار**، مع الأخذ في الاعتبار أن ذلك مرهون بتحديد تصور محدد عن الاشتراكية.

النقطة الثانية: وهي تتعلق **باتجاه بشأن مسألة القطب الثالث**، ففي تصوره أن اليسار ما زال لايطرح نفسه كقطب ثالث، فمنه من يرغب في التحالف مع ما يسمى بالاتجاه الراديكالي في الحركة الإسلامية وهم قلة، ومنه من هم يسعون للتحالف مع نظام الحكم القائم وهم أغلبية، وهو أمر يقف عائقا أمام أي تطور ديمقراطي.

أما النقطة الثالثة والأخيرة التي يطرحها أ.حسين عبد الرازق فهي عبارة عن تساؤل: هل يمكن ألا نطرح قضية الاستيلاء على الحكم أو المشاركة فيه كهدف نسعى إليه بأسرع ما يمكن؟ وهل يمكن تعديل أوضاع الطبقات الشعبية أو تحقيق أية تنمية حقيقية في ظل الأوضاع القائمة؟ مجيبا بأن ذلك مستحيل، ومؤكدا على أن الخروج من هذه الأوضاع يتطلب بديلا أوسع من اليسار، بديل يضم كل القوى الوطنية والديمقراطية والتي تقبل بنظام حكم ديمقراطي.

ومن ناحيته فقد أكد أ.**نبيل الهلالي** على أن خروج اليسار من أزمته مرهون بنجاحه في كسر عزلته، وهذا يتطلب على المستوى النظري **إعادة الاعتبار للنظرية الماركسية** التي تتعرض منذ انهيار المعسكر الاشتراكي لحملة شرسة هدفها التدليل على انتهاء الشيوعية، وعلى المستوى السياسي، يرى ضرورة **أن يعمل اليسار على استرداد مصداقيته في نظر الجماهير**. وبرأيه أن تحقيق ذلك يتطلب أمورا كثيرة، منها مساعدة المواطن المصري للتعرف على هوية متميزة لليسار المصري، لكي لايتعامل معه بوصفه مجرد امتداد للحركة الشيوعية العالمية، وكذلك تحدث عن ضرورة طرح اليسار كبديل ثالث، وهذا يتطلب الإجابة عن السؤال: **ماذا يريد اليسار المصري؟ وماهو مشروعه؟** وهذا يتطلب، بدوره استيعابا حقيقيا لمشكلات وأزمات الواقع، وابتكار حلول لها، مع تأكيده على ضرورة النضال من أجل التغيير الجذري للمجتمع، وهذا لن يتأتى إلا من خلال الوجود في ساحات المعارك الاجتماعية والسياسية وقيادتها.

وكان **د.حيدر إبراهيم (السودان)**، قد أشار إلى أن كلمة **«اليسار العربي»** ذاتها توضح أن اليسار مشروط بظروف عروبته، وهذه إحدى أشكال أزماته، ودائما ما يدخل في تناقض: بين أن يكون ابن بيئته المتخلفة وبين رغبته في تجاوزها. ومن ناحية أخرى فقد أشار إلى أن أزمة اليسار ليست في خطابه أو تحليلاته، وإنما في ممارساته، وفي حين أن الملاحظ هو إخفاق اليسار في هذا المجال، نجد أن الإسلاميين قد استفادوا من أطروحاته في الوصول إلى الجماهير، رغم أنهم يقدمون دائما إجابات خاطئة ووهمية.

وهناك أيضا من رأى أن مشكلة اليسار ليست في البرنامج، فالمشكلة الأساسية في غياب المؤسسات التي عليها أن تنفذ هذا البرنامج، فيتحدث **أشرف حسين (مركز البحوث العربية)** عن ضرورة إعادة النظر في تراث الحزب والنقابة، ويتساءل: هل **يستطيع اليسار أن يقدم مشروعا بديلا يتجاوز الديمقراطية البرجوازية**؟ وهنا يطرح مفهوم الحركة الاجتماعية بوصفه مفهوما ضد فكرة التمرحل السائدة، فهو يعبر عن صيرورة ترتبط بتفاعلات وتطرح مؤسسات، وقد تكون، في رأيه هي المخرج من الأزمة الراهنة.

وأخيرا إذا كان هذا اللقاء قد ساعد في إلقاء الضوء على بعض الجوانب، أو أسفر عن طرح بعض التساؤلات الحقيقية، فهذا في حد ذاته كاف، فكما قال **د.فوزي منصور** في بداية اللقاء، لقاؤنا اليوم للمناقشة، لا على أمل الحسم، بل على الأقل لإلقاء الضوء على هذا الموضوع الحيوي والهام.

الاشتراكية ضرورة لاغنى عنها لشعوب العالم الثالث لتحقيق التنمية والعدالة الاجتماعية

الاشتراكية تنطلق من العالم الثالث

د. خليل حسن خليل

أسرف بعض الكتاب على انفسهم وعلينا ، حين تناولوا الاشتراكية ، والأزمة التى أصابتها فى شرق أوروبا ، تناولا فيه تسطيح شديد ، وأطلقوا تعميمات متعجلة مثل: «انهيار الاشتراكية..» لن تقوم للشيوعية قائمة الى غير ذلك . ولعلهم معذورون فالأحداث كانت مفاجئة ومتراكضة.

ولكن الأمر الذى يدعو للأسى اننا سمعنا عن نفر قليل من الاشتراكيين قد انتابتهم ردة ، وأخذوا ينعون السنين الطويلة ، التى انفقوها من أعمارهم فى «وهم كبير» والحق ان الاشتراكية لم تنته ، ولم تنهار ، وليست وهما ، ان هذه المقالة لا تتجاهل الاخطاء الفادحة التى أرتكبتها الاحزاب الشيوعية فى شرق اوروبا . ولكن هنا حديث آخر .

حديث اليوم ينصب على هذا التسطيح الشديد فى تناول فكر يغرس جذوره فى الضمير الانسانى ، فلم تعد الاشتراكية فحسب، حلما للمفكرين والكادحين ، يغازل خيالاتهم وتطلعاتهم إلى مجتمع أفضل وأعدل ، يمتنع فيه استغلال الانسان للانسان

ولكنها حقيقة واقعة ، يخوض النضال من اجلها شعوب تمثل ثلث البشرية . كان من الواجب ان نحترم ذواتنا ، ومشاعر جيراننا فى العالم الثالث ، وذلك بالامتناع عن القول «بانهيار الاشتراكية» ، بينما لا يزال الشعب الكادح في الصين مثلا ، يبنى الاشتراكية ، ويطور فيها ، ويفيد من الفكر الاشتراكى العلمى «التقليدى» ، بما فيه الفكر «الماوى» كما يفيد من التطورات المعاصرة ، فى مساره نحو مجتمع اشتراكى حقيقى.

ماذا يمكن ان يقول عنا الصينيون ، وعن كتابنا ، الذين يهللون «بانتهاء الاشتراكية» وعن زملائنا «النادمين» على السنوات التى قضوها ، يؤمنون فيها بالاشتراكية

كان عليهم ان يدركوا اننا ننتمى الى العالم الثالث الذى تنتمى اليه «فيتنام» ، وشعبها البطل الذى يصر على المضى فى بناء الاشتراكية ، بعد ان هزم الولايات المتحدة ، اكبر دولة رأسمالية وعسكرية فى التاريخ ، هزمها هزيمة نكراء ، وعقد شعبها ، بدرجة اخافت ساستها من «عيديد» وقواته الجائعة فى الصومال ، فاسرعوا ينسحبون من الصومال بعد ما كانوا يخططون لاحتلال القرن الافريقي ! لم يهزم الشعب الفيتنامى الامريكيين فحسب بل انتصر على فرنسا ،قبل ذلك بفترة وجيزة فى «ديان بيان فو» وانتزع استقلاله.

الم يكن هذا الشعب ايضا جديرا باحترام جهوده فى بناء نظامه الاشتراكى؟ ، فلا يقال بانهيار الاشتراكية ، لمجرد ان نمثلا واحدا فى شرق اوروبا مهما كان حجمه هو الذى تفكك.

والحال كذلك مع كوريا وكوبا . إن «كاسترو» زعيم كوبا ، يضرب مثالا ، لشعوبنا في العالم الثالث فى الشجاعة والبطولة والنضال. هذا الرجل يقود شعب جزيرة صغيرة ، فى المياه الامريكية ، على مرمى البنادق من الأراضى الامريكية . ومع ذلك ظل صامدا ، يبنى نظامه الاجتماعى على الأسس الاشتراكية ، غير عابئ بالقوة العظمى الوحيدة ، التى تقود «النظام العالمى الجديد» ، والتى يرتعد بعض الساسة فى افريقيا وآسيا ، حينما يذكر اسمها ويسيل لعابهم علي حفيف دولاراتها ، ويفخرون اذ تعطيهم امريكا قمحا لاطعام شعوبهم ! هذا القائد ما زال يقاتل هو وشعبه لبناء الاشتراكية ، ويتحدى قوة أمريكا ، وحربها الاقتصادية ضد بلاده ، بعد ان اختفى الاتحاد السوفيتى من الحلبة.

لعل الكتاب الذين يقولون بانهيار الشيوعية ، لا يعلمون أن الاشتراكية العلمية ما زالت تدرس في جامعات الغرب كله ،رغم العداء الشديد للفكر الماركسى. ولكن النظرة المستنيرة للعلم، فى ذاته ، والافادة من العلم لدى الخصم ، فقد يحتاجون الى الاستعانة بنظرياته ، جعلت هؤلاء القوم يمضون فى تفهم التحليل الاشتراكى العلمى ونقده، علماء تلك البلاد وساستها يعلمون ان الاشتراكية ما زالت تطبق ، وتبنى فى مساحة كبيرة من العالم ، ولابد من التعامل مع الدول التى تطبقها.

وحتى إذا كانت الأبنية الاشتراكية فى شرق أوروبا قد تفككت ، لاسباب موضوعية كثيرة ، يبدو انها قد تفككت ، لتعيد تركيب اجزائها مرة أخرى ، على أساس قوي ديمقراطى ، تسيطر عليه الجماهير سيطرة حقيقية.

ولعل هذا النفر من كتابنا يسعد ولا



هوشي منه — كاسترو — فارح عيديد

يكتنب ا، بالانب، التى جاءت من أوروبا بعوز الشيوعية والاشتراكية فى الانتخابات الاخيرة فيها . فقد احتلت احزاب اليسار المراكز الاولى فى انتخابات بولندا ،وروسيا والمانيا ،وايطاليا ، وفاز الاشتراكيون قبل ذلك فى اليونان

وأهم من ذلك ان الاشتراكية فى العالم الثالث ، ضرورة لا غنى عنها لشعوب الدول «الساعية للنمو» وذلك لتحقيق هدفين . الأول التنمية، والثانى، العدل الاجتماعى.

الهدف الأول : التنمية:

- التنمية تتطلب ان يسيطر المجتمع على وسائل انتاجه ، لكى يوجهها نحو تحقيق اعلى معدل للتنمية. والملكية العامة،أو الشعبية ، وسيلة فاعلة واساسية من وسائل سيطرة الشعب على موارده، هذه السيطرة لا غنى عنها للتنمية ، لاسباب عدة منها:

١- تحقيق اكبر معدل للتنمية : حينما يكون الشعب مسيطرا على موارده ، فانه يوجه اكبر كمية منها للمشروعات الصناعية والزراعية ،والبنى الاساسية والخدمية، وذلك لتحقيق اكبر معدل لتنمية، وهذا أمر لا يتيسر حينما تكون الملكية الخاصة لوسائل الانتاج هى السائدة . فالمستثمر الخاص، لا يقبل على المشروعات الحيوية للتنمية ، فمعظمها يتطلب استثمارات كبيرة ، وفنون انتاجية متقدمة ، وتدريبات للقوى العاملة ، بجميع مستوياتها المهارية ، وهى مكلفة ، لهذا لا يستطيع المستثمر الخاص القيام بها

بالاضافة الى انها مشروعات تدر فائدة للاقتصاد القومى ككل ، وأرباحها لا تتحقق الا فى الزمن الطويل نسبيا ، وهى أمور لا تغرى المستثمر الخاص ، الذى يريد ربحا عاجلا وكبيرا ولا يعبأ كثيرا بالربح الاجتماعى للاقتصاد القومى كله . ومن امثلة ذلك ، مشروعات البنية الاساسية والصناعات الثقيلة . أو الانتاجية ، والمشروعات التى تشبع الحاجات الاستهلاكية الاساسية للجماهير.

٢- الالتجاء الى رءوس الاموال الاجنبية: اذا كان رأس المال المحلى الخاص عازفا او عاجزا عن القيام بمشروعات التنمية الأساسية ، فإن دولا كثيرة من العالم الثالث تلجأ الى رأس المال الاجنبى . وهذا يثير مرين على جانب كبير من الخطورة:

أ- التبعية: يسيطر الأجانب ، عن طريق الاخطبوط الثلاثى رأس المال ، والتكنولوجيا والتجارة، على الاقتصاد المتخلف ،ويفرضون عليه تبعية محكمة ، واستراتيجية توجه تنميته الوجهة التى تعود على الاقتصاد المتقدم المتبوع بالمنافع الاساسية التى تخدم تنميته ، تاركا الاقتصاد التابع،فى مهب الريح. [illegible]

والتجربة التاريخية تثبت ان الاجنبى ، لا يستثمر فى المشروعات الطويلة ، التى تعتبر اسس التنمية، فهو ايضا يريد ربحا كبيرا وسريعا ، وبذلك يوجه الاقتصاد المتخلف الى مشروعات هزيلة استهلاكية ، لا تبنى قاعدته الانتاجية ، ويصبح اقتصادا هشا ، يمعن فى تبعيته للاقتصاديات الصناعية المتقدمة التى تغرسها فى جسد الاقتصاد التابع ، وفى عروقه ، لتستنزف فائضه الاقتصادى ، يتطلب دراسة أخرى.

ب- نقل الارباح للخارج: تنقل الشركات الاجنبية جزءا كبيرا من موارد الاقتصاد المتخلف ، أو فائضه الاقتصادى فى شكل ارباح الى الخارج ، وبهذا يحرم ذلك الاقتصاد من مصدر رئيسى من مصادر تمويل التنمية.

الاشتراكية اذن ، تكفل الاستقلال الاقتصادى ، لدول العالم الثالث، وتقلل ، أو تلغى الاعتماد على رؤوس الاموال الاجنبية ، وبذلك تجعل للاستقلال السياسى لتلك الدول قيمة حقيقية وهى تبقى على الارباح التى تحققها المشروعات الوطنية فى الداخل ، ليعاد استثمارها فى التنمية ، وترفع من معدلها

الهدف الثانى: العدل الاجتماعى:

العدالة فى الاشتراكية لا تخضع لمعايير «الشخصية» ، كما هو حالها فى الفلسفات الاخرى ، وكأنها احسان من جانب الطبقة الحاكمة للجماهير ، فحين تسيطر الجماهير ، أو تمتلك وسائل الانتاج، يصبح المعيار «موضوعيا» يتخذ من العمل الانسانى ، معيارا وحيدا لتوزيع الدخل «لكل حسب عمله» . وهو معيار يضمن عدالة مطلقة ، لا تتيسر فى المجتمعات الاقطاعية، والرأسمالية ، حيث يتحول عمل العاملين الى ارباح وفوائد لرأس المال ، وعائدا للأراضى ، تغرف بواسطة الطبقة الاقطاعية والرأسمالية ، تاركة الفتات للجماهير العاملة ، ذلك ان تركت شيئا.

والمعروف ان توزيع الدخل القومى فى المجتمع الاشتراكى ، يخصص جزءا للاجور ، وجزءا للتنمية حسب الطموحات التنموية التى يستهدفها المجتمع ، والباقى للخدمات . وهى تعود من ناحية اخرى على العاملين وترفع من مستوى كفايتهم الانتاجية.

وبذلك ليس هناك جزء ، كما هو الحال فى وجود الملكية الخاصة الكبيرة ، فى شكل «ارباح أو عوائد، تتضخم فى شكل ثروات كبيرة ، تنفق فى الاستهلاك الترفى للقلة الثرية هذا الامر الذى يثير مسألة الظلم الاجتماعى من ناحية ، ويهلك جزءا هاما من موارد الاقتصاد المتخلف ، ويحرمه من استخدامه فى التنمية ، من ناحية أخرى.

إن الوعى بدور الاشتراكية فى التنمية الشاملة ، وفى العدالة الاجتماعية الكاملة ، قائم فى العالم الثالث، وفى شعوبه الساعية للنمو ، فهم يشنون حربا على التخلف. وهم ما زالوا يعانون من الاستغلال والفقر الذى فرضه عليهم الاستعمار القديم . ويريدون تنمية مستقلة ، تعتمد على الذات ، وذلك للقضاء على التبعية التى حلت فيها الشركات العابرة للقوميات محل القوى الاستعمارية ، فالدول الرأسمالية المتقدمة وشركاتها ما زالت تمعن فى الاستغلال الشرس لشعوب الدول الفقيرة ، وتستعين فى ذلك بفئة من الرأسمالية المحلية التابعة.

هذه الشعوب بدأت تدرك ان الاستقلال السياسى ، لم يغن عنه شيئا . وأن الجانب الاقتصادى ، لا يقل اهمية ولذلك فهى لا شك ، ستخوض نضالا ضد هذه القوى لتقدمها ، وتحررها.

وسوف لا يكون هناك تحرر حقيقى للانسان فى العالم الثالث، إلا إذا قامت ديمقراطية حقيقية تسيطر بها الشعوب على مصائرها السياسية والاقتصادية. والاشتراكية لا غنى عنها فى معركة التحرير فهى النظام الذى يحقق الديمقراطية بشطريها السياسى والاقتصادى ، وهى التى يمكنها تحقيق التنمية والتقدم والعدل والقضاء على التبعية

**

أثبتت التجارب التاريخية أن الأجانب لايستثمرون فى المشروعات التى تؤدى للتنمية.

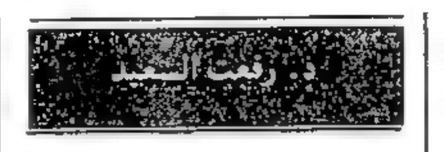
**

رغم العداء للفكر الماركسى مازالت "الاشتراكية العلمية" تدرس فى الجامعات الغربية

أرشيف اليسار

بول جاكو دي كومب .. مالاينفع يضر

أول تنظيم شيوعي يخفي اسمه عن اعضائه!



حيرني هذا الرجل طويلا. فقد ارتبط اسمه بمنظمة «طليعة العمال» باعتباره الأب الروحي لها.. لكنه أكد لي أكثر من مرة وبحسم قاطع «أنا مصمم على أنني لم أؤسس اي تنظيم، أنا وضعت البذور ثم تركتها تنمو، انا كنت من الناحية المبدئية ضد ان يقوم أجنبي بتأسيس تنظيم مصري.. إنني أقرر وبوضوح ، أن تاريخ هذه المرحلة من مراحل العمل الشيوعي في مصر قد بدأ بعد أن تنحيت أنا عن العمل .لقد عملت في مصر عشر سنوات من النضال الديمقراطي والماركسي بهدف نقل الفكر الماركسي الى عدد من المصريين ، وهذا هو كل دوري ، وبعد ذلك تركتهم يفعلون ما يشاءون».(١)

وقد أكد «والترلاكور» في كتابه «الشيوعية والقومية في الشرق الأوسط» ان بول جاكو كان ممثلا للكومنترن في مصر.، وأسأله والح في السؤال وينفي ذلك بشدة.

ثم هو يؤكد أنه تلامس في البداية مع منظمة شيوعية يونانية ثم تركها سريعا ليؤسس «اتحاد انصار السلام» بهدف إيجاد نقطة تواصل مع مثقفين مصريين او حتى نصف مصريين ليتقرب بهم من ساحة النضال وسط الطبقة المصرية . ومع ذلك فإن واحداً من اهم زملائه واكثرهم التصاقا به «يوسف درويش» يكتب فيما يشبه المذكرات مؤكدا وجود مجموعة شيوعية كبيرة متعددة الجنسيات كان فيها يونانيون وقبرصيون وانجليز وسويسريون وايطاليون ويوغسلاف وانصاف الأجانب، ومعهم بعض المصريين ومنهم ريمون دويك وصادق سعد و يوسف درويش(٢) ويعود ليؤكد ولقد أكد لي بول جاكو أكثر من مرة وجود هذا التنظيم المتعدد الجنسيات في مصر »(٣).

كان هكذا دائما .. غامضا متمسكا بمبدأ غريب لعله تلقنه من خبرة التنظيم اليوناني الذي أسسه باناكاكس في مصر منغلقا على نفسه بعد محنة طويلة عانى منها كثيرا اثر تلامسه مع الحزب الشيوعي المصري في مطلع تأسيسه عام ١٩٢١ . وهذا المبدأ «ما لا ينفع يضر» بمعنى الا ينطق المناضل بأية معلومة .. أيا كانت قيمتها أو أهميتها الا اذا كان البوح بها ضروريا، وما عدا ذلك يضر.

مصطفى النحاس



ولعلي قد عانيت من ذلك بنفسي. فبعد مطالعتي لكتاب والترلاكور ، واصراره على ان بول جاكو كان ممثل الكومنترن في مصر، ومع القصص التي توالت عن تأسيسه لتنظيم «طليعة العمال» قررت أن اقابله والتقيته في باريس (نوفمبر ١٩٦٨) وعانيت طويلا وانا احاول ان انتزع منه ايه معلومات تافهة.. ولا تضر. وبعدها (يناير ١٩٧٠) كنت في باريس ودخلت مصادفة الى مقهى لوكسمبرج فوجدته هناك ، أرسل وجهه بعيدا يتعمد الا يراني ، كانت فرصتي ان اعتصر بعض إجاباته فذهبت معاتبا ، لكنه ابتسم في مودة قائلا: «لقد تعلمت ألا أبادر احدا بالسلام فقد يكون في مهمة سرية ، وقد يكون مراقباً وعليه هو ان يقرر » لكننا في باريس ولا مهمة سرية محتملة ولا رقابة ، ويجيب : أنها مسألة مبدأ ».

******

الاسم: بول جاكو دي كومب

الجنسية : سويسري

المهنة: مهندس

تاريخ الميلاد : عام ١٩٠٥م

تاريخ الوفاة : ١٩٨٥

الاب مهندس كهرباء عمل بالحكومة، ثم أسس شركة كبيرة للمصاعد ، الابن (بول) سافر الى المانيا لدراسة الموسيقى، وهناك اتصل بالحزب الشيوعي الالماني لكنه لم يصبح عضوا .. «وكنت مجرد عاطف على الحزب ، كنت ضمن مجموعة من الدعاة يقتصر نشاطنا على الدخول الى المقاهي والقاء الخطب والأناشيد الثورية».

في عام ١٩٣٢ عاد الى مصر مزمعا الاقامة لعام واحد ثم العودة الى المانيا . وأرسله ابوه الى أسوان ليشرف على مشروع تقوم به شركته كجزء من مشروع خزان أسوان، واقام في ادفو مصطحبا معه كتاب «رأس المال» لكارل ماركس . وكان قد احضر معه من المانيا مجموعة من الكتب الماركسية . يقرأ رأس المال ، ويلاحظ في الواقع القهر والفقر والاستغلال . وشحنه ذلك بدفعة قوية لفعل شئ من اجل هؤلاء البؤساء.

وأتى هتلر الى الحكم في المانيا واصبح مستحيلا عليه ان يعود ليواصل التعرف على محبوبته التي ظلت سراً يطويه بين جوانحه «الموسيقى» ، وعاد الى القاهرة من ادفو .. «وقررت ان ابحث عن الشيوعيين المصريين وان اتصل بهم ، لكنهم كانوا في ذلك الوقت في محنة متصلة ، ولم يجد امامه سوى مجموعة من اليونانيين، كانت مغلقة تماما

على نفسها ، وان تواصلت فانها تتواصل مع الاجانب ومجموعاتهم حرصا على عدم الوقوع فى قبضة الامن المصرى.

وذات يوم طلب منه توزيع بيان يطالب بالافراج عن المناضل الالمانى «تيلمان» خاض نقاشا طويلا مع زعيم التنظيم بيانكاكس محاولا اقناعه بفعل شئ أكثر جاذبية للمصريين ، ويمكنهم من الالتقاء معهم. ولكن باناكس تمسك بحذره وحرصه ورفض.

وانسحب بول جاكو ومعه عدد آخر ، وتسلح هو ايضا بالشعار الماكر «ما لا ينفع يضر» وقرر ان يؤسس منبراً قانونياً يستطيع من خلاله النفاذ الى المصريين . ولكى لا تعترض سلطات الاحتلال او اجهزة الامن قرر ان يكون المنبر معاديا للفاشية ، وهكذا أسس «اتحاد انصار السلام» . واتسع الاتحاد وكان له فرعان بالاسكندرية وبورسعيد.

وقد كافح هذا الاتحاد ضد الفاشية واصدر العديد من المنشورات باللغات العربية والانجليزية والفرنسية مطالبا بمقاطعة البضائع الالمانية ، كما ساند الثورة الاسبانية ، ونظم حملات تبرعات مالية وادارية وملابس للجيش الجمهورى الاسبانى وفى سينما مباص إقيم احتفال كبير لعرض فيلم «حصار برشلونة» المناصر للجمهوريين ، ووقف بول جاكو ليلقى خطابا بالفرنسية مؤيداً الجمهوريين وطالبا مساندتهم ، ويقول يوسف درويش: ان اثنين من اعضاء الاتحاد احدهما مصرى اسمه «مصطفى» سافرا للقتال مع الجمهوريين فى صفوف الفيلق الدولى.

كذلك كافح الاتحاد الصهيونية باعتبارها شكلا من اشكال العنصرية ، واعلن رفضه لاقامة وطن قومى لليهود فى فلسطين . وعندما حضرت الى مصر لجنة من «عصبة الأمم» لاستطلاع رأى الشعب المصرى بشأن مشاريع تقسيم فلسطين ، ارسل الاتحاد إثنين من اعضائه المصريين اليهود وهما يوسف درويش وريمون دويك ليعلنا للجنة مساندتهما للحق الفلسطينى.

وفى احدى رحلاته للخارج التقى بول جاكو بالسياسى الهندى **«كريشنا مينون»** الذى ابلغه برغبة الزعيم الهندى نهرو فى مقابلة النحاس باشا وبالفعل رتب **«بول»** بعد عودته هذه المقابلة عن طريق احد اعضاء اتحاد انصار السلام وهو عبد الفتاح الطويل وتمت المقابلة عام ١٩٣٧

لكن المقابلة تمت فى متاعب داخلية فى بعض الاعضاء فى الاتحاد (وكانوا تروتسكيين) مثل **جورج جنين** وغيره احتجوا على ان ينظم الاتحاد مقابلة لنهرو مع احد البرجوازيين ، وانسحبوا من الاتحاد.

*** ثم قامت الحرب**

وبقيامها لم يعد ثمة مبرر لاستمرار اتحاد انصار السلام ، فقرر بول جاكو حله ، وأسس بدلا منه «جماعة الدراسات».

يقول بول جاكو «كان هدف تعريف الأوروبيين بأوضاع المجتمع المصرى ، لقد أغلقت الحرب الحدود ، ولم تعد مصادر الثقافة الأوربية متاحة ومن ثم كانت هناك فرصة للمثقفين الاجانب ان يتجهوا لدراسة الواقع المصرى ، واعددنا دراسات جيدة: **عن الفلاح المصرى- تاريخ مصر- ثورة عرابى- نهر النيل .. الخ.**

وبطبيعة الحال كان هناك هدف آخر لهذه الدراسات فسوف نرى ان بول جاكو كان قد دفع عدداً من تلاميذه لتأسيس تنظيم شيوعى .. وطبعا يحتاج هذا التنظيم الى دراسات عن الواقع المصرى.

ويقول: «كانت لنا أيضا علاقات بعدد من الانجليز العاملين فى قوات الاحتلال منهم كابتن **كلوجمان** وكان شخصا ممتازاً ونشيطاً . وقد تعرفت عليه عن طريق استاذ شيوعى انجليزى فى الجامعة المصرية ، واقترح كلوجمان ان نصدر كتابا بالانجليزية عن مصر وحضارتها وتاريخها ، وظروف المعيشة فيها ، وحالة الفلاح المصرى» ، وذلك بهدف تعريف جنود الاحتلال الانجليزى بمصر ، وكسبهم الى جانب قضية تحرير الشعب المصرى من الاحتلال وأصدرت الجماعة كتابا بالانجليزية اسمه «مصر الآن» وقد طبع منه طبعتان لقيت رواجا كبيرا فى صفوف قوات الاحتلال.

*** ليس أنا**

ولكن هم

ولم يكن كل هذا النشاط بلا هدف ، بل كان هدفه الحقيقى التلامس مع عدد من المصريين او الاجانب الذين يجيدون العربية كمقدمة لتأسيس تنظيم شيوعى.

وخلال مسيرته الطويلة فى اتحاد انصار السلام كانت عينه الحذرة الماكرة تراقب وتتابع وتختار ، وكان كما يقول **صادق سعد** فى محضر نقاش معه قد شكل مجموعة سرية داخل الاتحاد هدفها دراسة الماركسية . وأخيرا وعندما نضج الفرس .. جمعهم معا ، كانوا ثلاثة . صادق سعد ، يوسف درويش ، **ريمون دويك** ، لقنهم كل ما اختزن من معلومات وأشواق وأحلام ، واحاطهم بكل ما



جواهر لال نهرو

التزم به من حرص ، وتشدد فى اجراءات الامن ، واكد لهم مراراً ان « ما لا ينفع يضر» ثم اطلق سراحهم .... كى يبدأوا مسيرة جديدة ، ومسيرة تأسيس تنظيم شيوعى.

وكان هذا الموقف نقطة اختلاف كبيرة بينه وبين الآخرين من الشيوعيين الاجانب ، هم كانوا يرون ان واجبهم الامنى يحتم عليهم الاسهام فى العمل الشيوعى المصرى ، وهو يرى ان واجبه ان يغرس البذور المصرية فى التربة المصرية ثم يتركها تنمو.

وبدأت البراعم الجديدة تنمو فى التربة المصرية ، وهو من بعيد يقدم الدراسات التى يعدها عن طريق «جماعة الدراسات» ويقدم الدعم المادى والخبرة والنصيحة ، لكنه لم يمد يداً ، حرصا منه - كما يقول - على مصرية الحركة ، ولعل هذا اصعب موقف يمكن ان يتخذه مناضل.

لكن المثير للدهشة حقا هو ذلك النفوذ الفكرى الذى ظل يلاحق تلاميذه طوال فترات نضالهم فقد ظلوا كما اراد لهم دوما متمسكين بشعاره الغريب «ما لا ينفع يضر» وحافظوا بذلك على اسرار منظمتهم ، وحتى على ما لا يعتقد الآخرون انه اسرار.

حتى انهم عندما أسسوا أول شكل تنظيمى لهم واسموه **«الطليعة الشعبية للتحرر»** (ط.ش.ت) اخفوا الاسم ليس فقط عن الأمن ، ولا عن الآخرين خارجهم ، وإنما اخفوه حتى عن اعضائهم.

الم نقل منذ البداية ان «ما لا ينفع يضر».

(١) جلسة مناقشة معه فى باريس اجريت فى ٢٦ يناير ١٩٧٠.

(٢) مذكرة بالالة الكاتبة مكونة من اربعين صفحة حررها يوسف درويش كموجز لتاريخ حياته - بلا عنوان وبلا تاريخ - ص ١٢

(٣) المرجع السابق - ص ١٤

١٠٠ ألف حاج .. لماذا؟

خليل عبد الكريم

فى رأيى أن مصر، تمر بظروف مشابهة لتلك التى عاشتها أوربا الغربية فى العصور الوسطى والعالية»:–

غلبة الأمية والجهالة، الزيادة السكانية التى لاتتناسب والموارد المتاحة، الفساد وفى جميع المواقع، الضرائق المالية الخانقة التى حولت الحياة بالنسبة للقاعدة الجماهيرية العريضةجحيما لايطاق، إرتفاع نجم «حملة **البضائع الدينية**» وما استتبعه ذلك من إحتياز أكابرهم ثروات طائلة لم يكن يحلم بها شيوخهم، انتشار التدين العاطفى اللاعقلانى والذى يتميز بالمظهرية والشكلية محاولة الزج بالدين فى شتى الميادين حتى البعيدة عنه.... من البنوك.. «زرع الأعضاء»، الدعوة المحمومة لأسلمة العلوم والآداب والفنون، تضخم «المؤسسة الدينية» بمختلف فصائلها وشروعها فى فرض هيمنتها على كل مناحى الحياة (من تصريح ناظر النظار فى مجلس الشعب أن مواد قانون العلاقة الايجارية الزراعية لاتتعارض مع الشريعة، الى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بـ مجلس الدولة –١٠/٢/١٩٩٤م بالزامية رقابة المعهد الدينى «الأزهر» للمصنفات المرئية و المرئية /المسموعة)، ركوب عدد من اعلمانيين السابقين الموجة الدينية الضحلة . والمئات من أعضاء هيئات التدريس بالجامعات خاصة فى الكليات العملية و وغالبية أعضاء الجمعية الفلسفية المصرية!!!، الانشغال بالمعارف الغيبية مثل عذاب القبر، أحوال البرزخ، الصراط والميزان، أوصاف يوم القيامة، أهوال الجحيم، أشراط لساعة، علامات ظهور المسيخ الدجال، ميعاد خروج دابة من الأرض تكلم الناس.. الخ، تفشى الخرافات والماورائيات مثل : التداوى بالنصوص المباركة حتى للأمراض المستعصية، رؤية الجن، والتزاوج معهم ، ظهور كائنات مقدسة على أسوار المعابد وانتظار المواطنين لها أياما طوالا لتتجلى عليهم وتمنحهم سلاما ونعمة، رد الانتصارات فى المعارك الحربية الى قوى غير منظورة تستجيب لمن يناديها بمجرد ترديد هتافات معينة، اعتبار الفنون فى حد ذاتها لا لانها راقية أو هابطة: أرجاسا شيطانية يجب ملاحقتها بكل السبل للقضاء عليها (رفع **مصطفى الشكعة** وهو دكتور فى الإنسانيات وعميد سابق لإحدى كليات الآداب دعوى لمنع فوازير رمضان، (توبة) عدد من أجمل وألمع الممثلات والمغنيات والراقصات والتزامهن ارتدا «اللباس الشرعى/ الحجاب» ، إنما ليس من الضرورى رد الأموال الطائلة التى تحصلن عليها أيام ممارستهن لـ «فنون الحرام» فالمطلوب هو المظهر فحسب، ازدياد متانة **الحلف غير المقدس بين الطاغوت الحاكم والمؤسسة الدينية** وتسويغها لكافة أفعالة وتبريرها أو عدم إنتقادها لأى تصرف يصدر منه كأنما هو معصوم مثل الرسول عليه الصلاة والسلام، بل إن نفرا من أصحاب محمد كان يصارحه بمايعن له من ملاحظات مثل واقعة تأبير النخل ومكان المقاتلين فى غزوة بدر، وفى مقابل ذلك يغدق الطاغوت الحاكم على المؤسسة الدينية الجوائز السنية والرواتب والسفريات.. الخ، حتى غدا المتفقهون لديها من الأثرياء الأماثل ***

وفى كل عام يخرج مالايقل عن ١٠٠ ألف لأداء الحج ومثلهم للقيام بالعمرة، ومتوسط تكاليف رحلة الواحد منهم خمسة آلاف جنية(كحد أدنى)، أى أن مصر المديونة تخرج من ماليتها العليلة عشرة مليارات من الجنيهات (سنويا) وهو مايوازى ربع ديونها العالمية.

والوفاء بهذين الطقسين يحقق أهدافا متنوعة لمختلف الطوائف التى تؤديها، فهناك –بينهم– نسبة واضحة من تجار الصنف(المخدرات) ومستوردى البضائع المغشوشة اللصوص والنشالين والقوادين والشواذ ومؤجرى الشقق المفروشة وأصحاب الملاهى الليلية الخمور والمرابين ومستحلى عرق العاملين لديهم والفاسدين .. الخ. هؤلاء يجدون فى القيام بهما –وخاصة الحج– طريقة مضمونة للحصول على وثيقة غفران للذنوب والموبقات التى كانوا يرتكبونها باعتبار أنهم يعودون بعدها كما ولدتهم أمهاتهم. وهناك من يحقق بحيازة لقب «الحاج» تشريفا ومكانه بين أهل وطنه، كان يفتقدهما ويتحرق شوقا اليهما. ومنهم من يعثر فى اللقب على بديل عن لقب آخر أخفق(فشل فى الحصول عليه) المحامى، الدكتور، المهندس، اللواء، الأستاذ (المدرس) الخ..ونظر الربيع الدبس بن إلهالفلبتو لتعرق

أما المأزومون والمحبطون والمهمشون فعندما يمسكون (شباك النبى) عليه الصلاة والسلام ويجلسون ويمشون فى الأماكن والطرق التى سار فيها هو وصحابته رضى الله عنهم، يشعرون أنهم فكوا عن نفوسهم أزماتهم وإحباطهم وهامشيتهم ويعودون والسعادة تملأ أعطافهم.

ولكن الأمر ذا الدلالة البالغة أن الاحصائيات تقطع بأن ٦٠٪ من الحجيج هم من الأميين أصحاب الدخول المحدودة وقد تبدو للوهلة الأولى أنها مفارقة!

ولكن هؤلاء المضيق عليهم فى الرزق والمعدومى التعليم يذهبون إلى الأراضى المقدسة ليرجعوا وبأيديهم شهادة ضمان مؤكدة بدخول الجنة حيث النعيم المقيم ومالاعين رأت ولاخطر على قلب بشر من اللذائذ والشهوات والأفراح، وبالتالى فلاقيمة للمتاعب التى تحاصرهم فى حياتهم الدنيا الفانية إذ أنها مهما بلغت فإن دقيقة واحدة فى الفردوس تمحوها محوا

*****

وعلى حين يزداد عدد الحجاج والعمار طرديا مع تفاقم الأزمات وانتشار الأمية وشدة النوازل، فإن الاستنارة تسير عكسيا فكلما وضاقت مساحتها دلّ ذلك على أن التدين المغلوط قد وتعملق وشرع فى إحكام السيطرة على كافة الأصعدة حتى يغلق منافذ الهواء الطلق على العقل والفكر وعندما تشعر القاعدة الجماهيرية المريضة أنها كانت مقودة فى طريق مسدود، وساعتها فحسب سوف تلتفت صوب دعاة التنوير أولئك الذين كانت تلعنهم وترميهم بأشنع التهم وتهدد حرياتهم وحياتهم وتحاربهم فى معايشهم بإيحاء ممن كانوا يوجهونها ويزينون لها الظلام، فى تلك اللحظة الفارقة سوف تستجيب لنداء التنوير وتسلك النهج الصحيح الكفيل وحده بانتشالها من الوهدة التى تردت فيها والتى جعلتها تبحث عن الخلاص فى الغيبيات والماورائيات.



فيلم مرسيدس ليسري نصر الله

عبث الواقع ..
أم العبث بالواقع ؟!


أحمد يوسف

ليس هناك من شك ان مدرسة يوسف شاهين في صناعة الافلام - انتاجا وابداعاً- قد اصبح لها تأثير قوى وسط عدد غير قليل من فناني السينما الذين ينتمون الى أجيال مختلفة، ولعل اكثر هذه التأثيرات سحراً في وجدانهم ان تبتعد السينما عن حكاية «الحواديت» ، فالفن ليس «مسلواتياً» وظيفته ان يسلى الجمهور ، وهذا هو التعبير الذى يحلو ليوسف شاهين ترديده، وإنما رسالة الفنان هي ان يوقظ وعي جمهوره ويبعث فيه الرغبة على اعادة النظر الى الواقع، برؤية أكثر نفاذاً لأعماقه المضطربة، من أجل فهم هذا الواقع وتغييره

تضع مثل هذه المدرسة السينمائية نفسها على «يسار» السينما ، بالتصريح أو التلميح ، لكنها دائما تتمرد على التقاليد الجاهزة السائدة، وترفع الشعارات السياسية الساخنة لكن السينما اليسارية ليست على أي حال تياراً واحداً ، وإن كان الأغلب الأعم منها يحذو حذو بريخت، الذى تأثر به جودار في السينما فأخذه الى آخر الشوط ومنتهاه، فتفاوتت النتائج بين النجاح والفشل، والنضج والطفولة .

تبدأ السينما اليسارية بالتمرد على الشكل مثلما تتمرد على المضمون ، فتسعى الى أن تحطم ما تواضع عليه الفنانون من أساليب «الواقعية» ، فهذه الأساليب التقليدية - كما يرى البعض- تكرس الواقع ذاته وتصوره أزلياً ابدياً لا سبيل الى تغييره. لذلك تتعمد السينما اليسارية ان تصدم جمهورها بأسلوب شديد التعقيد والغموض في غلب الاحوال . لكن نظرة متأملة على حصاد هذه السينما في العالم كله ، خلال عقود طويلة، يشير الى ان معظم أفلامها قد غالى في غموضه حتى اصبح يمثل تحديا لمن يتصدى له لمن يفهمه ويتذوقه من النقاد والجمهور على السواء . وعادة ما ينصرف الجمهور عن هذه الأفلام ، ليبقى بعض النقد ليلجأوا بدورهم الى المغالاة في عبارات المديح والثناء للفيلم ، وعبارات الادانة والهجاء للجمهور ، لكنها في كل الاحوال تشبه عبارات التأبين لنعيم هجرته الجماهير ، وهو يمضى الى مثواه الأخير.

هكذا بدا مصير فيلم «مرسيدس» ليسرى نصر الله ، الذى ينتمى الى مدرسة **يوسف شاهين** السينمائية، وهو المصير الذى يحمل قدراً هائلاً من التناقض بين انصراف الجمهور عنه وترحيب بعض النقاد به. لا يفسر هذا التناقض إلا الأثر الشائعة ان الفيلم يتجاوز

ذوق جمهوره ووعيه ، وأن هذا الجمهور قد اعتاد على السينما الكسول التي تتملقه وتدغدغ غرائزه. لكن اقترابا حميما من عالم فيلم «مرسيدس» سوف يضع هذه الاقوال التبسيطية ذاتها في موضع التساؤل والنقد، كما يضع معها أيضا تلك الثنائية العقيمة بين الجمهور والمثقفين، وهي الثنائية التي تتناقض الى درجة مذهلة مع ما تدعو اليه هذه السينما التي ترفع شعار اليسار من أنها تتوجه الى الجمهور لكي تثير فيه الرغبة في فهم وتغيير الواقع ، فاذا بهذه السينما ذاتها تصبح جزءا من غموض الواقع وتعقيده!

بداية الحدوتة

لا تصدق كثيرا ما يزعمه لك صناع مثل هذه الافلام من انها لا تسعى الى أن تحكي «حدوته» ، فلا يغير من الأمر شيئا أن تكون حدوتة الفيلم رمزية أو عبثية أو غامضة، غزيرة بالشخصيات الغريبة، متلاحقة بالأحداث اللاهثة ، مثلما سوف تجد في حدوتة «مرسيدس» التي كتبها المخرج **يسري نصر الله** ، واستعان في كتابة الحوار لها بالشاعر سيد حجاب لعله يستطيع ان يقوم بنوع من «ترجمة» افكار صانع الفيلم ، والاقتراب من لغة الحوار العامي دون أن يفقد كثافة الدلالة وعمق الرمز.

تبدأ الحكاية بامرأة جميلة ارستقراطية هي وردة(**يسرا**)، تتزوج رجلا عجوزا من طبقتها في الوقت الذي تحمل في احشائها جنيناً من علاقة حب عابرة صادقة مع دبلوماسي افريقي زنجي الملامح ، وتلجأ أم البطلة (**محية كاريوكا**) المشعوذة حتى تلد الابنة طفلا ابيض درءا للفضيحة، وهكذا يأتي الوليد خليطاً غريباً ذا ملامح مميزة ، وتسميه أمه نوبي اشارة الى جذوره الافريقية التي تعتز بها. ويموت الزوج العجوز فترحل البطلة الى شقيقة **يوسف ابو الذهب** (**ابراهيم عبده**) الذي هرب الى باريس بثروته خوفاً من اجراءات التأميم، وتسعى وردة الى أن تصل لها ولابنها على حقها في الميراث، فتلجأ الى اغراء واغواء العم الشهواني، فتلد طفلا آخر تسميه جمال، نكاية وكيداً لأبيه الذي يكره الثورة ورجالها، لكنها تعود تاركة الطفل وراءها لكي تربيه زوجة أبيه الأجنبية التي تدعى مرسيدس، فالحقيقة أن وردة لا تفكر الا في ابنها نوبي ولا تهتم الا به وحده لأنه ثمرة الحب الحقيقي الوحيد في حياتها.

لكن الابن الذي يكبر مع الأيام ويصبح شاباً يافعاً (**زكي عبد الوهاب**) يتمرد على طبقته فيؤمن بالثورة ومبادئها، بل إنه يتحول الى الاشتراك في تنظيمات يسارية في أعقاب موت عبد الناصر، مما يحمل امه على ابعاده خارج البلاد تارة، وتارة أخرى تودعه إحدى المصحات النفسية لكي تتمكن من اصدار الحجر عليه حتى لا يبدد ثروته على افكاره التي ترفضها، بينما يكون العم يوسف قد عاد أيام الانفتاح من منفاه الاختياري، ليشب ابنه جمال (مجدي كامل) متمرداً على نحو آخر، فهو يستغرق في تربية الطيور ورسم اللوحات الفنية ، كما يغرق ايضا في علاقة جنسية مثلية يصورها الفيلم عن انها حب حقيقي- مع الصعلوك الفقير اشرف (باسم سمرة)، وحين يكتشفها الأب يطرد الابن من جنته، ليصير مشرداً يبحث عن الغياب في المخدرات.

كانت الحكاية قد بدأت في منتصف الخمسينات، وها هي قد وصلت الى نهاية الثمانينات ، والأخوان نوبي وجمال كل في طريق ، لكن الفيلم يمنح نوبي معظم اهتمامه، فيبقى طويلاً مع الكهل اليساري الذي يودع المصحة النفسية في نفس الوقت الذي يشهد العالم بداية انفراط عقد النظم الاشتراكية في أوروبا ، ويخرج نوبي لكي يجد طبقته تواصل سيرها كأن عقوداً من الزمن قد تلاشت من ذاكرة التاريخ . وفي مشهد طويل يكون صدام نوبي مع العالم القديم الجديد، يقف أمامه ذاهلا عن الفهم في حفل زواج عمه من إمرأة ثرية غامضة هي رئيفة (منحة البطراوي)، لا تفارقها مذيعة التليفزيون المحجبة نارمان وكأنها وصيفتها ، ويهمس له ضابط المباحث السابق محمد طاهر (**سيف عبد الرحمن**) بالشائعات التي تؤكد أن عروس العم مجرمة عريقة ، تتاجر في المخدرات المهربة في توابيت جثث المصريين العائدة من بلاد النفط ، بل تتاجر ايضا في الاطفال الذين تختطفهم لتبيع اعضائهم البشرية للمرضى من الاثرياء.

الهروب الى الجحيم

يبدو اذن نوبي عاجزاً عن التفاعل مع هذا العالم ، رافضا في الوقت ذاته ان يصبح مخلب قط لمؤثرات **محمد طاهر** البوليسية. لكن مهمة جديدة تبزغ في أفق حياة نوبي، حين يموت العم في ليلة زفافه، بعد ان يهمس للبطل بأن له أخا ضائعا لابد ان يعثر عليه لكي يمكن تنفيذ وصية العم بتوزيع الثروة بالتساوي على **جمال** و**نوبي** والعروس الأرملة رئيفة. وتنقضي محاولات نوبي للبحث عن اخيه الى لقائهما الذي لا ينتهي باكتشاف الحقيقة، لكنه يقود نوبي- والفيلم- الى عالم خانق مغلق، يعيش فيه الشباب في دور السينما الشعبية، حيث تختلط فيه اضواء ، وظلال الافلام، بدخان المخدرات، وهلوسات الغائبين عن الوعي، وعلاقات الجنس المثلية العلنية (!).

في خارج دار السينما هناك أيضا عالم لا يختلف كثيرا في حصاره للبطل واختناقه فيه ، حيث تحتشد الشوارع بمظاهرات صاخبة تغرق فيها الجماهير في هوسها بالجنون بكرة القدم ، وفرحتها بوصول الفريق المصري الى نهائيات كأس العالم، لكن نوبي يحاول ان يلهث وسط هذا الزحام باحثاً عن أخيه، لأنه


مشهد من فيلم مرسيدس



يعلم من همسات الآخرين ان رئيفة- أرملة العم- تسابقه لكي تقضي على جمال طمعا في نصيب أكبر من الثروة. لا يجد نوبي ملاذا الا في امه ، لكنها ما تزال تبحث عن الاحتفاظ ببهائها وشبابها ، وتظل مشغولة بأن تعود الى حبيبها الأول والأخير لذلك الدبلوماسي الافريقي، وفي اللحظة التي ترحل فيها الأم، تاركة نوبي وحيداً، تظهر له الفتاة الفقيرة عفيفة، التي تشبه امه حتى ان الأمر يختلط عليه ، لكنها على اية حال تأخذه الى عالمها حيث يقع في حبها وحب هذا العالم ، وحيث تقيم روحية (عبلة كامل) ، المرأة العرجاء، التي تعلم عفيفة الرقص، و«المخاوية» التي تخاطب الأرواح الهائمة لكي تقرأ لنوبي وعفيفة مصيرهما، الذي يظل معلقا بعجز نوبي عن ان يمارس الحب مع شبيهة امه ، بينما تظل عفيفة - التي تحترف الدعارة- عذراء، عصية على كل الرجال الذين التقطوها من الطريق.

أخيرا يلتقي جمال مع نوبي وعفيفة، في لحظة يبدو ان نوبي قد استسلم فيها لكي يذوب بين الجماهير الغائبة عن الوعي- بالمخدرات وكرة القدم- لكنها اللحظة ذاتها التي تحاول فيها رئيفة ان تقتل جمال، ليفديه «عشيقه» اشرف بنفسه فيموت صريعا تحت عجلات سيارة «المرسيدس». ويفيق نوبي مرة أخرى ليكتشف انه يحاول ان يجعل من حبيبته أم بديلة، وأن عليه ان يراجع رئيفة لكنه مرة أخرى يفاجأ عند ذهابه للانتقام بانها وشريكتها ناريمان قد لقيتا مصرعهما على يد أم مكلومة ضاع ابنها بسبب المرأة السفاحة.

وفي المشهد الختامي ، حيث يبدو الشارع وكأنه تحول الى كابوس حقيقي، تضطرم فيه النيران ، وتدوي الانفجارات وتنطلق الرصاصات يلتقي بالصدفة - نوبي وجمال وعفيفة، يمضون معا الى مكان كأنه البرية الموحشة ، وكأنهم سوف يبدأون من جديد، في صنع عالم مثالي مصنوع من غرام «جمال» بالطبيعة ، وللحب المشتعل بين نوبي وعفيفة ، لتسمع على شريط الصوت تغريد البلابل ونهيق الحمير ، وأغنية تدعو للأمل ، بينما ترى على الشاشة لقطات للكوارث الانسانية في كل بلاد العالم.

ألغاز وأحاجي.

انتهت «حدوتة» الفيلم ولم تكتمل ، ليس لانه ما يزال هناك في رحم الحاضر مستقبل جديد لم يتشكل بعد، مغزول من الأمل والفرح كما تزعم اغنية الفيلم الأخيرة ، بل على العكس لأن «تركيبة» هذه الاحداث كما صاغها صانع الفيلم لا تحمل في طياتها إلا جنيناً مشوهاً ليست امامه فرصة للحياة. فالاحداث والشخصيات كلها وليدة للفكر الخالص ، كأنها تمارين ذهنية تفتقد الانتماء لأرض الواقع الحقيقي ، وإن تمسحت وتمحكت به كثيراً ، حتى ان الفيلم قد نال استحسان قطاع من المثقفين الذين يتصورون العمق في الغموض بينما انصرف عنه الجمهور الذي انهالت عليه الاتهامات بالقصور والتخلف والوقوع في اسر افلام «التسلية» ، لأنه عجز عن الاستمتاع بهذا النوع من الافلام الذي يرفض صناعه ان ينتموا الى طائفة «المسلواتية».

لسنا في حاجة الى التأكيد على ان «التسلية» - أو قل المتعة- هي احدى الدعائم الرئيسية التي يقوم عليها العمل الفني، وأن هذه المتعة تجمع بين الحسية والعاطفية والذهنية في مزيج رائق شفاف، و العمل الفني الناجح يملك مستويات عديدة من التلقي والتذوق والاستمتاع ، فقد يتوقف البعض راضين عن مستوياته الدنيا من المتعة ، وقد يرقى البعض بالكثير من الجهد الى ذرى المتعة العقلية ، لكن هذا العمل الفني لابد ان يغري في كل الاحوال على الدخول الى عالمه . وليس من النضج ابداً ان نظل مصممين على الزعم بأن الافلام اليسارية هي التي تصدم المشاهد وتثير نفوره من الواقع، وان كانت الوسيلة والغاية (!!) هي نفور الجماهير من هذه الافلام ذاتها!

ولعل «مرسيدس» هو من أكثر الامثلة وضوحا على تلك الثنائية- التي تكاد تصل الى الانفصام - بين قطاع من المثقفين وجماهير المتلقين ، وهي ثنائية يكرسها احيانا نزوع المثقفين الى الاحساس بأن لهم ثقافة خاصة، كلما زادت غموضا وابهاما زاد شعورهم بالتميز. ومن الغريب ان تجد في الاغلب الاعم من الكتابات النقدية حول الفيلم نوعا من الاشادة بغموضه وابهامه (لم يكد يخرج عن القاعدة إلا الناقد **محمد الروبي** في جريدة «العربي» فأسماها صادقا بحالة «الالتباس» والتشوش) ، بينما لم تسهم احدى هذه الكتابات ولو بالقليل من الجهد في حل بعض المعادلات الرمزية التي تشبه الاسرار فخفيت علينا وعلى الجمهور المسكين، فلم يفسر لنا احدهم ابدا السر الخفي وراء اكثر مفاتيح هذا الفيلم أهمية، وهو التشابه (الذي يجمع التطابق والامتداد والتناقض في آن) بين الأم الارستقراطية الجامحة ، والحبيبة العاهرة العذراء العنيدة.

إن اردت حلا لبعض تلك المعادلات ، وطريقا للعثور على مفتاح شفرة الرموز فيه ، فإن عليك في البداية ان تقبل الرموز الجنسية بديلا عن العلاقات السياسية والاجتماعية ، ليصبح «الخطاب» الجنسي- كما يقول اصحاب المدارس الحديثة في النقد الدلالي- **هو اللغة التي يعبر عنها الفنان في «مرسيدس» عن رؤيته**، وهكذا يمكنك ان تفهم سر الام «وردة» التي لا يفارقها عبيرها مهما امتد بها الزمن، وتسلم قيادها حبها الحقيقي الافريقي الذي تظل متعلقة به على الدوام . كما تفهم سر العلاقة الأوديبية الغامضة بين الابن وامه ، فهي رمز اكثر من كونها حقيقة واقعة، وهي ايضا الرمز الذي يمتد الى «عفيفة» العاهرة الطاهرة التي قد يمتطيها عشرات الرجال دون ان يمتلكوها حقاً، لأنها في انتظار «نوبي» ذلك البطل اليساري الذي تمتد جذوره الى اصول مصرية افريقية خالصة ، وكان ثمرة حب حقيقي وهو رغم انتمائه لأصول ارستقراطية فإنه ينتهي الى الجماهير الغائبة. بينما ترى اخاه جمال على العكس ، الذي كان ثمرة علاقة انتهازية عابرة ، يعجز عن اقامة علاقة جنسية مثلية مع



شاب صعلوك فقير ، ويموت الشاب لكي يبقى جمال عالة على نوبي الذي يكون عليه ان يحمله الى العالم الجديد (علهم يبدأون في اقامة أرض فاضلة!) ولا تنس في طريقك «روحية» العرجاء التي تجمع بين الكشف عن المستقبل بزعم الاتصال بعالم الغيب ، والعمل كمعلمة للرقص والدعارة! ومزيد من التعسف في توليد الدلالات ، تستطيع ان تدرك المضمون السياسي الذي يسعى اليه الفيلم عن الوطن (الأم - الحبيبة) ، لكني لا استطيع ان اعطيك وعداً بأنك لو استطردت في تفسير كل الشخصيات والاحداث لاستمتعت بذلك كله او خرجت منه بمزيد من الفهم للواقع، لكن من المؤكد انني لا اضمن لك ان تفهم عنوان الفيلم «مرسيدس» الذي اناضت بعض الكتابات في الحديث عنه دون ان تفسر لنا دلالته بأن يصبح هو بداية العنوان والاعلان!

الواقع وصورته الشائهة

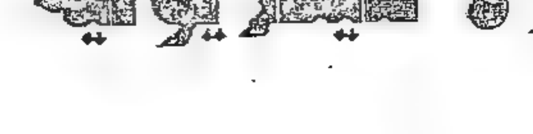
على الرغم من كل ذلك الغموض المتعسف في رؤية الفيلم وبنائه، فقد حظي بالكثير من المديح النقدي وبعض الجوائز السينمائية (التي قد لا تكون كل الظروف لمنحها لأسباب تتعلق بامتيازه الفني) .. لكن من الحق القول انه لا يمكن اغفال ان في «مرسيدس» عناصر فنية تعكس امتلاك يسري نصر الله للحرفة السينمائية بعد اشتغاله لسنوات طويلة مع يوسف شاهين (ولتلاحظ بعض التأثر بمعالجات يوسف شاهين لهاملت في بعض مشاهد علاقة نوبي بأمه) ، كما يقف ايضا فوق ثقافة بصرية اكتسبها من تأثره بالسينما العالمية ومدرسة السينما الألمانية الجديدة في السبعينات على نحو خاص ، وليس من الصعب ان تتعقب عنده مزيجاً من ملامح شخصيات فيم فيندرز التي تشعر بالخواء ، والقلق العاصف وفقدان اليقين ، والفوضى العارمة في عالم هيرتزوج الذي ينتهي دوماً بالدمار ، ومعالجات فاسبندر الجميلة والقاسية في آن للموت والجنس.

من جانب آخر ، فلعل النزعة التركيبية التي سادت الفيلم، بسبب انطلاقه من بناء ذهني خالص ، قد اضفت نوعاً من البريق الذي يخطف الابصار ، وإن كان في جوهره يتسم بنوع من الانتقائية ، التي تظهر بوضوح في الانتقال بين اسلوب الراوي (مرة بصوت وردة، وأخرى بصوت نوبي، وثالثة بصوت العم) ، واسلوب السرد المتتابع ، وانقطاعات العودة الى الماضي، لكن التركيبة تنجح في اظهار البراعة الفنية في تركيب شريط الصوت على شريط الصورة ، بدءاً من صوت «الفرامل» القوية التي تنطلق مع بداية الفيلم وكأنها اشارة تحذير، أو في استخدام اغنية عبد الوهاب «سهرت منه الليالي» مع مشهد زواج العم ، لتنتهي بجملة «جسم من الروح خالي» وقد وقع العم محتضراً ، وإن كان صانع الفيلم قد استخدم البيت «وما اقصر العمر حتى نضيعه في النضال» على نحو لم يخطر على بال ، لأن النضال هنا هو صراع المحبين بين الهجر والوصال!

لكن الجانب الاكثر قناعة في الفيلم هو اختيار عناصر الواقع وبعيداً عن المقولات الجاهزة الشائعة بأن «الفن اختيار» ، وأن للفنان ان يعبر عن رؤيته الخاصة للواقع ، أو ربما بسبب هذه المقولات ذاتها ، فإن لنا ان نضع هذا الاختيار وتلك الرؤية في موضع الاختبار بين الاصالة والزيف ، فليس هناك ما يدعونا الى ان نتقبل رؤية كلود شابرول في «الجزار» ، أو رومان بولانسكي في «الحي الصيني» ، وهي لا تعبر في الفيلمين الا عن رؤية مريضة او مصطنعة اصطناعاً ، رغم السطح الواقعي المحايد الذي قد يغري بتصديقه ، بينما قد تبدو تشاؤمية لويس بونويل السيريالية في «السحر الخفي للبرجوازية» وهي تفتح طريقا حقيقياً لفهم الواقع.

ان اردت ان تعرف ما هو «الواقع» عند يسري نصر الله في «مرسيدس» ، فتأمل ذلك الحوار بين احد الساسة ونوبي ، يقول السياسي: «انت عايز تدخل الحزب في حدوتة فيها شذوذ ومخدرات وقتل وسياسة عليا ومش بعيد تجارة سلاح وارهاب؟» ، يرد نوبي: «مش هي دي الحياة..؟ .. الواقع؟!» ، وقد اجاب على السؤال الذي طرحه الفيلم وبطله ، لأن الجمهور لم يجد نفسه بأي حال في تلك الشخصيات التي رآها على الشاشة فإذا كان نوبي قد هرب من طبقته بسبب افكاره السياسية(؟) الى الفقراء ، فانه لم يستطع ان يرى فيهم الا المخدرات والدعارة والشذوذ، والشعوذة ، والعشق المجنون لكرة القدم واشاد بعض النقاد بالسخرية التي وجهها الفيلم للجماهير التي استبدلت لعبة كرة القدم بالحماس المفقود لأي مشروع قومي، بينما اشاد هؤلاء النقاد انفسهم في تناولهم لفيلم «الإرهاب» باستيقاظ النزعة الوطنية للبطل الارهابي عند مشاهدته المباراة ذاتها التي استخدمها في سياقه فيلم «مرسيدس»!!)

عشرات من القضايا يثيرها فيلم «مرسيدس» ، ولعل هذا هو نجاحه الحقيقي، ليس فقط باعتباره عملا فنياً ، وانما في كشفه عن الغموض والتشوش اللذين يحيطان بالكثير من فهمنا للفن والواقع وعلاقة المثقفين بالجماهير ، وحقيقة تيار من النزعة اليسارية في الفن، وجوهر النظرة «المستغربة» التي ينظر بها بعض فنانينا الى الواقع ، يبحثون فيه عن كل العناصر العجيبة والغريبة ، ليس سعياً الى تصوير عبث الواقع ، وانما من اجل صنع صورة «فولكلورية» زائفة ، لعلها ان تصبح سلعة رائجة في اسواق العالم الغربي- وإن كانت تفشل في ذلك في كثير من الاحيان- لكنها دائما لا تجعلنا- نحن الذين صنع الفيلم عنهم ومن اجلهم - اكثر اقترابا من الواقع ، الذي نراه كما ترانا مثل هذه الافلام على أننا «جسم من الروح خالي»!.



د. سمير حنا صادق

جاءني صوتها عبر اسلاك الهاتف

- السلام عليكم (**متجاهلة تعليمات الشيخ عبد الكافي**)

- عليكم السلام ورحمة الله وبركاته (**منتهزا فرصة الشفرة في جدار الشيخ عبد الكافي**)

- منزل الدكتور **سعيد متى**

- أيوه يا فندم

- الدكتور موجود ؟

- انا يا فندم

- هنا التليفزيون ، أنا السيدة **فاطمة عبد الفتاح** ، معدة برنامج «حوار حر وحار» على القناة الثامنة ، سيادتك مدعو للاشتراك في حلقة من البرنامج تسجل غدا ، انشاء الله

- تحت امرك يافندم

- سيادتك تشرف في مبنى التليفزيون الساعة التاسعة مساءا. سيكون هناك خبر بذلك في المدخل ، وسيسجل البرنامج في ستوديو ٨٧. سيدير الحوار الاستاذ **أمجد سعيد**

- طيب ممكن اعرف موضوع الحوار.

- بكره انشاء الله تعرف من الاستاذ امجد

- شكرا يا افندم

- الشكر لله. السلام عليكم (مرة أخرى متجاهلة لتعليمات)

- عليكم السلام ورحمة الله وبركاته (مرة أخرى منتهزا الفرصة).

وضعت السماعة وأنا ارتعد فرحا .. اخيرا .. اخيرا اعترف بي هذا الجهاز الرهيب .. اخيرا ساصبح مثل نجوم الكرة والغناء والتمثيل .. واخيرا سيصحح الوضع ، أو كما ردد دائما الزعيم المزمن «لا يصح الا الصحيح».

وتذكرت ما حدث لشقيقي الدكتور مراد متى .. كان مراد عالم جيولوجيا لا يعرفه احد ثم اذاعت له الاذاعية المشهورة سهيحة الحلبي حلقة عن الزلازل تكررت اذاعتها عدة مرات فاصبح شقيقي بين يوم وليلة نجما اعلاميا واصبحت انا «شقيق مراد متى» رغم اني اكبر منه سنا.

لم انم كثيرا هذه الليلة..

حاولت إن اتوقع كافة مواضيع الحوار .. اعددت نفسي لكافة الاسئلة .. عاهدت نفسي ان اتخلى عن رغبتي السخيفة الدائمة في الاختلاف وان ابتعد عن المشاغبات التي طالما فقدت الاصدقاء وافسدت السهرات بممارستها.

ونت احلم بصورة الاستاذ أمجد سعيد بصوته الرخم ، بشعره الاحمر الانيق ، بثقته في نفسه وهو يلقي القول بعد الاخر مصاحبا مقولاته باهتزاز رأسه يمينا وشمالا لتأكيد اهمية وصحة ما يؤكده.

....

بدأت ارتدي ملابسي في تمام الساعة الخامسة مساء في اليوم التالي. قالت لي زوجتي «لسة بدري» قلت لها «علمتني امي أنني يمكنني ان انتظر القطار ولكن القطار لن ينتظرني» . وتوجهت بسيارتي الى مبنى التليفزيون . وكما توقعت لم اجد مكانا لركن السيارة الا بعد مبنى وزارة الخارجية.

كانت الساعة قد بلغت السادسة والنصف ، فسرت الهوينى على الرصيف المجاور للنهر. يبدو أن من التأثيرات الحضارية للتليفزيون انتشار الفتيات (واغلبهن من المحجبات) اللاتي يتبادلن الابتسامات ولمسات اليد البريئة والنظرات الشقية الخجولة مع من معهن من الشبان امام مبنى التليفزيون. ويساعد على دفء هذا الجو الممتع المرح انتشار باعة اليبس والترمس والفول واللب.

وجلست على بنش امام مبنى التليفزيون.

في تمام الساعة التاسعة الا خمس دقائق ارتقيت السلالم الخارجية للمبنى . ولاحظت للتو الجو العائلي الذي يسود المكان اذ يجلس موظفو الاستقبال محاطين بزوجاتهم واطفالهم واشقائهم وشقيقاتهم الذين يحتلون مقاعد الانتظار في جو اسري ظريف.

سألني احدهم : افندم؟ فافدته باسمي وبغرض حضوري ، فنظر في دفتر أمامه ثم نادى : يا علي عندك سعيد متى؟ اجاب علي بالنفي، عبد الباسط عندك سعيد متى؟ اجاب عبد الباسط ايضا بالنفي واخيرا اكتشف احدهم اسمي وسمح لي بالدخول الى ستوديو ٨٧.

ياه ..

هل هذا هو المكان الذي تصدر منه هذه الاعلانات الرائعة والسهرات الفخيمة؟

لا يختلف مبنى التليفزيون من الداخل عن مستشفى الدمرداش نفس البياض الكالح .. نفس السلالم المكسرة.. نفس التراب والغبار .. نفس الغرف المضافة بالخشب الحبيبي... وقلت في نفسي «لعله اصبح كذلك ليعبر عن واقعنا وبيئتنا واخلاقنا وتقاليدنا» .. واطمأن قلبي بعض الشيء فقد عشت في مستشفى الدمرداش ما يزيد عن اربعين عاما واعتدت على هذا الجو

وارتقيت السلالم الى ستوديو ٨٧.

غرفة واسعة عارية : الارضية عارية من السجاد .. الجدران عارية من الدهانات اركان الغرفة عارية من النظافة .. ليس بالغرفة الا آلات التصوير والاضاءة ، وفي ركن منها مجموعة من الكراسي حولها بعض النباتات البلاستيك المتربة.

على كرسي منها يجلس الاستاذ امجد سعيد وعلى وجهه علامات الملل والقرف. وقفت بضع دقائق حائراً ثم حضر ضيفان آخران واشار الينا الاستاذ امجد بالجلوس بجواره.

وبدون أية مقدمات اشار الاستاذ امجد بيده فأضيئت الأنوار وجرى اختبار سريع لصوته.. ثم بدأ التصوير.

....

«سيداتي وسادتي»: لا يستطيع الا حاقد كاذب عدو لوطنه ولأهله ان

ينكر ما تحقق من حرية وديمقراطيه فى هذه الايام التاريخية المجيدة التى نعيشها . فلم تصل الحرية والديمقراطية فى أى وقت طوال سبعة الاف عام من تاريخنا الى هذا المدى الذى نعيشه الان والذى يضاهى بل يتفوق على ممارسات اعتى الديمقراطيات الغربية

معنا الليلة من الحزب الوطنى المحامى الكبير الاستاذ **عبد الصبورعبد الباقى ومن حزب الامة الاستاذ صباحى حسنين صباحى، ومن حزب التجمع** الدكتور **سعيد متى** فى لقاء تسوده المودة والمحبة لنلقى مزيدا من الضوء على ما تتمتع به من حرية وديمقراطية.

استاذ عبد الصبور - ما رأيك فيما نعيشه الآن؟

ع ص : الحقيقة يا استاذ امجد - وليس تملقا لاحد- اننا **حقيقة** نعيش فترة لم يمر على مصرنا الحبيبة **حقيقة** فترة تماثلها فى روعتها من قبل.

ا س : استاذ صباحى وما رأيك انت؟ هل توافق على ذلك؟

ص ح ص : طبعا طبعا ، هذه حقائق نعرفها جميعا ولا ينكرها احد ، يكفى اننا نعرف اننا بعد هذا الحوار الحر سنعود الى منازلنا آمنين . وفى عصر الشرطية المظلمة لم يكن الامر كذلك.

ا س : وانت يا دكتور سعيد هل توافق؟

س م : نعم ولكن .

سكوت

باشارة من الاستاذ امجد سعيد توقفت كاميرات التصوير وانطبقت السماء على الأرض وكادأن يغمى على.. عملتها تانى يا سعيد يا متى !؟!

ا س: ولكن ايه يا دكتور سعيد

س م : لأ، بس ملحوظة صغيرة كنت انوى ان اقول ان احد متطلبات الديمقراطية هو المعلومة الصحيحة وان حرية الحصول على المعلومات هى حق مكفول فى كافة الديمقراطيات وان هذه الحرية غير متوفرة لدينا وان...

ا س مقاطعا : لا يا سيد متى .. مش عايزين فلسفة، احنا هنا فى التليفزيون مش فى كلية الحقوق . من فضلك خليك معانا وماتخرجش عن الخط.

باشارة من يد الاستاذ امجد سعيد عاد التصوير ثانية.

ا س : وما رأى السادة الضيوف فيما تتمتع به مصرنا الان من وجود احزاب للمعارضة تمارس حقوقها فى ابداء الرأى.

ع ص : **حقيقة** - لم يعش عصر من العصور ما نعيشه الان ولا تكتمل الحرية الا بالديمقراطية **حقيقة** ولا تكتمل الديمقرطية الا بالحياة الحزبية ، ولم تجرب دولة من الدول ما نتمتع به الان من تعدد الاحزاب **حقيقة.** ويكفى ان نعرف أننا سنعود بعد هذا الحوار الحر الى منازلنا **حقيقة** بعد ان ابدينا رأينا بصراحة فيما نعيشه واننا لن نطارد فى ارزاقنا كما كان يحدث فى الماضى **حقيقة.**

ص ح ص : الحقيقة يا استاذ امجد - وليس هذا تملقا لاحد- اننا نعيش فترة لم ترها مصر منذ سبعة الاف عام.

س م (محاولا تفادى الخطأ السابق) : طبعا هذا كلام صحيح ولكن.. (تجهم وجه الاستاذ امجد سعيد وتململ فى كرسيه ولكنه اشار باصبعه للمصورين أن يستمروا فى التصوير ، فتشجعت وقلت:

ولكن وجود الاحزاب المعارضة لا يكفى فى ذاته لضمان الديمقراطية اذ يجب اتاحة وسائل الاعلام الجماهيرية للاحزاب حتى يتعرف عليها الشعب وحتى تتمكن من ان تقول كلمتها وتبدى رأيها. وأنا اظن ان التليفزيون قد قصر فى هذا المجال ، فرغم اننا قد رأينا على شاشته كل زعماء العالم (**ومنهم بيريز ورابين**) عشرات المرات ورغم اننا تعرفنا على اراء كافة لاعبى الكرة والفنانين فى كل شئ . رغم هذا كله فان هناك تعتيما اعلاميا على قادة المعارضة وعلى ارائها. بل اننى ازعم ان هذا الموقف من التليفزيون قد تسبب فيما نحن فيه الان، **فلم يعد هناك متنفس لرأى الشعب ولا مكان للتعبير عن آماله وآلامه الا فى دور العبادة وفى التشكيلات غير الشرعية.** ولو ان جماهير الشعب قد استمعت الى اراء المعارضة الشرعية فى وسائل الاعلام الجماهيرية الجبارة مثل التليفزيون والاذاعة والصحافة القومية فلربما كان هذا سببا لشئ من الأمل فى مستقبل يصحب التغيير بالوسائل الشرعية.

نظر الى الاستاذ امجد نظرة احتقار صفراء وقال وخلصت يا سيد متى»؟

س م : نعم وشكرا

ا س : سيداتى وسادتى ونتمتع جميعا بهذه الحرية وهذه الديمقراطية فى جو دولة المؤسسات ، فتشريعاتنا الاساسية قررها مجلس الشعب الذى ينتخب اعضاؤه بانتخابات حرة وسليمة وصحافتنا القومية يديرها مجلس الشورى الذى ينتخب اعضاؤه ايضا بانتخابات حرة وسليمة تتنافس فيها الاحزاب ليقول الشعب كلمته الحرة. وما رأى السادة الضيوف؟

ع ص : كما قلت يا استاذ امجد ، **حقيقة** لم تتمتع مصر **حقيقة** بانتخابات **حرة وسليمة مثلما تمت حقيقة فى** العصر الحالى ولم نر فى مصر سابقا **حقيقة** او فى اى بلد عربى او فى بلد آخر **حقيقة** مثل هذه المناقشات الحرة والمعارضة النشطة فى المجالس المنتخبة.

ص ح ص: ويكفى ان تستمع الى ممثلى حزبنا فى مجلس الشورى عندما يرتفع صوتهم بالمعارضة الحرة النزيهة وهم يعلمون انهم سيعودون الى منازلهم بعد ابداء رأيهم على عكس ما كان يحدث فى الماضى.

س م : كل هذا جميل ولكن ... (تجهم وجه الاستاذ امجد مرة اخرى ولكنه اشار باصبعه للمصورين بالاستمرار فى التصوير) ، ولكن المسألة بسيطة جدا : ان الحكومة تزعم فى كل الانتخابات والاستفتاءات ان عدد الحضور يتراوح بين ٦٠ و٨٠ فى المائة . ولا تحتاج المسألة لأكثر من ان يجمع طالب باحد اقسام الاحصاء عينة عشوائية من الشعب المصرى لكى يثبت بالدليل الاحصائى القاطع ان الشعب قد مل هذه الانتخابات وان من يحضر لا يتعدى ٥ الى ١٠ فى المائة وان باقى الاصوات غير معروفة المصدر . مع ما يحمله هذا من معان لعل اخطرها تحطيم ثقة الشعب فى كل ما تقوله الحكومة ، وهو وضع خطر ما بعده خطر.

بسخرية وبضحكة هازئة قال الاستاذ امجد : ده كلام كبير قوى يا سيد متى ، شكرا لكم جميعا.

وانصرفنا

وفى يوم اذاعة الحوار جلست للاستماع اليه ولتسجيله .. ودار البرنامج بكل ما قاله الاستاذ امجد سعيد والاستاذ عبد الصبور والاستاذ صباحى . **أما ما قلته أنا فقد أختصر الى :**

نعم

طبعا هذا كلام صحيح

وهذا جميل جداً.

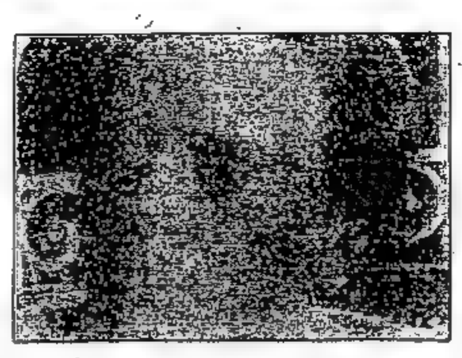
وانهى الاستاذ امجد سعيد الحوار كالاتى:

«سيداتى وسادتى وهكذا يظهر نور الحقيقة ، وهكذا ترتفع اعلام الديمقراطية ، وهكذا نرى رايات الحرية تعلو وترتفع لتخرق اعين كل حاقد كاذب بشهادة الحكومة والمعارضة.

. شكرا لكم والى لقاء آخر».

عندما علمت بقضية هذا المقال للزميل مجدى مهنا الصحفى والكاتب وعضو مجلس نقابة الصحفيين قررت نشره دون أن أقرأه. ليس تبنيا لموقفه الذى قد أخالفه كلية-ولكن دفاعا عن حقه فى أن يقول رأيه، مهما بدا للبعض خاطئا ومنحازا. فإذا كانت الساحة الصحفية قد ضاقت برأى واحد مخالف للإجماع.. فاليسار مفتوحة لكل . رأى حتى لو خالف رأيها.

رئيس التحرير





وفن تجارة الارهاب



أعرف أننى أسبح ضد التيار. وأعرف أن انتقاد رئيس الجمهورية قد لايعرضنى لمشاكل قد أتعرض لها من وراء المساس بشخص **«الزعيم»** وأعرف أننى قد أجد أكثر من صحفية ترحب بنشر انتقاداتى لرئيس الجمهورية. ولاأجد صحيفة واحدة تنشر كلامى عن «الزعيم».

(كما أعرف أن القضية التى أدافع عنها خاسرة من البداية. ليس لأن منطقى فيها ضعيف، وحجتى واهية. ولكن لأن الطرف الأخر صوته أعلى وقائمة الاتهامات التى يكيلها إلى خصومه أو إلى كل من تسول له نفسه أن يتعرض له بكلمة نقد أو يمسه من قريب أو بعيد، جاهزة وهى قائمة طويلة تبدأ من الاتهامات بالعمالة والخيانة ومساندة قوى التطرف. وتنتهى بالحقد الأعمى وفقدان الرؤية والبصيرة!

فهو الزعيم الذى لا شريك له. وهو الرمز. وهو الوطنى الأول. وهو الفارس المغوار. وهو النور الذى يضىء حياتنا. والشمعة التى تنير لنا الطريق. وهو المتعامل الشرس ضد قوى الظلام وعناصر الإرهاب. وهو خط الدفاع الأول الذى تستخدمه الدولة لضرب جماعات العنف. وإذا فقدته فقد تخسر المعركة..

وإذا سألت. أو سولت لك نفسك أن تفكر، مجرد التفكير: وماذا فعل هذا «الزعيم» وأو ماذا قدم من أعمال وطنية مجيدة لخدمة ورفعة هذا الوطن؟!.

إذن فأنت مشكك. وعنده قلة أدب: وخروج على كل الدوائر والخطوط الحمراء التى لايجوز الاقتراب منها أو التصوير.

وإذا أردت أن تضيق عليه الخناق أكثر وتسأل: وماهى القيمة الفنية التى يمثلها ويرمز لها فى أعماله؟

هنا تكون قد كفرت والعياذ بالله. فمن أنت حتى تسأل؟ وماذا تكون حتى تقترب أو تطول قامته الفنية العالية التى تجاوزت عنان السماء ياجاهل يازنديق؟.

وإذ أردت أن تضيق الخناق أكثر وأكثر وتسأل: وهل المواقف الوطنية والتصدى لجماعات الظلام يمكن أن يتاجر فيها ونقبض الثمن من ورائها مثلما يفعل «الزعيم» وقلة من الفنانين فهم يقبضون الثمن مقدما على موقف وكل كلمة وكل همسة بدعوى محاربة قوى الإرهاب! والأمر تحول على يد هؤلاء إلى تجارة رابحة يكسبون من ورائها الملايين!

فى حين أن هناك الآلاف من الفنانين والصحفيين ورجال الأمن والمجتمع وحتى بسطاء من الناس يقدمون حياتهم وأرواحهم فداء للوطن. ويحاربون الإرهاب بكل قوة ولايحصلون على شىء ولايحصدون سوى الحسرة والألم.

وهؤلاء الفنانون يقدمون فنا حقيقيا. ويلعبون الأدوار المرسومة لهم بدقة ويتقمصون الشخصية باقتدار. ولايمثلون أنفسهم ويتقمصون شخصياتهم الباهتة. إنهم يقدمون فنا راقيا وعالى الجودة وليس فنا متوسطا أو ضعيف القيمة، تسخر الدولة كل أجهزتها ووسائل إعلامها فى الدعاية له. بينما تأثيره ضعيف على الجماهير حتى لو زحفت راكعة لكى تنعم بمشاهدة صورة **«الزعيم»** البهية!.

إن ما قدمه **«مصباح»** فى **مسلسل العائلة** كان أقوى مائة مرة على المشاهد من الدعاية التى حصل عليها الفيلم الذى مثله **«الزعيم»** ويعرض حاليا فى الأسواق بنجاح ساحق. ولو حصل **«مصباح»** هذا على واحد من المليون من الدعاية التى حصل عليها **«الزعيم»** لكان له شأن آخر. وهو أحق بالدعاية التى حصل عليها «الزعيم» وأحق بالملايين التى جناها منتج الفيلم!

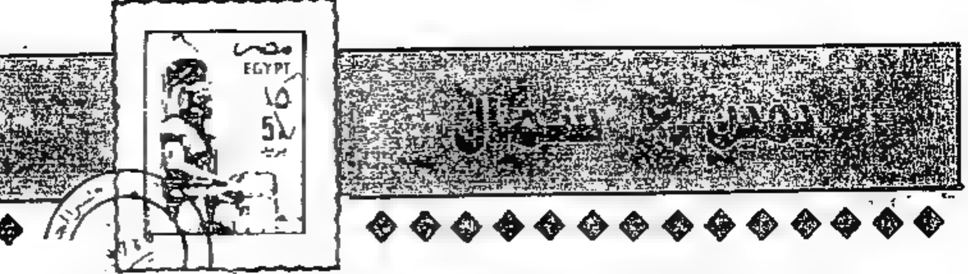
هذا مجرد نموذج صغير على غياب القيم والمعايير . ويشير بجلاء إلى «فن» تجارة الإرهاب الذى يجنى البعض من ورائه الملايين بدعوى أنهم يتقدمون الصفوف ويقدمون أرواحهم فداء للوطن!.

**

وكل سؤال مشروع سوف تطرحه ، لن تجد له إجابة مشروعه، بل ستجد له ألف إجابة غير منطقية وغير مشروعه. وستجد ألف جندى فى الميدان ينازلونك ويشوهون صورتك. ويقطعون لحمك ويكسرون عظامك وهؤلاء تحركهم إشارة من الإصبع الصغير للزعيم!!

وحاشا لله أن يكون هذا فى مقابل مادى، فهم يتحركون من تلقاء أنفسهم ومن وحى ضميرهم. فليس هناك أعلى ولا أسمى ولا أرقى من شرف الاقتراب من **«الزعيم»** والانتساب إليه. والتحدث باسمه. والقتال حتى آخر نفس دفاعا عنه.

وإذا لم يجدوا شيئا يثيرونه ضدك أو يقولونه عنك، سيطرحون **قضية الكلب وجواز الحمام!.**



الاستراتيجية الاسرائيلية والخضوع العربي

تعيش الأمة العربية والإسلامية مأساة مجزرة الحرم الإبراهيمي في مدينة الخليل بفلسطين المحتلة وهي حادثة لابد أن تنبه حكام العرب وملوك وشيوخ الخليج وأمراءه، الى أن إسرائيل ترسم لنفسها إستراتيجية طويلة الأجل لن تتخلى عنها، تتمثل تلك الإستراتيجية في خلق إسرائيل وزرعها وتدعيمها لتصبح دولة وقد كانت بالفعل، ثم تطوير هذه الدولة عسكريا وسياسيا واقتصاديا وتكنولوجيا لهزيمة العرب والسيطرة على الوطن العربي ومقدراته من مصادر للطاقة والغذاء والأسرار التكنولوجية والعلمية الثقافية، ثم استخدام تلك المقدرات لتركيع وإذلال الشعب العربي طلبا لمقومات الحياة التي تستحوز عليها إسرائيل. والدليل الواضح على تلك الاستراتيجية ماحدث في جنوب لبنان والحصار الإسرائيلي لبيروت. فالسفاح «الجنرال آريل شارون» جلاد لبنان والرجل الثاني في النظام الحاكم حينئذ كلفه موشي ديان في أغسطس ١٩٥٣ بمهمة إنشاء وقيادة الوحدة (١٠١) المناط بها التنكيل بأهالي القرى الحدودية لنزع الرعب في النفوس ودفع السكان غير اليهود الى الرحيل، أما أولى غارات شارون فقد كانت على قرية قبيبة تلك القرية الفلسطينية الأردنية الصغيرة ليلة ١٩٥٤/١٠/١٥ حينما قتل ٦٦ شخصا من السكان العزل داخل منازلهم، وقد أثبت مراقبو الأمم المتحدة في تقريرهم المرفوع الى مجلس الأمن تلك المجزرة البشعة ثم مذابح خان يونس في ليل ٥٥/٨/٣١ في الأراضي المصرية والغارات التأديبية على الضفة الشرقية من بحيرة طبرية.

وإسحق شامير الرجل الثالث في النظام السياسي وقتئذ يحمل ماضيا مثقلا كماضي آريل شارون، ومهما كتبنا فلن نستطيع أن نصف كيف تسلطت العنصرية على فكره ونظرته الى العرب، فشامير كان أحد الموجهين لحركة «ليحي» المعروفة بمجموعة «شتيرن» وهو الذي دبر إغتيال اللوردموين في القاهرة في نوفمبر ١٩٤٤ «وزير الدولة الإنجليزي لشئون الشرق الأوسط» وبنفس الطريقة تم إغتيال الكونت برنادوت» وسيط الأمم المتحدة في القدس في ١٩٤٨/٩/١٧.

ثم ننتقل الى شيمون بيريز، فهل كان بيريز أكثر إنسانية تجاه الفلسطينيين؟ لقد أبدى شيمون بيريز سخطه في الكنيست الإسرائيلي على أفعال وزير الدفاع آريل شارون عن مذابح صبرا وشاتيلا، فأجاب «شارون» عليه: أين كان الضباط الإسرائيليون حينما كان الفلسطينيون يقتلون في تل الزعتر؟ لقد كنت يابيريز يومئذ وزيرا للدفاع.

فالتاريخ الأسود يسطره مجرمو إسرائيل ضد العرب والسكان العزل، إنهم يتباهون بجرائمهم ويحتفلون بها رافعين رايات الضرب بلا هوادة، يجب مطاردة العرب في كل مكان، هذا هو فكر حزب العمل الإسرائيلي ملاحقة العرب في كل مكان، إن إرهاب الدولة هو منطق وفلسفة الصهيونية السياسية.

ولنقف قليلا عند سفاح اليوم الذي دبر وخطط ونفذ جريمة الحرم الإبراهيمي وقتل المصلين الساجدين لله الداعين بتحرير أرضهم، الحالمين بالأمن والسلام، هذا العنصري الذي يدعى «باروخ جولدشتاين» والذي ينتمي الى تنظيم «كاخ» الذي أسسه المجرم العنصري «كاهانا» والذي أتقن فنون القتل والتعذيب في الجيش الإسرائيلي. جريمة الحرم الإبراهيمي لاتقل بشاعة عن الجرائم التي إرتكبت «دير ياسين، مذابح قبيبة، نحالين وخان يونس وقزا وجرائم حرق المسجد الأقصى ومدرسة بحر البقر وجنوب لبنان ومصر...

ياحكام العرب نحن نشعر بالحزن عندما ترددون بأن المجزرة عمل فردي ويجب أن تستمر مباحثات السلام، هذا رأي حقيقة يخفف من المأساة ويضغط على المشاعر، علينا أن نتذكر يا دعاة التطبيع أن إسرائيل اجتاحت لبنان واحتلت بيروت، وبسبب عملية فردية- نفذها فلسطينيون متطرفون ضد السفير الإسرائيلي في لندن- احتلت عاصمة عربية بكاملها وقتل الآلاف. هذه المجزرة مسئولة عنها الحكومة



للمطهنين من الجهاد الاسلامي ... والكفاح المسلح»

الإسرائيلية فإذا كان هناك مجرم يجب أن يقدم إلى المحاكمة فهي الحكومة الإسرائيلية التي تقف وراء تلك المذابح وتتواطأ مع مرتكبيها. على المجتمع الدولي أن يتحرك بسرعة ويفرض عقوبات إقتصادية وسياسية محكمة على إسرائيل- مثلما فرض على ليبيا والعراق- حتى تتوقف عن هذه العمليات الإجرامية

جمال الشحات
مدرس مساعد تربية
المنصورة

تلغراف الى..

١- الرئيس مبارك

إن في مصر مرجل بخاري عملاق هو الشباب موضوع على موقد شديد الحرارة هو **البطالة والارهاب والفساد** فإما أن نفتح لهذه الطاقة لتتنفس وإما...!

٢-وزير القوى العاملة والتشغيل

أغلقت وزارتكم من يوم أن رفعت الدولة يدها عن تشغيل الخريجين وباعت القطاع العام وأوقفت الاستثمارات العامة (المصدر الأول لإستيعاب العمالة الجديدة) وحاربت الرأسمالية الوطنية بفتح أسواق مصر سداح مداح بأوامر الصندوق فلم يعد في مصر لا شغل ولا تشغيل.

حسني مبارك



٣- مفتي الجمهورية ووزير الأوقاف

أيهما أحق أن نبني.. مسجداً يتكلف ٢٨ مليون جنيه (مسجد النور بالعباسية)! أم نفتح فرص عمل بهذا المبلغ أمام ١٥٠٠ شاب في ظروف مصر الراهنة؟!

٤- شيخ الأزهر

لم يزدهر الاسلام مطلقا الا في عصور فتح باب الاجتهاد واحترام العلم، ولكنني ارى ان هناك من يدفع بالازهر دفعا للردة وللظلام بالحجر على الفكر المستنير والاجتهاد.

وارجو ان يكون طلبكم الاخير بتحديد سلطات الازهر بالنسبة للمطبوعات المختلفة من باب استنارة وإعطاء حرية اطلاق الفكر الصحيح وليس خلاف ذلك!

٥ -وزير الداخلية

كان املنا كبيرا بتوليك المسئولية وبعض تصريحاتك عن حقوق الانسان ولكن ما زال احساس الناس تجاه الشرطة هو نفس الاحساس. ابعد عن الشر وغنيله!

عن جبل المعطلين
ابراهيم توفيق
الحوراشة -
المنصورة

الحوار والجات

هل الحوار الوطني ضرورة قومية ؟ وإن كان .. ففي اي القضايا؟ امامنا قضايا سياسية داخلية وخارجية .. التعدد / الحزبي ماله وما عليه وموقف الاعلام المرئي والمسموع من احزابنا والنمط الاقتصادي وفي عدد اليسار الخمسين .. طرح الخبير الاقتصادي الدكتور **جودة عبد الخالق** دراسة حول اتفاقية الجات.. في رأيي انها بحق شهادة للتاريخ .. لماذا؟ شتان الفارق بين الاقتصاد العالمي .. والاقتصاد المصري وبعد وقبل اتفاقية الجات ..

الاتفاقية هدفها منح القوى الاقتصادية العالمية .. مزيد من الحركة والربح وخلق فرص العمل .. وسلاحها ذو حدين .. دول غنية تزاد ثراء وبلدان نامية منها مصر تزداد فقرا و دول متقدمة تملك السيطرة على التجارة العالمية بنحو ٧٥٪ وبلدان نامية لا تتعدى تجارتها ٤٪ ومصر احدى بلدان العالم النامي ينقصها امور منها:

* عدم اقامة مؤسسات تعليمية وتدريبية لتحقيق متطلبات التنمية
*اعتماد الدخل القومي على الضرائب وقدرت في عام ١٩٩٣ بـ ١٤ مليار دولار.
* كثرة الانفاق الحكومي وبهرجة في المناسبات..
*الافراط في استخدام المياه.. مع سياسات زراعية خاطئة.
*عدم ايجاد سلعة ما صناعية او زراعية يمكن ان تنافس على المستوى العالمي..

ونقاط عديدة مفقودة .. ويطرح التساؤل ؟ هل اقتصاد مصر قوي .. وللاقتصاد محطات .. اما اشراق او تراجع وقد يطول افول بلد ما أو يقصر وذلك بحسب اقتصاده، لكننا خلال العقود الثلاثة الاخيرة ما شكلنا اقتصاديا

على الانسان المصري ان ينظر لشكله .. آماله .. احلامه مع اقتصاد بلاده، يجد نفسه خارج المنافسة .. مثلما لم تنجح اتفاقية السوق العربية المشتركة منذ ثلاثين عاما.

طاقات العالم النامي .. تتلاشى وتتبخر والسيناريو للقوى الكبرى محدد المعالم..

منذ عشرين عاما .. ومصر بلا عدوان او حروب .. لكن ما شكلها اقتصاديا، ومن معايير صندوق النقد الدولي .. ان دخل الفرد السنوي يعكس صورة اقتصاد بلاده.

يحيى السيد
النجار
دمياط

يحيا الهلال مع الصليب

اصابتني الدهشة عندما قرأت بأن قلة من المنحرفين الذين اصيبوا بوباء الارهاب المتأسلم قد حاولوا حرق دير المحرق رداً على مذبحة الحرم الابراهيمي، وحاولت أن استوعب هذا المنطق المعكوس فعجزت حتى عن ادراك العلاقة بين هذا المكان الوادع الآمن رمز المحبة والسلام وبين تلك الجريمة التي اغتالت ارواح الابرياء.

وبدأت احلل هذا التفكير المريض لهذه القلة المنحرفة حيث وجدت ان من أهم اركان عقيدتهم الدموية العمل على اشعال نار الفتنة الطائفية بين عنصري الامة المصرية والتي لا يمكن لأحدهما ان ينفصل عن الاخر وبدأت اقترب من هذا المنطق الدموي، فوجدت أن جميع جماعات الفكر المتأسلم مهما تعددت اسماؤها او تباينت اشكالها او اقنعتها فانهم في النهاية يستقون هذا الفكر الدموي من نبع واحد يركز كل ضرباته على الوحدة الوطنية.

وبدأت اسأل نفسي : الست مسلما؟ بلى ألست محبا لديني؟ بلى فكيف لنفسي ترفض وتزدري هذا الفكر وتلك الاباطيل الشاذة فيأتيني الصوت من داخلي بأن السبب في ذلك انني تلقيت الدين بصورته النقية السمحاء التي لم تتلوث بزيف الاقنعة التي تبدي الحب لكل البشر، بينما تخفي

بركانا ينتظر ان ينفجر ليقذف بما في جوفه من نيران الحقد على وحدتنا الوطنية ، وحمم البغضاء لكل سلام ومحبة. والرغبة في اغتيالها باسم الدين الذى يبرأ منها ، وأنا لا اردد هذه الكلمات النابعة من اعماقى دفاعاً عن وحدتنا الوطنية فحسب، بل عن عاطفة حب صادقة لكل مسيحى على أرض مصر فالحا قلبى ينادى له تلبية لنداء المحبة الوطنية والدين.

ولن تفلح نيران حقد الارهاب الاسود المتسربل زيفا برداء الدين سوى ان تزيد نور محبتنا وهجا وصفاء ، لأن مصر دائما لنا نحن ابناؤها المخلصون الذين لم تتلوث يدنا بدماء الأبرياء الذين لا ذنب لهم سوى انهم أحبوا مصر وعاشوا على ترابها ويا لها من جريمة فى عرفكم الذى سطر ميثاقه بدماء الابرياء وانى اعلم اننى لديكم الان كافر، ولكن هل يعنى ذلك ان احنى رأسى وعقلى لفكركم المسموم؟ .. ولا والف لا حتى لو كان دون ذلك الموت ، فانا مصرى قبل وبعد كونى مسلما ومصريتى تلك تفرض على واجبا مقدسا ابسط مبادؤه ان احب كل مسيحى على ارض مصر وان اساعده اذا لجأ الى... احتضنه عند خوفه . اشاركه سعادته وحزنه لذلك فان ابسط ما اقدمه لأخى المسيحى هو النداء الذى يردده ويؤمن به كل مصرى مخلص الا وهو يحيا الهلال مع الصليب.

اشرف حنفى على
دبلوم دراسات عليا
. اجتماع

مجتمع الوصية

ما زالت شعوب العالم الثالث تعيش مجتمع القهر والاستغلال .. وبعد ان حصلت المستعمرات على استقلالها السياسى استحدث الاستعمار اساليب جديدة لعلاقات التبعية مع المستعمرات السابقة ، وكانت الديون هى أكثر هذه الاساليب خطرا، وصارت قوى الرأسمالية تضغط على هذه البلدان للاستدانة بل علمتها كيف تعيش على القروض. وساعد على ذلك الحقبة النفطية التى شهدت تدفق اموال النفط الى السوق الدولية بغزارة واستخدمتها الدول الرأسمالية المتقدمة فى اقراض بلدان العالم الثالث ونهبها عن طريق القروض وفوائدها .

ولا أمل فى التغيير الا بالتحرر اولا ، والتكتل العربى ثانياً .. فهل هذا ممكن؟ أم ان قدرنا ان نظل فى مجتمع الوصية؟

نور السيد
الشرقاوى دسوق

الاشتراكية هى الحل

أصبحت منظمة الامم المتحدة لا تؤدى دورها السابق كفيصل وحكم بين الامم ولحل الصراعات بالسلم بل اصبحت آلية تنفذ المشروعات والمخططات الامبريالية وفقدت مشروعيتها .

دخل العالم الأوروبى عصر التكتلات الاقتصادية رغم ان طبيعة النظام الرأسمالى لا تتفق مع شراهة المكسب الذى يريد ان يجنيه كل نظام متفرداً.

استخدمت امريكا الثورة التكنولوجية فى استحداث اساليب وطرق عسكرية لمحاولة الهيمنة على هذه التكتلات الاقتصادية من جانب وتصدير الازمة لدول الجنوب من جانب آخر وأصبح الصراع يدور بين القوى الرأسمالية على نهب العالم الثالث الذى اصبح بلا غطاء او قوة.

اصبحت دول الجنوب محطات تجارب للمخترعات والانظمة المستحدثة للتكتلات الاقتصادية تهيمن عليها الامبريالية والشركات المتعددة الجنسية لتصدير التكنولوجيا المتخلفة التى تصنع التلوث باسعار غالية جدا وكذلك السلع الصناعية وفى المقابل سحب المواد الخام من دول العالم الثالث بانواعها باسعار رخيصة جدا واستحداث النظم التى تتحكم فى العرض والطلب والسوق ككل لصالح اعادة انتاج وتقسيم العمل لصالح الامبريالية.

غدت دول اوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتى دولا تستجدى القوت والمعونات من الغرب.

ويبقى النظام العلمى هو المرجع والخلاص للبشرية من الشر (النظام الاشتراكى هو الحل)

عبد الله الخطيب
دمنكة - دسوق -
كفرالشيخ

"اليسار" و"أرشيفه"

تحياتى الى الاستاذ حسن بدوى عاشق الطبقة العاملة وكاتبها والمهتم بمصالحها ، والاستاذة الفاضلة صفاء سعيد بمجلة اليسار واسرة تحرير المجلة محررين وكتابا وجميع من يساهمون فى اصدارها . وتحية للأستاذ د. خليل حسن خليل على مقاله «غابت الاشتراكية» وأتمنى ان يواصل الكتابة ، والى «د. رفعت السعيد» وأتمنى إن يشمل ارشيفه المناضلين حسن عبد الرحمن رئيس نقابة السائقين والذى كان يملك قهوة أم كلثوم بالتوفيقية. وياسين مصطفى رئيس نقابة الأحذية.


حسن بدوى

ومحمود عثمان رئيس نقابة البناء والمناضل طوسون كيرلس والد الجميع.

حسين حسن
«شبيلوف»
امبابة

قروش اليسار

الصديق محمد على ابو الوفا - كفر الشيخ

شكرا لرسالتك الرقيقة ومساهمتك المالية ، ومساهمات جميع الاصدقاء الذين تدفعنا مشاركتهم لنا فى الهموم والافراح لمزيد من الاصرار على مواصلة الطريق متمسكين بـ «اليسار» راية المستضعفين فى الأرض.

المحرر

عفوا .. وفى انتظار رسائلك

الصديق عبد الرءوف احمد بطيخ
كفر الدوار

نعتذر عن نشر مقالك لضيق المساحة ، فهو يبلغ حوالى ألفى كلمة يسعدنا ان تراسلنا بآرائك فى مساحات أكثر تركيزاً ليسهل على القارئ متابعتها ولأنك تعلم اننا خفضنا الصفحات لتقليل التكلفة.

... وكان الخشان صاحب رؤية؟



شعرت بقدر من الراحة وأنا أطالع ماكتبه الزميل «د. رفعت السعيد» في بابه أرشيف اليسار (عدد ابريل ١٩٩٤) عن المناضل «الشيخ عبد السلام الخشان». مسيرة حياة وتجربة هذا المناضل العتيد كانت تجمع وتزاوج في شخص واحد أعمق وأجمل مافي الفلاح المصري الفصيح والمثقف الثوري الملتزم بقضايا الوطن والتقدم. والأمر الواضح عندي أن ضيق المساحه كانت وراء عدم ابراز الملامح المكملة لتجربة هذا المناضل الذي كان لي شرف زمالته على امتداد ١٢ عاما بدأت في صيف ١٩٥٨ وانقطعت مع رحيله المفارق في صيف «مايو» ١٩٧٠.

سأعرض لثلاث وقائع أراها إضافه كاشفة لأبعاد تجربة الخشان التي كادت عاصفة أيامنا الرديئة المتربة أن تطمس حتى ظلاله هو وكوكبة المناضلين المنسيين!!

١- كان الخشان يرى أن التجربة السوفيتية في الزراعة تتنافر في عدد من عناصرها الرئيسية مع مفردات الواقع الفلاحي في مصر. مثلا.. مانسميه حب الفلاح المصري الى حد المخاطرة بالموت تمسكا بحديدة الأرض. ونعني بها «الحديدة» التي تثبتها المساحة لتمييز حدود الملكيات الزراعية. على العكس كان موقف الخشان من التجربة الصينيه سواء في تطبيق قانون الاصلاح الزراعي أو التدرج في أسلوب التنظيم الاجتماعي للأرض الزراعية قبل الأخذ بسياسة «القفزة الكبرى الى الامام» و«الكميونة». كان يراها تجربة يمكن الاستفادة من خبراتها. في هذا الاطار كان الخشان يرى أن ثمة عنصرا هاما في واقع وحياة الفلاح المصري إذا أمكننا الأمساك به فإننا يمكن أن نصل الى «الزراعة التعاونية» دون القفز على الواقع أو حرق المراحل بتعسف. هذا العنصر هو ماكان يعرف في أوساط صغار وفقراء الفلاحين بأسلوب «المزامله» وهو شكل من أشكال المساعدة المتبادلة والتعاون يلجأ إليه صغار وفقراء الفلاحين لإنجاز العمليات الزراعية الأساسية. أو في مواسم الحصاد وجني القطن.. الخ كان الخشان يؤمن أن إمساكنا بهذا الشكل وتطويره جنبا الى جنب مع عملية «تجميع» للمساحات أو الحيازات الزراعية المفتته أو التزميه في أحواض القرى يمكن أن يشكل المدخل الصحيح لتنظيم اجتماعي أرقى للزراعة المصرية وبأسلوب الاقناع والإختيار من جانب الفلاح ودون ممارسة لأي أساليب قهرية أو بيروقراطية. لهذا كان يرى أن خطأ تجربة «التجميع الزراعي» في عهد عبد الناصر والتي طبقت في محافظتي «كفر الشيخ وبني سويف» تعود الى سيادة الأساليب الادارية وعدم تحقيق مشاركه فلاحية حقيقية.

٢- كان الخشان «حذرا كعادة الفلاح المصري في الاستجابة المتعجلة للتعامل مع قيادات ومسئولي الاجهزة التنفيذية والسياسية حينذاك. لم يكن حذر الخشان مرجعه التشاؤم ولكنه حذر نابع من شكه في قدره أولئك المسئولين عن التعامل الصحي مع «الآخر» السياسي المختلف معهم والخارج لتوه من سنوات الاعتقال. وثمة وقائع محددة: الجلسة التي جمعنا فيها المناضل الراحل عبد الله الزغبي في صيف ٦٥ مع «المحافظ اسماعيل فريد» للتصالح وبحث امكانيات العمل المشترك. اللقاء الذي تم مع المرحوم «محمد المصري» الذي عين أمينا للاتحاد الاشتراكي خلفا للمهندس ابراهيم شكري. تجربة «الدعاة» التي قادتها أمانه الفكر والدعوة وأمينها الراحل كمال رفعت. في كل هذه الوقائع وغيرها كان الخشان يؤمن أننا نحن الخارجون من المعتقل في الدقهلية متعجلون باكثر مما ينبغي دون ادراك لمخاطر الأستيعاب والاحتواء من جانب هذه الأجهزة وتوظيفها لخدمة صراعاتهم ومصالحهم التي لانعرف عنها الكثير.. كان يعتقد أن الأجدر والأحوط أن نظل في «بياتنا الشتوي» لبعض الوقت حتى نتعرف على مدى التغيرات التي جرت في المجتمع المصري وأبعادها وحقيقة توازن القوى بين القوى المتصارعه على الساحة السياسية على مستوى الدقهلية وساحة الوطن.

وللحقيقة فقد جاءت التداعيات في نهاية عام ١٩٦٦ لتؤكد صدق وصحة موقف الخشان.. تم استبعاد الصديق الزميل «السيد يوسف» من عمله في مديريه التربية والتعليم بالدقهلية الى محافظة المنيا.. أجبر الراحل عبد الله الزغبي على مغادرة الدقهلية وقبول وظيفة في التأمين الصحي بالاسكندرية والصديق «حسن عباس أبو الحسن» مدير مضرب الشناوي وأحد الشخصيات العامة والمحبوبة في مدينة المنصورة تم عزلة سياسيا باسم تهمة ملفقة غريبة «اقطاعي وشيوعي».. جرت مطاردة لمجموعة الشباب بسندوب.. وأدخلتني مباحث أمن الدولة في حلقة س وج عن سبب رفضي لقبول الوظيفة الحكومية.. الخ.. الخ!!

٣-هذا الحذر المشروب بالشك لم يمنع الخشان أن ينسج خيوط عمل ذات طبيعة سياسية هادئة مضمونها الفهم والاحترام المتبادل مع عدد من التيارات السياسية والاتجاهات والتنفيذية والنقابية. وكان أوضح مثال علاقته بالمهندس المرحوم «على القداح» المفرض على شركة الخشب الحبيبي ورئيس مجلس ادارة شركة راكتا بعد ذلك. كان هذا هو المنهج الذي يفضلة الخشان ويرى أنه أكثر مواءمة للعمل في تلك الفترة.. نسج علاقات سياسية هادئة مضمونها الفهم والاحترام المتبادل ورفض أسلوب الاضواء أو الدخول في صراعات السلطة مثل صراع المرحوم «محمد المصري» أمين الاتحاد الاشتراكي بالدقهلية مع اللواء «عبد الفتاح فؤاد» المحافظ حول أسبقية وأولويه السلطة السياسية على السلطة الادارية.

وأخيرا فإن مرض دوالي المرئ الذي اغتال الخشان مبكرا. كان قد هاجمه عقب الخروج من المعتقل في صيف ١٩/٦٤ وشخص الحالة «د. شادي الروبي» أستاذ الامراض المتوطنه عن طريق مساعدة من الصديق «د. شريف حتاته». لكن الظروف الاقتصادية الصعبة لم تتح للخشان توفير امكانيات العلاج الصحيح للحد من مضاعفات المرض الوحشي. وكان التقصير الصارخ هو مشهد رقاده في غيبوبة داخل حجرة كابية رطبة وعارية من كل شئ في المستشفى العام بالمنصورة. ووجدت نفسي مع الصديق «السيد يوسف» في موقف عبثي الى حد العجز عن تبادل جمل مفيدة وهكذا مضى المناضل الراحل بعد أن قدم أيام عمره كلها تضحية بلاحدود من أجل الوطن وحتى تشرق على أطفاله ذات يوم شمس فجر يوم جديد.

يا حلاوتك يا طوارق

لأن الولد لخاله، ولأنك حتى لو قلبت القدرة على فمها فلابد وأن تكون البنت لأمها، ولأن الذى ولد على شئ شاب عليه، ولأن الطبع يغلب التطبع.. فقد كان منطقيا تماما، ومتوقعا بنسبة ألف فى المائة، أن يحدث ذلك الذى حدث، فيوافق نواب **الحزب الوطنى الديمقراطى** على تمديد حالة الطوارئ لمدة ثلاث سنوات، دون ان تختلف فى ذلك عنزتان، أو تنتطح فيه شاتان، أو نائبان من نواب الأغلبية، على رأى عمنا المؤرخ الراحل **عبد الرحمن بن حسن الجبرتى!**

ومع أن الموضوع عرض فجأة، وقبل موعده المتوقع بأكثر من شهر ونصف الشهر، إلا أن الأمر لم يكن يتطلب عقد إجتماع مغلق للهيئة البرلمانية للحزب الحاكم لوضع ترتيب خاص لتمريره، فقد حفظ الجميع ادوارهم، بحيث يكفى أن يسمع الواحد منهم عبارة «**حالة الطوارئ**» حتى يبادره فينتخع الشويتين بتوعه» الذين قالهم قبل ذلك، عند عرض الموضوع فى المرات السابقة، بعد أن أصبح مد العمل بقانون الطوارئ، مسألة سهلة مثل شكة الدبوس، ومثل السلام عليكم .. عليكم السلام..

تطالب الحكومة بمد العمل بالقانون ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن اعلان حالة الطوارئ، لمدة ثلاث سنوات أخرى، لأن الأسباب التى ادت الى اعلان العمل به ما تزال قائمة، فيقول نواب المعارضة : **لا**.. ويقول نواب الحكومة: **يا مرحب**..!

أما الذى يلفت النظر هذه المرة ، فهو الطريقة الخشنة التى لعب بها فريق الاغلبية ماتش الطوارئ مع فريق المعارضة الغلبان، الذى يلعب -عادة- وهو ناقص العدد، فإذا دعم قلب الهجوم ، تخلخل خط الدفاع، واذا استكمل خط السنتر انكشف خط الظهر ، والذى لم يكن يتوقع هذه الخشونة خاصة والنتيجة معروفة سلفا!

وهكذا ما كاد نواب المعارضة يبدأون فى سرد حججهم المعروفة للاعتراض على مد حالة الطوارئ، حتى اندفع نواب الاغلبية، يفرشون لهم الملاءات قائلين أن **على المعارضين- داخل المجلس وخارجه- ان يبوسوا ايديهم وشا لظهر، لأنهم يستطيعون أن يعارضوا ثم يعودوا الى بيوتهمليناموا، دون ان يقلق زوار الفجر منامهم ليقودنهم الى ما وراء الشمس**، وكأن نواب الأغلبية الميامين هم الذين ناضلوا من أجل الديمقراطية،وكأنهم هم الذين جلبوها للمصريين، فى حين ان العكس - غالبا- هو الصحيح، فالمعارضون اليوم ، هم الذين كانوا يعارضون بالامس، ولولا معارضتهم، ما جاءت هذه الديمقراطية التى يدعى نواب الحزب الحاكم دون وجه حق انهم فرسانها، مع أن الثابت تاريخيا ، **أنهم كانوا يؤيدون كل ما يصفونه اليوم بأنه الحكم الشمولى!**

ولو ان نواب الاغلبية كانوا يشعرون بذرة من المسئولية أمام الشعب الذى اغتصبوا شرف تمثيله، لما اندفعوا فى تأييد مد العمل بحالة الطوارئ لتصل الى خمسة عشر عاما متواصلة، دون ان يتوقفوا ليقيموا نتائج تطبيقها وهل ادت الى انحسار الارهاب، أو الى تراجع تجارة المخدرات، أم أدت- على العكس من ذلك- الي تصاعد فى عدد العمليات الإرهابية وعدد أطنان المخدرات المهربة؟

لو انهم يشعرون بهذه المسئولية لسألوا الحكومة عن عدد **المعتقلين طبقا لقوانين الطوارئ، وهل صحيح ان عددهم قد ارتفع فى الفترة الأخيرة الى ٣٢ ألف معتقل كما ذكر محمد حسنين هيكل، فى حديث أخير له؟** .. وهل هؤلاء جميعا ارهابيون ومتطرفون؟ .. وهل يؤدى هذا التوسع فى الاعتقالات الى انكماش ظاهرة التطرف، والعنف أم يؤدى الي الحاق المعتدلين، بمدارس التطرف المفتوحة فى المعتقلات؟

لو ان زعمهم الكاذب، بأنهم الذين منحونا الحرية والديمقراطية صحيح لسألوا حكومتهم: ما مدى صحة التقارير التى تنشرها منظمات حقوق الانسان عن وجود تعذيب فى المعتقلات والسجون وحتى فى اقسام الشرطة ، وماسبب **اتساع دائرة عمليات القتل العشوائى بين الشرطة والمتشددين الإسلاميين؟ وهل تنفذ جهات الادارة الضمانات التى تكفلها القوانين القائمة للمعتقلين طبقا لقانون؟** هل تفتش النيابة العامة على السجون والمعتقلات لتتأكد من تطبيق القانون على المقيمين بها؟ ولماذا لا تقوم لجنة لتقصى الحقائق بزيارة تلك السجون والمعتقلات للتثبت من أن المعتقلين يعاملون طبقا للقانون، بصرف النظر عن قانونيه أو عدم قانونية اعتقالهم!

لكن نواب الاغلبية بدلا من ان يفعلوا ذلك اندفعوا - بعد فرش الملاءة للمعارضة- يتبارون فى اكتشاف فضائل قانون الطوارئ، ففى ظل الطوارئ ارتفع عدد الاحزاب السياسية من اربعة الى اربعة عشرة، وارتفع عدد صحف المعارضة من واحدة الى عشرة، وأصبح من حق كل معارض ان يقول ما يشاء ثم يعود الى بيته لينام ، بل ان بعض المعارضين يعارضون حتى رئيس الجمهورية .. وإجريت الانتخابات ففازت المعارضة بكذا مقعد، ولم يكن ينقص نواب الاغلبية الا ان يقولوا انه فى ظل الطوارئ حصل **نجيب محفوظ** على جائزة نوبل .. ووصلت مصر الى نهائيات كأس العالم، ثم يقوموا جميعا- بقيادة المايسترو **كمال الشاذلى** بإنشاء نشيد **«يا حلاوتك يا طوارئ»**.

وليس الأمر فى حاجة الى ذكاء شديد لندرك ان سبب هذا اللعب الخشن، هو حرص النواب جميعا على ألا تخلو قوائم الحزب الوطنى من اسمائهم فى الانتخابات القادمة، مما دفعهم للتنافس فى اكتشاف فضائل «الطوارئ» حتى ان الحماس قد غلب النائب «**عبد الرحيم الغزل**» فتحدث عما سماه فضل «قانون الطوارق» على الديمقراطية ظنا منه ان «الطوارئ» كلمة عامية ينبغى نطقها بشكل صحيح، وهى فصاحة لا نملك الا أن نشكر «**الناقب**» عليها!

صلاح عيسى